

مجلة شهرية تصدر مؤقتا أربع مرات في السنــة

العدد الثـاني السنة الاولــى

يونيو / غشت 1981

المدير المسؤول : عبد الحميـد عقــار

عنـوان المـراسلـة :

عبـد الحميـد عقـار

ص. ب. 4433 . صـومعـة حسـان

الرباط ــ المغرب

رقم ايداع التصريح : 15/80

رقم الايداع القانوني : 6/81

الاشتراكـات :

العــادي : 30 درهما

اشتراك التشجيع : غير محدود

الغلاف من انجاز الفنان القاسمي محمد

الموضوعات :

سطر 11 ص. 190 يقرأ هكذا :
المواقف والقضايا النقابية والحزبية والسياسية العامة : الحزب أم النقابة ؟.

حول البرجوازية الصغيرة في المجتمع المغربي المعاصر

علي الابراهيمي

لقد شكلت النضالات التي خاضتها قطاعات واسعة من البرجوازية الصغيرة خلال سنة 1979 ، حدثا نضاليا بالغ الاهمية في التاريخ المعاصر لهذه الطبقة الاجتماعية ببلادنا. ولئن كانت هذه النضالات المطلبية والسلمية - التي واجهها النظام بقمع شرس ، استهدفت من ورائه كسر شوكة الكنفدرالية الديموقراطية للشغل وتقليم أظافرها من جهة ، والحفاظ على « السلم الاجتماعية » والحلول دون سريان « عدوى » النضال الى قطاعات أخرى من جهة ثانية - تعكس الازمة الراهنة التي تعيشها البرجوازية الصغيرة في اطار الازمة الاقتصادية - الاجتماعية التي تعاني منها مجموع الطبقات الشعبية والتي يشكل غلاء المعيشة احدى معالمها البارزة : فان هذه النضالات قد اكتست ، وبالرغم من شعاراتها المطلبية ، طابعا سياسيا واضحا تجلى في محاولة تبرير ميلاد الكنفدرالية الديموقراطية للشغل وترسيخ مشروعية المولود الاتحادي الجديد على الصعيد النضالي الجماهيري .

ودون الخوض في تقييم هذه النضالات ونتائجها النقابية والسياسية ودون مناقشة التكتيكات الحزبية التي صاحبتها ، نعتبر أن هذه النضالات تستدعي بعض الملاحظات حول البرجوازية الصغيرة في المجتمع المغربي المعاصر :

ولا شك أن المواقف العدائية التي يطرحها بعض المثقفين البرجوازيون أو البرجوازيين الصغار والتي تعتبر أن البرجوازية الصغيرة « ... نظرا لخصوصية طبيعتها ، ميالة للفردانية والبيروقراطية والفكر المجزء والانتقائية وعدم الصبر والمغامرة والعمل الناقص ، والذاتية وعدم الاستقرار والفاشية والاوهام .. الخ » (1) على حد تعبير الأستاذ المغيلي ، مواقف تفرض ضرورة التمحيص في مدى صحة وموضوعية هذه الاحكام والكشف عن خلفياتها الايديولوجيا والسياسية وعن جذورها الطبقية .. لربما البرجوازية الصغيرة في نهاية المطاف !

بيد أن الغرض من هذه المقالة ليس هو حل بل ولا حتى طرح كل الاشكالات النظرية والقضايا السياسية التي ترتبط بمعضلة البرجوازية الصغيرة في مجتمعنا ؛ بقدر ما ترمي هذه الملاحظات الى اثارة بعض المشاكل التي تبدو لنا محورية في تناول هذه الطبقة الاجتماعية بالدرس . وفضلا عن ذلك ، نعتبر أن استيعاب هذه المشاكل من شأنه أن يساعد على تأسيس موقف موضوعي - في حدود الموضوعية الاجتماعية - من البرجوازية الصغيرة التي لعبت ولا تزال دورا بارزا في التاريخ المعاصر لبلادنا . ويشكل هذا الموقف ، في اعتقادنا ، المدخل النظري الضروري الذي لا يمكن بدونه ادراك جذور وأسباب الازمة التي تعيشها البرجوازية الصغيرة على كافة المستويات من جهة . وازمة اليسار الجديد ببلادنا باعتباره حركة برجوازية صغيرة مدينية من جهة ثانية .

وقبل الخوض في صلب الموضوع ، من المفيد القاء نظرة سريعة عن تعامل المثقفين الماركسيين والمتمركسين مع البرجوازية الصغيرة كطبقة اجتماعية .

ان مؤلفي كتاب « البرجوازية الصغيرة في فرنسا » (2) قد احسنوا تصوير هذا التعامل ؛ وان وصفهم السافر للرذائل الملازمة للبرجوازية الصغيرة ، حسب الخطاب السياسي الذي يلبس ثوب « الماركسية » ، يعكس بصدق تصور بعض المثقفين للبرجوازية الصغيرة (*) . هذا التصور الذي يعتبر أن البرجوازية الصغيرة هي العدو التاريخي للطبقة العاملة ، ولولاها لكانت الطبقة العاملة في « جنة الاشتراكية » !

بيد أن خطورة البرجوازي الصغير تأتي من كونه لا يمارس مصائبه في اطار طبقته فحسب ، بل من كونه يمارس تأثيره السلبي على العامل والطبقة العاملة . غير أن « يد البرجوازي الصغير لا تتجلى الا من خلال مفعولاتها ، مثل القدر الالهي : ان طبيعة البرجوازي الصغير اقل وضوحا . وهنا تبدأ المشاكل » (3) .

لكن ، ما هي الجذور التاريخية لهذا المفهوم القدحي للبرجوازية الصغيرة ؟ وما هي أسباب التركيز الوحيد الجانب على سلبيات البرجوازي الصغير ؟ وما هو مدلول استعمال هذا المفهوم القدحي وهذه « السبة الشنيعة » - برجوازي صغير - من طرف المثقفين البرجوازيين الصغار ؟

ان الموقف العدائي من البرجوازية الصغيرة والمفهوم القدحي للبرجواية الصغيرة ليس وليد اليوم في فكر وممارسة المثقفين الماركسيين والمتمركسين بل تمتد جذوره الى أعماق الفكر الماركسي ، وتجد تبريرها النظري في كتابات كل من ماركس وانجلس ولنين وماو .. ولقد كانت مواقف هؤلاء القادة البروليتاريين منسجمة تمام الانسجام على هذا المستوى .

ودون التفصيل في كل الاسباب التي أدت الى بلورة موقف ماركس وانجلس من البرجوازية الصغيرة ، نعتبر أن الصراع الايديولوجي والسياسي الدائر آنذاك بين رواد الفكر الماركسي المعبر عن حركة وطموحات الطبقة العاملة والاتجاهات الفكرية الفوضوية والبرودونية وغيرها . تلك الاتجاهات التي اعتبرها كل من ماركس وانجلس رجعية (4) . ونضال ماركس وانجلس المرير ضد الاتجاهات الغير بروليتاريا (برودون ، باكونين ، لسال ...) التي كانت تحاول الهيمنة على الحركة العمالية أولا ؛ ومواقف البرجوازية الصغيرة (أو ما أسماه البعض « الحانوت ») من الحركات الثورية في أوروبا ودعمها في جل الحالات للرجعية والبرجوازية ثانيا ؛ هي العوامل التي تفسر جزئيا مواقف رواد الفكر الماركسي من البرجوازية الصغيرة .

غير أن الملاحظ هو أن هؤلاء القادة البروليتاريين لم يعتبروا أن البرجوازية الصغيرة هي « الشر المطلق » ، ولم يكن ماركس يلغي امكانية التحالف و « تشكيل كتلة » معها بالرغم من محافظتها وعدم ثوريتها « اذا لم تتبنى وجهة نظر البروليتاريا » . وكان ماركس وانجلس يحاربان البرجوازية الصغيرة ومفكريها بدون هوادة كلما حاولوا التاثير أو الهيمنة على الحركة العمالية التي اعتبرا أن انتصارها مشروط بحفاظها على استقلالها الايديولوجي والسياسي والتنظيمي عن كل الطبقات الاخرى بما فيها البرجوازية الصغيرة . وفي أحكامهما كان ماركس وانجلس ينطلقان من التحليل الملموس لمواقف ومواقع البرجوازية الصغيرة وممثليها السياسيين في الصراع الطبقي، الامر الذي انعكس على تقييماتهما للبرجوازية الصغيرة . ولذلك لم تكن مواقفهما جامدة بل سايرت التغييرات التي عرفتها مواقف البرجوازية الصغيرة في كل مرحلة تاريخية ...

ولقد خاض لنين صراعا ضاريا ضد الاتجاهات البرجوازية الصغيرة التي كانت تحاول توجيه الحركة العمالية الروسية ، وان تصديه لاطروحات الاشتراكيين الثوريين والشعبوية ، قد أصبحت من أمهات الكتب الماركسية.. الا أن لنين لم يعتبر ابدا أن البرجوازية الصغيرة هي العدو الرئيسي للبروليتاريا ، بل انه لم يتردد في التحالف مع يسار الاشتراكيين الثوريين ... وتشهد كتابات ماو على الصراع الذي خاضه ضد الاتجاهات البرجوازية الصغيرة داخل الحزب الشيوعي الصيني .

وكانت لهذه المواقف نتائج هامة على فكر وممارسة الحركة العمالية العالمية تجاه البرجوازية الصغيرة والاحزاب والاتجاهات السياسية التي تمثلها . وهكذا ، فان مواقف الاحزاب الاشتراكية قبل الحرب العالمية الاولى والاحزاب الشيوعية بعد افلاس الاممية الثانية وانتصار الثورة البلشفية قد تميزت في اتجاهها الرئيسي بالعداء للبرجوازية الصغيرة والاحزاب التي

تمثلها مع بعض الاستثناءات النادرة مثل مرحلة الجبهات الشعبية التي شهدت تحالف الاحزاب الشيوعية والاحزاب الاشتراكية وكانت الاحزاب الاولى تعتبر أن الاشتراكيين يمثلون البرجوازية الصغيرة .

وعلى صعيد العالم العربي ، فان تعامل الاحزاب الشيوعية العربية لم يشذ عن القاعدة العامة ، قاعدة العداء للبرجوازية الصغيرة وللحركات السياسية التي اعتبرت هذه الاحزاب الشيوعية أنها تمثل البرجوازية الصغيرة كحركة « القوميين العرب » و « حزب البعث » على سبيل المثال . غير أن الاحزاب الشيوعية العربية قد عدلت أو غيرت مواقفها من الحركات البرجوازية الصغيرة بعد استيلاء هذه الحركات على السلطة في بعض الاقطار العربية (طبعا نتحدث في اطار مهم هذه الاحزاب للناصرية والبعثية الخ ... التي اعتبرت حركات برجوازية صغيرة تمخضت عن أنظمة برجوازية صغيرة كذلك). ومرت بعض الاحزاب من العداء الى التعامل مع هذه الحركات البرجوازية الصغيرة ، في حين حافظ بعضها على مواقفه العدائية مما عرضه الى قمع شرس استهدف اقتلاع جذوره الاجتماعية ...

والحصيلة الاساسية لتجربة الاحزاب والحركات العمالية في تعاملها مع البرجوازية الصغيرة وممثليها السياسيين هي العداء كمحور رئيسي لهذه العلاقة . ولقد ادت طبيعة هذه العلاقة الى فشل العديد من الحركات الشعبية فضلا عن كون المستفيد الرئيسي من هذا العداء كان هو العدو الاساسي لمجموع الجماهير الشعبية بما فيها البرجوازية الصغيرة ؛ بيد أن ذلك لا يعني ان البرجوازية الصغيرة واحزابها السياسية لا تتحمل جزءا غير يسير من المسؤولية في فشل هذه الحركات الشعبية .

ولئن كان البعض قد وجد ضالته في احكام رواد الفكر الماركسي التي تقيه شر التحليل والبحث سيما انها احكام صحيحة ، بالمعنى الفقهي ، وغير قابلة للنقاش أو المراجعة : اليست هذه التقييمات صادرة عن ماركس ولنين وماو .. !! فنعتبر من جهتنا أن ما قاله ماركس وغيره من القادة البروليتاريين لا يغنينا عن التحليل الملموس للواقع الملموس للبرجوازية الصغيرة ببلادنا ؛ هذا الواقع الذي يختلف ، بدون شك ، عن واقع البرجوازية الصغيرة في المانيا وفرنسا وانجلترا .. في القرن التاسع عشر .

وعلاوة على ذلك ، نعتقد أن مواقف العداء المطلق والذاتي التي يعبر عنها بعض المثقفين ليس مردها هو حرصهم على ان لا يتسرب فكر وممارسة البرجوازية الى الطبقة العاملة التي يمثلونها او يدعون تمثيلها ، وانما مردها كذلك الى ما يمكن أن نسميه « عقدة الخطيئة الاصلية » بمعنى احساس المثقف البرجوازي الصغير بعقدة الانتماء للبرجوازية الصغيرة . وغالبا ما تعكس هذه المواقف محاولة التخلص ، فكريا وعلى صعيد الخطاب الايديولوجي والسياسي على الاقل ، من كل ما هو برجوازي صغير او ما يعتقد انه كذلك.

« طرد الجن » البرجوازي الصغير من الذات البرجوازية
يقوم بها المثقف البرجوازي الصغير للظهور بمظهر المتجاوز
للبرجوازية الصغيرة واثبات انتحاره طبقيا ؛ ان هذه المحاولة
دنا الا تعبيرا عن عزلة هذا المثقف عن الجماهير التي يدعي
ن كونها تنم عن عدم تخلص صاحبها من بقايا الفكر البرجوازي
محاولة من صميم الممارسة البرجوازية الصغيرة .

هذه المشاكل ليست من باب الغيرة الذاتية عن البرجوازية
ن قبيل النقد المجاني للمثقفين البرجوازيين الصغار ؛ وانما
من انعكاس هذه المواقف على فكر وممارسة بعض الحركات
تائج العملية السلبية التي قد تتمخض عن ذلك . ومن غريب
ن الحركات البرجوازية الصغيرة فكرا وممارسة وقاعدة
حركات التي تكن اكبر عداء (*) للبرجوازية الصغيرة وتنصب
هذه الطبقة الاجتماعية ، وكلما ازدادت عزلة هذه الحركات
ما تصاعد حقدها وعداؤها للبرجوازية الصغيرة .. التي تعتبر
ة ، مسؤولة عن مآسي تلك الحركات ... « مسكينة » هي
صغيرة !

سنوات ، صدرت عدة كتب ومقالات ، سواء في الغرب او في
، تتناول موضوع البرجوازية الصغيرة بشكل مباشر او غير
ال موضوع هذه الطبقة الاجتماعية يثير الكثير من الجدال .
لاسباب الكامنة وراء هذا النقاش ، وما هي اهدافه والمحاور
بدور حولها ؟

ك أن ثمة اسباب متعددة تدفع الى مناقشة وضعية وآفاق هذه
بية . ونعتبر أن الازمة الحادة التي تتخبط فيها الحركات
وازية الصغيرة ، سواء في البلدان العربية أو في الغرب
كا اللاتينية ؛ تدفع هذه الحركات التي حاولت تحقيق الاندماج
مالية والفكر البروليتاري ، والتي فشلت في الاندماج بالجماهير
ز أفقها وقاعدتها البرجوازية الصغيرة ، الى تبرير كل اخفاقاتها
وازي الصغير الذي حال دون تحقيق هذه الحركات للمهام التي
سها . ان محاولة تفسير الفشل وتبريره على هذا المنوال قد
مام المتزايد لبعض المثقفين بالبرجوازية الصغيرة باعتبارها
بي في فشل هذه الحركات اليسارية ... وفضلا عن ذلك ، ان
اني منها البرجوازية الصغيرة كطبقة اجتماعية عاجزة على
السلطة بمفردها ودون أن تتحول بعض فئاتها الى برجوازية
ر قادرة على قيادة الجماهير الشعبية في حركتها النضالية

الرامية الى دك اركان الانظمة القائمة من جهة ثانية ؛ كما أن التشتت الذي يعيشه المثقفون البرجوازيون الصغار وانعدام امكانية التحاقهم بصفوف البرجوازية من جهة ثالثة ... كلها عوامل تجعل مناقشة مسالة البرجوازية الصغيرة قضية ملحة .

وليس من الغريب في شيء ، أن تلتقي محاولة تحويل البرجوازية الصغيرة الى كبش ضحية وطالع سوء ، بمحاولة برجوازية أصلية تدعي الدغمائية للتخلص من كل المقومات العلمية للاشتراكية باعتبارها « متجاوزة » أو غير ملائمة للخصائص المميزة لهذا الشعب أو ذاك لترتمي في أحضان الفكر البرجوازي الرجعي . وتهدف هذه الابداعات النظرية الى التخلص من كل ما هو مزعج للبرجوازية في الاشتراكية العلمية التي يتم تحويلها الى ايديولوجية تطورية لا تختلف في جوهرها عن باقي النظريات البرجوازية التي تزخر بها سوق الفكر .

وترمي بعض المواقف الى تبرير وجود الانظمة البرجوازية في نظرنا ـ والبرجوازية الصغيرة بالنسبة للبعض ـ التي تمخضت عن حركات التحرير الوطني التي قادتها البرجوازية الصغيرة في المستعمرات ، هذه الانظمة التي عملت كلها على قمع الجماهير الشعبية وابعادها عن سلطة القرار في نفس الوقت الذي منعت فيه كل تغيير مستقل او تنظيم للجماهير الشعبية ودون أن تخجل في ادعاء انها تمثل هذه الجماهير وانها بصدد بناء الاشتراكية ... اشتراكية متميزة وخاصة بدون مثل ! غير أن الدفاع عن البرجوازية الصغيرة لا يتم عنها هنا باعتبارها طبقة اجتماعية وانما باعتبارها قيادة لحركة التحرير تمثل مجموع الجماهير الشعبية .

والملاحظ كذلك ، أن محاولات الدفاع عن البرجوازية الصغيرة لا تعبر عن نفسها صراحة كدفاع عن البرجوازية الصغيرة (*) وانما تنهج طريقة التلميح وتعويم البرجوازية الصغيرة في اطار الشعب أو الامة والجماهير الشعبية في الغالب ، هذا التعويم الذي لا يفرزها كطبقة اجتماعية قائمة الذات. في حين لا يخجل المدافعون عن الطبقة العاملة عن اعلان ذلك صراحة وبشكل مباشر . وكثيرا ما يقع الدفاع عن مصالح البرجوازية الصغيرة كمصالح للطبقة العاملة ...

ونعتبر أن النقاش الدائر حول البرجوازية الصغيرة يرتبط بشكل وطيد بمسألة قد تبدو بعيدة عن هذا الموضوع ، الا وهي مسالة الدور الطليعي البروليتاريا او معضلة من هي الطبقة المؤهلة تاريخيا لقيادة حركة التغيير الجذري لهياكل المجتمع ... وعلى هذا المستوى يتم التعبير عن موقفين متعارضين في جوهرهما ونتائجهما السياسية .

ففي الوقت الذي يؤكد فيه البعض ان الدور التاريخي للبرجوازية

الصغيرة قد انتهى ، وأنها تحولت من طبقة تقدمية (مرحلة النضال الوطني ضد الاستعمار الى طبقة رجعية ومحافظة (مرحلة الإستعمار الجديد) ، فضلا عن كون كل التجارب السياسية التي تمت تحت قيادتها باءت بالفشل ولم تفض الى تحرير الجماهير الشعبية وبناء الاشتراكية (العالم العربي نموذجا). وبذلك تكون البرجوازية الصغيرة قد فقدت المشروعية التاريخية في قيادة الجماهير الشعبية . ولا يكتفي هذا الراي باستقراء تاريخ البرجوازية الصغيرة بل يدعم موقفه بما كتبه رواد الفكر الماركسي حول هذه الطبقة الاجتماعية ... ويؤكد الموقف المناقض على أن الطبقة العاملة هي التي فشلت في قيادة الحركات التحررية وفي تحرير الجماهير الشعبية وبناء المجتمع اللاطبقي ؛ بل أكثر من ذلك ان الثورات التي تمت بقيادتها لم تؤد الا الى قيام أنظمة رأسمالية من نوع جديد هي أنظمة رأسمالية الدولة حيث الجماهير الشعبية تعاني من استغلال وقمع يضاهيان ، على الاقل ، ما تعاني منه الجماهير في الدول الرأسمالية « الكلاسيكية » . وهكذا لم تعد الطبقة العاملة مؤهلة لقيادة حركات التغيير الجذري . غير أن بعض المثقفين يطعنون في هذا الموقف ويعتبرون أن البروليتاريا لم تقد هذه الثورات بقدر ما تزعمتها أحزاب وجماعات برجوازية صغيرة لم يكن بامكانها الانسلاخ عن انتمائها الطبقي بالرغم من اعلانها تبني فكر البروليتاريا ، اما هذه الاخيرة فلم يسبق لها ، باستثناء كمونة باريس ، أن قادت هذه الثورات وبالتالي لا يمكن اعتبارها مسؤولة عما آلت اليه هذه الثورات . ومن ثم فان البروليتاريا كطبقة اجتماعية لم تستنفذ طاقاتها الثورية وتبقى لذلك الطبقة المؤهلة تاريخيا لقيادة كل حركة ثورية ترمي الى القضاء على الاستغلال والقهر الطبقيين ...

وتنطلق بعض المواقف من اعتبار البرجوازية الصغيرة سببا لكل الكوارث والاخفاقات التي منيت بها حركات التحرير الشعبية ، ودون محاولة تفسير الاسباب العميقة والحقيقية لهذه النكسات يطلق حكم نهائي على البرجوازية الصغيرة ودورها التاريخي - وهكذا ينطلق البعض من الناصرية وهزيمة يونيو لتقرير اندحار البرجوازية الصغيرة وانتهاء دورها في النضال القومي ضد العدو الصهيوني ، غير ان هذا الحكم النهائي ، سرعان ما تتم مراجعته على ضوء دخول بعض الانظمة العربية حرب اكتوبر ... وبديهي أن هذه المواقف تعتبر أن انظمة برجوازية الدولة العربية انظمة برجوازية صغيرة .

وتجد المواقف التي تدافع عن البرجوازية الصغيرة ، أو الطبقة الوسطى ، باعتبارها الطبقة المرشحة تاريخيا لقيادة حركة التغيير الجذري ، تعبيرها الاكثر صفاء في تنظيرات « الطريق الثالث » أو « الحل الثالث » . وترتكز هذه المواقف على نقطتين رئيسيتين تشكلان اساسها .

فعلى المستوى التاريخي ، تعتبر هذه المواقف أن البرجوازية الصغيرة هي التي قادت ، وفي جل الحالات ، حركات التحرير في المستعمرات وأنها استطاعت انتزاع وفرض الاستقلال السياسي . وقد قطعت البلدان التي تسود فيها البرجوازية الصغيرة أشواطا هامة على طريق بناء اقتصاد وطني متحرر من الهيمنة الامبريالية .. بل ان بعضها على أبواب ولوج عهد الاشتراكية ان لم يكن قد وصلها بسلام ؟

وعلى الصعيد الاجتماعي ـ الطبقي ، يشكل الموقع الوسطي للبرجوازية الصغيرة داخل المجتمع الاساس الموضوعي لتاهيلها للاضطلاع بدور التوازن بين أقطاب التناقض الرئيسي (البروليتاريا والبرجوازية) . ويستند هذا الموقف كذلك ، على ازمات النظام الراسمالي من جهة وعلى المأزق الراهن الذي تعيشه أنظمة برجوازية الدولة ليؤكد ان البرجوازية الصغيرة هي الطبقة القادرة على بناء مجتمع « العدل والرخاء » وتجنب « ويلات ومخاطر » الصراع الطبقي الفتاك .. انها الطبقة الحكم .

غير أن اعتبار أن لا وجود لانظمة بورجوازية صغيرة (*) ؛ حيث ان هذه الاخيرة حال استيلائها على السلطة تضطر الى التحول الى برجوازية ، أو على الاصح تتحول العناصر التي استولت على السلطة والفئات البرجوازية الصغيرة المرتبطة بها الى برجوازية من نوع جديد هي برجوازية الدولة ، التي تحتكر عن طريق الدولة وسائل الانتاج دون ان تحتاج الى تملكها بشكل فردي ؛ ... ، اذا اعتبرنا أن هذه الانظمة برجوازية فان هذه المواقف تفقد احدى مرتكزاتها الاساسية .

لكن ، ما هي مقاييس تحديد البرجوازية الصغيرة ؟ وهل ثمة مقاييس موضوعية يمكن اعتمادها لتحديد الانتماء الطبقي للبرجوازية الصغيرة ؟

في الحقيقة « تتشكل مسألة البرجوازية الصغيرة نقطة محورية في النظرية الماركسية للطبقات الاجتماعية ، وتكتسي أهمية بالغة في الدول الامبريالية والتشكيلات الاجتماعية الخاضعة للسيطرة الامبريالية على حد سواء .. » (5) ، ويعكس تقييم بولنتزاس هذا بصدق معضلة هذه الطبقة الاجتماعية التي كثر الحديث عنها والتي لا زالت دراستها تثير العديد من المشاكل والتساؤلات ، الى حد ان البعض لا يتردد في نفي وجودها كطبقة اجتماعية قائمة الذات ومستقلة الكيان .

وهكذا ، ففي الدول الراسمالية الامبريالية ان تزايد عدد الاجراء الغير منتجين ـ الذي يشكل احدى ميزات الراسمالية الاحتكارية ـ مثل موظفي التجارة والابناك ، وموظفي الادارات والخدمات الخ .. وانتفاخ عدد العاملين بالقطاع الثالث قد أدى الى بروز اتجاهات فكرية « تنفي الخصوصية الطبقية لهذه المجموعات الجديدة من الاجراء وتذوبها في البرجوازية والطبقة العاملة ».

وتلتقي هذه الاتجاهات مع الدعاوي القائلة بانقراض الفوارق والحدود الطبقية في مجتمعات الما بعد صناعية التي تتميز باندماج الطبقة العاملة و « التبرجز » العام للمجتمع . وأن هذه المفاهيم تنطلق من علاقات « السلطة » و « التراتب » وتعتبر ان الوضع الاقتصادي نتيجة لهذه العلاقات ليس الا » . (6)

ويعتبر رونير وكرونير وبنديكس أن « الاغلبية الساحقة من هذه المجموعات من الماجورين تنتمي للبرجوازية ... » وذلك نظرا « للتبرجز العام » الذي يعرفه المجتمع الصناعي المتقدم واعتبارا لنمط عيش هذه الفئات الماجورة . اما كيجر . وس . ميلس فيؤكدان أن هذه المجموعات من الماجورين تنتمي للطبقة العاملة لانها مكونة من ماجورين ولضعف مدخولها فضلا عن كونها بعيدة عن مراكز « السلطة » التي تحتكرها النخبة ... وهذه النظرية تلتقي مع المفهوم الاشتراكي ـ الديمقراطي (الذي يتبناه الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) (7) الذي يعتبر ان الطبقة العاملة تحدد بالاجر وانعدام وسائل الانتاج كما تلتقي مع مفهوم « طبقة الاجراء » (8) . وفي رأي دهرندورف تتكون هذه المجموعات من الماجورين من فئتين ، وان المقياس المحدد لهاتين الفئتين يكمن في الموقع من ممارسة السلطة ـ بالمعنى الفيبيري ـ وهكذا تنتمي الفئة التي تساهم في التقرير الى البرجوازية في حين تنتمي الفئة التي ينحصر دورها في التنفيذ الى الطبقة العاملة (*)

ان توسيع مفهوم الطبقة العاملة ليس مجرد خطأ منهجي بريء بل انه تنظير يرمي الى خدمة أهداف سياسية محددة . وهكذا ، يؤدي هذا المفهوم الجديد للطبقة العاملة (طبقة الاجراء) الى ادماج كل موظفي الدولة في بلدان الكتلة الشرقية (9) في صفوف الطبقة العاملة ، وبالتالي تصبح ، نظريا ، التناقضات الموجودة بين الطبقة العاملة وبيروقراطية الدولة في هذه البلدان تناقضات في صفوف الطبقة العاملة ولا مبرر لوجودها . ان الهدف هنا واضح : تبرير سلطة برجوازية الدولة وتقديم سلطتها على أنها سلطة الطبقة العاملة .

وعلى صعيد آخر ، يهدف توسيع مفهوم الطبقة العاملة الى تمييع المفهوم العلمي للطبقة العاملة وطمس سماتها المميزة بل الادعاء أن هذه السمات قد تغيرت جذريا ومن ثم وجب تغيير المهام التاريخية للطبقة العاملة تبعا لذاك . فما دامت الطبقة العاملة قد اتسعت لتشمل المثقفين والعلماء . (اليسوا كلهم ماجورين ؟) فلا داعي « لديكتاتورية الصعاليك » على حد تعبير علال الفاسي !

وان اعتبار أن البرجوازية الصغيرة جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة يؤدي الى تقديم مصالح الأولى على أنها مصالح الطبقة العاملة ويتم التخلي عن المصالح الحقيقية لهذه الاخيرة من جهة . كما أنه يؤدي الى تزكية الفكرة الخاطئة (والتي تنسب خطأ الى الماركسية) التي تقول بانقسام المجتمع

الى طبقتين متصارعتين هما البرجوازية والطبقة العاملة والتي تلغي امكانية التحالفات الطبقية ما دامت الطبقات التي يمكن للطبقة العاملة أن تتحالف معها غير موجودة في المجتمع اصلا من جهة أخرى. وقد يؤدي الحاق البرجوازية الصغيرة بالبرجوازية الى دفع الاولى الى تبني مصالح البرجوازية والدفاع عنها باعتبارها مصالحها الخاصة ...

ولئن كان الوضع الطبقي للفئات العليا من البرجوازية الصغيرة وطموحها الى اللحاق بصفوف البرجوازية قد يدفع بها الى الدفاع عن ذوبان البرجوازية الصغيرة في البرجوازية ؛ فان الوضع المتردي الذي تعيشه الفئات الدنيا من البرجوازية الصغيرة و « تشابه » أوضاعهما مع أوضاع الطبقة العاملة يمكنه أن يكون وراء اعتبار البرجوازية الصغيرة جزءا من الطبقة العاملة .

وليس من المبالغة في شيء ، التأكيد على أن تحديد البرجوازية الصغيرة مسالة غاية في التعقيد ؛ سيما أن الموقع الاقتصادي الذي تحتله مكونات هذه الطبقة الاجتماعية في مسلسل الانتاج الاجتماعي ليس نفس الموقع . انها تحتل مواقع مختلفة ومتباينة . ويشكل هذا الوضع المتميز في مسلسل الانتاج الاجتماعي الاساس المادي لعدم تجانس هذه الطبقة وقاعدة التناقضات التي تنخرها فضلا عن كونه يفسر بعض المميزات الايديولوجية والسياسية للبرجوازية الصغيرة .

وعلى الصعيدين الايديولوجي والسياسي فان تشتت الولاءات وعدم الاستقرار بالاضافة الى التحولات التي تعرفها مواقف مختلف الفئات البرجوازية الصغيرة تحت تاثير الصراعات الاجتماعية التي يعيشها المجتمع.. كلها عوامل ليس من شانها أن تساعد على حصر حدود هذه الطبقة الاجتماعية.

واذا كان من البديهي أن المقياس المهني لا يمكنه أن يشكل مقياسا علميا للتحديد الطبقي حيث أن « طبقة الموظفين » مثلا ، تضم الموظف البسيط والوزير باعتبارهما موظفين في حين ينتمي الاول للبرجوازية الصغيرة والثاني للبرجوازية البيروقراطية العليا . فان الاعتماد على نمط العيش والمدخول كمقاييس غير كاف خصوصا وانهما (نمط العيش والمدخول) ينتجان عن موقع كل طبقة في مسلسل الانتاج الاجتماعي ما دام كل ما يجري في دائرة التقسيم تابع لدائرة الانتاج ومحدد بها « ان العلاقة المحددة للتقسيم، يقول ماركس ، لا تقوم الا بترجمة علاقة الانتاج المحددة تاريخيا .. » (10)

وان الاعتماد على التحديد المادي يعتبر أن « الطبقات ، هي مجموعات واسعة من الناس الذين يتميزون بالموقع الذي يحتلونه في مسلسل الانتاج الاجتماعي المحدد تاريخيا ؛ وبعلاقاتهم – التي غالبا ما تكون محددة ومكرسة قانونا – بوسائل الانتاج ؛ وبدورهم في التنظيم الاجتماعي للعمل ، وبالتالي

بأنماط الحصول على الثروات الاجتماعية وأهمية الحصة التي يحظون بها » ، يؤدي الى عدم الاخذ بالنظرية القائلة أن البرجوازية الصغيرة جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملةلان موقعها في مسلسل لانتاج يختلف عن موقع هذه الاخيرة فضلا عن كونها طبقة غير منتجة في ظل نمط الانتاج الرأسمالي ، بمعنى أنها لا تنتج فائض القيمة . ويقول ماركس بهذا الصدد أن « كل عامل منتج هو عامل مأجور ، غير أن ذلك لا يؤدي الي كون كل عامل مأجور عاملا منتجا » (I2) ويضيف ان « ما يريد الرأسمالي كرأسمالي أن ينتجه ... هو فائض القيمة . ان هذه العملية المحددة لا يحققها مسلسل الانتاج الرأسمالي الا من خلال مبادلة الرأس مال مقابل العمل الذي يسمى عملا منتجا لهذا السبب » (I3) . وعلاوة على ذلك ، فان فئات واسعة من البرجوازية الصغيرة ليست مفصولة ومجردة من كل وسائل الانتاج . ونعتبر أن البرجوازية تختلف عن البرجوازية الوسطى والكبرى لانها لا تملك وسائل انتاج كافية للعيش من استغلال المأجور بالاضافة الى كون السواد الاعظم من البرجوازية الصغيرة لا يملك وسائل الانتاج .

ان مؤلفي كتاب « البرجوازية الصغيرة في فرنسا » يعتبرون أن « كل الذين تتنازل لهم البرجوازية عن جزء من فائض القيمة ، بسبب موقعهم في علاقات الانتاج ، هم برجوازيون صغار . وذلك يعني أن كل الذين ليسوا رأسماليين ويتقاضون دخلا ، مهما كان شكل هذا الدخل (أجر ، ربح تجاري ، راتب أو معاش) يفوق قدره المالي قيمة قوة عملهم ، هم برجوازيون صغار » (*) ؛ وان هذا التحديد ، بالرغم من دقته العلمية ، لا يمكن اعتماده كمقياس وحيد لحصر الانتماء الطبقي للبرجوازية الصغيرة وذلك لانه يقصي من صفوف هذه الطبقة جزءا هاما من مكوناتها في بلادنا وبالتحديد الحرفيين والصناع التقليديين في المدن والفلاحين المتوسطين في البوادي . أما محمود حسين ، فيؤكد على أن البرجوازية الصغيرة « تضم جميع المراتب التي تملك رأسمال صغير أو قطعة صغيرة من الارض او مهارة مهنية او مستوى من الثقافة ، بحيث تستطيع أن تعيش من عملها ... فتستثمر وسيلة عملها المالية أو الفنية أو الثقافية دون أن تكون بحاجة الى بيع قوة عملها ودون ان تشتري قوة عمل الاخرين الا أحيانا وفي نطاق ثانوي .. » (I5) ، ويبدو هذا التحديد أكثر شمولية من التحديد الاول ونعتبر أنه يشكل أساسا للانطلاق في تحديد البرجوازية الصغيرة . وان تحليل ماو الذي يعتبر أن البرجوازية الصغيرة تضم « الفلاحين الزارعين في أرضهم (الفلاحين المتوسطين) وأصحاب الصناعات اليدوية وفئة صغار المثقفين كالطلاب ومعلمي المدارس الابتدائية والثانوية وصغار الموظفين الحكوميين والكتبة وصغار المحامين ، وصغار التجار (...)والفلاحون الزارعون في أرضهم وأصحاب الصناعات اليدوية ،

يزاولون جميعا الانتاج الضيق النطاق » (6) ، لا يمكنه ان يفيدنا في هذا المجال ما دام ماو يقتصر على سرد الفئات المكونة للبرجوازية الصغيرة في الصين دون أن يدلنا على المقاييس التي اعتمدها ليعتبر ان تلك الفئات تنتمي للبرجوازية الصغيرة .

وهناك تحديدات أخرى للبرجوازية الصغيرة ، غير اننا لن نتطرق لها ما دامت تعتمد على مقاييس غير مادية لتحديد البرجوازية الصغيرة كطبقة اجتماعية .

ان مقياس الملكية ، ملكية وسائل الانتاج ، بالغ الاهمية في تحديد البرجوازية الصغيرة . وتتميز وسائل الانتاج البرجوازية الصغيرة بكونها ملكية صغيرة حيث تكفي تقدرة عمل البرجوازي الصغير أو قدرة عمال قلائل لاستثمارها ، وفي الغالب يقتصر البرجوازي الصغير على استعمال قوة عمله وقوة عمل أفراد عائلته . والانتاج البرجوازي الصغير هو انتاج سلعي صغير، ينحصر في المقاولات التي تعتمد الطاقة البشرية أساسا . وان ما يشكل أساس « ملكية الحرفي هو اتقانه للصنعة » في حين يشكل التحكم في الارض أساس ملكية الفلاح (المتوسط منا) » (17) . وان ملكية رأس مال صغير يستثمر في التجارة «التي لا تنتج فائض قيمة، لان الربح التجاري ليس نتاج عمل منتج » (18) ويضطر صاحبه الى الاكتفاء بجزء ضئيل من فائض القيمة التي تتنازل له عنه البرجوازية ، يعد مالكه برجوازيا صغيرا .

وعلى مستوى الملكية ، لا بد من الاشارة الى أن البرجوازية الصغيرة مكونة من فئتين : فئة تملك وسائل الانتاج محدودة وفئة أخرى لا تملك أية وسيلة للانتاج .

وان أصحاب الكفاءات الصغرى والمتوسطة : الذين يدخلون في تعداد المحظوظين ببلادنا باعتبار ان التعليم والتكوين امتياز . لا تحظى به الا فئة محدودة ؛ ـ والذين يستثمرون هذه الكفاءات والمهارة العلمية والفنية أو المهنية لكسب معيشتهم يشكلون جزءا من البرجوازية الصغيرة . غير أن كفاءاتهم ومهاراتهم لا تسمح لهم الا باحتلال مواقع تنفيذية في أجهزة ومؤسسات الدولة وفي القطاعات التي يعملون بها . وانهم مضطرون في أغلبيتهم الى بيع قوة عملهم مقابل اجر ، باستثناء فئة محدودة تزاول مهنتها بشكل مستقل وتستغل قوة عمل الآخرين « في نطاق ثانوي » .

واذا كانت البرجوازية الصغيرة طبقة اجتماعية غير منتجة ، بالمعنى الضيق لهذا المفهوم ، أي أنها لا تنتج فائض القيمة . فان جزءا هاما منها يساهم في الانتاج المادي بشكل مباشر . وعلى صعيد الاستغلال ؛ فان بعض شرائح البرجوازية الصغيرة لا تستغل ولا تستغل في حين ان شرائحها العليا تستغل قوة العمل المأجور بشكل ثانوي بينما تتعرض شرائحها الدنيا للاستغلال في حدود ضيقة .

وان الطلبة ، باعتبارهم احدى الفئات المكونة للبرجوازية الصغيرة ببلادنا ، يحتلون موقعا متميزا في قسمة العمل الاجتماعي . انهم لا يحتلون موقعا قارا في مسلسل الانتاج المادي الاجتماعي ، الامر الذي يكسبهم خصائص ايديولوجية وسياسية تميزهم ، الى حد ما ، عن الفئات البرجوازية الصغيرة الاخرى .

لكن ما هي مكونات البرجوازية الصغيرة في المجتمع المغربي المعاصر ؟

قبل تحديد مكونات البرجوازية الصغيرة في مجتمعنا ، من الضروري ابداء ملاحظة حول بنية هذه الطبقة الاجتماعية .

نعتبر أن النظرية الثنائية (   ) التي تقسم المجتمع الى قطاعين متعارضين ومختلفين جذريا ؛ يمثل أحدهما التقدم والتنمية ـ (الرأسمالية هنا) في حين يمثل القطاع الآخر التاخر والتخلف (ما قبل الرأسمالية هنا) ؛ نظرية تكتفي بوصف مظاهر الامور دون أن تنفذ الى صلب طبيعة هذين القطاعين ، فضلا عن كونها تخفي جوهر العلاقة الاستغلالية التي تربط بين القطاعين « التقليدي » و « العصري » . أن هذه النظرية تقدم لنا هذين القطاعين وكأن حائطا سميكا يفصل بينهما ، كما أنها تطمس دور الامبريالية في بروز هذا التعارض القطاعي الذي يشكل احدى مظاهر التطور الرأسمالي الغير متكافىء والذي يخدم في آخر المطاف اعادة الانتاج الموسع للرأسمالية التبعيـة .

واذا كان وجود هذين القطاعين واستمرارهما مرتبط بالتبعية للامبريالية وهيمنتها على مجتمعنا ؛ فان تقسيم البرجوازية الصغيرة الى فئتين اساسيتين يستمد مشروعيته من وجود هذين القطاعين ومن الاختلافات الهامة القائمة بين الفئتين ومن اختلاف المسار التاريخي لتطور كل واحدة من الفئتين . بيد أن كل ذلك لا يلغي تداخل هاتين الفئتين وارتباطهما الوطيد على مختلف المستويات الى حد أنهما تشكلان ، بالرغم من اختلافهما ، اجزاء متميزة ، بدون شك ، من نفس الطبقة الاجتماعية الا وهي البرجوازية الصغيرة .

1 ـ **البرجوازية الصغيرة التقليدية (القديمة)** ، وتعتبر تقليدية نظرا لكونها « لا ترتبط بنمط الانتاج الراسمالي وانما بشكل الانتاج السلعي البسيط » (19) . وتعيش هذه الفئة أزمة حادة نتيجة تطور الرأسمالية واكتساحها لاهم المواقف الاقتصادية ببلادنا .

وان تقدم هيمنة الراسمالية التبعية ببلادنا ، في نفس الوقت الذي لا يقضي فيه على هذه الفئة الاجتماعية ؛ بل يخضع نمط الانتاج الرأسمالي الانماط الانتاجية الاخرى لاعادة انتاجه الخاص ؛ فانه يدفع في اتجاه بلترة وتشريد جزء هام من البرجوازية الصغير التقليدية التي تتقلص قاعدتها

الاجتماعية في المدن والبوادي على حد سواء .

وعلى صعيد الانتاج ، تتركز البرجوازية الصغيرة التقليدية أساسا في الصناعة التقليدية وعلى الخصوص في الوحدات الانتاجية العائلية حيث يكون المالك لوسائل الانتاج في نفس الوقت العامل المباشر في الانتاج ، ويتميز هذا النوع من الانتاج بكون مالك وسائل الانتاج« ياخذ ربحا من بيع السلع » (20) التي ينتجها فضلا عن كونه « لا يبتز عملا زائدا بشكل مباشر » (21) . وفي القطاع التجاري يملك البرجوازي الصغير التقليدي تجارة صغيرة ، غير انه « يساهم في العمل ولا يستخدم العمل المأجور الا في بعض المناسبات » (22) .

وفي البادية ، فان الفلاح المتوسط يملك قطعة صغيرة من الارض او يستأجر جزءا من الارض وتكون قوة عمله وقوة عمل أفراد عائلته كافية لاستثمار هذه الارض ؛ وهكذا لا يلجأ الفلاح المتوسط الى استغلال قوة عمل الآخرين الا بشكل ثانوي وخلال المواسم الفلاحية فقط . وبالاضافة الى الارض يملك الفلاح المتوسط وسائل الانتاج الاخرى لكن رأسماله محدود أو معدم مما يضطره الى الاقتراض أو ممارسة أعمال أخرى غير فلاحية كالتجارة لتأمين عيشه هو وعائلته . وترتبط الفلاحون المتوسطون بأنماط انتاج ما قبل راسمالية ويستعملون وسائل انتاج عميقة ومختلفة .

وعلى العموم ، فان أغلبية هذه الفئة البرجوازية الصغيرة تتميز بكون « العامل المباشر هو بذات الوقت مالك وسائل العمل » (23) ، أي أنها تتميز بملكية وسائل انتاج محدودة و بـ « غياب استغلال مباشر للعمل المأجور » (24) .

3 ـ **البرجوازية الصغيرة العصرية (الجديدة)** ، وان اعتبارها عصرية يأتي من كونها مرتبطة بنمط الانتاج الرأسمالي . ولقد تزامن ظهور هذه الفئة الطبقية ونموها مع سيطرة نمط الانتاج الرأسمالي التبعي على اقتصاد بلادنا.

وتتكون هذه الفئة البرجوازية الصغيرة أساسا من مختلف أنواع الاجراء العاملين في القطاع الثالث وقطاع الخدمات العصرية وفي مختلف أجهزة الدولة ـ مراتبها الدنيا والوسطى ـ . وان جل هؤلاء الاجراء « يبيع قوة عمله للرأسمال ، ويطابق أجره كلفة اعادة انتاج قوة العمل هذه ، ويدفعون جزءا من العمل الغير مؤدى عليه » (25) ، غير أنهم لا ينتجون فائض القيمة.

واذا لم تكن الفئة التقليدية من البرجوازية الصغيرة تمثل قوى الردة ولتخلف والفئة العصرية قوى التحرر والتقدم كما يدعيه البعض . فان انشطار البرجوازية الصغيرة الى فئتين ستكون له انعكاسات هامة على صعيد المواقف والممارسات الايديولوجية والسياسية لكل من الفئتين .

وتتكون البرجوازية الصغيرة المغربية من الفلاحين المتوسطين في

البوادي ؛ ومن صغار التجار والصناع التقليديين (26) ، ومن العاملين في المراتب الدنيا والمتوسطة في مختلف أجهزة الدولة (الاجهزة القمعية والاقتصادية والادارية ...) ، ومن أصحاب المهن الحرة الذين لا يعيشون من استغلال قوة عمل الآخرين ، ومن العاملين في قطاع الخدمات « العصرية » و « التقليدية » والقطاع الثالث عموما . كما أن جزءا هاما من طلبة الجامعات والمعاهد العليا ينتمي للبرجوازية الصغيرة ؛ وكذلك الشأن بالنسبة لصغار التقنيين والمهندسين والفنانين وصغار المثقفين عموما .

وتضم البرجوازية الصغيرة فئة مدينية مكونة من البرجوازية الصغيرة العصرية ومن جزء من البرجوازية الصغيرة التقليدية ، أما الفئة الريفية فتتكون كلية من البرجوازيين الصغار التقليديين .

وان الوضع المختلف الذي تحتله مكونات البرجوازية الصغيرة في مسلسل الانتاج الاجتماعي وفي قسمة العمل الاجتماعية ، تتمخض عنه عدة مراتب برجوازية صغيرة تختلف من حيث وضعيتها الاقتصادية ومميزاتها الايديولوجية والسياسية .

1 ـ الشريحة العليا من البرجوازية الصغيرة ، وتضم البرجوازيين الصغار الذين لا يتعرضون للاستغلال ، غير أنهم يستغلون قوة عمل الآخرين أحيانا وفي اطار محدود . وتعيش هذه الشريحة وضعية اقتصادية جيدة اذ انها لا تعرف الضيق الاقتصادي . لكن أفق تطورها الاقتصادي محصور وطموحها الى اللحاق بصفوف البرجوازية محجوز وغير قابل للتحقيق في ظل الظروف

وان وضعيتها الاقتصادية وطموحها يؤديان الى وقوفها ، في أغلب الاحيان ، بجانب البرجوازية والطبقات السائدة ؛ وتشكل بذلك الجناح المحافظ اليميني للبرجوازية الصغيرة .

انها تستفيد ، ولو في حدود ضيقة ، من الاوضاع القائمة وتحظى ببعض الاختيارات ؛ ولا ترغب في المجازفة بوضعيتها سيما أن الطبقات السائدة تعمل على فصلها عن الحركة الجماهيرية وضمان مساندتها أو على الاقل حيادها في الصراع الدائر بين الجماهير الشعبية والطبقات السائدة . ولبلوغ هذا الهدف لا تتردد الدولة في اعطاء هذه الشريحة تسهيلات هامة نسبيا (سياسة السكن ، القروض ...) ، وتضم هذه الشريحة فئة محدودة من البرجوازية الصغيرة وتتكون من الاطر المتوسطة في أجهزة الدولة والقطاع الثالث وقطاع الخدمات العصرية ومن أصحاب المهن الحرة ؛ انها مكونة من البرجوازيين الصغار العصريين أساسا .

2 ـ الشريحة الوسطى من البرجوازية الصغيرة ، وتتكون من البرجوازيين الصغار الذين لا يستغلون قوة عمل الآخرين ، غير أنهم لا يتعرضون للاستغلال . وتعيش هذه الشريحة من البرجوازية الصغيرة وضعية

اقتصادية صعبة كما أن مستوى عيشها يتدهور بإستمرار . وتضم العاملين في المراتب الدنيا من أجهزة الدولة والقطاع الثالث وقطاع الخدمات التقليدية والفئة العليا من الفلاحين المتوسطين والفئات العليا من الصناع التقليديين والتجار بالتقسيط .

وهذه الشريحة من البرجوازية الصغيرة لا أمل لها في اللحاق بصفوف البرجوازية، في حين أن بعض عناصرها مهددة بالسقوط في صفوف البروليتاريا الاقتصادية والاجتماعية الراهنة .
بل وحتى أشباه البروليتاريا .

وتجسد هذه الشريحة تذبذب البرجوازية الصغيرة المشهور . ولئن كانت مواقفها معتدلة ووسطية على العموم ، فانها موزعة الولاءات . ونظريا ، فان هذه الشريحة تمد اليد للجماهير الشعبية كلما اشتدت الازمة التي تعاني منها وكلما تصاعد مد الحركة الجماهيرية أو لاحت تباشير انتصارها ؛ غير انها تعود لمحالفة الطبقات السائدة أو التزام مواقف « حيادية » كلما تحسنت أوضاعها الاقتصادية أو كلما ضعفت الحركة الجماهيرية أو اصيبت بنكسة . انها تمثل الجناح الوسطي والمعتدل داخل البرجوازية الصغيرة . وتضم جزاء لا يستهان به من البرجوازية الصغيرة المدينية والريفية على حد سواء .

3 ـ الشريحة الدنيا من البرجوازية الصغيرة ، وتضم البرجوازيين الصغار الذين لا يستغلون قوة عمل الآخرين بيد أنهم مضطرون الى بيع قوة عملهم بشكل ثانوي ومحدود . وتعيش هذه الشريحة أزمة اقتصادية خانقة مما يضطر أفرادها الى القيام بأعمال مضنية بل وحتى ممارسة عدة مهن لضمان عيشهم . وان جزءا غير ضئيل من هذه الشريحة يسقط باستمرار في صفوف الطبقة العاملة وأشباه البروليتاريا .

وتتكون هذه الشريحة من السواد الاعظم من الصناع التقليديين والعاملين في أسفل مراتب أجهزة الدولة (أسفل مراتب الوظيفة العمومية) ومن الفئة الدنيا والمتوسطة من الفلاحين المتوسطين . وان الاغلبية العظمى من البرجوازية الصغيرة ببلادنا تنتمي لهذه الشريحة الدنيا .

وان الوضعية الاقتصادية المزرية والظروف الاجتماعية الصعبة التي تعيشها هذه الشريحة البرجوازية الصغيرة ، تدفع بها الى محالفة الطبقات الشعبية الاخرى في نضالها ضد الطبقات السائدة ، انها لا تستفيد من الاوضاع السائدة وأملها الوحيد في تحسين أوضاعها هو التغيير الجذري للبنيات الاقتصادية والاجتماعية السائدة .

وليس من الغريب في شيء أن تكون هذه الشريحة هي الفئة الاكثر جذرية في صفوف البرجوازية الصغيرة ؛ انها تشكل جناحها الراديكالي واليساري .

ولئن كانت الشريحة العليا من البرجوازية الصغرى تنعم بنمط عيش

برجوازي وتحاكي البرجوازية في تصرفاتها وتقاليدها بل تذهب الى حد تبني مواقفها السياسية والدفاع عن ايديولوجيتها فضلا عن كونها تطمح الى الانصهار في البرجوازية ؛ فان الشريحة الوسطى ، وبحكم ضعف امكانياتها الاقتصادية ، لا تستطيع تقليد نمط عيش البرجوازية . لكنها تعمل دائما على التمييز عن الطبقات الشعبية ــ على صعيد الاشكال والمظاهر الخارجية ــ ..؛ ان رغبتها الجامحة في محاكاة البرجوازية تفتقد الاساس المادي لتحقيقها : ان عينها بصيرة ويدها قصيرة . أما الشريحة الدنيا من البرجوازية الصغيرة فمن الصعب تمييز نمط عيشها عن نمط عيش باقي الجماهير الشعبية ؛ ان النمطين لا يختلفان الا على صعيد الجزئيات .

واذا كانت البرجوازية الصغيرة لا تمتاز بانسجامها كطبقة اجتماعية فمرد ذلك لا يعود الى الاختيارات الذاتية للعناصر التي تكونها كما يعتقد ذلك البعض ، بقدر ما يجد عدم الانسجام تفسيره في المواقع التي تحتلها مكونات هذه الطبقة في مسلسل الانتاج الاجتماعي . هذه المواقع التي تؤدي الى كون البرجوازية الصغيرة تتميز بحدة وكثافة التناقضات التي تخترقها . ودون أن نفصل في ذلك ، نورد أهم التناقضات / الاختلافات التي تحملها البرجوازية الصغيرة في أحشائها كطبقة اجتماعية :

- التناقض بين الفئة المدينية والفئة الريفية .
- التناقض بين الفئة العصرية والفئة التقليدية .
- التناقض بين الفئة المالكة لوسائل الانتاج والفئة التي لا تملك وسائل الانتاج .
- التناقض بين العمال اليدويين والعمال الفكريين البرجوازيين الصغار.

وان هذه التناقضات / الاختلافات لا بد لها أن تنعكس على صعيد المواقف والممارسات الايديولوجية والسياسية لمختلف الفئات البرجوازية الصغيرة ، وتضفي على مجمل الممارسات الاجتماعية للبرجوازية الصغيرة صبغة خاصة .

لكن ، ما هي التطورات الاساسية التي عرفتها البرجوازية الصغيرة المغربية خلال التاريخ الحديث والمعاصر لبلادنا ؟

لقد شكلت البرجوازية الصغيرة ، تاريخيا ، جزءا هاما من جماهير الشعب المغربي قبل فرض الحماية الاسبانية ــ الفرنسية على بلادنا . وآنذاك، كانت هذه الطبقة الاجتماعية تتكون أساسا من الصناع والحرفيين (أصحاب الحنط المختلفة) ومن التجار الصغار (أصحاب البيع بالتقسيط) ومن المراتب الدنيا من « موظفي » المخزن والعدول وفقهاء الكتاتيب وصغار الاساتذة في المعاهد الدينية والقرويين في المدن ؛ ومن الفلاحين المتوسطين في البوادي . واذا كانت الفئات العليا لهذه الطبقة الاجتماعية تنتمي للاعيان والوجهاء فان

سوادها الاعظم كان يشكل جزءا لا يتجزء من العامة .

لكن ، بالرغم من ضعف قاعدتها الاجتماعية ، كانت البرجوازية الصغيرة تضطلع بدورها في الحياة الاجتماعية ، وتتميز بنشاطها وحيويتها على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية ـ الثقافية .

فعلى الصعيد الاقتصادي ، كان نشاط البرجوازية الصغيرة يتركـز في قطاع الصناعة التقليدية وكانت المدن هي المركز الرئيسي لهذا النشاط . ولم تكن الصناعة التقليدية تقتصر على تلبية حاجيات السوق الداخلية بالمواد الضرورية بل كانت تصدر جزءا غير ضئيل من منتوجاتها الى القطر الجزائري والى بعض الدول الافريقية بل حتى الشرق العربي بواسطة قوافل الحجاج . لكن السوق الداخلية كانت تشكل السند الطبيعـي والاساسي للصناعـة التقليدية ، سيما أن التجارة مع الخارج كانت محتكرة من طرف البرجوازية التجارية الكبرى التي كانت تستغل الصناع والحرفيين بشتى الوسائل .

وان ضيق السوق الداخلية واحتكار الصنعة التي كانت ، في الغالب ، تورث أبا عن جد كان يعرقل ولوج الحنطة من طرف أي كان ؛ وكانت كل حنطة منظمة بشكل محكم . واذا كان العمل في الحنطة حرا نظريا ، فان القـوانين والتقاليد والطقوس التي تنظم الحنطة تحد من هذه الحرية وتحـدد شروط الانتماء لكل حنطة بشكل دقيق . وخلافا لما يدعيه لوترنو الـذي يعتبـر أن المعلمين الذين يملكون وسائل الانتاج والصناع والمتعلمين الذين لا يملكون وسائل الانتاج والذين لم تتم بعد « ترقيتهم » وقبولهم في سلك المعلميـن ينتمون جميعا لنفس الطبقة الاجتماعية « طبقة الحرفيين » (27) علـى حـد تعبيره ؛ نعتبر أن الواقع المادي للصانع والمتعلم يبين أنهما أقرب الى العملة (شبه البروليتاريا باللغة العصرية) منه الى طبقة المعلم أي البرجوازيـة الصغيرة . وليس من الغريب في شيء أن لا يساهـم في « انتخـاب » أميـن الحنطة الا المعلمين في حين أن الصناع والمتعلمين يتم اقصاؤهم من هـذه العملية . بين أن ذلك لا يعني أن المعلم كان يعيش وضعية رفاه ، ان أغلبية المعلمين كانت تعمل من الفجر حتى صلاة العصر (حسب فصول السنة) لتذهب بعد ذلك الى السوق بهدف بيع منتوجاتها وشـراء المـواد الاوليـة الضرورية . وقلما يوجد من يشغل اكثر عشرة عمال الا استثنائيا وفي حنطة الدراز بالخصوص .

ولقد أدى احتلال الجزائر والسنيغال ودول افريقية أخرى كانت تشكل منفذا لمنتوجات الصناعة التقليدية الى تعميق الازمة التي كـانت تعيشهـا الصناعة التقليدية منذ بداية القرن التاسع عشر .

ومع البداية الاولى للتغلغل الاقتصادي الاستعماري ببلادنا ، هذا التغلغل الذي تم بدعم من البرجوازية الكمبرادورية ، والذي تمثل في غزو السوق المغربية

واغراقها بالسلع الاجنبية وخصوصا المنتوجات النسيجية الرخيصة الثمن والتي كان مستوى تطور الصناعة التقليدية في مسلسل تقهقري لم يتوقف . وسيسفر هذا املسلسل ، فيما بعد ، على تحولات هامة في بنية البرجوازية الصغيرة المغربية .

وان تضرر هذه الفئات البرجوازية الصغيرة من التغلغل الاقتصادي الاستعماري قد تمخض عنه عداء هذه الطبقة الاجتماعية لهذا التغلغل ومحاربتها للامتيازات التي كان المخزن يمنحها للأجانب . ولا يمكن اعتماد مقياس احتماء بعض العناصر البرجوازية الصغيرة بالدول الاجنبية ، للافلات من الضرائب والمكوس ، كأساس لتحديد الموقف الذي اتخذته هذه الطبقة الاجتماعية من الغزو الاقتصادي الاستعماري لبلادنا . وان موقف الحرفيين خلال البيعة الحفيظية ، ومشاركتهم في الانتفاضات الشعبية ، بل وقيادتها ، التي شهدتها فاس وبعض المدن المغربية اثر اعلان توقيع عقد الحماية ، خير شاهد على الموقف الاساس لهذه الطبقة الاجتماعية من استعمار بلادنا .

وعلى الصعيد السياسي ، كانت البرجوازية الصغيرة ، خلال مرحلة ما قبل الحماية ، تضطلع بدور بارز . وكانت بعض فئاتها تشكل سندا اجتماعيا هاما للدولة المخزنية التي كانت تحمي تجارتها وصناعتها ضد عدم الاستقرار الذي كان يعطل الحركة الاقتصادية في بعض المراحل ؛ وكانت حليفة للمخزن في صراعه ضد القبائل « السائبة » التي كانت تهدد المدن احيانا

غير أن البرجوازية الصغيرة ، والحرفيين تحديدا ، كثيرا ما كانوا يدخلون في صراعات ضد المخزن كلما أثقل كاهلهم بالضرائب أو المكوس ولجعل حد للحواجز « الجمركية » ، ذات الطابع الاقطاعي ، التي كان المخزن يقيمها والتي كانت تعرقل « حرية » النشاط التجاري . وان الحركات التي قام بها الحرفيون في فاس في سنوات 1873 و 1874 من أجل الغاء المكوس ـ والتي اعتبرها البعض ثورة عمالية أصيلة (28) ـ تدل على أن علاقة المخزن بالبرجوازية لم تكن وحيدة الجانب . ويمكن القول ، أن طبيعة العلاقة التي كانت قائمة بين البرجوازية الصغيرة والمخزن علاقة تحالف وصراع . غير أن الطابع العام والاتجاه الرئيسي لهذه العلاقة كان هو التحالف مع المخزن لمواجهة تمرد القبائل وذلك لاسباب اقتصادية وسياسية . وكان المخزن يسعى دوما الى استمالة هذه الطبقة الاجتماعية لكسب دعمها وحتى لا تعمل على تاليب العامة ضده ...

ان السيطرة الاستعمارية المباشرة على بلادنا قد فتحت الباب على مصراعيه لهيمنة الراسمال الامبريالي الفرنسي والاسباني على الارض والعباد . وان التغييرات البالغة الاهمية التي تولدت عن هذه السيطرة على

صعيد البنيات الاجتماعية والاقتصادية قد شملت البرجوازية الصغيرة مما أدى الى تحولات هيكلية في بنيتها ومكوناتها وأثر على مسار تطورها التاريخي .

وتبعا لذلك ، تقلص حجم بعض الفئات البرجوازية الصغيرة وأفلست فئات أخرى ، وبذات الوقت اتسع حجم فئات أخرى كما ظهرت الى الوجود فئات جديدة بارتباط مع ظهور وتطور نمط الانتاج الرأسمالي ، الذي زرعت بذوره البرجوازية الامبريالية الفرنسية والاسبانية ، ببلادنا .

ولقد كان من النتائج الهامة البارزة لسيطرة الامبريالية الفرنسية ـ الاسبانية على بلادنا ان اصبحت السوق المغربية بالرغم من الاتفاقيات .

والمعاهدات الدولية ، احتكارا للرأسمال والبضائع الفرنسية والاسبانية ، فضلا عن كون الخيرات والمقدرات الطبيعية والبشرية قد غدت عرضة لنهب واستغلال الاحتكارات الفرنسية والاسبانية .

وقد شكل غزو السوق الوطنية وعجز الصناعة التقليدية على منافسة السلع الفرنسية والاسبانية سبب افلاس العديد من البرجوازيين الصغار واضطرارهم الى تغيير نشاطهم الاقتصادي ان لم يكن التحاقهم بصفوف الطبقة العاملة الناشئة . كما أن استحواذ الاستعمار الفلاحي العمومي والخاص على أجود وأخصب الاراضي الزراعية والمراعي قد الحق اضرارا بالغة بالفلاحين المتوسطين مما ترتب عنه تقزيم القاعدة الاجتماعية للبرجوازية الصغيرة في البوادي المغربية .

وان كون المدن التقليدية المغربية (فاس ، سلا ، مراكش ، تطوان ..) قد شكلت « مسقط رأس » الحركة الوطنية ـ بعد القضاء على المقاومة الشعبية المسلحة في البوادي ـ يجد تفسيره ، جزئيا ، في كون هذه المدن كانت مركز نشاط البرجوازية الصغيرة الحرفية والتجارية . وكانت هذه الاخيرة من الروافد الاولى والاساسية للحركة الوطنية ، وانعكس ذلك على فكر وممارسة هذه الحركة التي كانت مدينية في بدايتها .

ولئن كانت البرجوازية « لم تحرك ساكنا حينما احتل المستعمرون البلاد » كما يقول غلاب في تاريخه للحركة الوطنية ، فان ظهور النتائج السلبية لاستعمار المغرب على أوضاع البرجوازية الصغيرة قد ادى الى كونها كانت من السباقين الى الاحتجاج السلمي على الوضعية التي خلقها الاستعمار الفرنسي ـ الاسباني . وطالبت كتلة العمل ، في اطار مطالبتها باصلاح نظام الحماية واحترام تعهدات الدولة « الحامية » ، بحماية الصناعة التقليدية من مزاحمة البضائع الاجنبية ومساعدة الريفيين على مواجهة الاضرار التي الحقها بهم غزو السوق من طرف هذه البضائع . وفي نفس الوقت قامت الدعوة الى مقاطعة المنتوجات الاجنبية ـ خصوصا النسيجية منها ـ واستعمال

المنتوجات الوطنية . غير أن هذه الحملة لم تأثر ؛ وما كان بامكانها أن تأثر، على ازدهار النشاط الاقتصادي الاستعماري ببلادنا، فضلا عن كونها لم تتجاوز اطارا محدودا .

وان الاجراءات التي اتخذتها سلطات الحماية ، والتي انحصرت في بعض المساعدات المادية والقروض القليلة ، كانت تستهدف امتصاص نقمة بعض الفئات البرجوازية الصغيرة وارضاء بعض مطالبها لفصلها عن الحركة الوطنية الناشئة . كما أن بعض الاجراءات الرامية الى تنظيم الصناعة التقليدية ، والتي تمثلت في خلق بعض التعاونيات الانتاجية والتسويقية ، لم تحد من تدهور أوضاع الحرفيين سيما أن البرجوازية الفرنسية كانت تعمل على الحد من حجم ومفعول هذه الاجراءات الترقيعية التي كانت لا تتماشى مع هيمنتها على السوق الوطنية .

وان النشاط التجاري البرجوازي الصغير (البيع بالتقسيط) ، الذي كانت تحتكره فئة برجوازية صغيرة قبل فرض الحماية ، لم يساير التطور الاقتصادي الذي عرفه المغرب بعد الاستعمار ، وذلك نتيجة المزاحمة القوية التي فرضت على التجار الصغار من طرف المستعمرين ـ تجارا وشركات كبرى ـ الذين فتحوا محلات تجارية تستجيب لمتطلبات الحياة العصرية من جهة ، فضلا عن كونها تتحمل الاكتفاء بنسبة ربح ضعيفة نظرا لسرعة دورة راسمالها وبهدف القضاء على منافسيها الضعاف من جهة أخرى . الا ان تضرر التجار الصغار قد شمل قطاعات تجارية دون أخرى ؛ ذلك أن جزءا من التجار الصغار قد استطاع التكيف مع متطلبات الحياة العصرية وتطور العادات والتقاليد لدى قطاع واسع من سكان المدن . وقد سيطر هذا الجزء من التجار سيطرة شبه تامة على قطاع « التغذية العمومية » ، ويرى البعض في هذا القطاع اصل ما يسميه « الراسمالية السوسية » . وعلى صعيد آخر ، يبدو ان التدخل الاستعماري المباشر لم ينل من هيمنة التجار الفاسيين على تجارة الملابس والنسيج (القيسريات) ، وذلك ما يؤكده اندري آدم في أطروحته حول مدينة الدار البيضاء .

وكان المثقفون البرجوازيون الصغار من بين الفئات التي تضررت من هيمنة الاستعمر الفرنسي ـ الاسباني على كل دواليب الدولة . وذلك بالرغم من ابقاء الاستعمار ـ بفعل الحاج ليوطي وبعض الدوائر الاستعمارية ـ على مخزن صوري يعمل تحت امرة مكاتب الاقامة العامة . ان تهميش الدولة المخزنية من طرف الحماية قد أدى الى تقليص فرص العمل واغلاق منفذ هام بالنسبة « للمثقفين التقليديين » ، خريجي القرويين والمعاهد الدينية الاخرى،

الذين كانوا يتوجهون للعمل في « مصالح » المخزن . وفي نفس الوقت لم تفتح الادارة الاستعمارية أبوابها لمثل هؤلاء المثقفين نظرا لتكوينهم القروسطوي الذي لا يستجيب لمتطلبات الادارة العصرية الاستعمارية من جهة ، ولكون الحماية قد جلبت جيشا من الموظفين الفرنسيين والاسبانيين من جميع المراتب لاحكام قبضتها على الشعب المغربي وخدمة مصالح المتروبول على أحسن وجه من جهة أخرى ولقد تضمن دفتر مطالب الشعب المغربي طرح هذه المشكلة والمطالبة باتاحة الفرصة للمغاربة للعمل في الادارة كما ندد بهيمنة واحتكار العنصر الفرنسي لكل الوظائف في المصالح العمومية .

بيد أن هذه التحولات التي عرفتها البرجوازية الصغيرة والمتمثلة في افلاس بعض فئاتها وبلترتها وفي تضرر فئات أخرى ، لم تؤد الى تقلص حجم البرجوازية الصغيرة خلال مرحلة الاستعمار المباشر .

ذلك أن تقلص حجم الفئات البرجوازية الصغيرة المرتبطة بأنماط الانتاج الماقبل رأسمالية ، قد صاحبه ظهور فئات أخرى ملازمة لظهور وتطور نمط الانتاج الرأسمالي .

وفعلا ، لقد برزت فئات برجوازية صغيرة تحتل مواقع اقتصادية في القطاع الثالث ، سيما أن خلق بعض المدارس العصرية ـ التي كانت من بين أهدافها الاساسية ربط الاعيان بمصالح الاستعمار ـ قد مكن من تكوين مجموعة من الموظفين الصغار الذين عملت الاقامة العامة على دمجهم كمنفذين في أجهزتها . كما أن تطور بعض القطاعات الاقتصادية قد أتاح الفرصة لفئة محدودة من المغاربة ، سيما اولئك الذين حصلوا على تكوين في المدارس المهنية ، لممارسة بعض المهن ـ مثل الميكانيك واصلاح بعض الاجهزة الكهربائية وغيرهما من المهن التي لم تكن معروفة قبل دخول الاستعمار ـ بشكل مستقل (كراجات الخ ...) ، وبالاضافة الى هذا ، فان انخراط أعداد هامة من المغاربة في مختلف أجهزة قمع الدولة الاستعمارية (البوليس ، الدرك ، الجيش الخ ..) قد وسع القاعدة الاجتماعية لهذه الفئة من البرجوازية الصغيرة . ولقد شكلت كل هذه الفئات نواة البرجوازية الصغيرة العصرية .

وفي الوقت الذي بدا الدور الذي كانت الفئات التقليدية من البرجوازية الصغيرة تضطلع به يضعف بسبب تقليص قاعدتها الاجتماعية وعدم قدرتها ، في الغالب ، على التكيف مع الاوضاع التي خلقها التدخل الاستعماري ؛ فان دور الفئات العصرية التي عرفت نموا مضطردا ، قد تنامى . غير أن الفئات التقليدية قد احتفظت بدور بارز وديناميكي على الصعيد السياسي .

ولقد شكلت البرجوازية الصغيرة التقليدية (الحرفيين ، طلبة المعاهد الدينية الخ ..) رافدا أساسيا من روافد الاتجاه الراديكالي في صفوف الحركة

الوطنية فضلا عن كونها قد ساهمت بقسط وافر في تجدير اختيارات ومواقف ذلك الاتجاه داخل الحركة الوطنية . اما الفئات البرجوازية الصغيرة العصرية فقد كانت سندا للاتجاه الاصلاحي داخل الحركة الوطنية وكانت أكثر ميلا من الفئة التقليدية الى نهج الطرق السلمية ومساومة الاستعمار . واذا كان هذا هو الاتجاه العام ، فان بعض الاستثناءات لا تلغي القاعدة العامة هنا : راديكالية الفئات التقليدية واصلاحية الفئات العصرية ❋ .

بيد أن البرجوازية الصغيرة ، بمختلف شرائحها وفئاتها ، قد لعبت دورا بارزا في النضال الوطني من أجل الاستقلال . واذا كانت الجماهير الريفية (الاطلس ، الجنوب ، الريف الخ ..) هي التي رفعت عاليا راية الكفاح المسلح ضد الغزو الفرنسي ـ الاسباني ؛ فان البرجوازية الصغيرة قد دخلت معمعان النضال ضد الاستعمار ، وساهمت ، منذ الارهاصات الاولى للحركة الوطنية ، بقسط وافر في النضال المطابي م نأجل اصلاح نظام الحماية والتخفيف من حدة الحكم المباشر وفي كل النضالات الوطنية التي شهدتها بلادنا منذ حركة النضال من أجل الغاء الظهير البربري الى الكفاح المسلح من أجل انتزاع استقلال البلاد .

وكانت البرجوازية الصغيرة عنصرا شديد الدينامية في هيكلية وبناء حزب الاستقلال ، وكانت بعض فئاتها ضمن الانوية الاولى للحزب فضلا عن كونها قد اضطلعت بدور هام في توسيع نفوذ الاستقلال في المدن والبوادي على حد سواء .

لكن البرجوازية الصغيرة ـ وخلافا لما يدعيه البعض ـ لم تشكل ابدا القيادة السياسية والايديولوجية لحزب الاستقلال وللحركة الوطنية ؛ وذلك بالرغم من وصول بعض العناصر البرجوازية الصغرى للاجهزة القيادية لحزب الاستقلال وبالرغم من أن هذه الطبقة الاجتماعية قد كانت ضمن المكونات الطبقية الاساسية للحزب في المدن والبوادي . ونستند في هذا التقييم على برامج حزب الاستقلا والمواقف والممارسات الايديولوجية والسياسية التي باورها خلال مرحلة النضال الوطني من أجل الاستقلال ؛ هذه المواقف والبرامج التي لم تعكس لمشروع الاجتماعي البرجوازي الصغير ـ الذي نجد مثالا له في برامج بعض حركات التحرير الوطني ❋ ـ وطموح البرجوازية الصغيرة الى الهيمنة في المجتمع ، بقدر ما كانت مواقف وبرامج حزب الاستقلال أساس تحالف وطني عريض بقيادة البرجوازية الوطنية ، ولا يمكن اعتماد بعض المواقف المتقدمة ، في اطار الوعي السائد في صفوف الحركة لوطنية ؛ التي عبر عنها بعض مسؤولي الحزب والتي كانت تتناقض مع مواقف الاتجاه السائد داخل الحزب ؛ كمقياس لتحديد التوجه الطبقي لحزب الاستقلال خلال مرحلة النضال الوطني ...

ويتضح الدور البارز الذي اضطلعت به البرجوازية الصغيرة من خلال مساهمتها في المقاومة وجيش التحرير . ان بروز المقاومة وجيش التحرير قد شكل قفزة نوعية في كفاح الشعب المغربي من أجل دحر الاستعمار ، كما عبر عن فشل المطالبة السلمية بالاستقلال وعن نبذ الجماهير الشعبية لاساليب مساومة السلطات الاستعمارية التي كان الاتجاه الاصلاحي ، ممثلا في القيادة الرسمية لحزب الاستقلال ؛ ينتهجها ، وكانت المقاومة وجيش التحرير تجاوزا فعليا لهذه القيادة . وتزامن اندلاع حركة المقاومة وجيش التحرير مع « تحرير البروليتاريا المغربية * من الوصاية والحجر » اللذان كانت النقابات المركزية الفرنسية تفرضهما عليها بتواطؤ « الشيوعيين » المغاربة ، وصادف هذا التحول النوعي في كفاح الشعب المغربي دخول الطبقة العاملة المغربية بكل ثقلها الى ميدان النضال الوطني من أجل الاستقلال وتبخر أحلام السلطات الاستعمارية الفرنسية حول دور الطبقة العاملة المغربية .. لقد فشلت المخططات الاستعمارية الرامية الى ارشاء العمال وتدجين الطبقة العاملة على التصدي والعداء للحركة الوطنية التي كانت البرجوازية تقودها (29) .

وهكذا ، **شكلت البرجوازية الصغيرة المغربية** ، نتيجة عدة عوامل تاريخية وسياسية ـ من جملتها تخاذل الحزب « الشيوعي » المغربي وتخلفه عن تصدر الكفاح التحرري للشعب المغربي بسبب عزلته عن أوسع الجماهير الكادحة وعدم وعيه لطبيعة وتناقضات مرحلة التحرر الوطني علاوة عن ذيليته ودفاعه الارعن عن السياسة الاستعمارية والشوفينية للحزب الشيوعي الفرنسي التي كانت تقتضي انتظار تحرر البروليتاريا الفرنسية لانجاز مهام التحرر الوطني ببلادنا ! ـ **القيادة الفعلية الايديولوجية والسياسية للمقاومة** وجيش التحرير . ونعتمد في هذا التقييم على فكر وممارسة المقاومة وجيش التحرير والتي تعكس تطلعات ومطامح البرجوازية الصغيرة (30) ؛ ولا تشكل القاعدة الاجتماعية للمقاومة وجيش التحرير ، المكونة أساسا من الفلاحين الفقراء والصغار ومن الطبقة العاملة وأشباه البروليتاريا ، منطلق هذا التقييم.

واذا لم تكن البرجوازية الصغيرة من المستفيدين الرئيسيين من فرض الحل الاستعماري الجديد على بلادنا ، فانها قد استفادت ، ولو بشكل محدود، من جلاء الاستعمار المباشر . غير أن الفئة التقليدية لم يطرأ على أوضاعها أي تحسن بالرغم من الاجراءات التي اتخذتها الدولة لفائدة الصناعة التقليدية. وهكذا استمرت هذه الفئة في تقهقرها وبلترة جزء منها ، ولم يكن الانتعاش الذي عرفته الصناعة التقليدية بعد الستينات ، نتيجة تصدير بعض منتوجاتها ، كافيا للحد من هذا التدهور سيما أن الصناعة التقليدية قد فقدت نهائيا سندها الطبيعي : السوق الداخلية . وبالاضافة الى ذلك ، فان تطوير

بعض الصناعات مثل الدباغة والنسيج وصناعة الزرابي التي تمت مكننتها علاوة على كونها أصبحت خاضعة للرأسمال البرجوازي ؛ من ضمن العوامل التي ضاعفت من حدة الازمة التي تعاني منها الفئة التقليدية من البرجوازية الصغيرة . ولم تكن الفئة الريفية من هذه الطبقة اوفر حظا من الفئة المدينية التقليدية ، حيث أنها لم تفلح في توسيع ملكية أراضيها ، او استراجاع الاراضي التي سلبها منها الاستعمار الفرنسي ـ الاسباني .

ولقد عرفت الفئات العصرية من البرجوازية الصغيرة نموا كبيرا غداة اعلان الاستقلال السياسي لبلادنا . وذلك نتيجة المغربة الجزئية التي تمت على مستوى المراتب الدنيا والمتوسطة في مختلف أجهزة الدولة وبسبب الترقية الادارية التي استفاد منها الموظفون المغاربة بالاضافة الى خلق الاجهزة القمعية الجديدة والتضخم الهائل الذي عرفته مختلف المصالح والمؤسسات العمومية والشبه عمومية . وتمخض عن كل هذه الاجراءات توسيع القاعدة الاجتماعية للبرجوازية الصغيرة العصرية المدينية ؛ وان تطور الراسمالية التبعية ببلادنا والتطور الموازي الذي شهده القطاع الثالث وقطاع الخدمات العصرية عموما يصب في نفس الاتجاه . بيد أن الازدهار النسبي الذي عرفته هذه الفئات الى حدود النصف الاول من عقد الستينات لم يستمر ، نتيجة الازمة التي يتخبط فيها الاقتصاد المغربي .. ولقد عاشت هذه الفئة أزمة تجميد الاجور والارتفاع المهول لاثمان المواد الاساسية ، وليس من الغريب أن تكون نضالاتها قد تركزت على المطالبة بالزيادة في الاجور .

وفي الوقت الذي باركت فيه البرجوازية الصغيرة العصرية صفقة ايكس ليبان ، اعتبرت الفئات التقليدية ان الاستقلال غير كامل ولم يتوقف نضال جيش التحرير من اجل استكمال التحرر الوطني وجلاء كل القوى الاستعمارية الفرنسية ـ الاسبانية .

وعلى العموم ، استمرت البرجوازية الصغيرة التقليدية ؛ بعد خيبة الامل التي حملها الاستقلال ؛ في مساندة الاتجاه الراديكالي داخل الحركة الوطنية . غير ان التناقضات التي كانت حركة المقاومة وجيش التحرير تحملها في أحشائها ، وسياسة الطبقات السائدة التي نجحت في شق صفوف هذه الحركة واستعمال جزء منها (منح بعض الامتيازات ، الحاق بعض المقاومين بأجهزة القمع الخ ...) لضرب الجزء الذي كان يعتبر أن الكفاح لم ينته بمجرد اعلان الاستقلال السياسي للبلاد . وخلال هذه المرحلة ، انشطرت البرجوازية الصغيرة ؛ تحت تاثير الصراع الاجتماعي الحاد الذي كانت تعيشه بلادنا ؛ الى فئتين . فئة ساندت ودعمت بل ساهمت في تصفية المقاومة وجيش التحرير بمباركة الطبقات السائدة وتواطؤ مختلف فصائل الحركة

الوطنية ؛ وفئة وقفت على الطرف المناقض ودعمت المقاومة وجيش التحرير وكان ذلك موقف جزء من الفئة التقليدية وبالخصوص الشريحة الريفية منها .

وعلى صعيد الصراع الذي شهدته الحركة الوطنية بعد اعلان الاستقلال وتفجر تناقضاتها الداخلية ، دعمت البرجوازية الصغيرة بكل فئاتها الاتجاه الراديكالي في صفوف الحركة الوطنية وسايرت بحماس الانشقاق الذي عرفه حزب الاستقلال . ولقد مثلت جزءا هاما من القواعد الاولى للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المدن والبوادي . واذا كان هذا الدعم تعبيرا عن عدم تطابق مصالح البرجوازية التي كانت تهيمن على حزب الاستقلال مع مصالح فئات واسعة من البرجوازية الصغيرة ومجموع الطبقات الشعبية ؛ فلقد عبر كذلك عن خيبة الامل التي أصيبت بها الجماهير الشعبية بعد فترة وجيزة من اعلان استقلال بلادنا وعن نهاية أساس التحالف الوطني العريض الذي كان يوحد كل فئات الشعب وطبقاته ، خلال مرحلة النضال الوطني ، حول شعار الاستقلال ؛ كما انه عكس رفض البرجوازية الصغيرة بقيادة فئات برجوازية لهيمنة وتوجيه الاتجاه السلفي والمحافظ من البرجوازية .

ولقد عبر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عند انطلاقته عن رفض سيطرة البرجوازية الوسطى « التقليدية » المحافظة والسلفية الميالة الى محالفة الطبقات السائدة ومساومة الاستعمار من طرف الفئات البرجوازية «الصغيرة» التقنوقراطية الطامحة الى بناء مجتمع تسود فيه برجوازية الدولة (*) وتشييد اقتصاد وطني متحرر من هيمنة الامبريالية *

واذا كان برنامج الحزب وممارساته اللاحقة تعبر عن مصالح هذه الفئات البرجوازية ، فان الاتحاد الوطني قد أخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح فئات واسعة من البرجوازية الصغيرة والجماهير الشعبية الاخرى . وهكذا ، لم يكن الاتحاد الوطني عند نشأته حزبا برجوازيا صغيرا تحول فيما بعد الى حزب برجوازي كما يعتقد البعض ، وانما حزبا برجوازيا نجح في تعبئة وتأطير قطاعات واسعة من الجماهير الشعبية بما فيها البرجوازية الصغيرة .

بيد أن التواجد المكثف للبرجوازية الصغيرة في صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سواء على مستوى القيادة أو القواعد قد أثر على الاتحاد فكرا وممارسة وطبع بعض مواقفه وممارساته بطابع برجوازي صغير ، لكن دون أن يغير ذلك جوهر الطبيعة الطبقية البرجوازية للحزب (*) .

ولم تمثل سياسة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المصالح الطبقية للبرجوازية الصغيرة بقدر ما عبرت عن هذه لمصالح في اطار برجوازي . واستطاع الحزب أن يضمن بذلك دعم ومساندة البرجوازية الصغيرة خلال فترة حكومة عبد الله ابراهيم وأدت بعض الفئات البرجوازية الصغيرة ثمن هذه المساندة عندما ثبتت الطبقات السائدة سلطتها ورتبت أوضاعها الداخلية

وبنت أجهزة دولتها لتحكم قبضتها على المجتمع المغربي .

ولقد احتوى الاتحاد الوطني منذ نشأته الاتجاهين الاصلاحي والراديكالي في صفوف البرجوازية الصغيرة . وكانت البرجوازية الصغيرة ، وفئاتها التقليدية على الخصوص ، تحت تأثير المد الناصري والايديولوجيا الوحدوية على الصعيدين الايديولوجي والسياسي خلال السنوات الاولى من عقد الستينات ؛ ولقد انعكس ذلك على مستوى خطابها الايديولوجي وممارساتها السياسية ...

وعلى امتداد العقدين الاخيرين ، لم تتميز البرجوازية الصغيرة المغربية بانسجام مواقفها وممارستها ، بل كانت هذه الاخيرة متباينة ومتعارضة أحيانا فضلا عن كونها خضعت لتأثيرات موازين القوى الطبقية القائمة في المجتمع من جهة ، وللسياسة التي كانت الطبقات السائدة تنهجها اتجاه مختلف فئات البرجوازية الصغيرة من جهة ثانية . غير أن البرجوازية الصغيرة قد خاضت نضالات هامة نذكر منها نضالات بداية الستينات التي أسفرت عن فصل عدد من الموظفين من وظائفهم ونضالات السبعينات ، وبالاضافة الى « التجاوزات » السياسية العنيفة التي عرفها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وطبقت الطبقات السائدة سياسة ارشاء وترضية بعض الفئات البرجوازية الصغيرة بموازرة قمع فئات أخرى .

وعلى صعيد لتمثيلية السياسية للبرجوازية الصغيرة ، لا بد من الاشارة أن مقياس تحديد التمثيلية الطبقية لاي حزب أو منظمة سياسية ليس هو ما يقوله عن نفسه (البرنامج ، الدعاية الخ ...) ،، وكما اننا لا نحكم على المرء انطلاقا مما يقوله عن نفسه ، فان الحكم على القوى السياسية لا يمكنه أن يستند فقط الى ما تقوله هذه القوى عن نفسها . لذا ، من الضروري الاعتماد على برامج الحزب ومواقفه السياسية والايديولوجية وعلى ممارسته العملية أساسا لتحديد هويته الطبقية والمصالح الحقيقية التي يمثلها . وعلاوة على ذلك ، فان حزبا سياسيا يمكنه في نفس الوقت أن يمثل مصالح طبقة معينة ويكون المعبر السياسي عن مصالحها ويأخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح طبقات أو فئات طبقية أخرى دون ان يتحول الى حزب يمثل مصالح هذه الطبقات أو الفئات الطبقية أي دون ان تتغير هويته الطبقية (*) وان التمثيلية الطبقية لحزب معين ليست معطى ثابتا وجامدا بل يمكنها أن تتغير لان الحزب ليس فقط أداة للصراع الطبقي وانما ميدانا لهذا الصراع . وان التطابق بين مصالح القاعدة الاجتماعية لحزب ما والمصالح الحقيقية التي يمثلها هذا الحزب ليس تطابقا ميكانيكيا ، بحيث يمكن لحزب ما أن يمثل مصالح طبقية ليست مصالح قاعدته الاجتماعية الاساسية ولا أدل على هذه الامكانية أكثر من الحزب الشيوعي الفرنسي العمالي القاعدة والبرجوازي الخط والتوجيه ...

* غير أن مسألة التمثيلية الطبقية للبرجوازية الصغيرة المغربية على المستوى السياسي ، مسألة معقدة نظرا لانقسام هذه الطبقة الاجتماعية الى عدة شرائح وفئات متميزة وغير منسجمة ، فضلا عن كون مصالحهما ليست متطابقـة .

لكن ما هو الحزب السياسي الذي يمثل البرجوازية الصغيرة في مجتمعنا؟ أو هل يوجد حزب برجوازي صغير ، من حيث هويته الطبقية ، في بلادنا ؟

ان واقع الصراع الاجتماعي في المجتمع المغربي المعاصر ، يبين أن البرجوازية الصغيرة لم تفرز بعد حزبا سياسيا يمثل كل فئاتها ويكون المعبر السياسي ـ الطبقي عن مصالحها كطبقة اجتماعية قائمة الذات ومستقلـة الكيان ؛ ان الفرز / الصراع الطبقي لم يفرض ذلك لحد الآن . ويحق التساؤل عن امكانية تحقيق ذلك في المستقبل نظرا لطبيعة تكوين البرجوازية الصغيرة المغربية، واعتبارا للتناقضات الفعلية التي تنخرها كطبقة .. والأرجح هو أن تبقى البرجوازية الصغيرة مشتتة الـولاءات والتمثيليـة علـى الصعيـد السياسي (*) .

ان الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، وبالرغم مـن كونـه حزبـا برجوازيا ، يستقطب فئات واسعة من البرجوازية الصغيـرة ويدافـع عـن مصالحها ؛ وتحديدا ان هذا الحزب من المدافعين عن مصالح الفئات العليا من البرجوازية الصغيرة (المثقفين ، الموظفين ، أصحاب المهـن الحـرة ..) بالاضافة الى جزء من البرجوازية الصغيرة التقليدية (الحرفيين ، التجـار الصغار) ؛ كما أن جزءا من الفلاحين المتوسطين الذين ارتبطـوا تاريخيـا بالمقاومة وجيش التحرير ، لا يزال تحت التأثير الايديولوجـي والسياسـي للاتحاد الاشتراكي . الا ان هذه الفئات التقليدية المدينية والريفية قد تنسلخ عن الحزب بعد التحولات الهامة التي عرفها على صعيد خطه وتوجهه السياسي بعد المؤتمر الاستثنائي وعلى ضوء احتدام الصراع الطبقي في مجتمعنا ؛ ومما يرجح تحقق هذا الاحتمال،كون الاختيار البرجوازي الاصلاحي للحزب قـد يضيق بالجذرية والراديكالية التي تنبع من الوضعية المتردية لهذه الفئات ومن تقاليدها النضالية .. وان كون القاعدة الاجتماعية الاساسية ، لحركة 3 مارس ، كانت مكونـة من البرجوازية الصغيرة التقليدية (فلاحين متوسطين، تجار صغار ، حرفيين ..) يحمل اكثر من دلالة .

أما حزب التقدم والاشتراكية فانـه يمثـل مصالـح البرجوازيـة البيروقراطية وطموحها الى السيادة في المجتمع . الا انه ، بالرغم من قاعدته الاجتماعية الضيقة ، يستقطب فئة محدودة مـن البرجوازيـة الصغيـرة التقنوقراطية ومن المثقفين البرجوازيين الصغار ... وليس ادعاؤه تمثيـل مصالح البروليتاريا الا من الدعاية والتضليل الذي لا ينطلي على أحد والذي

كشفت التجربة التاريخية لهذا الحزب عن حقيقته ومقاصده .

ويستقطب حزب الاستقلال بعض فئات البرجوازية الصغيرة التقليدية في المدن والبوادي ، وان مساهمته في الائتلاف الحكومي قد ساعدته على توسيع شبكة « زبنائه » البرجوازيين الصغار في المدن .

وعلى العموم فان البرجوزاية الصغيرة تشكل في مجتمعنا القاعدة الاجتماعية الاساسية لكل الحركات المتطرفة ، يمينا ويسارا ؛ وان التجربة السياسية لبلادنا خير شاهد على ذلك ...

اذا كان بولنتزاس يعتبر أن البرجوازية الصغيرة ، وبحكم موقعها في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية ، ليست لها ايديولوجية خاصة وأن الايديولوجيات « ذات الانسجام » هي الايديولوجيات البرجوازية السائدة والايديولوجية المرتبطة بالطبقة العاملة ؛ وان ما يمكن اعتباره ايديولوجيا برجوازية صغيرة مكون « من خليط من الايديولوجيا البرجوازية وبعض مقومات الايديولوجيا العمالية التي تقحم في اطار برجوازي ...

فاننا نعتبر أن الايديولوجيا البرجوازية الصغيرة ؛ بالرغم من كونها لا تملك نفس المنهجية والتناسق الداخلي اللذين يميزان كلا من الايديولوجيا البرجوازية وايديولوجيا البروليتاريا ؛ ايديولوجيا طبقية متميزة لها مقوماتها الخاصة غير أنها تخضع ـ وفي اطار للصراع الاجتماعي ـ لتأثير كل من الايديولوجيتين الاساسيتين في المجتمعات الرأسمالية السائدة والتابعة (*) على حد سواء ، أي ايديولوجيا البرجوازية وأيديولوجيا البروليتاريا .

بيد أنه من الضروري التأكيد أن البرجوازية الصغيرة ، وبحكم موقع مختلف مكوناتها الاجتماعية في مسلسل الانتاج وفي القسمة الاجتماعية للعمل، تتميز بكون كل فئة من فئاتها تبلور أيديولوجيا خاصة ـ فئوية ان صح التعبير ـ تعكس مصالحها ، الا أن كل هذه الايديولوجيات الفئوية ـ الطبقية تتضمن عناصر مشتركة ولولا هذه المقومات المشتركة لما أمكن اعتبارها جميعا ايديولوجيات برجوازية صغيرة .

ان الفردانية ـ التي تميز البرجوازية الصغيرة تستمد أساسها من وضعها في مسلسل الانتاج ، وتحديدا من عزلة البرجوازيين الصغار على هذا المستوى ومن المنافسة التي يعيشونها كل على حدة. وتشكل الفردانية احدى المكونات الأساسية للايديولوجيا البرجوازية الصغيرة بكل تلاوينها . أما التذبذب البرجوازي الصغير الذائع الصيت فليس ملازما لطبيعة البرجوازية الصغيرة وجوهر كل فئاتها ، بقدر ما يرتبط ـ التذبذب ـ بمسار الصراع الطبقي في المجتمع وبموازين القوى الطبقية القائمة في كل مرحلة تاريخية محددة فضلا عن كونه يميز فئات

برجوازية صغيرة دون أخرى .

وتتميز البرجوازية الصغيرة عموما ، باحترام السلطة وبشدة خوفها من كل ما هو « مخزني » ، فضلا عن كونها تقدس الدولة وتعتبر أنها قوة محايدة يقتصر دورها على الحكم بين الطبقات والحفاظ على التوازن الاجتماعي . وتذهب بعض فئاتها الى حد تقديس الدولة (التقنوقراطيون) والدعوة الى « عقلنة » الادارة ... بيد أن هذه الايديولوجيا لا تلغي بل تفترض نقيضها الداعي الى التمرد ورفض كل اشكال السلطة مهما كانت طبيعتها الطبقية والذي يعتبر أن الدولة هي مصدر كل الشر ومن ثم وجب تدميرها والاستغناء عنها في المجتمع المتحرر .. انها الايديولوجية الفوضوية التي تأخذ بها بعض الفئات المثقفة والشرائح من البرجوازية الصغيرة .

وان تأثر البرجوازية الصغيرة بالايديولوجيا السائدة يؤدي بالبرجوازيين الصغار الى التعلق بأوهام النجاح الفردي وبامكانية التسلق الطبقي ما دامت « الفرص متساوية » . ولذلك تشكل الوصولية احدى المميزات الاساسية للايديولوجيا البرجوازية الصغيرة .

واذا كانت البرجوازية الصغيرة العصرية ببلادنا ميالة الى « العقلنة » في جميع الميادين بالاضافة الى انبهارها بالثقافة البرجوازية الغربية ودعوتها الى تقليد الغرب لحل كل المشاكل التي يعاني منها مجتمعنا ؛ فان الفئات التقليدية من البرجوازية الصغيرة أكثر تأثرا بالفكر الغيبي واللاهوتي الذي لا يتنافى مع تبنيها للايديولوجيات العروبية الوحدوية .

ولئن كانت الفئات العصرية من البرجوازية الصغيرة من دعاة الاصلاح التدريجي ، الذي يتخذ تنظيره أشكال شتى ، وضرورة المرحلية ونبذ الارادية باسم العلم الخ .. فان الفئات التقليدية أكثر ميلا الى التمرد وتقديس العنف الفردي . الا ان كل مكونات البرجوازية الصغيرة تأخذ بالايديولوجيا النخبوية التي تختلف أشكالها من فئة لاخرى ؛ كما أنها تحتقر الجماهير معيدة بذلك انتاج الاحتقار الذي تتعرض له من طرف الطبقات السائدة .

وفي الوقت الذي تنغمس فيه بعض الفئات البرجوازية الصغيرة في الايديولوجيات الفوضوية النقابية الثورية وفي مختلف الايديولوجيات المتطرفة الغربية عن الفكر البروليتاري ؛ فان مجموع لفئات البرجوازية الصغيرة ـ بما فيها الفئات الغير مالكة ـ تتعلق بالملكية الخاصة وتعتبرها من أقدس المقدسات .

لكن ما هي تجليات الفكر البرجوازي الصغير على صعيد الادب والفن في مجتمعنا ، وما هي السمات المميزة للمثقفين البرجوازيين الصغار ببلادنا اولا . وهل يمكن حقا اعتبار أن الطلبة والتلاميذ يشكلون قوة ايديولوجية وسياسية رائدة في مجتمعنا ثانيا . وما هو الدور الذي يمكن للبرجوازية

الصغيرة أن تلعبه في عملية التغيير الجذري للهياكل الاجتماعيـة السائـدة ببلادنـا ثالثا . ؟؟

هـوامـش :

(✻) في المجتمعات الراسمالية الخاضعة للسيطرة الامبريالية تمارس ايديولوجيا البروليتاريا تاثيرا يتجاوز الحجم العددي لهذه الطبقة الاجتماعية .

(1) الكوهن المغيلي : « التضليل الايديولوجي في المغرب » (مجلة « الاساس » بالفرنسيـة العدد 14 مارس 1979)

(2) كرستيان بودلو ، روجي اسطابلي وجاك مالمور : « البرجوازية الصغيرة في فرنسا »

(✻) انظر على الخصوص مقدمة الكتاب المذكور ، (منشورات فراسوا ماسبيرو ـ 1975)

(3) البرجوازية الصغيرة في فرنسا (صفحة 13) .

(4) انظر مثلا « البيان الشيوعي » .

(✻) ان هذا العداء للبرجوازية الصغيرة لا يعني انتهاج سياسة بروليتارية بـل في الغالـب يصاحب هذا العداء ـ على صعيد الخطاب السياسي / الايديولوجي ـ نهج سياسة برجوازية او برجوازية صغيرة (الفوضوية النقابية ، النخابية الثورية وانحرافات برجوازية صغيرة اخـرى) .

(✻) طبعا هناك عدة استثناءات ونذكر منها كتاب :
جرارنيكو : آخر الحريات ، الاضطهاد في الايـدي .
منشورات دونويل باريس 1972

(✻) يعتبر نيكوس بولنزاس ان البرجوازية الصغيرة لم تكن ابدا الطبقة السائدة وانما احتلت في بعض المراحل التاريخية موقع « الطبقات الحاكمة »

(5) نيكوس بولنتراس : الطبقات الاجتماعية في راسمالية اليوم (ص 195)
(منشورات سوي . سلسلة بوان ـ باريس 1974)

(✻) لقد اعتمدنا في هذا الجزء على كتابات بولنتزاس خ

(6) بولنتزاس : نفس المصدر (ص 196) .

(7) انظر محاولة توسيع مفهوم الطبقة العاملة لتشمل الموظفين في التقرير الايديولوجي للمؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية .

(8) بولنتراس : نفس المصدر (ص. 197)

(5) ناخذ بلدان المعسكر الشرقي كنموذج فقط .

(10) كارل ماركس : الراس مال ص 280 ـ الجزء 4

(11) لنين : المبادرة الكبرى 1919 . أردنعم

(12) كارل ماركس : الراس مال ـ الفصل السادس الغير منشور (ص 387) ـ لابليـاد الجزء 11 منأعمال ماركس .

(13) كارل ماركس : تاريخ المذاهب الاقتصادية ص 199 (منشوراط كوسط) التشديد من عندنا

(14) البرجوازية الصغيرة في فرنسا (ص 224)

(15) محمود حسين : الصراع الطبقي في مصر (ص 44 ـ 45) .

(16) تحليل الطبقات الاجتماعية في الصين ـ سنة 1926 .

(17) البرجوازية الصغيرة في فرنسا (ص 16)

(18) البرجوازية الصغيرة في فرنسا (ص 27)

(19) بولنتراس : نفس المصدر المذكور (ص 293)

(20) بولنتراس : نفس المصدر (ص. 293)
(21) « « « (ص. 293)
(22) « « « (ص. 293) .
(23) « « « (ص. 294) .
(94) « « « (ص. 294) .
(25) « « « (ص. 218)

(26) نعتبر أن كل من يعمل في الصناعة التقليدية ليس بالضرورة برجوازيا صغيرا ، فهكذا ان « الصناع » و « المتعلمين » الذين لا يملكون وسائل عملهم يشكلون جزءا لا يتجزأ من شبه البروليتاريا ؛ في حين ان كبار الحرفيين الذين يملكون مقاولات متوسطة ينتمون الى البرجوازية المتوسطة .

(27) لوترنو : فاس في 1900 (ص 86) منشورات اشيط ــ باريس 1965 .

(28) محمد المنوني : مظاهر يقظة المغرب الحديث (الجزء الاول) .
الحركة الوطنية ، وان مجال هذه المقالة لا يتسع لذلك .

(*) برنامج جبهة التحرير الوطني الجزائرية خلال مرحلة النضال من اجل الاستقلال .

(*) غير ان هذا التحرر لم يشكل تاريخيا ، بداية الاستقلال الايديولوجي والسياسي والتنظيمي للبروليتاريا المغربية ، بقدر ما كان بداية هيمنة البرجوازية ــ بمختلف فئاتها ــ على البروليتاريا وحركة النقابيــة .

(29) أنظر روبير مونطانيي : تحقيق حول نشأة البروليتاريا المغربية .

(30) انظر الوثيقة الصادرة عن المجلس الوطني للمقاومة المغربية سنة 1956 وعلى الخصوص المقترحات الاقتصادية والمالية التي تضمنتها .

(*) وفضلا عن ذلك ، نعتبر أن التناقض الصريح والمباشر للمصالح الطبقية لم يكن وحده وراء الانشقاق الذي قسم حزب الاستقلال ؛ بل لعبت تناقضات جهوية (وهي تعبير مقنع عن تناقضات مصلحية ، طبقية في آخر المطاف) ــ بين مختلف مكونات البرجوازية المغربية دورا بارزا في هذه العملية ، وليس من من الغريب في شيء أن تكون البرجوازية السوسية الناشئة ؛ التي كانت تتبرم من هيمنة البرجوازية الفاسية التي كانت تعمــل من أجــل السيطرة على الاقتصاد الوطني وتستفيد من دعم الدولة وتسهيلاتها ؛ مــن المسانديــن المتحمسين (ماديا ومعنويا) الانشقاق عن حزب الاستقلال . هذا الانشقاق الذي قد يخلق اطارا سياسيا للتعبير عن مصالحها والدفاع عنها ...

(*) أنظر البرامج الاقتصادية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وكذا مشروع التصميــم الخماسي الذي أعده الحزب خلال مساهمته في الحكومة .

(*) لقد كان هذا الطابع البرجوازي الصغير للاتحاد طاغيا في المراحل الاولى لتاسيسه ، وتميزت بعض النضالات التي تزخر بها مسيرة الاتحاد ، سيما النضالات العنيفة ، بسمات البرجوازية الصغيرة فكرا وممارسة .

(*) وهكذا ، فان حزب البروليتاريا يمثل مصالح هذه الاخيرة ويأخذ على عاتقه الدفاع عــن مصالح كل الطبقات الشعبية الاخرى .. انه يدافع عن مصالح الفلاحين مثــلا دون ان يتحول الى حزب فلاحي .

(*) ان بعض المثقفين الماركسيين يعتبرون أن « عجز » البرجوازية الصغيرة عن بلورة حزب سياسي يمثلها حتمية تاريخية ، نظرا لكونها لا ترتبط بنمط انتاج معين وخاص علاوة على انها تفتقر الى مشروع اجتماعي متميز عن المشروعين البروليتاري والبرجوازي .

(*) في المجتمعات الرأسمالية الخاضعة للسيطرة الامبريالية تمارس ايديولوجيا البروليتاريا تأثيرا يتجاوز الحجم العددي لهذه الطبقة الاجتماعية .

ميكيـل مرتين : الاستعمار الاسباني بالمغرب

تعريب : محمد الشاوني

2 ـ الاحـتــلال

ان عقد الحماية الفرنسية على كل المغرب تقريبا ـ 450 ألف كلم مربع مع أزيد من خمسة ملايين من السكان ـ قد تـم رسميا في 30 مارس 1912 ؛ ولم يبق لاسبانيا الا 5 ٪ من مجموع الأراضي مع 750 ألف من السكان ؛ وفي نوفمبر 1912 تـم اعداد اتفاقية مع السلطان وقعت رسميا بمـراكش في مـايو 1913 . وتحدد هذه الاتفاقية حقوق والتزامات اسبانيا بخصوص ما كان يشكل الى حد ذلك الوقت منطقة نفوذها والذي تحول الى منطقة حماية . ولقد شكل هذا الاتفاق السند القانوني الذي ارتكز عليه حق وتوجيه اسبانيا في حمايتها للمغرب . وفي فصوله الستة والثلاثون ، بالاضافة الى ملحق حول السكة الحديدية طنجة ـ فاس وخريطتين تفسيريتين ، يحدد الاتفاق أن ادارة وحكـم منطقة حمايتنا من اختصاص الخليفة الـذي يمـارس نفـس الوظائف ويتمتع بنفس الصلاحيات التي يحظى بها السلطان في منطقته . وتعود لاسبانيا مهمة السهر على الهدوء ومد يـد المساعدة للحكومة المغربية في منطقتها من اجل ادخـال كـل الاصلاحات الادارية والاقتصادية والمالية والقضائية والعسكرية التي قد تحتاجها ، من أجل سن القوانيـن الجديـدة وتغييـر القوانين القائمة ، وتقديم المرشحين لمنصب الخليفة الذي لا يمكنه أن يستمر في مزاولة مهامه ولا أن تتم اقالته دون موافقة الحكومة الاسبانية ؛ وقد اعطي لاسبانيا حق مراقبـة قرارات السلطات المغربية ووضع تنظيم قضائي مستوحى من تشريعها الخـاص .

من البديهي ، منذ الوهلة الاولى ، أن روح اتفاقية الحماية وروح كل تشريعاتنا التي تضعها حيز التنفيذ هـي انعـدام الاحترام المطلق لحكم البلاد من طـرف المغاربـة أنفسهـم ووضعهم في حالة استقلال ذاتي وهمي ، ويعود الدور الاساسي في هذه المهزلة الى الخليفة وهو الدور الذي كان يوزعه مـدراء الاخراج الاستعماري . وفقا للمشهد ، أصبحت اسبانيا ملزمة

بالاعتناء بجانبين : تنظيم ادارة اهلية تساعد الخليفة في مهمة الادارة الوهمية داخل المنطقة المحددة بموجب المعاهدة ، وتنظيم هيئة ادارية مكلفة بمراقبة تصرفات السلطات المغربية المعينة والمساعدة في الحفاظ على النظام والهدوء، وادارة القضاء بالنسبة للرعايا المحميين الاجانب والاهليين في ظروف محددة .

لقد كانت المنطقة محكومة ، كما قلنا ، من طرف خليفة بلقب سمو الامير كان يمثل السلطان وتساعده في مهامه حكومة هي المخزن الخليفي وحاشية خليفية . أما ادارة المناطق فكانت تتم بواسطة القيادات التي كانت تتحمل مسؤولية ادارة منطقة معينة ، قد تتسع أو تصغر ، تضم قرية أو عدة قرى أو قبائل مغربية . وعند ما كانت توجد في قضاء القائد ، فان تلك السلطة كانت تسمى باشوية ، وكذلك الامر بالنسبة لعامل المدينة الذي كان يأخذ آنذاك لقب باشا . وكان القواد والقضاة يتولون مهمة ادارة القضاء في هذه القرى او المدن .

أما الحقيقة ، أي فيما يتعلق بالهيئة الادارية الاسبانية فقد كان يراسها مفوض سامي هو ممثل اسبانيا في منطقة الخماية وفي نفس الوقت الحاكم العام لمواقع السيادة ، سبتة ومليلية . وكان جهاز المراقبة والادارة يتضمن، بحصر المعنى ، استعمال الحكومة الخليفية سواء على صعيد تمثيلها المركزي أو على الصعيد الجهوي والمحلي ، كما كان يشمل نشاط التقنيين الاسبانيين في الوظائف التي يستطيع المغاربة القيام بها واطارا للتنظيم القضائي من طرف موظفين استعماريين .

ان النص الأساسي لتنظيم حمايتنا كان هو المرسوم الملكي الصادر في 27 فبراير 1913 . وفي ذلك التاريخ لم تكن المصادقة عن الاتفاقية الاسبانية ـ الفرنسية قد تمت بعد ، لكن انطلاقا من فكرة أن ذلك سيتم عما قريب ، اتخذت الاجراءات المناسبة للسير قدما في تحضير ممارسة نشاطنا الاستعماري . وقد كان من المنطقي أن يرتكز عملنا الاستعماري ، الذى لم تكن له سوابق ادارية ، على الافكار العامة التي وجهت اقامة الحماية الفرنسية بالمغرب وتونس . وكانت النقط الاساسية لهذا النص هي التالية : مؤقتا ، وبهدف اعطاء وحدة الاحتلال ، ستكون منطقة الحماية تابعة للحاكم العام لسبتة الذي يرتبط منصبه بوظيفة المفوض السامي وكل السلطات القنصلية والعسكرية القائمة في منطقة استعمارنا ؛ ولمساعدته تم انشاء ثلاث مندوبيات مدنية :

الأولى ، هي مندوبية الشؤون الاهلية التي ستتكلف بكل ما يتعلق بالأهليين وبالخصوص بمراقبتهم البوليسية .

الثانية ، مندوبية من أجل تنمية المصالح المادية في المنطقة . وتتكلف

هذه المندوبية باختيار أجود الأراضي والثروات لحملة الغزو والقيام بالاشغال العمومية التي تمثل الحد الادنى الضروري وتنظيم مصالح البريد والبرق الضرورية من الناحية الاستراتيجية .

الثالثة ، هي مندوبية الاتفاقيات المالية والضرائبية والاقتصادية . وكانت مهمتها ، كما يدل عن ذلك اسمها ، اثقال كاهل المغاربة بالضرائب ونهب الثروة القليلة التي يملكونها . وتم حث الرأسماليين على الاستثمار في المنطقة المحتلة مع التأكيد لهم على أنهم سيتلقون من الهيئات الجديدة كل التسهيلات الضرورية لتجارتهم . ومن أجل تغطية كل هذه النفقات أحدث الفصل 12 في الميزانية تحت عنوان العمل في المغرب مع احتمال أن ضبط الضرائب المفروضة سيؤدي الى تخفيض هذه المصاريف تدريجيا .

ولقد نظمت عدة مراسيم جوانب أخرى واضافية للعمل الأولي ، وأهمها الأوامر الملكية حول الادارة والحرب الصادرة في 24 أبريل 1913 والتي تتضمن توجيهات ملموسة أكثر حول أداء وظيفة المفوضية العليا . واعتمادا على ذلك ، أصبحت القيادات العامة مماثلة للمناطق العسكرية ، مع الاحتفاظ لمليلية وسبتة والعرائش باستقلال ذاتي معين نظرا لصعوبة الاتصال . وبالرغم من كون وظيفة المفوض السامي كانت تبدو ، كما قلنا ، موحدة مع القيادة العامة لسبتة ، فان هذه التوجيهات تفصلهما نهائيا ؛ بل ليس في هذه التوجيهات ما يتعارض مع أن يكون المفوض السامي ، الذي يتركز بين يديه العمل العسكري والسياسي ، مدنيا . وأول من عين في هذا المنصب هو الفريق الفاو   . غير أن وجود القيادات واستقلالها الذاتي سيشكل عرقلة كبيرة في وجه غزو المناطق المتمردة ، وذلك لأن سلطة المفوض السامي كانت في الحقيقة اسمية حيث أن جنيرالات كل منطقة كانوا يقومون بعمليات قمع دون تنسيقها . وبالاضافة الى ذلك كانت التبعية المزدوجة لحكومة مدريد عاملا مريبا : التبعية لوزارة الخارجية ولوزارة الحرب في القضايا التي كانت تهم كل واحدة من لوزارتين مع خاصية كون منطقة العرائش كانت ترتبط بعلاقات مع وزارة الخارجية عن طريق مفوضية اسبانيا بطنجة . وبالرغم من ضخامة عيوب هذا النظام والتي تشكل عائقا في وجه الغزو العسكري ، وبالرغم من أن ادراك ضرورة مركزة العمل في يد هيئة واحدة منذ اللحظة الأولى ، لم يتم أي تغيير ، ولو بسيط ، الا بعد انتصارات عبد الكريم في انوال وجبل اعرويت . ان هذه الكوارث الاستعمارية أدت الى بروز فكرة خلق جهاز اداري يختص بالشؤون المغربية فقط ، مديرية عامة للمغرب والمستعمرات .

بيد ان كل هذا كان حبرا على ورق . اذ يجب أولا الاستيلاء على الارضي للتمكن من فرض الحماية الاستعمارية . وبما أن مستعمري الغد لم يكونوا على اتفاق ، أصبح من اللازم فرض السلم الاسبانية بقوة السلاح . وعلى هذا

النحو بدأ التدخل المباشر للاستعمار الاسباني بالمغرب . وبما أن سكان الريف وجبالة قد رفضوا التمثيل في مهزلة الحماية، لم يبق بد من أجل الدفاع عن استقلالهم الوطني ضد عمل من أكثر الاعمال الاستعمارية عبثية واجرامية في تاريخ العالم واضطهاد الشعوب . ان تصور الحماية بطريقة اجرامية مع تقسيم البلاد الى مناطق ستسلم لدول تختلف جذريا من حيث اللغة والتطور الاقتصادي والمستوى الثقافي كان يفترض مضاعفة تاثير تقسيم البلد المحتل. واذا كانت انتفاضة فاس ، كما رأينا ، قد تمت بعد معرفة القرار الذي فرضته القوى الاستعمارية مباشرة ، ففي المنطقة الاسبانية ان رد فعل الشعب الريفي قد سبق التوقيع الرسمي على التقسيم . ففي صيف 1911 دعا محمد أمزيان ، وهو مغربي ذي سمعة ، الى الجهاد أو الحرب المقدسة ضد الغزاة . وفي الرابع والعشرين من غشت قام اتباعه بالاعتداء على أعضاء اللجنة الطوبوغرافية التابعة لقيادة الأركان الذين كانوا يقومون بوضع رسوم هندسية ، وأدى تكرار الهجوم الى معركة ، وكانت النيران في قمم الجبال الريفية تقوي وتوسع صدى النداء للحرب المقدسة خلال تلك الليلة . وفي نهاية غشت وبداية شتمبر دارت معارك ضارية حول ضفاف نهر الكرث . وفي اسبانيا ان خبر هذه الحرب الجديدة ، في الوقت الذي لم تمر الا بضعة شهور على انتهاء الحرب الاخيرة ، قد أدى الى تصعيد الحملات ضد الحكومة وضد الحرب ، كما تمت محاولة جديدة لشن اضراب عام تضامنا مع الوطنيين الريفيين . ولقد كان رد كناليخاس على ذلك هو تعليق الضمانات الدستورية . وفي بداية أكتوبر قطعت قوات الاحتلال نهر الكرث ، الذي يجري نحو الشمال باتجاه الأبيض المتوسط ، واصطدمت مع حركة (وحدات قتال) أمزيان التي أرغمتها على التراجع وعبور النهر ، من جديد ، في الاتجاه المعاكس ، وأصبحت محاصرة في مليلية من جديد . وبعد تقوية وحداته ، استطاع الجيش الاستعماري رفع الحصار بعد معركة دامت خمسة أيام في منتصف دجنبر . وبالرغم من ذلك ، فمع بداية 1912 كان موقع اسبانيا حول مليلية خطيرا بشكل لم يسبق له مثيل . لقد كانت الخطوط ممتدة بشكل كبير ، وكانت صعوبات كبرى تعترض وصول وحدات الامداد لتموين المواقع الامامية داخل اراضي العدو . لكن الحظ قد ساعد الاسبانيين حيث أن الزعيم أمزيان نفسه قد لقي مصرعه يوم 15 مايو في احدى المعارك . ويجب التوضيح أنه خلال هذه الحملة تمت ولأول مرة محاولة للانزال في الحسيمة يوم 18 أكتوبر ، غير أنها فشلت أمام المقاومة الضارية التي واجهتها بها قبائل بني ورياغل وبقيوة والقبائل الساحلية الأخرى التي حصنت الساحل .

ان فقدان هذا القائد أدى الى توجيه كل الانظار الى أحمد الريسوني عامل المنطقة الأطلنطية ، فقد سبق له ان أعطى دلائل واضحة عن معارضته

للتدخل الاستعماري في بلاده في العقد الاخير . وكان معارضا للسلطان عبد العزيز ومؤيدا للمولى عبد الحفيظ ، وقد احتجز العملاء الامبرياليين هاريس - الانجليزي - وماك لين - الاسكوطلاندي - وبيرديكاريس الامريكي - وارغم حكومتا انجلترا والولايات المتحدة على التدخل في مساعي الانقاذ وأداء مبالغ هامة من أجلهم . لقد كان سياسيا متيقظ الذكاء شديد التبصر وعلى معرفة عميقة لشعبه واطلاع على السياسة الدولية ، وكان يدافع عن مغرب حر ومستقل بدون أية وصاية أجنبية . ومع ذلك كان يعتبر انه من الصعب التصدي للغزاة بمقاومة عسكرية محضة ، ولذلك يجب على المغاربة تنسيق الضغط العسكري بالضغط السياسي . وان هزيمة وموت امزيان في زغانغان .

كانت تزيد حججه وزنا لأنها كانت تبين أن التفوق الاستعماري ساحق على صعيد الامكانيات العسكرية . وفي عمق هذا التحليل يوجد الخوف من مساهمة الشعب المغربي في النضال بالاضافة الى مبالغة في تقدير الاستعمار . وان الثورة السياسية التي حطمت عبد العزيز قد بينت للسادة الاقطاعيين الكبار - والريسوني واحد منهم - أن الفلاحين المغاربة عندما يصبحون واعين سياسيا لا يكتفون بادانة الامبرياليين فقط بل يفضحون كذلك النظام الاجتماعي - السياسي الذي يبقي المغرب في ركود تام . انه كان يخشى أن تؤدي الهزة التي أحدثها الغزو الاسباني - الفرنسي ، عاجلا أم آجلا ، الى سقوط سلطته نفسها . وكان هذا الوطني يدافع فقط على استقلال البلاد التي يجب أن تستمر، عند حصولها على الاستقلال، على نفس الصورة الاقتصادية - الاجتماعية التي كانت عليها قبل وصول جيوش الاحتلال . كل هذه العناصر أدت الى كون الريسوني كان ، بموازاة المعارك ، يلعب مع ممثلي اسبانيا لعبة القط والفار رافضا بيده اليمنى ما سلمت يسراه . وكملاحظ يقض للواقع الاسباني ؛ كان يعرف بالبداهة ضعف سياستنا الاستعمارية والاجتماعية الشعبية ضد حرب النهب وقلة استعداد جيشنا ، وانعدام التنسيق فيما يتعلق بالسياسة التي يجب نهجها ؛ قرر ربط علاقات مع الاسبانيين ووضع خطة للاستنزاف وحرب الأعصاب والفوضى التي ستؤدي بمدريد ، في القريب أو الآجل ، الى اركاب جنودها من جديد أو تمكين من انتظار الفرصة المناسبة لالقائهم الى البحر . ويمكن القول انه نجح ، الى حدود العشرينات ، في جعل كل الحماية مجرد سديم مطلق ومستنقع يلتهم المال والرجال الاسبان . وكما كان يتمنى ، فقد تغيرت الظروف ، بيد أن هذا التغيير لم يتم لصالح جيش الاحتلال ولا لفائدة الريسوني كذلك وانما لمصلحة الشعب المغربي : انها الانتفاضة الوطنية لعبد الكريم . ان ثمان سنوات من صراعه المستمر ومن الحفاظ على وضعية ان لم تكن حربية فانها لم تكن سلمية كذلك ، ومن فضحه لجرائم ونهب القوات الاستعمارية ومن نشر الفكرة الوطنية بالمغرب ، كل

ذلك أعطى ثمارا مرة لم يدق مرارتها الاستعمار الذي كان يقاومه الريسوني فقط وانما كذلك الاقطاع الذي كان ممثلا له .

بعد فترة وجيزة من بداية الاحتلال ، استقبل الريسوني الجنرال سيلفستري بود وأعطاه أكبر الوعود بالتعامل وأكثرها اخلاصا .
وبعد ذلك بثلاثة أشهر أمر باعتقال زهاء مائة عميل مغربي ، الأمر الذي أدى الى استياء عميق في الاوساط الاستعمارية . وفي مارس 1912 ، أي بعد ستة أشهر ، رخص لفرقة من القوات الاسبانية احتلال أصيلا وسوق أحد الغربية .
وفي شهر غشت من نفس السنة ، اشتكت بعض القبائل من الصعائر الكبيرة التي تفرض عليها كضرائب جديدة من طرف ادارة العامل وذلك بسبب موقفها الموالي لاسبانيا . وان حماية القوى الاستعمارية لهذه القبائل قد أدت الى حادث أولاد بوميسة حيث وقع صراع مع رجال الريسوني . وبحذق سافر الى طنجة للاحتجاج بصرامة لدى سفرينا : كيف يسوغ لاسبانيا ، حامية المغرب ، أن تهاجم جيوش الحكومية المحمية ؟ وبعد أن تلقى اعتذارات رسمية عاد الى أصيلا حيث استمر في حبس وتشويه ومتابعة العرب الذين يشتغلون مع جيوش الاحتلال .

وفي يناير 1913 وقع حادث أكثر خطورة بالخالديين (2) ببني عروس حيث طالب بـ 5.000 دوروس لاطلاق سراح البعض من هؤلاء المعتقلين ، وطلبت قرية الخالديين حماية سيلفستري . وبعد ذلك بأيام ، تم احتلال قصر الريسوني واطلاق سراح كل المعتقلين ومصادرة أسلحة وذخيرة حرس الريسوني . وعندما أيقن هذا الاخير أن الحكومة الاسبانية لم تمنع مثل هذا التعسف ، وضع حدا لآخر محادثاته مع السلطات الاسبانية ودعا الى امتشاق السلاح في تازروت . وفي احدى الاجتماعات حذر، بنشر بياني ، سيلفستري ممثل الاستعمار الاسباني ، من نوع القتال الذي ينتظره : « أنت وأنا نشكل الزوبعة . أنت تمثل الريح الغاضب ، وأنا البحر الهادىء . تأتي وتهب غاضبا ، وأهيج وأثور وأنفجر زبدا . وعندئذ تقوم العاصفة ، لكن ، هناك فارق بيني وبينك : فبينما لا أغادر أبدا مكاني ، مثل الماء ؛ أنت مثل الريح لا توجد في مكانك أبدا » .

وأدى احتلال تطوان في 19 فبراير 1913 ، الى ان نداء الريسوني كان له صدى أكبر من الذي كان سيكون له في ظروف أخرى . وبدأت الثورة تنتشر وتصاعد الغليان في البوادي في كل حين ، وكانت النيران تظهر في قمم الجبال ليلا كما أن الاجتماعات والاتفاقات والدعوة للحرب المقدسة اجتاحت كل المنطقة . وكان يقال ان اسبانيا جاءت للمغرب لغزو البلاد وافساد الدين والتقاليد والعدالة والعائلة . وبدأت الهجومات المعزولة ، وخلال الليل كان

يتم اطلاق النار على تطوان . وأصبحت الطرق غير سالكة كما أن موقع فندق عين الجديدة المهم قد وقع تخريبه من طرف المغاربة . وبدأت مدريد تتخوف لما رأت كيف ينتشر أنصار الريسوني وأمرت مفوضها السامي الفاو
بربط علاقات مع القائد الوطني من جديد وذلك تلافيا للحرب . وكان هذا الاخير يعلم أن بين الاسبانيين الذين يقومون بمهام قيادية في المغرب توجد ثلاثة آراء مختلفة . فبينما كان سيلفستري يريد الحرب بأي ثمن باعتبارها الحل الوحيد الممكن ، كان ألفاو يرغب في السلم ، في حين أن السفارة بطنجة كانت تجهل الاتجاهين معا وتعمل من أجل اعداد مقابلة للقائد الثائر مع ألفونسو .

لقد تغافل الريسوني عن هذه المقترحات واستمر في مهاجمة جيوش الاحتلال . واستولت هذه الاخيرة على لوسيان في يونيو 1913 ، وفقدت في نفس اليوم في ساحل الريف الزورق المسلح الجنرال كونشا الذى هاجمه واستولى عليه الريفيون مسببين للبحارة الاسبان 16 قتيلا و 17 جريحا و 11 أسيرا . ويجب الاخذ بعين الاعتبار أنه كان مسلحا بأربعة مدافع من عيار 42 ميليمتر وثلاث مدافع رشاشة ويتكون طاقمه من 95 رجل . وفي 8 يونيو هاجمت قبيلة بني كرفط ، بناحية العرائش ، موقع كدية فريقاتز ومعسكر الاثنين وبعد أيام هاجمت أصيلا والقصر الكبير وقطعت بذلك المواصلات بين سبتة وتطوان : الامر الذي أدى بالفاو الى اقتراح هدنة من جديد . ولقد شرط الريسوني قبول عقد الهدنة باعادة تطوان . وأمام فشله الواضح قدم الفاو استقالته تاركا ولاية المفوض السامي شاغرة .

وان تعيين الجنرال مارينا « البطل » سفاك سنة 1909 لن يفرض أي تغيير ، فالمعارك ستستمر . وفي احدى المعارك ، يوم 19 نومبر 1913 ، بالقرب من تطوان سيسقط المغاربة أول طائرة اسبانية من نوع « م. ف. 1 » . ومنذ 1911 كان الطيارون يتدخلون في العمليات العسكرية بتنسيق مع المشاة ؛ وكانوا يقومون بقصف الخنادق والاسواق ، والطرق والمحاصيل والممتلكات والمستشفيات والمدارس والاحياء المدنية والسكان المدنيين . كما انهم كانوا يضربون المقاتلين بالمدافع الرشاشة ويأخذون الصور والرسوم الطوبوغرافية الخ ... بل لقد استعملت السفن الهوائية منذ 1909 . وفي نفس التاريخ اقترحت مجموعة من الرأسماليين الالمان عرضا غير مألوف على الحكومة الاسبانية . وحسب « الامبرسيال »
ليوم 9 دجنبر 1913 ، فقد اقترحوا مساعدة الاسبان للوصول الى اتفاق مفيد مع الريسوني مقابل كل حقوق الاستغلال داخل المنطقة . وبعد الوصول الى هذه الاتفاقية يجب على الاسبان سحب جيوشهم من المدن الساحلية التي كانوا يحتلونها قبل اقامة الحماية ، وقد رفض الاقتراح . وجاء العام الجديد ، 1914 ، بالحرب الاوروبية الاولى ومعها تقلص النشاط الذي كان يجرى

بالمغرب . ومع انخفاض عدد الجيوش الفرنسية التي كانت « تنظف » منطقتها من العناصر الغير مرغوب فيها ، اعتبرت مدريد أن عليها أن لا تذهب أبعد من اللازم وأصدرت التعليمات للتفاوض مع الريسوني مرة أخرى .واغتالت مجموعة من العسكريين ، الذين كانوا لا يرغبون في نهج سياسة أخرى غير سياسة ابادة الريفيين ، مبعوثا مغربيا يوم 8 ماي 1915 هو علي أقلعي ؛ وأدت جريمة وقحة الى هذا الحد الى خلع مارينا وسيلفستري وعودتهما الى مدريد ، لكن ، بعد عودتهما الى العاصمة واعتبارا للخدمات التي قدماها تم توشيحهما بالحمالة الكبرى للقديس فرناندو والحمالة الكبرى لماريا كرستينا ، وبتعيين غوميس خوردانة يتقوى موقع الذين يرغبون في الوصول الى اتفاق مع قائد جبالة . وكان برنامجه ملخصا في الموقف الذي اتخذه : « ان نهجي يرتكز على عدم فتح هوة بيننا وبين المغاربة الدماء يتم التحضير له بالعمل السياسي الضروري . انني مقتنع بهذه الفكرة وعلى عدم المغامرة في أعمال حربية دون التيقن مسبقا من نجاح بدون سفك ومبشر متحمس بها . وانني متأكد ان عدم التخلي عنها والارتباط بالاهليين بتلك الروابط المادية والمعنوية التي تولدها المعاملة الحسنة والعلاقات الضرورية بين شعوب متجاورة تعيش فوق نفس الارض ، سيمكننا من الوصول الى كل جهات منطقة نفوذنا دون مطالبة الوطن بتضحيات كبرى ، ولربما دون النطق بكلمة الحرب التي يجب أن نعمل على محوها من القاموس الذي نستعمله بالمغرب بالرغم من كوننا قد نكون مضطرين الى القيام بعمليات بوليسية ، من حين لآخر ، للقضاء على مقاومات منظمة . وهذه العمليات لا تدخل أبدا في اطار الحرب بالمفهوم الواسع الذي نعطيه ، نحن الاسبان ، لتلك الكلمة » .

وبعد شهرين ، توصل الى اتفاق سري مع الريسوني يجعل حدا للحرب التي كانت قائمة عند 1912 . وبموجب هذا الاتفاق تم تعيين القائد الوطني عاملا باسم المخزن على القبائل التي يراقبها أو التي يخضعها . بدأ هذا الاتفاق يعطي نتائج سريعة وتمثلت في استسلامات عدة سواء في ناحية العرائش أو ناحية سبتة ـ تطوان . وفي ابريل ، تمت عدة عمليات مشتركة ضد القبائل التي أصبحت غير متفقة مع السياسة المطاطة لمولاي أحمد . وقد وقد استعاد الاستعماريون ، يوم 24 مايو ، فندق عين الجديدة وهو نقطة استراتيجية تسمح بالاتصال بين العرائش وسبتة فضلاعن كونه يعزل في الشمال قبيلة أنجرة الفحص وجزء هام من قبيلة وادراس . وفي 29 من يونيو هوجمت ذروة البيوطر وهي قمة تقع على بعد 9,5 كلم غرب سبتة ، وخلال هذه المعركة كان النقيب فرنسيسكو فرانكو على وشك الموت بعد أن أصيب بجرح خطير في بطنه . لكن الرصاصة لم تمس أي عضو حيوي

بعد اختراقها بطنه . ولو أن الرصاصة دخلت بعد ذلك بجزء ثانية أو من زاوية مختلفة بعض الشيء لاضيف فرانكو الى العدد الهائل من القتلى الاسبان الذين سقطوا في مغامرة نهب شعب . وبسرعة ، شرع الريسوني ، من جديد ، في متابعة العرب الذين يتعاملون مع جيش الاحتلال ، ومنع الاتصال بمكاتب الشرطة الاسبانية وقام بحملة قوية ضد الاستعمار . وفي نفس الوقت ، ربط الاتصال بعملاء المانيين كانوا يحاولون خلق متاعب لفرنسا في مناطقها الاستعمارية . وسبب ذلك ، فان غرميس خوردانة ، الذي كان يعتبر أن معاهداته تشكل درب صليب حقيقية ، قد احتج عدة مرات ، لكن بدون جدوى . وكانت للريسوني السلطة التي يريدها ، وبالرغم من حرصه الشديد على عدم صدم (الاستعماريين) صراحة ، فانه كان لا يقبل أدنى تدخل في المناطق التي كانت توجد في قضائه . وهكذا ، فبعد سبع سنوات نوجد في نفس الوضعية التي كنا فيها في البداية . ففي الشرق لا يتجاوز نهر الكرث وفي الغرب يحكم من كان يقوم بذلك عند ما كان المغرب لا يزال مستقلا ، وأمام هذا الوضع تضاعفت الاصوات التي كانت تطالب بالتخلي عن المغامرة الاستعمارية . ومن 1909 الى 1915 فان النفقات العسكرية لهذه الحرب التي لا تنتهي قد بلغت رقم 700.000.000 من بسيطة ذلك العهد ، مصدرها بلد فقير ، له دولة فقيرة ، وحيث يعيش البروليتاريا وضعية اقتصادية مأساوية. ولقد أصدر المؤتمر العاشر للاتحاد العام للشغالين ، في مايو 1916 ، مقررا من خمس نقط ؛ وتطالب أولى هذه النقاط : « مطالبة البرلمان والحكومة ، مرة اخرى ، بتخفيض ثمن وسائل النقل وتشجيع الاشغال العمومية ، وتنظيم تبادل المواد بكيفية تضمن تلبية كل حاجيات البلاد بشكل ناجع ، وحذف الامتيازات الصناعية التي تؤدي الى تفاقم الازمة الوطنية الراهنة ووضع حد للنفقات الغير منتجة وخصوصا الحرب الاجرامية بالمغرب » .

وانتشرت الفكرة الى حد أن الجنرال بريمو دي ريفيرا نفسه ، والذي سيصبح ديكتاتورا بعد ست سنوات ، قد رددها ورخصها بمناسبة استقباله رسميا في الاكاديمية الملكية الاسبانية ـ الامريكية بقاديس حيث ألقى يوم 25 مارس 1917 خطابه الشهير حول استرجاع جبل طارق ، والذي طالب فيه استبدال صخرتنا بالاراضي التي نراقبها نظريا بالمغرب : « ليس المغرب ولا اية جهة في افريقيا اسبانيا عينها . ان الدماء السخية والغزيرة التي أريقت في افريقيا لا يمكن أبدا أن تستثمر بشكل اشرف ولا انفع من كونها تجعلنا في موقع نملك فيه شيئا يصلح لاسترجاع جبل طارق . ولئن كانت في اسبانيا ، ذات مرة ، سياسة افريقاوية مجيدة ، فلقد كانت هناك سياسة التخلي عن افريقيا التي لا تقل مجدا . واذا كانت ايزابيل الكاتوليكية قد طرحت فكرا مؤيدا لتوسعنا الافريقي ، فانها قد اكدت كذلك

في توصية جازمة أننا لن نتخلى أبدا عن جبل طارق ، ولو كان من الممكن جعلها تختار ، نميل الى الاعتقاد أن فكرها الموهوب سيقطع الامر لصالح الطرف الثاني » .

ومن المفهوم أن الاثر الذي خلفه هذا التصريح ، من طرف شخصية عسكرتارية رجعية الى هذا الحد ، علاوة على كونها تتحمل مسؤولية القيادة في العمالة العسكرية لقاديس ، كان هائلا وجاء لمضاعفة الاحتجاج الشعبي . وان الاضراب العام ، الذي دعت اليه الكنفدرالية الوطنية للشغالين والاتحاد العام للشغالين يوم 13 غشت 1917 ، قد طالب صراحة وبطريقة مؤسسة بالزيادة الفورية في الاجور وبالتخفيض من ثمن المواد الاكثر استهلاكا وبوضع حد لحرب افريقيا .

ان وفاة الجنرال غوميس خوردانة التي صادفت نهاية الحرب الاوروبية ، وتركيز اهتمام فرنسا على مشاكلها الاستعمارية من جديد سيؤدي الى مضاعفة الجهود الرامية الى سحق الشعب المغربي . وان المفوض السامي الجديد ، ، الجنرال داماسوبير نكوير ، قد شرع ـ قبل التحاقه بمقر عمله ـ في اصدار أوامره لاتخاذ اجراءات تنسف سلطة الريسوني . وبعد أشهر ، وفي رسالة موجهة للعقيد غوميس سوسا قائد لاركان العليا للحرب يفضح الريسوني هذه الاحداث : « ان القادة العسكريين للمواقع التي توجد تحت قيادتكم لا يضعون يوما يمر دون اقتراف اعمال تستوجب العقاب ضد الناس ، منتهزين كل الفرص لاعتقال الاهليين في المدن والاسواق والطرق مسببين لهم أضرارا في محاصيلهم وأراضيهم المزروعة ونازعين منهم أمولهم وأملاكهم . كما أنهم لا يكفون عن بذر الموت واحداث الجروح والتبرع بالضربات وأشكال اخرى من التعديب العسكري . وان الشكاوي ضد كل هذا تصلني بدون انقطاع ولقد أصبحت الوضعية مستعجلة. واني مقتنع تمام الاقتناع أن هذه الاعمال يتم القيام بها بنية مسبقة لاشعال نار الثورة والتمرد وذلك بتوليد عوامل لاثارتها . واذا كان معالي المفوض السامي يريد ارعابنا وافزاعنا بنهج هذه السياسة . فليكن في علمكم أننا لا ننتمي الى فصيلة الاشجار التي تترك فاكهتها تتساقط تحت وقع الهزات العنيفة . اننا من معين تلك الحجرة التي لا ينال من طبيعتها لا الضغط المنخفض للبرد القارس ولا تاجج النار الشديدة المسلطة عليها » .

وفي رسالة أخرى موجهة الى المفوض السامي يعود الى استعمال تشبيه البحر والريح ؛ وبلغة عربية قرآنية ومليئة بالصور الشعرية ، يعلن له حربا جديدة : « انت جنرال عندك قوة وتملك البنادق والمدافع ، انك كبير مثل البحر . لكنني ، أنا الشريف مثل الريح . وعند ما تكون الريح هادئة يكون البحر ساكنا ، وعند ما تهب الريح يهيج البحر ويتموج . فلا تدفعني الى

الهروب » .

وكما فعل سنة 1913 ، حاول اثارة سخط قبائل جبالة وعـزل الادارة الاسبانية عن خليفتها بقطع الطرق المؤدية الى كل من تطوان وسبتة والعرائش وطنجة ، مما دفع الجنرال بيرنكوير الى القيام بعمليات للتخفيف من الازدحام وتقوية حصن فندق عين الجديدة . وعندما وصلت أخبار هـذه المعارك الى اسبانيا ، أدانت المعارضة حرب المغرب من جديد . وأكـدت جريدة جمهورية أنه « خلافا لوعود الحكومة ، ما زلنا نقاتل بالمغرب . لقد قتل المغاربة الكثير من جنودنا وتستمر الحرب . ان الشعب لا يريد الذهاب الى المغرب ، ولا يريد تبدير قرش آخر هناك . ان اسبانيا قـد ضجـرت مـن التضحية بأبنائها في غزو أرض لا تعود عليها الا بالاحزان . ولماذا يجب على اسبانيا المخاطرة من أجل غزو منطقة لا يمكن لاسبانيا أن تصدر حضارتها ومثلها العليا في الحياة اليها » .

وقد عبر الوطنيون الكاطلانيون عن تعاطفهم مع المقاومة المغربية ضد الامبريالية القشتالية . ووصلت النفقات العسكرية رقما قياسيا جديدا سنة 1920 حيث أنها بلغت 581.000.000 بسيطة . وارتفع عدد الجيش ليصل الى حد 266 الف رجل . وبالرغم من ذلك لم يتحسن التنظيم : أسلحة غير ملائمة، ضباط كسلاء ، مجندون أميون وجنود ذوي تكوين ضعيف وكانت ثقة القادة في « فحولهم » أكبر من ثقتهم في معارفهم الهزيلة في الفن العسكري ؟ وكـان عليهم أن يواجهوا رجالا يعرفون الارض شبرا شبرا ومقتنعين بعدالة كفاحهم. وكانت ادارة كل المناطق تتم بشكل سيء للغاية وكـان الغش والرشـــوة والمحسوبية والظلم والانتهاك عاديا على كل لمستويات . وكان ذلك منتشرا الى حد أن وزير الحرب لـ ميكن واثقا من تقارير ادارة الامدادات ولتموين ولا من البيانات حول الذخيرة ؛ ولم يكن يعلم ، علم اليقين ، الامكانيات التـي تتوفر عليها هذه الفرقة أو تلك في لحظة معينة . وكانت معنويات الجنود في الحضيض . وكان لعب الميسير والادمان على الخمر والدعارة مع نساء اسبانيات ومغربيات ويهوديات وفرنسيات قوتنا اليومي . ويعطى مثال الكثيرين الذين كانوا يعملون على اصابتهم عنوة بمرض الزهري أو التعقيبة ليصبحوا فـي تعداد المرضى . وان الجنرال مولا نفسه قد كتب : « ان الجنود واطر القيادة ، لا يعرفون بعضهم البعض نتيجة الطريقة التي تم بها تشكيل وحدات الحملة ؛ وان الجنود لم يقوموا الا برماية التدريب ، أما رماية الميدان فلم يعرفوها أبدا . ان البنادق كانت في غالبيتها غير مضبوطة العيار ، وكانت الرشاشة من نوع « كولط » تتعطل منذ الطلقات الاولى ، ونفس الشيء كـان يقع لمسدسات « كامبوخيرو » . لم يكن هناك احتياطي في الذخيرة ولا قدرة كافية لصنعها . وان حيوانات الجر لم تكن مروضة كما أن سائقيها المرتجلين

كانوا بدون تجربة . وان عتاد هذا الجيش لم يكن ملائما لحرب الجبال » .

وأمام هذا الوضع كان الهروب من الجندية منهجيا ، ويكفي القاء نظرة على احصائيات التجنيد لملاحظة تصاعده المستمر . وبالمقارنة مع مجموع القادرين على اداء الخدمة العسكرية ، كانت نسبة الهاربين من التجنيد ما بين سنة 1895 و 1914 كالتالي :

	%		%		%		%
1895	2,68	1901	7,75	1907	9,74	1911	12,75
1896	3,56	1902	7,21	1908	10,47	1912	18,92
1897	4,09	1903	7,23	1909	10,31	1913	20,76
1898	4,62	1904	11,92	1910	11,46	1914	22,09
1899	5,58	1905	10,48				

هذا في حين أن قوانين 1911 و 1912 قد حددت القامة الدنيا في 1,50 متر والوزن الادنى في 48 كيلو ودائرة الصدر في 75 سنتمتر ، وحذف قانون 1913 الحد الادنى فيما يتعلق بالوزن .

ولاعداد وحدات ممتازة واسكات الاحتجاجات ، كون بداية 1920 فيلق محترف جدد على غرار اللفيف الاجنبي الفرنسي . ومنذ 1911 وبانشاء وحدات مرتزقة من الجنود النظاميين (ريكولاريس) المغاربة تحت قيادة الضباط الاسبانيين تمت محاولة تعويض الجنود الاحتياطيين في الجيش . غير أن عدم الثقة فيهم كان كبيرا . وكان يرتاب في أنهم سيتصلون بالعدو لتزويده بالمعلومات والاسلحة والذخائر الحربية كلما أمكنهم ذلك . وخلال المرحلة الاولى ، كان القادة الاستعماريون يقيمون حراسة خاصة فيما بينهم لمراقبة جنودهم . وخلال المعارك ، كانوا يعملون على أن تراقب فرق اسبانية في نفس الوقت تصرف الجنود النظاميين . وكان من الاوثق تنظيم كتائب من جنود الصدام مكونة من متطوعين اسبانيين ومن دول أخرى الى حد تكوين نوع من اللفيف الاجنبي الاسباني ، كان مؤسسه هو ميان أستراي . وكان قائد أول سرية هو فرانكو الذي عمل قبل ذلك في فيلق الجيش النظامي كذلك. ومن هاتين الوحدتين المرتزقتين سيخرج الضباط الافريقاويون الذين سيدفنون الحرية والديموقراطية في اسبانيا . ونشرت مجلة المشاة مقالا تطلب فيه صراحة أن يبقى الجيش الاستعماري ــ بما أنه يبدو عاجزا عن القضاء على الجرح الافريقي ــ على الشكل التالي : جيش مرتزق يقوم بمهام البوليس في افريقيا ويجب أن ترفض له الترقية بالاستحقاق . ورد فرانكو بمقال آخر بعنوان : « جدارة الميدان » يقول فيه : « ان حملة افريقيا هي أفضل مدرسة عملية لكي لا نقول المدرسة الوحيدة لجيشنا ، وفيها تبرز القيم والفضائل الايجابية . ولكي لا ندمر هذا الحماس ونقتل هذه الروح التي يجب أن

تصونها كجوهرة ثمينة ، من الضروري ومن اللازم أن يعطى الجزاء الملائم للجدارة في الميدان . ولولا ذلك سيدمر ولابد هذا الحافز على الحماسات التي ستموت مخنوقة بثقل نظام الدرجات في الحياة الكسلانة للحاميات ».

ان الاعترافات التي ستكون أكثر وقاحة من هذه قليلة . ان حرب المغرب لا يمكنها أن تنقل الثقافة والحضارة والسلم للمغاربة لاننا نفتقدها . ولم يكن بامكاننا اعطاء الحرية لانها كانت تنقصنا ، ولم يكن بوسعنا تعليم التعايش لاننا كنا مفترقين ومقسمين حتى الموت . حتى السلب لم يكن ممكن اذ لا يوجد هناك ما يسلب في منطقتنا . ما هوالمبرر لعملنا الاستعماري اذن ؟ في ذلك الاعتراف توجد احدى المبررات : ضرورة اعادة الاعتبار لجيش فقد الاعتبار ، وسلك وافر من الضباط الذين يختنقون دون أية مهمة والذين يختلسون لقادتم الاعمال التي يفتقرونها والمتدفقين حيوية دون أن يكون لهم مستقبل مباشر. وباشعال حرب حقيقية تكتسب فيها مزايا حقيقية ، سيفتح نظام الدرجات الاكثر دموية الذي يمكن لحرفة ما أن ترغبه وتحافظ عليه مفتوحا . لقد كانوا يعتبرون المغرب مجرد سوق للترقية والمكافآت والميداليات والاوسمة دون التوقف لرؤية بؤس وجوع وحزن وأمية جنودهم وتشرد حامياتهم ووقاحة تعسفاتهم ضد الاهليين وكراهية المغاربة لهم .

وفي سنة 1920 تم كذلك توحيد القيادة العسكرية في شخص بيرنيكوير ، بينما عين سيلفستري قائدا عسكريا لمليلية .
وكانت العلاقات بين الرجلين سيئة بصراحة ، لان الاول كان قليل الثقة في القدرة الاستراتيجية لسيلفستري الذي يعود نجاحه في مهنته الى كونه سفير الفونسو . وفي أكتوبر استولى العقيد كاسترو خيرونة على الشاون وهي مدينة مقدسة ذات سمعة دينية كبرى وكان دخولها ممنوعا على الاوروبيين دائما . وبعد ذلك بايام احتلت قبائل بني يسف وبني سيكار ووقع الاتصال بالجيوش الفرنسية للجنرال بوثيميرو التي كانت تسير على الضفة اليسرى لنهر لوكوس بعد الانتهاء من الدخول الى وزان . وانتهت السنة بمحاصرة الشاون من طرف رجال الريسوني ، واقتراح بيرنكوير على وزير الحرب توسيع رقعة العمليات من الشرق الى الغرب في الريف خلال الشتاء والربيع ؛ اذن لم يقع أي تقدم بتاتا منذ 1912 . وان كون مناجم اويكسان قد أصبحت مربحة لم يكن غريبا عن هذا الطلب ، وتبين الاحصائيات ان الصادرات من ميناء مليلية كانت تفوق الصادرات من الدار البيضاء وكانت قيمتها أكبر . اذن ، كان من المستعجل اقتصاديا نقل جبهة القتال الى المنطقة الشرقية وتجميد الجبهة الغربية . فبينما كانت منطقة جبالة : بالرغم من تردد الريسوني ، قد أصبحت « منظمة » شيئا فشيئا ؛ لم يعرف الريف منذ زمان أية عملية عقاب . ان

الضرورات الاقتصادية كانت تملي ان الساعة قد حانت لكي يرحب الريفيون، أحبوا أم كرهوا ، بحمايتنا . وحينئذ تبرز شخصية عبد الكريم ، وسيجد فيه الشعب المغربي القائد السياسي الذي كان يحتاج . ومعه سيصل الكفاح من أجل الدفاع الوطني ذروته عندما سينجح في الحاق هزيمة تامة بالاستعمار الاسباني الذي سيفقده ، في الدقائق الاخيرة من احتضاره ، تدخل الاستعمار الفرنسي . سبع سنوات من المعارك الضارية ـ ضد فرنسا واسبانيا في نفس الوقت خلال المعارك الاخيرة ـ ونصف مليون من الجنود مع استعمال الطيران بشكل مكثف والمدفعية والغازات السامة ، ولقد كان الحصار أولا ثم الانزال في خليج الحسيمة بعد ذلك ضروريا لسحق دولة الريف المستقلة . وفي قلب مرحلة التوسع الاستعماري عند ما كانت الشعوب تنهزم الواحد تلو الآخر ، كان عبد الكريم متقدما على عصره وكان رائدا لحركات التحرير الوطني التي ستكون بطلة جزء هام من تاريخ عصرنا . لكن ، ما هي الاسباب التي تظافرت في الريف لكي تتحول حركة المقاومة المناهضة للاستعمار من أجل الدفاع عن وحدة واستقلال المغرب الى حركة قوية للاغارة والهجوم ضد جيوش الاحتلال الاسبانية ؟

في البداية ، لا بد من ابراز الكفاح الطويل الذي خاضه الريفيون ضد التدخل الاجنبي والذي سجلوا خلاله صفحات مليئة بالبطولات في وهدة الذئب والكرث وفي أعمال مثل الاستيلاء على الزورق المسلح الجنرال كونتشا ؛ ومن جهة ثانية الروح الوطنية التي رسختها بشكل قوي حملات أمزيان والريسوني ؛ ومن جهة ثالثة التعسفات والجرائم التي كان الجيش الاستعماري يقترفها في المناطق القليلة التي كان يحتلها والتي كانت تعطي فكرة عما ستكون الحماية . ومن جهة رابعة التضامن النموذجي والمنهجي للشعب الاسباني الذي كان يبين للريفيين أن غزو الريف لا يحظى بالاجماع في اسبانيا . وأخيرا وليس آخر ، الضعف الفظيع للاستعمار الاسباني الذي كان يخسر في اليوم التالي الامتار التي ربحها بعد قتال شاق . وهكذا ، كانت الوضعية سنة 1920 لا تختلف الا قليلا عن وضعية 1912 . وعلاوة على هذه الاسباب ، ثمة اسباب أخرى ذات طبيعة دولية غيرت الوضعية كلية .

لقد تمت ثورة أكتوبر سنة 1917 ، وأعلنت السلطة الجديدة العمالية ـ الفلاحية تضامنها مع كل المضطهدين وفضحت الامبريالية والاستعمار وأطاحت بالرأسمالية وأعطت الحرية للشعبين البولوني والفلاندي اللذين كانا خاضعين للنظام القيصري بالقوة . انه من الصعب وصف مدلول ذلك بالنسبة للمستعمرين ؛ ولذلك نترك الكلمة لهوشي منه ليقوم به : « في تلك الآونة ، كانت تجري نقاشات حادة داخل مختلف فروع الحزب الاشتراكي حول الاتجاه الذي يجب السير فيه : الاستمرار في الاممية الثانية ، تاسيس الاممية

الثانية والنصف أو الانخراط في الاممية الثالثة ، أممية لنين . وكنت احضر التجمعات بمواظبة مرتين أو ثلاث في الاسبوع وأصغي للنقاشات بانتباه . وفي البداية لم أكن أدرك جيدا لماذا كانت النقاشات حادة الى هذه الدرجة ؟ هل يمكن مع الاممية الثانية أو مع الثانية والنصف أو الثالثة الشروع فـي الثورة ؟ ولاجل ماذا النقاش ؟ وفيما يتعلق بالاممية الاولى ، ماذا كان مصيرها؟

ان أهم ما كنت أريد معرفته ـ وذلك بالضبط ما لم يكن في التجمعات ـ هو ما هي الاممية التي كانت لصالح الشعوب والبلدان المستعمرة .

وطرحت هذا السؤال ، وهو اهم سؤال في نظري ، في احدى التجمعات ، فأجابني بعض الرفاق : انها الاممية الثالثة وليس الثانيه . واعطاني احـد الرفاق اطروحات لنين حول المسائل الوطنية والاستعمارية لقراءتها .

وكانت هذه الاطروحات تتضمن بعض الالفاظ السياسية التي تستعصي على الفهم ؛ لكن من كثرة القراءة استطعت ، في النهاية ، فهمها جميعا تقريبا . وما أشد الثقة والوضوح والحماس والانفعال الذي زرعته في نفسي ! لقد بكيت من شدة الفرح ! وعلى انفراد في غرفتي صرخت ، وكانني أواجه حشودا من الجماهير : أعزائي المواطنين الشهداء ! هذا هو ما نحتاجـه ، إنـه طريـق تحررنا !

وبعد هذا ، وضعت ثقة كاملة في لنين وفي الاممية الثالثة . ومنذ ذلك الحين ، ساهمت كذلك في المداولات وناقشت بحرارة . وبالرغم من كـوني كنت لا أزال افتقر لبعض الكلمات الفرنسية للتعبير عن احساساتي فنـددت بقوة الادعاءات التي كانت تهاجم لنين . وكانت حجتي الوحيدة هي : اذا كنتم لا تدينون الاستعمار ، ولا تساندون الشعب المستعمر فما هو نوع الثـورة التي تنوون الاقدام عليها ؟ » .

ومن جهة أخرى ، كان من نتائج نهاية الحرب الاوروبية انهيار الملكية في تركيا وتولي الوطني كمال أتاتورك الحكم ، وتحطيـم الامبراطوريـــة النمساوية ـ المجرية والاعتراف بالكيان الوطني لعدد من الشعوب المضطهدة والمحاولات الثورية الشيوعية في ألمانيا والمجر . وأدت الحرب بين القوى الامبريالية الى قيام الالمان بالتحريض السياسي في المناطـق المستعمـرة من طرف التحالف الودي . وخلال هذه المرحلة ، عقد كل من الريسوني وأب الزعيم الريفي اتصالات بمصالح المخابرات الالمانية . ان كل هذا ، بالاضافة الى رجل ذي نظرة عصرية للنضال ، يسلح شعبه وينظم جيشا ويوحد القبائل ويؤسس دولة مستقلة ويطالب بقبوله في عصبة الامم وينشأ ادارة ويعين حكومة ، ويبعث أخاه للسفر عبر أوروبا لنيل دعم ومساندة البروليتاريـا الاوروبية ، يجعل المأثرة الريفية من أهم صفحات تاريخ حركـة التحريـر الوطني للشعوب المستغلة من طرف الامبريالية .

لقد كان أب عبد الكريم مناهضا للاحتلال المباشر للريف من طرف الجيوش الاوروبية . وبالرغم من ذلك ، دفعه اعترافه بالتفوق التقني للقوى الاستعمارية الى ارسال اولاده الى مدارس اسبانية . وبعد أن أنهى عبد الكريم تكوينه بعثه الى فاس لاستكمال دراسته . ولما عاد الى مليلية عين مساعدا لمندوبية الشؤون الاهلية ، وفي سنة 1914 أسندت له مهمة رئاسة القضاء العربي في منطقة مليلية . وبعد سنة كان أول استاذ للغة البربرية في الاكاديمية العربية التي أسسها غريمس خوردانة في مليلية . ومنذ 1918 ، كان يعمل كصحفي ويدير القسم العربي للجريدة الاستعمارية لمليلية « تلغراف الريف » . وحصل على لقب فارس ازابيل الكاتوليكية سنة 1912 وقلد وسام التقدير العسكري بالعلامة البيضاء ، وتوصل بنفس الوسام بالعلامة الحمراء ومنح معاش بقيمة 50 بسيطة بعد ذلك بسنة . وفي سنة 1915 تم اعتقاله واتهامه بالادلاء بتصريحات خطيرة وغير لائقة لرئيس مكتب الاهليين بالحسيمة ؛ ويمكن تلخيصها فيما يلي : انه يكره فرنسا وانه معجب بالمانيا ، ويتمنى أن يؤدي انتصارها الى تغيير وجه المغرب واعطاء الاستقلال للريف الغير محتل . وان حزب الشباب التركي يعمل من أجل ثورة الاسلام ضد الحلفاء وأنه يتبنى هذه الافكار هو وابوه » (مصالح استعلامات المراقبة الاسبانية) . وفي المحاكمة ، يوم 12 غشت 1917 ، أدلى بتصريح شديد اللهجة ضد الامبريالية الاوروبية ، وعبر صراحة انه سيعارض كل محاولة اسبانية ترمي الى توسيع رقعة الاراضي المحتلة ؛ وأشار الى أن أباه ، قائد بني ورياغل ، يعمل منذ الآن على خلق جو من الوحدة ومقاومة الاجانب بين قبائل الريف . وبعد ادانته بتهمة التحريض على قلب النظام ، سجن عبد الكريم وان محاولة فاشلة للهروب ، على اثر وثبة من احدى نوافذ السجن قد أدت الى كسور رجل والى خمع دائم . وبعد اطلاق سراحه سنة 1918 ، وخشية من تسليمه للفرنسيين رحل عن مليلية الى قرية أبيه أجدير في وسط الريف بالقرب من خليج الحسيمة . وبعث برسالة لاخيه الاصغر امحمد ، الذي كان يدرس في مدرسة المعادن بمدريد ، يطلب منه العودة لمساعدته في تنظيم الثورة . وبعد وفاة أبيه في شتمبر 1920 عين قائدا على بني ورياغل .

وفي أواسط يونيو 1921 كان التدخل الاسباني قد وصل الى حد ايكوريبن وكانت الجبهة الاكثر تقدما للجيوش الاستعمارية تتكون من المواقع التالية : سيدي ادريس في الساحل ، بوي ميان ، أنوال ، ازومار ، جبل أودية تزايوضيطر بوحافورة ، أزرو ، ايسن عزيب ميدار ، شايف ، عين الكرث ميدار حافة ، أراين للكوراو وسوق الثلاثة . يعني خط يمتد على طول 35 كلم ويدافع

عليه حوالي 4000 جندي . وكان مجموع 19923 رجل يراقبون الى 4037 كلم مربع من الاراضي المغربية المحتلة . وحتى ذلك الحين لم تقع الا محنة واحدة غير منتظرة في الموقع الامامي في دهار ابران حيث تمرد 200 رجل ـ طابور من الجنود النظاميين بكامله ـ واعدموا قادة الوحدة الاسبانيين . وما عدا ذلك ، كانت القبائل تبدو ـ ظاهريا ـ مسالمة . وفي بدايات يونيو تم عبور نهر أمقران بالرغم من الانذار الذي وجهه عبد الكريم الذي أعلن أن القيام بذلك الخطوة يقتضي الحرب ؟ وكان سيلفستري يظن انه سيصل بسرعة الى الحسيمة . ولعب التحنك الذي اثارته انتصارات بيرتكوين النسبية في جبالة حيث ضيق الخناق على الريسوني ، وكذا البرقية التي بعث بها الملك والتي كانت تقول : « مرحى يا ايها الرجال ! انني في انتظارك يوم 25 » ـ أعياد القديس يعقوب ـ دورا في هذه الرغبة .

لقد كان سيلفستري طوعا لاعطاء الدليل على « فحولة » جنرال سمير الملك الفونس وفور اجتياز نهر أمقران صرح : « ان هذا الرجل ، عبد الكريم ، بليد . ولن آخذ مأخذ الجد تهديدات قائد بربري صغير لم يمر زمن طويل على تمتيعي له بعفوي . وان وقاحته تستحق عقابا جديدا » .

وفي 16 يوليوز ، لم تستطع كتيبة للتموين قادمة من انوال فتح طريقها الى ايكوريبن ، ومرت في اليوم التالي غير انها لم تعد لانها حوصرت من طرف الريفيين . وأرسلت كتيبة للنجدة من أنوال يوم 19 الا أنها لم تتمكن من الوصول الى الموقع المحاصر . ويحكي أحد الذين نجوا ، أن الجنود المحاصرين في ايكوريبن كانوا قد استنفذوا كل مدخراتهم وأدى فقدانهم للماء الى لعق الاطراف المبتلة من الحجارة والى شرب البول بالسكر . وفي نهاية اليوم ، قاموا بمحاولة يائسة للافلات من المصيدة القاتلة التي وقعوا فيها ؛ ولم يفلح في اللحاق بجنود سيلفستري الا 11 رجل ، ولم يبق منهم على قيد الحياة بعد هذا الامتحان الا رجلين .

وعاد الجنود الى أنوال حيث لم يكن الـ 4.000 مدافع اسباني قادرين الا على ايقاف تقدم المغاربة . وصوت مجلس للضباط ، استدعي باستعجال ليلة 21 يوليوز ، لصالح الانسحاب العام . ولم توضع المخططات للقيام بتراجع منظم . وكان على القوات الاسبانية أن تخرج ، بكل بساطة ، بشكل مباغت ، وأطلق سيلفستري رصاصة على صدغه ، وتخلت أغلبية الضباط عن القيام بواجبها . وتحول كل ذلك الى فوضى .

وعندما انتشر خبر النكبة الاسبانية في انوال سارع آلاف الريفيين الى الالتحام بعبد الكريم . وبسرعة فائقة ، حمل الريف كله السلاح ضد الغزاة ؛ كما أن اغلبية الجنود النظاميين المنتمين للمنطقة بدأوا يفرون من الجندية ، مما زاد من ارتباك وخوف الاسبانيين . أما الجنود الذين سبق لهم معاملة

الريفيين بطغيان فقد غمرهم الرعب من السقوط بين أيدي المقاتلين الريفيين لانهم كانوا يعرفون قساوتهم ، انهم كانوا يقطعون خصيتا الجنود ويضعونها في افواههم لكي يختنقوا ويستنزف دمهم تحت الشمس . وان انتحار سيلفستري وجبن الضباط الذين كانوا ينزعون شاراتهم وانعدام اية أوامر ملموسة ومضبوطة قد أدى الى الشروع في هروب عام دون قتال ، في مسيرة طائشة . وكان الرعب يسري الى المواقع التي يمرون بها فكانت ، على العموم ، تلتحق بهم ، واسر عدة مآت من الجنود ، لكن عددا اكبر قطع رأسهم ضربوا بالسكين حتى الموت أو اعدموا رميا بالرصاص ببساطة . وحاول الجنرال نافارو ، وهو القائد الثاني بعد سيلفستري ، خلال سبعة أيام ايقاف الانحدار ؛ واخيرا جمع يوم 29 يوليوز 3.000 من الهاربين للدفاع عن جبل اعرويت على بعد 70 كلم من أنوال و 30 كلم من مليلية . وفي الثاني من غشت تم تحرير الناضور من طرف الريفيين ويوم 3 فتحوا سلوان، وبعد ذلك بايام حاصروا جبل اعرويت وعرضوا الاستسلام على المحاصرين غير أن المبعوثين الريفيين للتفاوض مع الاسبانيين قد تم اغتيالهم ، مما أدى الى دك الموقع بنيران المدفعية والبنادق يوم 9 غشت ؛ وفي نفس اليوم استسلم الموقع وأعدم العديد من المدافعين . وبعد تحرير كل الريف وصل الريفيون الى ابواب مليلية نفسها .

لقد كان الرعب يسيطر على المدينة . وكان دخول عبد الكريم منتظرا من حين لآخر . وفي قصته « مليلية المرغوب فيها » يصف خوان بيرينكور الجو : « في صباح يوم 23 يوليوز من سنة 1921 ، كان احياء الشعائر الدينية يجري كالمعتاد في كنيسة القلب المقدس للمسيح . وأدى الخوف ، من الحياء والرجولة ، بالبعض الى نشر خبر مفاده أن المغاربة يزحفون على المدينة وانهم يستعدون للدخول اليها . وكانت بعض الدقائق بعد ذلك كافية لينتشر النبأ في كل أرجاء المدينة مما أدى حركة لا تنسى : في الازقة شاع الناس طائشين طالبين ملجا في القلعة القديمة . ووقع للهجوم على صحن الدكنات ؛ وكان الناس يهربون ويصرخون في الشوارع وكان المتمردين قد جاءوا . وفي ضراوة حبوط الهمة كانت تشاهد مناظر فظيعة » .

وفي 24 يوليوز ، وصل 4500 جندي قادمين من سبتة تحت قيادة سان خورخو وغونساليس طابلاس وفرنكو . وكتب هذا الاخير ، في يوميات سرية : « لم يبق من القيادة العامة المليلية اي شيء، الجيش مهزوم والمدينة مفتوحة وطائشة وحبيسة الرعب . ولم تكن هناك عن كتيبة بافارو ، من الضروري رفع معنوية الشعب واعطائه الثقة التي يفتقرها . ومن أجل هذا الغرض فان كل الخيالات المبدعة ستكون قليلة . »

غير أن عبد الكريم لم يحاول الدخول الى المدينة ؛ ولو فعل ، فمن المؤكد أنه كان سيحرر مليلية كذلك . ولماذا لم يفعل ذلك ؟ نعتقد أنه استهان بقواته وبالغ في تقدير القوات الاسبانية . فقد كانت المدينة تحت رحمته عسكريا لانه يسيطر على الكوارزكو . وعلى الصعيد المعنوي كان رجاله على استعداد في حين أن الاسبانيين كانوا يبحثون عن الباخرة التي ستنقلهم الى مالقة ؛ وفضلا عن ذلك فقد كان متفوقا على المستوى العددي بعد انتصاره الباهر . لكن . لربما اعتقد أن احتلال مليلية سيكون له صدى دولي كبير يدفع الدول الأوروبية الى التحالف ضده . بيد أن هذا التخوف ليس له من معنى . سيما أن ما قام به وهو اجبار الاسبانيين على التراجع الى حدود شاطئ البحر كان يكتسي نفس المدلول . على كل حال بقيت مليلية في يد الاستعماريين بسبب انعدام القرار لدى الريفيين وليس نتيجة بسالة جيش مهزوم . وقد وقعت بين يد الريفيين أكثر من 20 ألف بندقية و 400 رشاشة و 129 مدفع ومستودعات الذخيرة والتغذية ومليون رصاصة وعدد كبير من السيارات والشاحنات والقاطرات وذلك نتيجة استيلائهم على اكثر من مائة موقع عسكري . وكانت هذه الهزيمة هي الوسيلة التي أعطت لعبد الكريم الامكانيات لتنظيم الجيش بعتاد حربي لم يكن بامكانه اشتراؤه، فضلا عن الحافز المعنوي الذي بثه الانتصار والثقة في الظفر في أنصاره .

وفي شتمبر بدا الهجوم المضاد الاسباني ، وفي نهاية هذا الشهر وصلوا الى جبل أعرويت وحسب شهود مباشرين كانت الانقاض تشبه مجزرة مغطاة بالدم الجاف والجثث المشوهة للجنود الاسبانيين والبقايا المتعفنة . وخلال الشتاء والربيع تم حشد الجنود في مليلية وسبتة وانطلاقا منها تم في منتصف مايو 1922 الهجوم على مقر قيادة الريسوني في تازروت لان الانتصارات الريفية قد أدت الى انتشار التحريض الوطني في منطقة جبالة حيث أصبح المركز السياسي للريسوني يضعف أمام نفوذ عبد الكريم . وفي نفس الوقت، قامت البواخر الحربية بقصف أجدير ، وهاجمت الباخرة الوحيدة التي يملكها الريفيون هذه البواخر ونجحت في اغراق عدد منها . وبعد أيام من ذلك ، أغرق الريفيون باخرة خوان دي خوانيس في خليج الحسيمة . وفي 19 يوليوز ، وافق المجلس الاعلى للقضاء العسكري على التقرير المؤقت الذي قدمته لجنة بيكاسو والمتعلق بتحديد المسؤوليات عن الكارثة وتبنى المجلس توصياتها التي تسير في اتجاه تقديم فيرنكوبر وسيلفستري للمحاكمة ـ واذا كانا لا يزالان على قيد الحياة ـ وكذلك نافارو اذا وقع انقاذه ، مما أدى الى استقالة المفوض السامي .

وتحمل الجنرال بوركويطي مسؤولية القيادة في المغرب . ومنذ اللحظة الأولى ، أعلن عن برنامجه : 1) تقوية نفوذ المخزن والسلطات

الأهلية . 2) اقامة نظام الحماية بكل صفاته . 3) التفاوض مع الريسوني لتهدئة المنطقة الغربية . 4) التخفيض من النفقات وذلك باعادة الجنود الى الوطن بالقدر المناسب وتحويل الجيش من جيش اجباري الى جيش متطوع ، والتقليل من القوات العسكرية القارة . 5) تهدئة المنطقة الريفية وانقاذ الأسرى . 6) التنمية القصوى للمصالح المادية والمعنوية في المنطقة .

وفور وصوله الى تطوان كان همه الأول هو التفاوض مع الريسوني ؛ كان هذا الهدف ـ كما نعلم ـ نظريا أكثر منه واقعيا . وذلك نظرا للوضعية التي يوجد فيها الريسوني بسبب انتشار أفكار عبد الكريم في محيطه ، ولا شك أن الريسوني اعتبر أن الاتفاقية المقترحة عليه منة من السماء ، وبعد شهرين من المباحثات وقع اتفاقا في شتمبر 1922 . وتبعا للسياسة الجديدة ، أعيد تنظيم الحماية بناء على الظهير الملكي الصادر في 16 شتمبر ؛ وأحدثت لناحية مليلية عمالة الريف ، وعرضت على القائد الريفي ـ الأمر الذي كان يعني اعطاء الاستقلال الذاتي لعبد الكريم ـ غير أنه رفض ذلك وطالب بالاستقلال الكامل . واستانف المعارك ، وأدت معركة تيزي عزة الى عدد كبير من القتلى ، وأمام المقاومة الباسلة للمغاربة تم توقيف العمليات . وفي دجنبر سقطت حكومة سنشيس كيرة مما أدى الى انصراف بوركويطي . وتم تعيين فيياذويفا كمفوض سامي غير أنه لم يتسلم مقاليد الامور وعين لويس سيابيلا يوم 17 فبراير 1923 . وفي نفس الوقت ، وصل الى مليلية على متن الباخرة أنطونيو لوبيز الأسرى الاسبانيون الذين أطلق سراحهم عبد الكريم بعد ما قبلت الحكومة الاسبانية الشروط الثلاثة التي فرضها على المليونير الباسكي هوراسيو اشيباريبيطة : 1) اطلاق سراح كل الريفيين المعتقلين . 2) أداء مليون من البسيطة ثمنا للأضرار التي سببها الجنود . 3) وأداء ثلاثة ملايين بسيطة بمثابة فدية . وكان الريسوني وعبد الكريم هما اللذان يحكمان ، في الحقيقة كل شمال المغرب .

وبما أن التبرير النظري لاقامة الحماية الاوروبية كان هو عجز المغاربة عن حكم أنفسهم بأنفسهم ، فان تأسيس عبد الكريم لجمهورية الريف قد مرغ في الوحل الحجج الاستعمارية . وفي رسالة موجهة الى الحكومة الاسبانية بتاريخ 24 يوليوز 1923 يقول محمد أزرقان ، وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الريفية : « ان الحكومة الريفية ، القائمة على أساس الأفكار العصرية ومبادىء الحضارة ، تعتبر نفسها مستقلة ـ سواء اقتصاديا أو سياسيا ـ ولنا امتياز التمتع بحريتنا ، كما تمتعنا بها خلال قرون ، والعيش أحرارا كباقي الشعوب الأخرى ، ونعتبر أن لنا حق الانتفاع بملكية أراضينا قبل أية دولة أخرى . ونعتبر أن الطائفة الاستعمارية الاسبانية قد اعتدت على حقوقنا واخترقتها اذ ليس لها أي مبرر للمطالبة باقامة الحماية على دولتنا

الريفية . لم نعترف أبدا بهذه الحماية ولن نعترف بها أبدا ، اننا نرفض ذلك بشكل لا رجعة فيه . ونرغب في حكم أنفسنا بأنفسنا وفي الحفاظ وصيانة حقوقنا المشروعة والتي لا تقبل النقاش . وسندافع عن استقلالنا بكل الوسائل التي نملكها ، ونرفع احتجاجنا أمام الأمة الاسبانية وأمام شعبها الذكي الذي نعتقد أنه لا يجامل في مطالبنا .

ونؤكد ، قبل أن يريق الفريق الاستعماري الاسباني مزيدا من دماء ابناء اسبانيا لخدمة مصالحه الخاصة ومطامعه الخيالية ، أن وقوفكم أمام ضميركم هو وحده الكفيل بجعلكم تتنبهون لذنبكم الكبير وبأن مطامعكم الاستعمارية المنافية لمطامح اسبانيا قد تسببت في خسائر كبيرة لبلادكم : صححوا خطاكم قبل أن تتعقد الأمور أكثر . اننا نحتج ضد الاعمال المنحرفة التي يقوم بها الفريق الاستعماري . نحتج أمام العالم المتحضر وأمام البشرية . ولسنا ، بأية حال ، مسؤولين عن الدماء التي سفكت ولا عن الاموال التي أسيء صرفها .

وان تجاهلكم لمصالح اسبانيا نفسها ، بعدم عقدكم للسلم مع الريف وذلك عن طريق الاعتراف باستقلاله ، يثير استغرابنا . ومن شأن ذلك تنمية علاقات حسن الجوار وتوطيد علاقات الوحدة مع شعبنا الريفي ؟ بدل دوس حقوقنا واهانة شعبنا وتجاهل الشرائع الانسانية والشرعية للقانون الكوني كما تتضمنها معاهدة فرساي الموقعة بعد الحرب الكبرى .

وقد بينت هذه المعاهدة للبشرية نتائج الاعمال السيئة والانتهاكات والعجرفة . وبذلك ، تعلم العالم كذلك أنه لا يجب احتقار أي انسان ، وأن ترك كل شعب يتكلف بشؤونه الخاصة واجب طبيعي .

ان السلطة والقوة تنكسر امام الحق . وان المعاهدة قد تم تحريرها من طرف سياسيي أمم كبرى شاركت في الحرب وجربت نتائجها المهولة . وفي النهاية ، لم يكن بمقدورهم عدم الاعتراف بالحقيقة ، وأعطوا لكل الامم ، بما فيها الامم الصغيرة ، الحق في الحكم الذاتي . ومع ذلك ، قال السياسيون ان الاتفاقيات حبر على ورق ليس الا وان السلطة توجد على حد السيف . بيد أن الحقيقة هي الحقيقة ، ولولا ذلك لكان العالم مليئا بالحيرة والالم على الدوام . ولن تقوم السلم الا اذا نالت كل أمة حرية الدفاع عن حقوقها . وان العيش في سلام مع الريفيين ، بعد الاعتراف بحكومتنا واستقلالها ، لن يسبب لاسبانيا أية كارثة ، بل على العكس من ذلك ستتدعم المصالح المشتركة للبلدين ، وسيشكل ذلك عملا يشرف اسبانيا وستكون سابقة رائعة في تاريخها . واننا ، نحن الشعب الريفي ، مستعدون لمباركة تغيير موقف الفريق الاستعماري وان كان موقفه الراهن غير عادل ، ونأمل صراحة أن يتبدد سوء التفاهم ، وأن السبب يعود الى الاساليب الملتبسة التي تستعملونها

وإلى عنفكم وعدم تقديركم للنتائج التي يمكنها أن تترتب عن ذلك .

وان الحكومة الريفية ستتأسف حقا اذا تمادى الفريق الاستعماري في اعتداءاته وغطرسته : تصوروا انفسكم وقد وقع غزوكم وتصوروا أن منازلكم في يد أجانب يحاولون السيطرة على ممتلكاتكم : هل سيخضعون للغزاة لانهم يدعون ويؤكدون بعض المزاعم ؟ اعتقد أن نسائكم كذلك سيدافعن عن انفسهن ويرفضن قبول الإهانة والقهر . وبهذا الصدد ، ان تاريخكم يشهد على ذلك . واعلموا أن الريف وشعبه على استعداد للموت وسيموت من أجل قضية الحق، وسيدافع عن شرفه حتى النهاية . ولا يمكن لاي شيء يجعلنا نحيد عن تصميمنا الا تخلي الفريق الاستعماري عن دوافعه الخبيثة . ولولا ذلك سيموت الريف حتى آخر رجل .

وعلي أن أصرح ، وبشكل نهائي ، ان الريف لن يغير موقفه ولن يتخلى عن المبادىء التي نعمل من أجلها ؛ وذلك يعني أننا لن نستأنف المفاوضات من أجل السلام إلا شريطة اعتراف اسبانيا باستقلال الريف ؟

بعد الانتصارات التي حققها خلال صيف 1921 مباشرة ، فكر عبد الكريم في عقد مؤتمر يستدعي له ممثلي القبائل وتدرس فيه الوضعية وتضع نظاما دستوريا لقيادة حكومة المقاومة ، ولوقيت الفكرة بحماس . وعقد أول اجتماع في خريف 1921 . وفي الخطاب الافتتاحي عرض عبد الكريم العلاقات التاريخية بين المغرب واسبانيا وفضح جرائم الاستعمار وقام بتعرية الأغراض التي يستهدفها من وراء مهزلة الحماية . وأول قرار اتخذوه هو اعلان استقلال البلاد وتكوين حكومة جمهورية يرأسها محمد بن عبد الكريم باعتباره قائد حرب التحرير . وأنشأ مجلس عام ، تحت اسم الجمعية الوطنية ، مكون من ممثلي الجماعات والقبائل والشيوخ والقواد وسيكون أعلى سلطة . واتفقوا على تحديد يوم 15 محرم 1340 موافق (1921 ـ 9 ـ 18) يوما للاستقلال .

وعقدت الجمعية الوطنية عدة اجتماعات ، وصادقت على دستور للبلاد اساسه مبدأ سلطة الشعب بحيث لم يفصل السلطات التشريعية والتنفيذية بل خولها للجمعية وجعل من رئيسها رئيسا للجمهورية . وكان أعضاء الحكومة مسؤولون أمام الرئيس الذي كان يحاسب وحده عن ادارته من طرف الجمعية الوطنية .

وبعد ذلك ، حرروا الميثاق الوطني التالي : 1) عدم الاعتراف بأية معاهدة تمس حقوق البلاد وبالخصوص معاهدة 1912 ؛ 2) جلاء الاسبانيين من المنطقة الريفية . 3) الاعتراف بالاستقلال التام لدولة الجمهورية الريفية. 4) ان تؤدي اسبانيا تعويضا للريفيين عن الخسائر التي تكبدوها بسبب الاحتلال خلال الاحدى عشر سنة الماضية وفدية الاسرى الذين سقطوا بين ايديهم . 5) اقامة علاقات صداقة مع كل الدول دون تمييز . 6) المطالبة بالانضمام لعصبة الامم .

وكانت الحكومة الريفية الاولى والوحيدة مكونة على الشكل التالي : الرئيس : عبد الكريم، نائب الرئيس السي امحمد، وزير الخارجية والبحرية : محمد أزرقان ، الحرب : السي عبد السلام بن الحاج والسي أحمد بودرة ، الاقتصاد : بن السي محمد ، الداخلية : حمو تدور ، العدل : بن علي بولحية ، الاحباس ، احمد ورود ، السكرتارية : عبد الهادي بن مجمد ، محمد البوفراقي، ديوان الصحافة : جنان بن عبد العزيز ، عبد القادر الفاسي ، السفير في لندن : السي عبد الكريم بن الحاج ، السفير في باريس : حدو بن حمو .

ان هزيمة الجيش الاسباني المدهشة بـ 3.000 جندي اسباني قتيل حسب بيانات رسمية أدلى بها فيكونت ايزا في تدخله أمام الكورطيس يوم 25 أكتوبر 1921 ؛ وفي الحقيقة عدة آلاف أكثر من ذلك – أدت الى بلوغ الاضطرابات المعادية للاستعمار ذروتها . وقد كان رد فعل اسبانيا هو عدم تصديق النبأ . وفي البداية كانت الصحافة تجد صعوبات لمتابعة سير المعارك وتقدير مدى الفاجعة . وكان الكل يتساءل : من أين خرج هذا المقدار من البربر المسلحين ؟ لقد خرجوا من القديس يعقوب الرسول . وفي محاولة يائسة لتوقيف موجة الاحتجاجات تنهال عليها . وفرضت الحكومة رقابة صارمة . وقورنت محاصرة جبل اعرويت بمعركة نومانسيا ثانية ، لكن بعد سقوطه لم يستطع أي شيء ولا أي أحد اخفاء ضخامة النكبة .

ودوت صرخات السخط مصمة . وبعد اثني عشرة سنة من الحرب ضد عدو من الجلي أنه أضعف من جيوش الاحتلال اتضح ان هذه الاخيرة ليس لها الا المظهر الخارجي . وبدأت تفاصيل « المآثر » العسكرية تعرف شيئا فشيئا. لقد كان سيلفستري لا يتشاور مع أركان حربه لأنه كان تعبر أن « مخولته » قادرة على تعويض كل تخطيط . وان طائرات القاعدة الجوية بسلون لم تقلع لان الطيارين يقضون اليوم في مليلية . وفي سنة 1920 قدم احدى عشر نقيب كانوا قد قاموا بمهمة أمناء صندوق وحداتهم ، استقالتهم لتفادي اكتشاف اختلاساتهم . لقد اختفى مليون من البسيطة بين أيدي هؤلاء الضباط بادارة التموين والامداد بالعرائش ؛ وان عدة مآت من المدافع التي سقطت بيد عبد الكريم قد تم التخلي عنها دون استعمالها . أما ميزانية خليفة تطوان فتبلغ ثمانية مليون ونصف من البسيطة ، انها لا تقل عن ميزانية العائلة الملكية الاسبانية الا بنصف مليون . وبسبب لا مبالاة القيادة تم ارسال وحدات نظامية لمحاربة قبائلها . ومن أجل احراز نجاحات لامعة الى هذا الحد ، يقول لنا الدليل العسكري السنوي ان الجيش يضم 446 جنرال عامل وان الميزانية العسكرية تلتهم 51 ٪ من اعتمادات الدولة ، وان باب النفقات المخصصة للمغرب قد تضاعف ثلاث مرات ونصف بين 1913 و 1921 اي ارتفع من 63.500.000 الى اكثر من 211.000.000 بسيطة وعلى ما يبدو ان كل المال قد أسيء استعماله .

وفي شهر غشت كذلك ، كونت لجنة يرأسها الجنرال بيكاسو هدفها القيام بتفتيش شامل ورسمي حول أسباب النكبة وحول المسؤولين عنها . وعاد بيرنكوير ـ الذي كان قد استقال ـ الى قبول منصبه شريطة أن تضمن له الحصانة التامة ضد كل التحقيقات بما فيها تحريات لجنة بيكاسو . وأمر الفونسو بعدم تفتيش الاوراق الخاصة بالمفوض السياسي وعدم نقد الكيفية التي مارس بها قيادته . واستأنفت الكورطيس جلساتها يوم 20 أكتوبر . وخلال عدة أيام كانت مسرحا لمحاكمة صارمة للاستعمار الاسباني. وتنافس نواب جميع الاحزاب تقريبا في فضح الاستعمار ، بما فيهم الملكيون المحافظون الذين اتفقوا مع الاشتراكيين في أحكامهم . وأشاروا جميعا الى أن فرنسا تراقب 95 ٪ من الاراضي المغربية وعدد السكان الذين تراقبهم يفوق خمس مرات عدد السكان الذين تراقبهم اسبانيا ، وتحل مشاكلها بـ خمسين ألف جندي فرنسي ؛ في حين أن اسبانيا وبأكثر من 100 ألف رجل تحصد الهزيمة تلو الهزيمة . وكان الاستعماريون أنفسهم يطبقون تشبيها خاصا بمختلف الممارسات الاستعمارية : « انجلترا تصيب وتؤدي الثمن ، وفرنسا تصيب ولا تؤدي الثمن في حين ان اسبانيا لا تصيب ولا تؤدي الثمن » .

وفي نهاية أكتوبر ، أشار النائب الاشتراكي انداليسيو برييطو الى المسؤولية المباشرة والشخصية لالفونسو . وبدأ يجري ذكر البرقية الشهيرة وبسرعة تدوولت عدة صيغ لهذه البرقية : وقيل ان النص الاصلي هو : « فلتعش فحولتك ! » بدل : « مرحى يا أيها الرجال ! » . وكان يشاع أن أول رد فعل للملك حال تعرفه على العدد الهائل للقتلى كان هو التعليق أن « لحم الدجاج رخيص » .

ودعا الحزب الشيوعي ، الحديث العهد بالنشأة ، الى شن اضراب عام تضامنا مع استقلال المغرب . ونظمت الكنفيدرالية الوطنية للشغالين والاتحاد العام للشغالين مظاهرات ومهرجانات ضد الحرب . وبعثت الأحزاب الكاطلانية، العمل الكاطلاني والوطن الكاطلاني برسائل رسمية للتضامن مع عبد الكريم : « أمام عزمكم الصارم للدفاع عن الوطن المغربي المهدد من طرف اسبانيا ، ان أبناء كاطالونيا يبعثون لكم بتحية عطف . وليست هذه هي المرة الاولى التي أكدت فيها المنطقة الكاطالونية عن تنديدها بغزو المغرب : تذكروا ثورة يوليوز 1909 . واليوم فان كاطالونية تندد كذلك بالوسائل البربرية التي يستعملها الجيش الاسباني .. تحية وتشجيع ... »

ووجهت لجنة من آباء العائلات نداء الى الحكومة تطالب فيه بعدم ارسال ابنائهم الى الموت . وطالبت لجنة من النساء الاسبانيات بالتخلي عن المغرب، ونظم اتينيو مدريد سلسلة من المحاضرات حول المسؤوليات . وأكد بركامين

وزير الاقتصاد أن خزينة الدولة لا يمكنها أن تتحمل نفقات المغرب . ونشر كامبو مقالة في « بييو » يقول فيها أنه من اللازم التخلي عن تلك الاراضي وحتى الجنرال ميكيل بريمو دي ريبيرا نفسه عاد للتأكيد على اطروحاته ، المعروفة سنة 1917 أمام الاكاديمية الاسبانية الامريكية لقاديس ، حينما تحدث في مجلس الشيوخ يوم 25 نونبر 1921 وأكد : « اعتبر ، من جهة نظر استراتيجية ، أن ارسال جندي اسباني آخر الى ما وراء المضيق ، سيكون مضرا لاسبانيا » .

وانهت لجنة بيكاسو تحرياتها العسكرية يوم 18 أبريل 1922 ؛ واكتفت اللجنة بدراسة العمليات العسكرية والتي أدت الى النكسة من الناحية التقنية متفادية الجوانب السياسية للمشكل . وان الخلاصة الاساسية التي خرجت بها هي كون ضباط الجيش كانوا عاجزين عن مواجهة المشاكل التي طرحتها حرب المغرب . واشارت الى ضرورة محاكمة 39 ضابط من ضمنهم بيرنكوير نفسه . وبما أن هذا التقرير لم ينشر ، فمن المفيد التوقف عنده بعض الشيء.

يبدا التقرير بالاشارة الى الضغوطات التي تعرضت لها اللجنة قائلا : « دون الخوض في حقوق السلطة التنفيذية – والتي يجب الاعتراف بها – ، ان أول حدث غريب ومثير للدهشة هو القيود التي فرضت على قاضي التحقيق بناء على الاوامر الملكية الصادرة في 24 غشت 1921 ؛ هذه الحدود التي لم تحل فقط دون استنتاج كل النتائج التي تقدمها الوقائع ، بل أدت كذلك الى الاسقاط القسري لمتانة وقوة الملخص الدقيق الذي قام به هذا القاضي لوضعية الوقائع . وحين وضع القاضي في الوضعية الصعبة التي تخلقها الاوامر الملكية ، كان يحل المشاكل بوجاهة وسامة ممتثلا للاوامر التي يتلقاها ، غير أنه كان يدون هذه الاوامر ويضمها الى تحقيقه لتبرير تصرفه وتبرير ان الخلاصات التي قد يصل اليها ليست هي الخلاصات التي كان من الممكن استنتاجها لو أمكن الادلاء بكل المعلومات الصالحة للتحقيق والتي تصبح ضرورية لاصدار حكم كامل على الاحداث » .

ويستمر التقرير في وصف نتائج « استراتيجية » الجنرال سيلفستري : « ان القائد العام للمنطقة قد تجاوز الحد المعقول لوسائل عمله ؛ وبدون التقدير الدقيق للظروف السياسية الاقليمية ابتعد على ما يبدو عن اهداف القيادة العليا ، التي لم يكن يدخل ضمن مشاريعها تكثيف العمليات في ناحية مليلية آنذاك ؛ وغامر في الاقتحام الجازف لقبيلة تمسمان على الضفة اليسرى لنهر امقران وهو الحد التقديري للمنطقة الخاضعة لنفوذنا آنذاك ، مع الذية الحازمة لبلوغ نهر النكور وخليج الحسيمة مما تمخض عنه في المرحلة الاولى الاحتلال السريع الزوال لجبل ابران بدون تهييء وبدون وسائل ملائمة ، وشكل ذلك مقدمة الكارثة التي ستحدث في تلك الاراضي » .

ويتساءل التقرير عن السياسة التي نهجها جيش الاحتلال : « يبدو أن الوظيفة السياسية كان لا بد لها أن تعتمد على المجهر والخماسية والعدل والنظام والاستبدال التدريجي للسلطات الاوروبية ، ذات الطابع العسكري ، بسلطات أهلية ذات طابع مدني ؛ هل مورست هذه الوظيفة كما يجب ؟ يمكن التأكيد أن ذلك لم يتم . ان اختيار ضباط الشرطة كان ولا يزال قاصرا في الواقع وغير مناسب لمثل هذا الغرض . اذ لا يكفي للقيام بهذه الوظائف الصعبة التماسها واثبات القدرة المادية على مزاولتها بل من الضروري معرفة لغة وسوسيولوجيا البلد والتوفر على معلومات تاريخية وقانونية » .

وبعد ذلك ، يفضح التقرير الوضعية المادية للجيش : « إن قطعا من المدفعية توجد في وضع غير مناسب ومواقعها تتنافى مع ابسط مبادىء استعمال هذا السلاح (...) قطع مدافع الجبال قد أستعملت طيلة أكثر من 11 سنة (...) وكان تصميم رسم الطرق والسبل يتم في اسوا ظروف الرسم (...) والحالة المادية لمصلحة السيارات سيئة (...) ومصلحة القيادة العليا منعدمة تقريبا (...) ووضعية الطيران مزرية حقا » .

وبعد ذلك يثير الانتباه الى تمركز القيادة : « لقد نتج عن ذلك أن العناصر ذات الرتب الدنيا بدءا برؤساء الوحدات والمصالح ووصولا الى رؤساء أصغر الوحدات قد فقدوا عادة حل المشاكل بأنفسهم . لقد تعودوا الاستشارة في كل شاذة وفاذة وعدم القيام بأي عمل الا بناء على الاوامر التي يتلقونها دون أخذ شرفهم وهمتهم بعين الاعتبار . ولما دعت ضرورة الحالة الخطر مواجهة الظروف وانعدام الاوامر فان الذين استطاعوا ذلك قليلون وقليلون جدا » .

ونختتم بهذه الخلاصات : « ان مجموع هذه الاخطاء السياسية العسكرية الوطنية ، ولربما المعنوية ، قد قلل بدون شك من قوة القيادة وكان يضعف أوامر الانضباط بشكل أدى الى كونها (القيادة) لم تستطع امتلاك القوة اللازمة في الوقت المناسب لتلافي التشتت والفزع والنتيجة المترتبة عن ذلك والتي تدعى ، بشكل مبتذل غير انه دال ، انهيار قيادة مليلية .

لم يكن بامكان القيادة وضع الثقة في المرؤوسين ولا هؤلاء في القيادة . وان البلبلة والخلاف بين كلا السلطتين ، بين بيرينكوير وسيلفستري ، اذن بديهي ، وان جهل كليهما للوضعية الحقيقية مطلق .

ان القائد العام الذي كان يخبط خبط عشواء في البداية قد فتح عينيه على الواقع في النهاية ، غير أنه لم يفتحها بما فيه الكفاية ، حيث أنه لم يفهم التفاصيل ويمكن الافتراض انه لم يدرك ــ ولو على مستوى تفكيره ــ مقدار وملاءمة التعزيزات التي يطلبها . أما المفوض السامي فقد تمادى في تخبطه حتى النهاية كما تدل عن ذلك آخر برقية منسوخة ، هذه البرقية التي بلغت

درجة من الفظاظة بحيث لا يمكن القول هل يتعلق الامر بوسواس استحوذ على القيادة أو بعدم ادراك مطلق للوضعية .

ان فكر القيادة قد تشوش الى حد أن ذلك كان هو السبب في كل ما وقع عندئذ أكثر من مجهودات العدو ، ونعتقد أنه تشتت لم يسبق له مثيل ، بل أكثر من ذلك لا يمكنه أن يتكرر في التاريخ العسكري .

وعلى عجل يقع التخلي عن الموقع بكل عناصره بدون توجيهات ، ودون معرفة لا الخطة ولا الاتجاه يضطرب الجنود ويرتبكون بدون قادة . وعندما يهاجمهم العدو لا تكون لهم أية فكرة واضحة الا النجاة الفردية بالهروب المخزي من طرف البعض والغير مفسر من طرف الآخرين والمحزن من طرف الجميع ، وأصبحت المجهودات التي قام بها البعض ، لايقاف هذا الانهيار الجليدي الذي طغى الى هذا الحد بشكل لم يسبق تصميمه ، غير مجدية ».

وفي ملتمس ملحق بالتقرير تطلب لجنة بيكاسو أن يتم التحقيق « في الشكل والكيفية التي تم بها نزع المزلاج عن مكتب رئيس ادارة التموين والامداد هيرنانديس السكرتير الخاص للجنرال سيلفستري ، وتحديد تاريخ وقوع ذلك والشخص الذي يمكنه القيام بذلك العمل » .

وصادق المجلس الأعلى للقضاء العسكري ، يوم 9 يوليوز ، على التقرير المؤقت وتبنى توصياته مما أدى الى تقديم بيرنكوير لاستقالته كمفوض سامي . وفي الواحد والعشرين من يوليوز تم تعيين لجنة خاصة من الكورطيس تتكون من 11 محافظين و 10 ليبراليين لدراسة تقرير بيكاسو ولتتكلف بالتحقيق في المسؤوليات السياسية المتورطة في كارثة أنوال . وفي 3 أكتوبر 1922 كانت التهم قد وجهت لسبع وسبعين ضابط ـ من بينهم تسعة يحتلون مناصب مسؤولية ـ لعدم قيامهم بواجبهم . ان هذه المحاولة للبحث عن رؤوس يهزأ منها لم ترض الرأي العام . وطالبت أحزاب اليسار باجراء تحقيق شامل حول تدخل الملك .

ولقد كان جواب ألفونسو عن ذلك ، غير ما مرة ، أنه على ضباط الجيش الاسباني أن يقلدوا روح الوحدة التي يتحلى بها الجيش الألماني الذي حافظ على انسجامه بعد هزيمة خطرة ، وذلك بقسم الوفاء للعاهل ، وأكد : وأن ليس لهم أي شيء يخشونه ما داموا ملتفين حول العرش.

وفي صيف 1923 ، رفضت مجموعة من المجندين الجدد الابحار في ميناء مالقة وتمردوا واغتالوا رقيبهم . وبسرعة ، تم الحكم على قائد هذا التمرد الصغير ، وهو من رتبة عريف ، بالاعدام . غير أن تنفيذ الحكم لم يقع بسبب الحملة الشعبية المساندة لموقفه . ولم يكن للحكومة بد من توقيف كل عمليات ارسال الجنود الى المغرب لأن التحريض المعادي للاستعمار فتن الجنود . ولم يكن بامكان الجنود تلافي محاولة فهم لماذا يجب عليهم الذهاب الى افريقيا ،

ولماذا عليهم ان يخاطروا بحياتهم . لقد صنعوا منهم جنودا في العشرين ولان سنهم عشرون سنة ، ويريدون ارسالهم الى افريقيا لقتل المغاربة . لماذا يجب علينا « تمدينهم » ان كانوا لا يرغبون في التمدن ؟ اننا لا نعرف لا القراءة ولا الكتابة ، وإن قرآنا ليست فيها مدارس ، ننام بثيابنا ملبوسة. ناكل البصل وكسرة من الخبز الناشف ، نشتغل من شروق الشمس الى غيابها ونموت جوعا وفقرا . رب العمل ينبهنا ، واذا اشتكينا فان الحرس المدني ينهكنا ضربا . ماذا سنعلم للريفيين ونحن بؤساء مثلهم ؟

ان الانقلاب الذي قام به بريمو دي ريبيرا في شتمبر 1923 قد وضع حدا لهذه التعليلات ولسنتين من الإحتجاج الشعبي كما أنه حال دون نشر ومناقشة تقرير بيكاسو في البرلمان والخلاصات السياسية التي وصلت اليها اللجنة البرلمانية الخاصة ؛ هذه الخلاصات التي لا تبين فقط المدى الحقيقي للكارثة وانما المسؤولية الواضحة والملموسة لألفونسو كذلك .

وكان لنضال عبد الكريم ضد الاستعمار الاسباني صدى عالمي هائل . وكتبت الجريدة البريطانية مورنين بوسط : « ليس هناك حجج تثبت أن وراء الصراع القائم حاليا بين المغاربة والقوات الفرنسية ـ الاسبانية دافع ديني . ان الشعور بالكرامة الوطنية الذي يخفق في قلب عبد الكريم . وان هذا النضال ليس الا احد مظاهر مبدا تقرير مصير الشعوب الذي احسن وصفه السيد لنسين عندما قال ان ذلك المبدأ جملة مشحونة بالديناميت » .

وفي باريس طلب جاك دوريو ، احد قادة الحزب الشيوعي الفرنسي في مجلس النواب الاعتراف باستقلال المغرب والتخلي عن المغرب من طرف الفرنسيين . وتوالت الاضرابات والمظاهرات والمهرجانات ضد القمع وضد « حرب المصرفيين والرأسماليين » . ومن أجل « الاعتراف بجمهورية الريف المستقلة » و « والجلاء من المغرب ومن كل المستعمرات » . ولم تتوقف لومانيتي عن التنديد بـ « تقتيل شعب يكافح من اجل استقلاله » وعن حث الجنود على « التآخي » مع المقاتلين الريفيين . وكانت النداءات التي تقول : « يا أيها البروليتاريون الفرنسيون والريفيون اتحدوا ضد الرأسماليين ! » و « تآخوا مع الثوار المغاربة لطرد الامبرياليين » دائمة على صفحات لومانيتي . وتقول احدى افتتاحيات فبراير : « ان ما يقوم به جيشنا ضرورة للسلب والاغتيال . وان الجهاز العسكري في المغرب من أفضع أنظمة الديكتاتورية والقهر الموجودة في العالم » .

« اننا نقولها عاليا وبافتخار ـ يعلن نائب شيوعي آخر ـ نناضل ضد احتلال المغرب لأنه من مصالح العمال الفرنسيين ، ولأن الفلاح الفرنسي لا يريد العيش من استغلال إخوانه العرب . ان عبد الكريم يناضل الآن من أجل السلم ، انه يريد السلم . وأصرح باسم الحزب الشيوعي أن نحن الذين

نعترف بحق العمال الفرنسيين في الانتفاض ، نعترف كذلك للاهليين بحق الثورة ضد مستعمريهم » .

وحوالي نوفمبر 1925 تم اعتقال 105 مناضل شيوعي لمعارضتهم لحرب المغرب ، وفي يونيو من تلك السنة حرر باربيس نداء للعمال الفكريين وطرح فيه هذا الخيار : هل تعارض الحرب ، نعم أم لا ؟ وتم التوقيع على النداء من طرف محرري « كلارتي » والمجموعة الطرياليه ومجموعة الفلسفة المكونة من الفلاسفة الماركسيين ومن طرف مجموع 100 كاتب يوجد من بينهم رولان ، ديهاميل ، لوفيبر ، بوليتزر ، اراكون ، الوار ، سمادول ، فيتان كوتيريي فريدمان الخ ... وكتب لويس اراكون في الجبهة الحمراء :

استمعوا أنين المغاربة المقتولين

من طرف طياري الجمهورية الثالثة .

وخصص نكويان أي كوك ، الذي سيصبح هوشي منه في المستقبل ، عدة مقالات لنضال الوطنيين الريفيين في مجلة « المنبوذ » ـ منبر شعوب المستعمرات ـ التي كان يديرها .

وبعث مؤتمر العمال الوطنيين المغاربة والتونسيين والجزائريين ، المنعقد بباريس سنة 1924 بالبرقية التالية : « ان العمال الشمال افريقيين ، لناحية باريس ، المجتمعين في مؤتمرهم الاول في هذا اليوم التاريخي ، يوم 7 دجنبر 1924 ، يهنئون اخوانهم المغاربة وقائدهم البطل عبد الكريم على انتصارهم على الاستعمار الاسباني ويعلنون عن تضامنهم معهم في كل ما يمكن أن يقود الى تحرير بلادهم ويهتفون معهم : عاش استقلال الشعوب المضطهدة والموت للاستعمار العالمي » .

وفي يوم 29 نوفمبر من نفس السنة نشرت الجريدة الانجليزية « السترد لندن نيو » صورا للطائرات الاسبانية وهي تطير على علو منخفض ـ الطيران على الطريقة الاسبانية على حد تعبير الريفيين ـ وتلقي بقنابل البنزين على القرى .

وفي دجنبر وجوابا على استدعاء ، وجهته له مجموعة من الطلبة الجامعيين من بوينوس أيرس تطلب منه القدوم الى الأرجنتين ، رد عبد الكريم برسالة موجهة لكل جمهوريات امريكا اللاتينية مذكرا بالذكرى المئوية لمعركة أياكوسو التي هزم فيها الجنرال سكر الاسبانيين في البيرو : « ان شعب المغرب البطل ، يكافح الآن من أجل نفس المثل العليا التي طالب بها ميراندا وبوليفار وسان مارتين . ان الخصال التي نتحلى بها تمنعنا من قبول أية تبعية لأية دولة أوروبية . اننا نقدم اليوم حياتنا على مذبح حريتنا الوطنية » .

وفي نفس التاريخ بعث للوطنيين الصينيين برسالة تقول : « انتم في الشرق الأقصى ونحن في الغرب الاقصى نكافح معا ضد الامبريالية التي تتسلط على شعوبنا » .

وعندما استولى بريمو دي ريبيرا على السلطة وعد بحل القضية المغربية بسرعة وبشكل معقول ومشرف . وعين كمفوض سامي جديد الجنرال أيزبورو الذي عقد ـ كأغلبية سابقيه ـ مؤتمرا مع الريسوني في شهر أكتوبر بسيدي موسى ووصل الى اتفاق يسمح بنقل الجنود الى القطاع الشرقي وتحمل الريسوني مسؤولية الحفاظ على النظام والهدوء في جبالة ، ولم يكن ذلك الا وهم خادع . والسبب الاول هو كون الريسوني قد فقد جزءا كبيرا من سلطته وقد انضم أحمد الجريرو ، وهو أحد أحسن مقاتليه ، الى صفوف عبد الكريم وعلاوة على ذلك كان لا يزال مخلصا لسياسته القائمة على مراوغة الاسبانيين.

وفي بداية نومبر ، شرع بريمو دي ريبيرا في حشد وحدات الاحتياطي في مدن أليكانطي وألميريا الساحلية . وفي الايام الاولى من شهر مارس 1924، تصاعد الضغط الريفي على قطاع مليلية وتمت مهاجمة الموقع الامامي في تيزي عزة ، وفي نفس الوقت انضمت القبائل الواقعة في المربع ما بين واد تطوان ، أيابة ، واد لو والطريق بين تطوان والشاون الى الكفاح وأبادت القوات الاسبانية عن آخرها في تلك المنطقة . وقبائل جبالة وغمارة ، وهي القبائل التي كانت توافق دائما على قيادة الريسوني ، قد انضمت دفعة واحدة وعلى رأسها جريرو الى عبد الكريم . وجاء ذلك ليعطي حدا ووضوحا أكبر لحركة التحرير الوطني التي لم يصبح من الممكن حصرها في الريف . وفي نفس الوقت مد الحرب (التحررية) بقوة مادية ومعنوية أدت الى الهزيمة على كل الجبهات الاسبانية . وبسط المغاربة نفوذهم من الفندق الى العرائش وقطعوا الطريق بين طنجة وتطوان وطوقوا الشاون . وبلغ الهجوم ، في بداية يوليوز ، أبعادا خطيرة ، حيث كانت تقريبا كل المواقع الاسبانية الموجودة في الجبال التي تحيط بالمدينة محاصرة . وكانت قوة الاحتلال عاجزة عن استعادة المبادرة بالرغم من كون القوة الجوية كانت تنتقم بقصف ورش مجموعة من القرى ، في المناطق التي يسيطر عليها الوطنيون وتقتل مئات النساء والاطفال العرب .

وشرع الديكتاتور في مباحثات سرية مع الزعيم الريفي ، واقترح هوراسيو اشيباريبيطة على السيد محمد بن امحمادي اتفاقية سلام تمنح اسبانيا بموجبها الاستقلال الذاتي للريفيين في المنطقة التي يراقبونها . ورفض عبد الكريم هذا العرض « السخي » الى ذلك الحد ، واقترح عقد السلم مقابل خمسة شروط ، هي : 1 ـ الاعتراف باستقلال الريف . 2 ـ أداء اسبانيا تعويض قدره 20 مليون بسيطة . 3 ـ أن تسلم اسبانيا لحكومة الريف 15

طائرة و 120 سرية مدفعية للجبال . 4 ـ ان يتم جلاء الاسبانيين عن المغرب. 5 ـ عند قبول اسبانيا لهذه النقط ستتم دراسة مسألة السلم وتبادل الاسرى.

وفي نفس التاريخ أدلى بريمو دي ريبيرا بهـذه الاسـرار للصحفـي الانجليزي ويب ميلر : « لقد هزمنا عبد الكريم . انه يحظى بالفوائد الكبرى لارض المعركة ويستفيد من تعصب انصاره . في حين أن جنودنا منهوكون بحرب دامت عدة سنوات ، انهم لا يدركون سبب ضرورة الكفاح والموت من أجل بقعة من الارض ليست لها أية أهمية . واني شخصيا من مؤيدي الانسحاب التام من افريقيا والسماح لعبد الكريم بوضع اليد على ممتلكاته . لقد صرفنا ملايين لا تحصى من البسيطة في هذا المشروع دون أن نتسلم أبدا سنتيما واحدا . لقد مات عشرات مآت الرجال من أجل أرض غير صالحـة ولا تفيـد حيازتها . لكن لا يمكننا الانسحاب نهائيا لان البريطانيين لن يسمحوا لنـا بذلك . وان بريطانيا العظمى تمارس تأثيرا كبيرا على الملك ، وأن الملكـة أميرة انجليزية كما تعلمون ، ان بريطانيا العظمى تخشى أن يؤدي انسحابنا الى احتلال المنطقة من طرف فرنسا مما سيلغي سيطرة البريطانييـن علـى مضيق جبل طارق ، ومن الحيوي بالنسبة للمصالح الامبراطورية لانجلترا أن توجد دولة ضعيفة مثل اسبانيا في الطرف الآخر لجبل طارق ؛ انها لا ترغب في وجود دولة قوية مثل فرنسا هناك » .

وأدى ذلك الى تزايد الحقد والقلق في صفوف الطائفة الافريقاويـة مـن الجيش والتي هي نتاج 16 سنة من الحروب الاستعمارية الغير منقطعة . وفي بداية 1924 انشأ الجنرال كيبيو دي يانو بسبتة نشرة تحمل اسم « مجلـة الجيوش الاستعمارية » . ولم تكن المجلة متخصصة في المواضيع الاستراتيجية بقدر ما كانت الناطق باسم الذين كانوا يريدون الاستمرار في المغرب مهمـا كان ذلك من ثمن ، ولقد تم منعها بعد صدور العدد الثاني الذي أثار نقاشات كبرى بسبب مقال المقدم فرانسيسكو فرانكو ، بعنوان « الجمود والخمول »، الذي ينتقد السياسة الدفاعية أساسا التي تنهجها اسبانيا والتي تسمح لعبد الكريم بفرض مبادرته .

وفي أواسط يوليوز ، زار الديكتاتور مليلية ، واستدعي يوم 19 من طرف ضباط اللفيف والجيش النظامي الى حضور وليمة في المعسكرات الامامية في بن الطيب ، وحتى ذلك الحين كان بريمو دي ريبيرا لا يزال متشبثا بفكرته حول شبه التخلي عن المغرب . وخوفا من حدوث أسوأ الشرور ، حرر الضباط التعبير عن سخطهم . وكانت جدران قاعة الاكل مطلية بشعارات مثل : « ان مزاج اللفيف أعمى وعدواني بفخر » . أما وجبة الطعام فقد كانت مكونة كلها تقريبا بألوان من الطعام معدة بالبيض فقط . وتحمل بريمو دي ريبيرا هذه الاهانة ، لاسيما عندما قيل له أن الذين يريدون التخلي عن المغرب لا يحتاجون

« البيض » غير أن الضباط الحاضرين هناك لهم فائض من « البيض » وانهم مصممون على الكفاح . وأثري الاستفزاز بالاهداء الذي قدمه فرانكو : « كنا نود ، وهذه هي المرة الاولى التي يزور فيها رئيس الحكومة اللفيف أن تكون قلوبنا مفعمة بالفرح . لكن ، ولسوء الحظ ، ليس الامر كذلك لان حيرة مريعة تسيطر على نفوسنا » . واستمر يقول أن سياسة الجيش يجب أن تكون سياسة تلافي كوارث أكبر ، وأن السبيل الوحيد بالنسبة للوحدات الصدامية هو التقدم . واختتم حديثه على الشكل التالي : « ان هذه الارض التي نطاها، سيدي الرئيس ، أرض اسبانيا ، لأن اكتسابها قد كلف أغلى ثمن ودفعنا اغلى العملات لتسديده : الدم الاسباني الذي أريق » .

وعند ما انتهى فان صرخات عاش اللفيف ! وأخرى يسقط الديكتاتور ! قد غطت كل المكان المسور . وبعد ذلك تحدث بريمو دي ريبيرا . وبدأ بالاشارة الى أن الطاعة العمياء للقيادة يجب أن تكون كذلك من شعارات اللفيف. وشرع في شرح أفكاره حول المغرب قائلا أن مشاريعه لن تدنس لا الشرف العسكري ولا الشرف الوطني . وعندما وصل الى هذه النقطة قوطع بالتصفيرات وصيحات الاستنكار . وأمام رد فعل كهذا ، غير بريمو دي ريبيرا اتجاه عرضه مؤكدا للضباط أن الحرب ستستمر حتى تكلل بالنجاح وأن ما يقترحه هو تراجع استراتيجي . وانتهى بهذا التحذير : « أخاطبكم هكذا الآن ، لكن يوم تعطى لكم الاوامر ، لن يكون لكم أي حق الا حق الطاعة » .

وبالرغم من التعديل الواضح لموقف الديكتاتور ، قدم فرانكو استقالته بعد الوليمة بقليل . الامر الذي جعل الديكتاتورية في وضعية حرجة ، ذلك أن المستقيل من أشهر الضباط في جيش افريقيا . وتضامن معه الضباط الآخرون للفيف وضباط افريقاويون من فيالق أخرى . وفي مدريد كذلك أدلي ببعض التصريحات المؤيدة لفرانكو .

غير أن بريمو دي ريبيرا رفض قبول الاستقالة ، بل أكثر من ذلك امام العداء المتزايد قرر ايقاف التراجع العام نحو مليلية مما أدى بفرانكو الى سحب استقالته . ووصلت حدة التوتر الى درجة أن مقدمان تحدثا مع كيبودي يانو ، يوم 21 شتمبر ، عن الضرورة العاجلة لحل أزمة الثقة الموجودة في صفوف الضباط ؛ وقد قام مقدم ثالث ، هو فرانسيسكو فرانكو ، بنفس الشيء . وقد حكى كيبودي يانو هذه الزيارة عن الشكل التالي : « أن فرانكو ، وبحزم أكبر من سابقيه ، بعدما عبر لي عن الاستياء الذي يسود في صفوف الضباط ، خاطبني بصراحة قائلا : ان قادة القوات الصدامية وبعض قادة كتائب جنود شبه الجزيرة الموجودون في تطوان قد اجتمعوا واتفقوا على اعتقال الجنرال بريمو دي ريبيرا وجنرالات حكومة المديرين الموجودين في منطقة الهاتشو ، وبهدف ايجاد قائد من مرتبة عليا يوحد الحركة

جاء ليباتمس مني قبول قيادة الجميع لتنفيذ الخطة المتفق عليهـا . وأضاف أن سرية معدة رهن اشارته وأنه سيذهب لاعتقال الجنرالات في الوقت الذي آمـر بذلـك » .

ان خطورة الوضع وضراوة هجوم عبد الكريم والسخط المتزايد للقادة العسكريين قد أدى الى كونه عين نفسه مفوضا ساميا يوم 16 أكتوبر . وان الهجومات الريفية في عز الخزيف قد أدت الى طبعة مزيدة وغير منقحة لحروب أنوال . وبعد ثلاث سنوات من التشتت الاول ، مني جيش الاحتلال بالخسارة الكبيرة الثانية واضطر الى التراجع من جديد . وتقول الجريدة الاسبوعية « اسبانيا الجديدة » معلقة على الكارثة : « وخلال ستين يوم حققنا 60 هزيمة اننا نخلي الواحد تلو الآخر كل المواقع ـ أكثر من 200 ـ التي حصلنا عليها خلال 16 سنة من المعارك الدامية . ان 210.000 جندي غير كـاف ويطلـب باستعجال زيادة 60.000 » . وان مشاعر الجنود تعكسها بصدق نكتة قالها مجند مطرود في نهاية 1924 عندما أنزلوه بميناء مالقة وصرخ « عاش البحر » ، وعندما سئل عن سبب هتافه بالبحر أجاب : « لأنه لولا البحر لكان الريفيون في خليج بيسكايا ! » . كما يعكس ذلك الخطاب بريمو دي ريبيرا يـوم 13 دجنبر عند استقباله للبقايا القليلة لجيش منكسر ومهزوم : « ادخلوا منتصرين الى تطوان ! أحسنتم ! ايها السادة الجنرالات والقادة والضباط والجنود » . وبالرغم من كون هذه الجملة قد قيلت بجدية فان القهقهة قد سمعت في بيكو .

ومع مطلع سنة 1925 كانت سيطرة عبد الكريم على شمال المغرب تامة باستثناء الحصون العسكرية الصغيرة في سبتة ومليلية والعرائش وطنجة . وخارج هذه القواعد العسكرية ، كان علم جمهورية الريف ـ أحمر اللون ووسطه معين أبيض وداخل المعين هلال أخضر ونجمة سداسية من نفس اللـون ـ يرفرف في كل القبائل ، وان الدولة الجديدة قد خلعت الريسوني من منصبه كقائد على جبالة . ان هزيمة الاستعمار الاسباني هزيمة تامة . ان جيشا من الغوار ، غير نظامي ، وشعبا متخلفا وصحفي قد مزجوا جيشا نظاميا وشعبا « أوروبيا » ومحترفي الحرب الجنرالات والعقداء الخ ... كيف يفسر ذلـك ؟ ليس ذلك صعبا بعدما اطلعنا على الخصال الاستراتيجية التي تميز القـادة العسكريين ، واذا كان العمود الفقري ـ كما يقول باريا ـ جمهوراً من الفلاحين الاميين تحت قيادة ضباط لا مسؤولين . ومن جهة أخـرى ، ان معنويتهـم النضالية كانت منعدمة ، وكانت كثير من الحاميات تسلم سلاحها مقابـل الحرية ، وقد اعتادوا تسليم بندقيتين من طرف كل رجل ينقـذ . وكـانت الرشوة عامة : « اذا لم تقبل السرقة لحساب الآخرين ولحسابك الخاص فانهم يخلعونك من وظيفتك وينقلونك بعد ذلك ، ثم يبعثونك الـى حيث تمـوت جوعا وتتعرض لخطر الاصابة برصاصة في كل لحظة . واذا تجرأت على الكلام

والاحتجاج ، فثمة وسائل ابسط : تنزع لك بسبب أي خطا قد تم تصحيحه وتجوز ، شرائط الرقيب ؛ بل أكثر من ذلك يمكن أن يقع حادث لأي كان » ، تلك هي البراهن التي ادلى بها احد الرفقاء للرقيب أرتورو باريا لكي يساهم في العمل التمديني لاسبانيا بالمغرب .

وتحدث العديد من الرجعيين عن وجود مستشارين عسكريين سوفياتيين في الريف لتبرير انتصار عبد الكريم . وبما أن ذلك باطل تماما لانهم لا يقدمون اية دلائل على ذلك ، فانهم يقدمون المسالة كاشاعة لا يعرف مصدرها وهكذا، فان الكاتب الرديء الفاشي ريكاردودي لاسبيريا ، مدير دار النشر الوطنية ، يقول مشيرا باقتضاب لعبد الكريم في كتاب : الحرب الاهليـة الاسبانيـة « يبدو من المحتمل ، بما فيه الكفاية ، أن احد التقنيين الروس كان يساعده في المدفعية بمنطقة الحسيمة . واذا كان الامر كذلك ، نكون أمام اول تدخـل سوفياتي في تاريخ اسبانيا » .

ان ادعاء أن « يد موسكو » المطروقة وراء هذه الاحداث ، يترجم الرغبة في كتمان المسؤوليات الخطيرة التي يتحملها القادة العسكريون . وان شاهدا لا يمكن اتهامه بالماركسية ، هو فرانسيسكو فرانكو ، يسجـل في يوميات سرية : « نحن الذين عملنا في صفوف القوات الاهلية نعـرف كلنـا الجملـة المتداولة بكثرة بين المغاربة في هذه الحرب ، هذه الجملة القائلة : ان الملازم الاول فلان لا يعرف « المانيرة » ✽ ؛ وبذلك يريدون القول أنه لا زال يجهل مكر الحرب وانه يطبق القوانين بشكل جامد دون تكييفها مع الطبيعة الخاصة للمعركة . وخلال هذه الحرب علينا مرارا حالات يكون فيهـا عـدم معرفـة « المانيرة » سببا في تزايد عدد الخسائر في الارواح » .

✽ تحريف للكلمة الاسبانية .

ان كارثة الشاون التي أدت الى 20 ألف قتيل والى خسائر كبرى فـي العتاد ، قد دفعت قائد أركان الحرب آنذاك ، الجنرال ايكناسيوديسبوخول الى الادلاء بالتوضيحات التالية : « ان قناعتي تترسخ يوما بعد يوم ان نتائج الهجمات المفاجئة التي يقوم بها العدو تعود الى عجزنا ولامبالاتنا أكثر مما تعود الى ذكاء العدو . ففي الكثير من الحالات يتقدم الجنود في صفوف متراصة وهم شبه نائمين وآذانهم مغطاة بياقة معاطفهم ودون أن تكـون أسلحتهـم معدة ... انه من الضروري ومن المستعجل أن يصدر القادة حالا توجيهات الى الضباط ليعلم هؤلاء من جهتهم لضباط الصف والجنود كيفية القيام بالحراسات وكيف يجب عليهم السير في السبل الضيقة والطرق . على الدوريات ان تتقدم على شكل مجموعات لكن في ترتيب مفتوح مع حماية وتغطية اجنحتها وبالاسلحة معدة للرد الفوري على العدو . ويبدو من الصعب التصديق انه بعد التجربة الطويلة لهذه الحرب لا زال من الضروري الاستمرار في اعطاء هذه الدروس

التي تضاف الى الدروس المثيرة للاشمئزاز التي لقنتها لنا الحـرب . وبالخصوص يبدو من الصعب التصديق انه من الضروري تكرير التوصيات المتعلقة بتعليم وتدريب جنودنا باستمرار ، وهم جنود المطيعين لهذا الحد والصابرين بهذا القدر والمنضبطين والشرفاء لهذا الحد ، غير انهم كذلك بدون تجربة وشديدو السذاجة . ابتداء من نشر هذا الامر فان تحقيقا سيفتح في كل حالات هجوم العدو ، وعلى القضاة أن يقرروا هل تم تدريب الجنود الذين تعرضوا للهجوم كما يجب وهل كانوا متعودين على القيام بالحراسة وهـل كانت مراقبتهم تتم يوميا من طرف قادتهم وهل كانوا يحظون بدعم كافي » .

ان 16 سنة من الحرب ضد الشعب المغربي ، لم تكن كافية ليـذهب القادة العسكريون أبعد من : واحد ، اثنين ، يمين ، شمال ، نص دائـرة ، الـى الامـام !

عندئذ تتدخل فرنسا . لقد تابعت باريس انهيار المواقع الاسبانية بقلق متزايد ، ولو أن موقفها كان محايدا . لكن الهزيمة التامة للجيش الاسباني قد ملات الاستعمار الفرنسي قلقا وذلك لأن انشاء واستمرار دولة مستقلة في الريف لا يعرض للخطر منطقتها المغربية فقط وانما كل أراضيها الاستعمارية الذي ينتقد السياسة الدفاعية أساسا التي تنهجها اسبانيا والتي تسمح لعبد الواسعة كذلك . وان تشجيع بؤرة الاوهام في الريف ، يقول ليوطي ، سيشكل تهديدا خطيرا للحضارة والسلام في الغرب . وكان ليوطي يعلم ، من جهة أخرى، ان الفراغ الذي قد يتركه الاسبانيون لا يمكن ملاؤه من طرف فرنسا لان انجلترا كانت تسهر بحذر ليكون شبابنا هم الذين يموتون لكي لا تستقر فرنسا أو أمبريالية أخرى قبال جبل طارق . اذن ، ان المخرج الوحيد الذي كان لديهم هو مد يد المساعدة لجيوش الاحتلال الاسبانية التي خارت قواها . وبحثوا عن الذريعة التي تسمح لهم بالدخول في الحرب ضد عبد الكريم ، وقد وجدوا هذه الذريعة في احدى القبائل التي قسمها عقد الحماية حيث كان شمالها في بد الاسبانيين وجنوبها بين الفرنسيين . وبعد التقدم الريفي غدت قبيلة ورغة مقسمة بشكل مصطنع اذ يتبع بعضها لسيطرة الاستعمار الفرنسي والبعض الآخر لدولة الريف المستقلة . وان الحوادث التي نتجت عن وضعية مثل هذه دفعت الفرنسيين الى محاولة وضع الجزء الشمالي من قبيلة الورغـة تحـت مراقبتهم . وادى ذلك الى الحرب بين الريف والامبريالية الفرنسية ، واكـد عبد الكريم : « ان هذا الحزام من الارض كان تحت السيطرة المباشرة للريف لما اقدم الفرنسيون على احتلاله أخيرا . وبالنسبة الي فلا فرق بين كون اسبانيا تعتبره تحت نفوذها وبين كون الفرنسيين يدعون انه يشكل جزءا من الاراضي الواقعة تحت حمايتهم ما دامت حكومة الريف لم تعترف أبـدا بتقسيم المغرب الى مناطق خاضعة لحمايات مختلفة » .

والى حدود صيف 1925 ، كان الفرنسيون أنفسهم محرجين بما فيه الكفاية لتلافي تحرير تازة وفاس من طرف الريفيين نتيجة انضمام العديد من القبائل للميثاق الوطني لعبد الكريم . وامام انتفاضة مثل هذه ، اضطرت الحكومة الفرنسية الى نقل المرشال ليوطي وتعيين طؤدور ستيغ في منصبه. وعينت كذلك الجنرال نوهين قائدا للعمليات ، وكلف المرشال بيتان بتسييرها. وفي نفس الوقت وصلت للمغرب وحدات للدعم مكونة في أغلبيتها من جنود محنكين سبق لهم المشاركة في حرب 1914 الكبرى .

وبذات الوقت عقدت اجتماعات مطولة في مدريد للوصول الى وضع خطط مشتركة ولرسم الحدود بين الحمايتين بوضوح وتم التوقيع على اتفاقية يوم 21 يوليوز . وبعد سبعة أيام زار بيتان تطوان . وكان الاتفاق يفترض أن يضع الاسبانيون موضع التنفيذ خطة الانزال ـ التي اثارت كثيرا من الجدال ـ في خليج الحسيمة قرب أجدير عاصمة دولة الريف ؛ بينما سيغير الفرنسيون من الجنوب واضعين عبد الكريم بين نارين . وبدأت العمليات في 8 شتمبر ، وفي الوقت الذي كان عبد الكريم يحاصر تطوان للحلول دون الانزال ، نزل 10.000 رجل في الحسيمة وتخندقوا بعدما تقدموا كيلومترا ونصف فقط نحو الداخل .

وبعد تامين رأس الشاطىء ، نقل بريمو دي ريبيرا وحدات صدامية لفك الحصار عن عاصمة الحماية وحقق ذلك يوم 13 شتمبر . وان جنود اللفيف قد ارغموا على خوض قتال ضاري خلال 48 ساعة لطرد الريفيين من مواقعهم . وان الحادث الذي وقع بعد ذلك بقليل عندما كان فرانكو يراقب وحدات اللفيف واندهش لما راى رؤوس المغاربة معلقة فوق رماح البنادق ، يعطي فكرة عن قساوة الرجال الذين كان يقودهم فرانكو . وبعد ذلك الحصار استمرت عمليات الحسيمة وتم احتلال ملموسي وبيبخو مورو
يوم 23 دجنبر ، وبلدة أجدير حيث أحرقت جيوش الاحتلال منزل عبد الكريم يوم 2 أكتوبر .

وفي نهاية أكتوبر كان الفرنسيون قد استعادوا كل الاراضي التي كانوا قد فقدوها في الجنوب . وفي بداية نومبر قارن بريمو دي ريبيرا الانزال بالحسيمة بمعركة ترافلكار واحتلال تونس سنة 1535 . وبعد ذلك وشح صدره بالحمالة الكبرى لسان فرنندو . وفي ابريل 1926 منحت فرنسا واسبانيا ، خلال اجتماع عقد بوجدة ، الاستقلال الذاتي للريف فيما يخص الشؤون الفلاحية والاقتصادية والادارية تحت اسم الاستقلال الذاتي للحماية . وعاد عبد الكريم الى المطالبة بالاستقلال وقطع المفاوضات . ان تفوق القوات المشتركة الاسبانية ـ الفرنسية ، وخصوصا في ميدان الطيران ـ ان احد أسراب الطائرات الفرنسية وهو السرب الشريفي ، كان يقوم بمعدل 470

مهمة يوميا ـ وضرورة القتال على جبهتين قد أدى الى اضطرار عبد الكريم الى تسليم نفسه يوم 25 مايو 1926 ، ونفي الى جزيرة الريونيون . واحتج الاسبانيون لدى الفرنسيين وكتب ف. فرانكو : « اننا نبتعد ونحن نحس في قلوبنا بالرغبة في فرض امثل عقاب زانه الاجيال على المجرمين » . لكـن باريس قد تصرفت بطريقة ذكية عند ما لم تجعل من عبد الكريم شهيـدا للقضية الوطنية .

ان استسلام القائد الريفي لم يؤد الى تشتت كـل قـوات الانصـار واستمرت العمليات العسكرية سنة أخرى بعد ذلك . غير أن الجيب المنشق قد أصبح مضايقا من طرف كل المناطق المجاورة له ، مما أدى الـى انهـاك المقاومين . وفي نهاية دجنبر من سنة 1926 بلغ عدد الاسلحة المنزوعة مـن القبائل 36 الف بندقية . وكانت عمليات 1927 تكتسي طابع الدوريات البوليسية أكثر من طابع العمليات العسكرية . وفي يوم 10 يوليوز تم الاستيلاء على آخر موقع مغربي . وخلال الخمسة عشر اشهر الاخيرة احتل الجيش الاسباني 39 قبيلة بكاملها وانهى احتلال 12 قبيلة أخرى ، واستولى للعـدو على 42.000 بندقية و 130 مدفع و 236 مدفع رشاش و 8 مدفع هون و 5 بنادق رشاشة وكمية كبيرة من الدخيرة .

وفي يوليوز 1927 ، صرح الجنرال سان خورخو ، الـذي كـان يديـر المفوضية السامية منذ نومبر 1925 ، لمجلة أ. ب. س : : ان نزع السلاح كان أحد المحاور الرئيسية لسياستي . ولم يستسلم الي أهلـي لا يحمـل بندقيته . هل يؤخر هذا الشرط الاستسلامات ؟ ان ذلك لا يهمني . ان وجود البنادق امامي لا يشغل بالي ، ان المكان الذي لا أريد ان توجد فيه هو خلفي .

واحتفلت الرجعية ، دون كتم عواطفها ، بنهاية الحرب . وتم اعـلان يوم 12 اكتوبر عيدا للسلام . وفي كل صلاة كان الاساقفة يحمدون الله القدير على الجرائم التي ارتكبت وعلى القمع الشرس المسلط على الريفيين . ومن 1927 الى 1930 اجتاحت كل القبائل موجة من الارهاب . ولكي لا يقع الاخلال بـ « التهدئة » كان يجري البحث عن أبسط المؤشرات التي يمكنها أن تفترض وجود أية محاولة للتنظيم أو للدعاية الوطنية . وفي نهاية 1927 القى بريمـو دي ريبيرا نداء « أبويا » للمغاربة قال فيه : « لا أجهل انه لا يـزال هنـاك متمردون . وبسببهم لا يخضع آخرون خوفا منهم ، وان الخوف من الاشرار هو أكثر أشكال الخوف شناعة . ان الرجال الصالحين يناضلون ضد الغش وضد الشر والاهواء ، وأنتم طيبون وشرفاء ، وعليكم أن تسلكوا سلوكا حسنا.

انتظروا مطمئنين وتمتعوا بسلامكم . وان لم يسلم أحدكم سلاحه بعد فليفعل ذلك بسرعة لان البندقية هي هلاككم . ولا تكترثوا بنزع السلاح .

كونوا مستقيمين وصادقين وأوفياء واعملوا وسيجعلكم الله أغنياء وسعداء . ويمكنكم العيش في هدوء ونعمة أكثر من أي شعب . وان الذين يخدعونكم ويقودونكم الى التمرد يعرضون نعمتكم وطمأنينتكم للخطر . ابعدوهم عنكم واقتلوهم وستكونون أغنياء وسعداء » .

وحوالي منتصف سنة 1928 ، وزعت المفوضية السامية على قادة القوات القمعية تحقيقا قامت به لجنة الشؤون الاهلية . وبعد اعطاء توجيه حول احسن طريقة للقيام بالمهمة السياسية ، يحلل التحقيق الثورة التي تم سحقها مؤخرا. ومن الصعب العثور على تشريف لنضال الشعب المغربي أكبر من الذي يتضمنه تقديم هذا التحقيق السري والذي حرره اولئك الذين يعتقلون ويعذبون ويغتالون الوطنيين المغاربة . وهذا ما يقوله التقرير : « ان الصراع لم يكن مع جيش نظامي بل كان الصراع ضد كل شيء : ضد المناخ ، ضد الارض ، ضد الزعماء وقطاع الطرق ، ضد متعصبين ، وضد جماعات بكاملها ، رجالا ونساء وأطفالا . واذا برز قائد فانه يطاع ما دام يناضل ضدنا وعندما يستسلم لا يبقى مطاعا . ولم يكن من الممكن عقد معاهدة مع أي أحد . وعند ما يهزم قائد يبرز مائة قائد يعوضونه ويلغون المعاهدة .

وهكذا ، فمنذ 1909 حتى سنة 1927 ، حيث شكل احتلال باب تازة ونزع السلاح من السكان تتويجا للعمل ، ان كل مواطن كان مقاتلا بل أكثر من ذلك قائد فرقة وشكلت كل البلاد مجموعة مسلحة » .

تعريب : **محمد الشاوني**

---

* القسم الاول من هذا الكتاب يوجد في « الجسور » ع. 1 س. 1

ملاحظات حول : خط النضال الديمقراطي الراديكالي *

احمد العلمي

– 1 –

I – I – لقد بات من الجلي – عبر استقراء تجارب حركات التحرر العالمية ، والقوانين التي تتحكم في سيرورتها التاريخية – أن مجموع الانحرافات والتراجعات التي تسفر عنها بعض هذه التجارب ، والتي تعمل على اكساب وجودها صفة الضرورة ، هي ، في حقيقة الامر ، التتمة المنطقية لاي اخفاق على مستوى المشروع السياسي (I) . فمثل هذه الظاهرات كثيرا ما تعتاش من فترات الجزر ، ومن جو الفراغ والبلبلة والتشويش والغموض التي تطال الفترات العصيبة في تاريخ الحركات النضالية . انها ظاهرات طفيلية ، تنمو على السطح وبشكل عشوائي كثيف .

الجديد في بعضها أنه لا يعلن عن نفسه بطريقة طبيعية ومعتادة ومتميزة : الانتقال الى مواقع أخرى باسلحة أخرى . وانما يظل يقارع « رفاق الامس » من نفس المواقع . منطلقا من التأكيد أن التعدد في الصوت السياسي شيء طبيعي ان لم يكن ضروريا جدا . ومرتكزا ، بشكل انتهازي ، على موضوعات علمية وأساسية لكل حركة مناضلة : ضرورة مراجعة التجربة وقراءتها وتمحيصها في أفق تثبيت الجوانب الصحيحة منها . وطرح ما يعيق عملية التقدم المستمر .

في هذه المراجعة ، ذات المساحيق المغربية ، يتمخض العقل السياسي النير والعبقري عن اكتشاف جديد : أن التقدم في انجاز الحلقات المركزية من المشروع يمر ، ضرورة ، عبر انجاز « الحلقات الدنيا » والصغيرة من هذه الحلقات المركزية ، والتي كان تغييبها والقفز عليها – في نظر العقل النير – خطأ جسيما أسهم في ضرب كل المشروع النضالي ، الوطني والديمقراطي والاجهاز عليه في المهد . ولهذا – حسب منطق هذا العقل – تبدأ عملية التغيير من الانسان / المواطن نفسه (2)

ليس الاعتراض أن تكون للمشروع السياسي مراحل « دنيا » (لان هذه معترف بها بالبداهة) . وانما الاعتراض على الصياغة الجديدة والمقلوبة لمهمات النضال ، والتي تحمل معها أكثر من دلالة . وتكشف في نهاية المطاف، عن نزعة تجارية تساومية على صعيد المبادىء ، وعلى صعيد قضية / قضايا الجماهير .

I ـ 2 ـ لنتكلم الآن بوضوح أكثر : عرفت أواسط السبعينات على الساحة الوطنية فترة من التراجع على الصعيد النضالي ، وعلى مكتسبات الحركة الجماهيرية بعد التصفية التي أصابت ، هذه المكتسبات ، وبعد الهجوم الرجعي المحموم على بعض الفصائل المتقدمة والديمقراطية من فصائل الحركة الوطنية المغربية . وقد عزز الحكم هذا الاجراء السياسي « الامني » باقدامه على تدشين مرحلة جديدة من القمع السياسي بالمغرب . لكن ، هذه المرة ، بغطاء المؤسسات التمثيلية « الديمقراطية » و « المغرب الجديد » . أي اضفاء طابع « عربي » على هذا القمع . اذ لم تكن عواقب الاستبداد الشرقي محمودة في جميع الحـالات .

ورغم الجزر الذي عرفه الشارع المغربي والعديد من القطاعات الجماهيرية الفاعلة . فان مشروع التحضير للشروط الموضوعية والذاتية لانجاز الثورة الوطنية الديمقراطية ظل قائما وان بوتيرة أقل حدة وقوة . غير ان الجدل السياسي كان يقول كلمته الصارمة هذه المرة : هناك من رأوا في هذا الوضع الجديد بصيصا ليبراليا ينبغي الدفع به لاستكمال حلقاته الاساسية . لان من شأن الاستفادة منه ـ في ظل موازين القوى القائمة ـ أن يراكم مجموعة من المكاسب « الكتلة الشعبية الكبيرة والهامدة » على طريق انجاز مهام الاجهاز على وضعية التاخر في البنيات الاقتصادية السياسية ، والاجهاز على الركودية في حركة الجماهير .

وفي كل هذه المقدمات / التنظيرات الاولية تولد عن العقل النير مشروع « الديمقراطية الراديكالية » بوصفها الطريق الوحيد والخيار الوحيد (3) من أجل انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية (4) . ـ وكما يؤكد ذلك عبد اللطيف عواد أحد منظري هذا الخط ـ الخيار الذي قادت اليه قراءة تجربة حركة التحرر العربية في تطورها التاريخي وضمنها تجربة الحركة الوطنية الديمقراطية المغربية ، والتي ظلت محكومة ـ أي التجربة ـ بعجزها البنيوي لغياب وعي ديمقراطي ولغياب الديمقراطية واعدامها : وهو العنوان الشامل لازمة هذه الحركة الهيكلية .

هذه القراءة ـ اذن ـ قادت ، من ذلك المنظور ، الى وعي جذر الازمة . واقترحت طريق الحل « الراديكالي » وأسست انطلاقة « عقلانية متقدمة » على مستوى الوعي هي مقدمة ضرورية على طريق الثورة الوطنية الديمقراطية .

(علينا أن نكون حذرين منذ البداية ونحن نفك الغاز هذه الثورة الوطنية الديمقراطية . فلقد بدأ انجاز أولى حلقاتها مع الاستقلال الشكلي سنة 1956 . ثم أن هذا النضال الديمقراطي المدعو « راديكالي » هو « جزء لا يتجزأ » من هذه الثورة . أي أننا ملزمون بالتمييز بين هذه الاطروحة وبين أطروحة الثورة الوطنية الديمقراطية كما صاغتها أدبيات بعض القوى التقدمية في أوائل السبعينات والتي تتحدث عنها بوصفها سلطة انتقالية نحو المجتمع الاشتراكي) .

من أين ـ اذن ـ يبدأ هذا المشروع الجديد . وما هي المقدمات التي يرتكز اليها ؟

ـ 2 ـ

2 ـ 1 ـ ان أي حركة ثورية هي حركة عاجزة عن انجاز دورها التاريخي (التغيير الثوري للواقع) دون امتلاك معرفة علمية عنه . هذه المعرفة النظرية العلمية هي التي تسلحها بالادوات التي تسترشد بها في الممارسة السياسية. انها المعرفة التي تحدد لهذه الحركة طبيعة المهام في مرحلة تاريخية كاملة محددة اقتصاديا وسياسيا وضمنها المهام المرحلية ، وذلك بتحديدها لطبيعة البنية الاقتصادية السياسية القائمة وطبيعة السلطة والطبقة أو الطبقات التي تمتلكها . والعلاقات السياسية القائمة بين مختلف القوى الفاعلة في المجتمع . وكذا الشكل التاريخي الذي يأخذه الصراع الطبقي في كل مرحلة من مراحل النضال . انها المعرفة التي تتضمن علم السياسة اللينيني : علم الستراتيجية والتاكتيك الثوريين .

وكل حركة مناضلة يقاس نجاحها في الممارسة السياسية ، من أحد الاوجه ، بمدى قدرتها على فهم الواقع (السياسي) وتفكيك مركباته نظريا . اذ لا ممارسة ثورية بدون نظرية ثورية .

هذه المقدمة النظرية العلمية والصحيحة كل الصحة ، يستغلها العقل النير في « قراءته » لتجربة الحركة الوطنية المغربية ، والفصائل الجذرية فيها ، وكيف فهمت الواقع الاقتصادي والسياسي بالبلاد ، ليبرر تصوره السياسي « الراديكالي » القائم على فهم محدد لهذه البنية السائدة في المغرب انطلاقا من أنها هي التي ستقرر ـ في نهاية المطاف ـ شكل ومضمون أي مشروع سياسي للتغيير .

2 ـ 2 ـ ينطلق دعاة النضال الديمقراطي الراديكالي ـ في تحليلهم للبنية الاقتصادية السائدة في المغرب ـ من أن هذه الاخيرة تتميز بالتأخر التاريخي الذي ينتج باستمرار ظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهو الذي يعيق التقدم نحو بناء المجتمع الديمقراطي والاشتراكي ، بل ان ركودية هذه البنى وعرقلة النمو التحديثي فيها تعكس ، على الصعيد

الاجتماعي ، حسب ذاك المنظور ـ تشكيلة طبقية غير مكتملة من حيث الفرز الطبقي . وعلى الصعيد السياسي، دولة ذات طبيعة عشائرية أو قبلية ، ليست لها محددات طبقية واضحة كما هو حال كل نموذج الدولة العربية (5) . كما ان هذا التأخر في البنى لا يترك المكان ولا الزمان للجماهير لكي تدفع بنضالها في اتجاه التجذير والعقلنة . بحيث يظل الفقر والعوز يمتصيان كل جهدها اليومي . وهذا ما يميز حركتها ـ في النهاية ـ بالركودية .

ان معضلة التغيير ـ عند دعاة النضال الديمقراطي الراديكالي ـ تبدأ من هنا : الانسان المكبل بقيود القهر والقرون الوسطى ، و « الوعي المتأخر ». وغياب الديمقراطية ، وانعدام حق المواطنة ، بله الوعي بها ! يعطي لمعادلة التغيير شكلا تاريخيا محددا : ضعف الشروط الذاتية للنضال ، مقابل نضج الشروط الموضوعية (6) .

2 ـ 3 ـ ان التأخر التاريخي للبنيات السائدة بالمغرب يقرر ـ من زاوية النظر هذه ـ مشروع تجاوزه بشكل موضوعي - انه تحديث البنى القائمة بشكل يدفع بها نحو التطور و « مواكبة روح العصر » !!! ان عملية التحديث / النهضة هي المدخل الرئيسي للاجهاز على وضعية الركود الشاملة في المجتمع .

سنظل ـ مؤقتا ـ ضمن المنطق والحقل النظري لهذا الفكر فنتساءل : ما / من المسؤول عن هذا التأخر التاريخي ؟ . ودون أن نجهد في البحث عن جواب لائق نقول مع القائلين : انها الايديولوجية التقليدية ، بما هي ايديولوجية مهيمنة في المجتمع المغربي والعربي بشكل عام . انها الايديولوجية التي « تنتج وتعيد انتاج التأخر التاريخي » على حد تعبير عبد اللطيف عواد . وتضع المثبطات والعوائق أمام مشروع التغيير الوطني الديمقراطي . وعليه ـ وانسياقا مع هذا المنطق ـ سيبدأ مشروع التحديث من جذر التأخر : البنية الايديولوجية المهيمنة ، بهدف اجتثاثها من ذهنية « الكتلة الشعبية الهامدة » وصولا الى امتلاك وعي ديمقراطي متحرر وخلاق . الوعي الذي سيقطع مع ماضيه « المتأخر » وسيحقق بسيادته تاريخيته « العقلانية المتقدمة » ... الخ

هكذا ـ اذن ـ تستبين الصورة بوضوح : أزمة تغيير البنى القائمة تفاعلت عوامل مختلفة في خلقها : هيمنة الايديولوجية على الجماهير (كما سيادتها على مستوى السلطة) بما تحمله من عناصر التأخر ومعاداة التقدم و « روح العصر » !!! . هذه الايديولوجية السائدة ، في الوعي الشعبي العام وفي « الممارسة السياسية » ، هي التي تعيق تقدم المجتمع ، كما أكدت ذلك مجمل التجارب السياسية في الوطن العربي ! . اذن لا سبيل الى تجاوز هذا التأخر الا بتحديثها كجزء من مشروع التحديث الشامل ضمن ما يسميه دعاة

النضال الديمقراطي الراديكالي بـ « الديمقراطية الليبرالية » . ***

ـ 3 ـ

سيكون علينا . أولا ـ في سبيل نقد هذه الاطروحات ، تفكيك الجهاز المفاهيمي النظري الذي يعمله (بضم الياء وكسر الميم) دعاة هذه الديمقراطية في التحليل . حتى يكون بوسعنا تملك الاسس والمرتكزات النظرية والسياسية التي تقف عليها هذه الاطروحات ، وكشف الوعاء الايديولوجي الذي يخفيها . مع التاكيد على أن هذه الخطوة في التحليل هي المستوى الاول من النقد . أما المستوى الثاني فهو صياغة اشكالية حقيقية لواقع هذه البنى .

أ ـ **الايديولوجية التقليدوية** : يعترضنا هذا التحديد للايديولوجية السائدة في الوطن العربي ـ وضمنه المغرب ـ الذي يوضع للتدليل على هول المشكلة القائمة في هذا المجتمع : ركود البنية الايديولوجية واحتجازها ضمن الاطر « التقليدوية » وغير القادرة على التطور مما يعيق تطور البنى الاقتصادية السياسية الراهنة .

من الواضح جدا لكل من ينطلق في التحليل من المادية التاريخية ، غياب تحديد طبقي لهذه الايديولوجية . « التقليدوية » صفة لهذه وليست تحديدا علميا لها . والصفة ، فوق أنها غير علمية ، تتلبس لغة ايديولوجية تفسح لها الهامش لان تقول القول الذي تقصده . أي تضع مقدمة لتفسير أزمة تطور البنيات الراهنة .

ليست تحديدا علميا ، لان مثل هذا التحديد يفترض ، بالضرورة ، الانطلاق من موضوعة علمية ـ ماركسية : أن الايديولوجية السائدة هي بالضرورة ايديولوجية الطبقة السائدة . ومن ثمة التقدم في معالجة كيف أن سيادة هذه الايديولوجية تمر عبر مؤسسات الدولة (جهاز القمع الطبقي) معالجة عينية من خلال تحليل مؤسسات الدولة المغربية للكشف عن هذه السيادة أولا ، ومن خلالها عن الطابع الطبقي للايديولوجية ثانيا .

(سيحتج أصحابنا بالقول أن هذا تحليل طبقوي غير علمي / « ديمقراطي » ، واذن فهو يندرج ـ من موقعه المتميز ـ ضمن « الوعي المتأخر » ... فليمهلنا أصحابنا حتى نتبين أن هذا الذي يسمونه في التحليل طبقويا هو بعينه الطبقي الذي يرفضونه . وأن « الواو » التي يشاؤون الحاقها « بالطبقي » لن تغير من كونه كذلك) .

ان جذر الانزلاق في تحديد الطبيعة الطبقية لهذه الايديولوجية يكمن في عدم ادراك الشكل التاريخي الراهن الذي تأخذه هذه الايديولوجية ضمن كل المجتمع . ان ادراك هذا الشكل مرتهن بادراك طبيعة البنيات المادية السائدة من خلال معرفة طبيعة علاقات الانتاج القائمة . فبنية علاقات الانتاج الرأسمالية التبعية السائدة تبقى ، بطبيعتها ، على علاقات الانتاج السابقة

تاريخيا عليها ، من حيث أن قانونها العام لا يميل الى الاستقلال ، ومن ثم فوجود هذه العلاقات من الشروط الضرورية لوجود تلك بحكم آلية التبعية التي تربطها بعلاقات الانتاج الراسمالية (الامبريالية) في الغرب ، والتي تفرض هذا التكون المشوه . الا ان تلك العلاقات من الانتاج السابقة على علاقات الانتاج الرأسمالية ، والتي تبقى عليها هذه الاخيرة ضمن حلقة التبعية ، لا توجد لذاتها وبكيفية مستقلة ، وانه توجد في الشكل الذي تقرره ـ موضوعيا ـ علاقات الانتاج الرأسمالية . (7)

على صعيد الايديولوجيا فان العناصر الشعوذية والعشائرية والغيبية و « المتأخرة » فيها موجودة بالضرورة ، أي بحكم أن وجودها شرط لتقرير شكل الايديولوجية السائدة . والايديولوجية السائدة ، هذه ، تخضع أيضا لنظام التبعية المجتمعي ، لأن شكل البنيات القائمة تشترط انتاج ايديولوجية تنتج وتعيد انتاج علاقات الانتاج السائدة . وهذا هو الذي يعطي لهذه الايديولوجية شكلا مركبا : أصالة معاصرة الذي هو غطاء ايديولوجي لمضمون رجعي أمبريالي . وهذا المركب / الشكل هو الذي يبقى على هذه العناصر « المتأخرة » بحيث تظهر كما لو انها موروثة .

أن وصف هذه الايديولوجية بأنها تقليدوية ينطلق نظريا من فهم مثالي تاريخي لا يرى الى ميكانيزم تطور الفكر في التاريخ من حيث هو خاضع لتطور المجتمع في قاعدته الاقتصادية والسياسية على الرغم من الاستقلال النسبي الذي يكتسبه المستوى الفكري ، الايديولوجي في هذه العلاقة (8) . كما يهدف ـ سياسيا ـ الى اختلاق اشكالية الحاضر بوصفها اشكالية تأخر في بنـاه .

ان هذا المنطق من الفكر الذي يهرب من تحديد الطبيعة الطبقية لهذه الايديولوجية هو نفسه الذي يرى شكلين الوعي : وعي ديمقراطي للخاصة / العباقرة الذين باكتشافهم لهذه الحلقة اسسوا تاريخية عقلانية للوعي التقدمي . ووعي متأخر للعامة / المتخلفين الذي يلتقي فيه وعي « الرافضيين الرفضويين » مع وعي الكمبرادور !!! (أليس هكذا منطق الفكر الداخلي الذي أعلنتم عنه بكل جرأة وعبقرية ؟!!) .

ب ـ حول مفهوم التأخر : في سياق المنطق المثالي الذي تحكم في أطروحات دعاة النضال الديمقراطي الراديكالي ، والذي يقود الى اعتبار التأخر التاريخي للبنيات السائدة عربيا ومحليا نتيجة لهيمنة الايديولوجية التقليدوية التي لا يمكن أن يتعايش معها أي تقدم أو تطور يحصل في هذه البنيات . في سياق ذلك تنطرح قضية التأخر بوصفها ـ ضمن ذلك المنطق ـ الازمة في البنى الاقتصادية القائمة ، والتي يرتهن حلها ـ ضمن نفس المنطق ـ بحل مسالة وجود وهيمنة الايديولوجية التقليدوية الراكدة (لاحظوا كم علمي

ومادي هذا التحليل غير الطبقوي ... التحليل الواقعي العقلاني ... الخ !!!)

فما معنى هذا التأخر في القاموس « الطبقوي » بعد ما تعرفنا عليه في القاموس « العقلاني » : قاموس « الوعي الديمقراطي » ؟

قضية « التأخر » تطرح بشكل حتمي النموذج الذي بـه نقيس هـذا التأخر . والا بأي معنى سنتحدث عن تاخر لسنا قادرين في الواقع العملي على اثبـاتـه ؟

ان الجواب عن هذا السؤال لا يمكن أن تكتمل عناصره الا بفهم النهضة والتحديث بوصفهما طريق الخروج من هذا التأخر . وبلغة أخرى أكثر دقة وأمانة : بفهم مشروع الديمقراطية الليبرالية : سبيـل الثـورة الوطنيـة الديمقراطية . لانه بفهمنا ـ فقط ـ لهذا المشروع ، نفهم نموذج المجتمع (المنشود) الذي علينا أن نصله بالانتقال من وضعية التاخر . هنا ـ فقط ـ يمكن محاكمة هذا المفهوم محاكمة شاملة غير جزئية (سنتعـرض لاحقـا لهـذه النقطـة) .

اول ما يستوقفنا ـ بعد السؤال السابق ـ هو الطابع الايديولوجـي الصرف لهذا المفهوم ، وعدم دقته مما يجعلنا منذ البدء نتشكك فيه . كيف ذلـك .

أن نقول هذه بنية متأخرة ، معناه أن نقول بأن حركة التطور فيها وقفت عند مستوى أعاق هذا التطور واستلزم ، بالضرورة ، حل هذه الازمة وذلك بتقديم هذه البنية نحو نموذجها غير المتأخر . فيكون الاعتـراف بالتأخـر اعتراف باشكالية مختلفة ، ويقود بالتالي الى اعتبار التحديث والنهضـة والتقدم ، ضمن نفس الاطر البنيوية القائمة ، هو حل أزمة التأخر .

اما الطرح العلمي لأزمة البنى القائمة فهو الذي ينطلق من الاعتراف بأن أزمة (ها) هي في تبعيتها لعلاقات الانتاج الرأسمالية الميتروبوليـة . وأن حل هذه الازمة هو حل جذري أي هو حل لجذرها الذي هو جـذر سياسـي يقوم بانتاج واعادة انتاج هذه الازمة ، أي هذه التبعية في تجددها البنيوي . اذا . فالحل سياسي شامل ، بالتالي جذري ، وهو حل لعلاقات التبعية هذه من خلال حل مسألة السلطة .

بين هذا الطرح العلمي الثوري (التبعية ــــ التحرير) وبين الطرح الاول (لتأخر ــــ التحديث / النهضة) مسافة كبيرة هي نفسها التي بين العلم والايديولوجيا (بأحط مضامينها) . أو قل ، بين الوعي الوطني الديمقراطي ذي الافق الاشتراكي ، وبين الوعي « الديمقراطي الراديكالي » .

ج ـ **التحـديـث** : ينسحب على مفهوم / قضية التحديث ما ينسحب على مفهوم التأخر ، من حيث ان الاول (التأخر) يقود ، موضوعيـا ، الـى الثاني . كيف نرى الى التحديث ؟ هل هو مجرد حل اصلاحـي ترقيعـي ؟

بالتأكيد نعم ، حتى من زاوية نظر « الديمقراطية الراديكالية » ما دام مجرد طريق نحو الثورة الوطنية الديمقراطية . انه لا يعدو أن يكون أكثر من تجديد واعادة انتاج للعلاقات القائمة . ولكنه تجديد مستحيل في الأوضاع التاريخية الوطنية والعربية والعالمية . ان عملية انجازه انطلقت من أيدي القوى البورجوازية التابعة غير المرتبط بها ، اصلا ، هذا المشروع لأن مشروع التحديث يستدعي الاساس الاقتصادي والسياسي الذي عليه يقوم ، أي المجتمع البورجوازي الرأسمالي (المتقدم) . هذا يعني ، من جهة أخرى ، أننا لا يمكن أن نجتزىء كل المشروع البورجوازي الغربي فنأخذ منه التحديث . واذا ، يمتنع التحديث في مجتمعاتنا بامتناع هذا المشروع ...

ان التحديث ، بالمعنى الذي يطرحه دعاة النضال الديمقراطي الراديكالي — هو تجديد العلاقات الرأسمالية التبعية ، أي اعادة انتاج ما يرونه « هم » تأخرا في بنياتنا القائمة . لهذا لا يسعنا الا أن نعتبر (٥) ، في زيه المغربي ، تنظيرا تبريريا للاصلاح الجديد الذي طلع مع « الديمقراطية الراديكالية » وليس تحديثا بالمعنى الحقيقي ... والوحيد .

سنعيد امساك خيط آخر لفهم « النضال الديمقراطي الراديكالي » لكي تكتمل لدينا الصورة التي تسمح لنا بدحضه . وأعني بهذا الخيط « الديمقراطية الليبرالية » بوصفها الاساس في ذلك المشروع .

د — **الديمقراطية الليبرالية** : « في مواجهة البنيات المتأخرة القائمة . فان الموقف من الديمقراطية يعني بالضبط الموقف من الديمقراطية الليبرالية » (9) .

اذا كان هذا الكلام في متناول مدارك الانس ، واذا كنا على قدر ، ولو ضئيل ، من الفهم . فانه ينطق بالتالي : أن الديمقراطية الليبرالية هي ، بالنسبة للبنى « المتأخرة » الحل التاريخي ، وأن كل نضال ديمقراطي جماهيري هو في هذه الوجهة ما دام نضالا مشدودا الى هم / مشروع تغيير هذه البنى (المتأخرة) ، أي يستوعب كل هذا النضال في الديمقراطية الليبرالية : اطار التاريخي المشروع ، أو بمعنى أكثر دقة واختصارا : فان الديمقراطية التي يستدعيها واقع بنياتنا القائمة هي الديمقراطية الليبرالية .

وللاستزادة في رسم معالم هذه اللوحة الفكرية الفسيحة الابعاد نقول نيابة عن أصحاب القول الشرعيين : ان الديمقراطية الليبرالية ، في المجال الاقتصادي والسياسي والفكري هي في غير صالح الطبقة السائدة ، وأن « الذين في مصلحتهم والى النهاية وبدون تردد اشاعة الديمقراطية السياسية الليبرالية هم الطبقات الكادحة » (١٥) (خط التشديد مني) .

لعل هذا الطرح أن يكون مسك ختام هذه الاطروحات « الراديكالية » والنهاية المنطقية لها . اننا لا نملك ، ونحن ندحض هذا الهلاك « الجديد »

الا أن نضع سؤالا نظريا ـ تاريخيا ، نستجوب بـه الواقـع الاقتصادي ـ السياسي لمجتمعاتنا العربية من خلال طرح التساؤل حول امكانية أو عـدم امكانية قيام ديمقراطية ليبرالية فيه .

(أرجوا صادقا أن يدرك « ديمقراطيونا » مقصد هذا السؤال . وأقترح أن يتوقفوا عن نعتنا ، ولو مرة واحدة ، بأصحاب التحليل الطبقوي) .

ـ افتتحت الثورة الفرنسية الكبرى (1789) عصرا جديدا بأوربـا : عصر انهيار الانظمة الاقطاعية المهترئة ، وانهيار المؤسسات السياسيـة والثقافية البائدة والمتشبعة ، حتى النخاع ، بقيم وبروح القرون الوسطى ، التي كانت تكبل النهوض الثوري لقوى جديدة في التاريـخ (البورجوازيـة التقدمية) . ومع الصعود للسلطة السياسية ، بادرت هذه الطبقة الى بناء جهاز دولتها البورجوازي على انقاض جهاز الدولة الاقطاعي القديم ، من خلال بناء مؤسسات جديدة تقدمية تختلف ، في مضمونها التاريخي الحضاري ، والطبقي ، عن المؤسسات الكهنوتية السابقة . كانت هذه المؤسسات الجديدة منابر للبرنامج / المشروع البورجوازي الجديد .

هذا البناء أعطى ـ في نهاية المطاف ـ الديمقراطية الليبرالية كنظـام للعلاقات ، والحياة الجديدة . بمعنى أن هذه الديمقراطية جاءت نتيجة لتغير ثوري في بنية علاقات الانتاج السائدة . ومن ثمة فانها مكسب تقدمي .

وفي كل تاريخ هذه البورجوازية الى الآن . مرورا بمرحلة سيادة الانظمة الفاشية والنازية في أوربا الغربية ، تعرضت الديمقراطية البورجوازية الى انتكاسات وضربات متلاحقة بحيث لم تبق راسخة كنظام متقدم للعلاقات ، ولكنها تحولت ، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية (11) . الى مؤسسات للدمج الاجتماعي والتضليل الايديولوجي ضد الطبقات الثورية النقيض في هذه البلدان (12) .

لقد أخذت مؤسسات الديمرقاطية الغربية ، في هـذه الفترة ، وظيفـة جديدة ، هي امتصاص النفس الثوري للبروليتاريا ، واعادة انتـاج الوهـم البورجوازي (الذي يلتقي مع أطروحات « الاوروشيوعية » القائلـة بامكـان الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية سلميا ملغية بذلك مفاهيم « العنف الثوري وديكتاتورية البروليتاريا) بأن هذه الديمقراطية هي طريق التطور والتقدم والرفاهية الاجتماعية .

ان السبب في تحول هذه المؤسسات ـ على صعيد المضمون والوظيفة الاجتماعية ـ السياسية ـ هو في أساس تحول الطبقة البورجوازية (التقدمية) الى طبقة رجعية في التاريخ الحديث ، وذلك بتحول / انتقال نمط انتاجهـا الرأسمالي من المرحلة الليبرالية (مرحلة المنافسة الحرة) الـى المرحلـة الامبريالية (المرحلة الاحتكارية) . وهو تحول أثـر في مجمـل العلاقـات والاوضاع الطبقيـة .

ما يهمنا هنا بالاساس هو نفي الطابع الليبرالي التقدمي عن الديمقراطية الغربية الزائفة القائمة الآن ، أي نفي المضمون والوظيفة التقدميين عنهما والاعتراف بهما لديمقراطية الثورة / الثورات البورجوازية في القرنين الثامن الثامن والتاسع عشر (13) . ويهمنا ، أكثر ، التأكيد على أن الديمقراطية الليبرالية مكسب تقدمي رافق مجموع المكاسب التي حققتها هذه الطبقة : التطور الاقتصادي العاصف ، الثورة القومية ، الثورة الفكرية ... الخ .

هل بورجوازيتنا العربية مؤهلة من الناحيتين الموضوعية والذاتية لانجاز كل ذلك أم لا ؟ بمعنى ، هل هذه البورجوازية تقدمية ، أم أن خط ومسار التطور التاريخي العالمي والاقليمي قرر في وجودها وهويتها بشكل ينفي عنها هذه الصفة ؟

(سنميز ، هنا ، بين البورجوازية الكمبرادورية وبين البورجوازية الوطنية (المتوسطة والصغيرة) من حيث هما شكلان تاريخيان للسيطرة الطبقية في البلدان العربية راهنا) . **

ـ البورجوازية العربية والمحلية الكمبرادورية عاجزة ، بطبيعة تكوينها الطبقي ، عن انجاز أي من هذه الادوار بحكم تبعيتها البنيوية للبورجوازية الامبريالية الغربية مما يمنع ، وبشكل مطلق ، قيام استقلال اقتصادي في البلدان التي تسيطر فيها هذه الطبقة ، ومن خلال استقلال القرار السياسي . انها بورجوازية عميلة تطورت أشكال وظيفتها / عمالتها بتطور علاقة تبعيتها للبورجوازية في الغرب . هذه الوظيفة التي تستقر الآن على ربط الاقتصاد المحلي بحاجيات السوق الميتروبولية بما يخدم مصالح البورجوازية الامبريالية في الاستقرار السياسي والاقتصادي ، والتجاوز الموقوت للازمات التي تعصف بالاقتصاد الامبريالي . وبما يصعد عملية استغلال ونهب خيرات وشعوب « العالم الثالث » من قبل هذه الامبريالية عبر ركائزها المحلية (البورجوازية الكمبرادورية) . وبما يعمق تبعية هذه الاخيرة ، والهامش المصلحي الذي تفسحه لها هذه التبعية .

مثل هذه البورجوازية لا يمكن أن تكون تقدمية أو وطنية . فهي عاجزة عن انجاز أي من الاهداف التحررية الوطنية والديمقراطية على صعيد الاقتصاد والسياسة والثقافة . بل ان سيطرتها الطبقية هي العائق أمام مشروع تاريخي لتغيير المجتمع .

ـ علاوة على ضعف البورجوازية الوطنية فان التطور التاريخي المعاصر يبرز بأن أيا من الطبقات البورجوازية (بما فيها هذه) في الدول التابعة لا يمكنها أن تحقق ثورة بورجوازية تفتح مسارا جديدا في التاريخ الاقتصادي والسياسي والفكري لهذه البلدان . ومن ثمة فانها حتى لو صعدت الى السلطة السياسية (كما في أقطار عربية كثيرة) لا تستطيع أن تعطي ديمقراطية

ليبرالية ، لان هذه الديمقراطية ، باختصار ، نتاج موضوعي لثورة بورجوازية انتفت شروطها الموضوعية التاريخية والذاتية الطبقية .

ـ هل ستكون الطبقات الكادحة هي صاحبة المصلحة في هذه الديمقراطية ، فاذن هي التي عليها تحقيقها ؟ من هي يا ترى هذه الكادحة ؟ البروليتاريا ؟ انها الطبقة التي لا ديمقراطية لها الا ديكتاتورية البروليتاريا . ولا طريقة لهذه الا الديمقراطية الشعبية .

ـ ان طريق الديمقراطية الليبرالية استحال منذ أن أخذ التطور العالمي وجهة أخرى بعد انتقال الرأسمالية العالمية الى مرحلتها القصوى (الامبريالية) وانعكاس هذا الانتقال على المستعمرات دمجتها السوق الرأسمالية الامبريالية فيها في اطار توحيدها للسوق العالمية مما خلق اقتصادا تابعا وطبقات مسيطرة تابعة (قرارا سياسيا تابعا / موجها) وخلق ، بالتالي ، تطورا مشوها للبورجوازية في هذه البلدان ، وأعاق ، تاريخيا ، مشروع ثورة بورجوازية فيها .

ـ 4 ـ

هذه بعض المفاهيم التي تكون جزءا أساسيا من الجهاز النظري الذي يتم استخدامه من طرف منظري « النضال الديمقراطي الراديكالي » . وقد رأينا أن تفكيك بعضها استلزم ، بشكل موضوعي ، الانزلاق الى تحليل ما نحن بصدد تعليله . ومع ذلك يظل تقييم هذه الاطروحات ، ولو تكررت بعض فقراته ، مسألة أساسية لفهم كل مشروع هذه « الديمقراطية » وهذا النضال المقترحين .

اذا كانت معضلة التغيير في اتجاه التحرر الوطني الديمقراطي والتحرر العربي القومي ثم الاشتراكية هي ـ حسب دعاة النضال الديمقراطي الراديكالي ـ في جذر البنية الايديولوجية التقليدوية المهيمنة التي تبقى سيادتها وهيمنتها على ظاهرة « التأخر » المجتمعي . فان « نهضة أو « كفاحا ديمقراطيا راديكاليا » يقوم بـ : 1) تحديث البنية الايديولوجية القائمة . و 2) دمج « الكتلة الشعبية الكبيرة والهامدة » من الجماهير في الحياة السياسية . و 3) تقوية الوعي الوطني والقومي ودمجهما ... من شأن كل هذا ـ عبر الديمقراطية الليبرالية ـ تجاوز معضلة التأخر « لانجاز الثورة الوطنية الديمقراطية وللوصول الى التحول الاشتراكي » (14) .

منذ الوهلة الاولى يبدو الطابع الاصلاحي والتمويهي في طرح المسألة واضحا . انه لا يشخص المشكلة بعمق لانه لا يستطيع (أو يستطيع دون رغبة في) صياغة المشكلة الحقيقية نظريا . ان وضع المشكلة في اطارها الحقيقي سيقود ، بالضرورة ، الى مجموعة من الاجوبة العلمية والثورية (لان الحقيقة وحدها ثورية) .

سنحاول بايجاز شديد ، وضدا على ذلك المنطق المثالي ، اعادة طرح مشكلة البنيات السائدة في الوطن العربي ، وضمنه المجتمع المغربي ، وصولا الى تملك حقيقي للمسألة المركزية التي تهمنا : تغيير هذا المجتمع في اتجاه البنـاء الاشتـراكـي .

4 ـ 1 ـ يمكن ابراز وعد مظاهر أزمة البنى القائمة في مجتمعنـا علـى المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، وعلاقة بعضها بالبعض الآخر في اطار الازمة العامة التي تترابط حلقاتها ، الا أن عولنا هذا لن يخرج عن كونه وصفا لهذه الازمة من خلال أعراضها ، والوصف ، بطبيعته ، ليس حديثا علميا ، أي لا نستخرج منه معرفة علمية عن الموضوع الموصوف. لهذا لن نسلك منهج الوصف في الكشف عن الازمة . بل سننطلق من السؤال عن الآلية التي تنتج هذه المظاهر المختلفة للازمة . أي اننا سنقـرأ هـذه المظاهر في ميكانيزمها بدل قراءة الميكانيزم في مظاهره . وبين المنهج الذي يرى الى الازمة في بنيويتها وفي جذرها والآخر الذي يرى اليها في مظاهرهـا نفس المسافة بين من يرفض هذه الازمة جذريا ، وبين من يتعايش معها (على اختلاف أصباغ التعايش) ويكتفي بنقدها نقدا بناء .

4 ـ 2 ـ أزمة البنى الاقتصادية ـ السياسية القائمة في مجتمعنا تأخذ شكل (مظهر) « تخلف » في كل العقول المجتمعية . ويظهر هذا « التخلف » كما لو انه نتيجة احتجاز التطور في هذه البنية بحيث يمنع هذا الاحتجاز / التوقف سيرورة التطور من أن تأخذ مسارها الطبيعي . ولكن هـذا المظهـر الذي تأخذه الازمة ليس حقيقيا . أي ليس حقيقيا أنها نتاج تطور تاريخي (كبير) (15) ، وانما ترتبط بمرحلة محددة من تطور المجتمع ، هي مرحلـة اندماجه في شبكة العلاقات الامبريالية العالمية . أي أنها ـ بشكل أفصح ـ ترتبط بشكل محدد من علاقات الانتاج الراسمالية (الراسمالية التبعية) .

هذا لا يعني أن الازمة في هذه البنى لم تكن قائمـة قبـل المرحلـة الكولونيالية . الا انها في تلك المرحلة كانت مرتبطة بطبيعة علاقات الانتاج السائدة والسابقة على العلاقات الراسمالية .

4 ـ 3 ـ الازمة هي في الشكل التاريخي الخاص بهذه البنيـة والـذي تأخذه علاقات الانتاج السائدة . انه علاقات الانتاج الراسمالية المندمجة في العلاقات الامبريالية . أي تلك البنية التي لا تتجدد الا في اطـار التبعيـة الراسمالية الميتروبولية . وفي تبعيتها تعيد انتاج أزمتها ، أي تعيد انتاج علاقات الانتاج القائمة ، أي تلك الراسمالية التبعية (المحيطية) من حيث هي أساس وجذر الازمة ، أو قل هي نفسها الازمة .

4 ـ 4 ـ حل أزمة هذه البنيات ، هو حل لمسألة التبعية ، حل لنمـط العلاقات الانتاجية الراسمالية السائدة . أي أن القضاء على هـذا الشكـل

التاريخي من السيطرة والسيادة لعلاقات الانتاج الرأسمالية هو بالذات قضاء على هذه الازمة . والقضاء هذا ، في جوهره ، سياسي يمر عبر الحسم في مسالة السيطرة الطبقية للطبقة السائدة ولجهاز دولتها .

4 ـ 5 ـ الطبقات التي في مصلحتها التحرر من التبعية / الازمة ، هي كل الطبقات الشعبية الوطنية المتضررة ، موضوعيا ، من بقاء هذه الشروط التاريخية السياسية المنتجة للاستغلال والقهر الطبقيين . وعلى راسها الطبقة العاملة .

ان طابع المعركة التي تخوضها هذه الطبقات هو طابع وطني ديمقراطي: فهي من جهة تناضل لكسر طوق التبعية الامبريالية ، القوة التي تضطهد هذه الطبقات الوطنية وتستغلها بصورة بشعة ، لانّ في ذلك ديمومة لمصالحها ولسيطرتها وهيمنتها على خيرات ومقدرات الشعوب . وهي من جهة ثانية تواجه الركائز المحلية لهذه الامبريالية ، تلك الركائز التي تتعاكس مصالحها مع مجموع مصالح الجماهير الشعبية . ونضال الجماهير في كلتا الحالتين يترابط فيه المستوى الوطني بالمستوى الديمقراطي بشكل موضوعي ليشكل مركبا واحدا يصب في اتجاه هدف بناء السلطة الوطنية الديمقراطية وشق الطريق نحو الاشتراكية عبر ضمان قيادة الطبقة العاملة ، فعليا ، لهذا النضال.

4 ـ 6 ـ المشكلة ، اذن ، هي التبعية البنيوية . والوضع الحقيقي للمشكلة افضى بنا ـ كما رأينا ـ الى اعتبار التحرر من هذه التبعية هو عملية اجهاز عليها ، أي تقويض لعلاقات الانتاج السائدة ، وهي عملية تغيير جذري في نهاية التحليل . وتشترك فيها كل الطبقات الوطنية وعلى رأسها الطبقة العاملة بوصفها الضمانة الوحيدة للقضاء على علاقات الانتاج الرأسمالية التبعية ، لانها الطبقة الوحيدة التي ليست لها مصالح في استمرار أي من أشكال الرأسمالية في المجتمع (بما في ذلك راسمالية الدولة) . اما البورجوازية الوطنية ـ فبحكم تكوينها الطبقي من جهة وكما أثبتت ذلك مجموعة من التجارب الوطنية التحررية في الوطن العربي من جهة أخرى ـ فانها تتعايش مع بعض أشكال هذه العلاقات (رأسمالية الدولة في النموذج المصري والسوري مثلا) . انها ، في النهاية ، طبقة وطنية معادية للامبريالية دون أن تكون معادية للرأسمالية .

حين نقر بقيادة الطبقة العاملة ، بتحالف عضوي مع الفلاحين الفقراء ، والبورجوازية الوطنية ، للنضال الوطني الديمقراطي بسبب كونها الضمانة للقضاء على علاقات الانتاج الراسمالية التبعية ، أي على أزمة البنى القائمة ، لا يبقى بعد ذلك مجال لاعتبار أن هذه القيادة ليست حتمية وانما مجرد ضرورة تاريخية ، أي الاعتراف بحقيقة علمية تاريخية نظريا (في كونها ضرورة) والتنكر لها سياسيا (في كونها ليست حتمية) . ان في هذا تشكيك

ضمني في الدور الطليعي للطبقة العاملة في النضال الوطني الديمقراطي . كما لا يبقى مجال لتغييب التحليل الطبقي بل الغائه كما الغاء مفهوم الطبقة والاستعاضة عنه ، في المعركة الوطنية الديمقراطية ، بمفهوم الشعب . صحيح ان هذه معركة يخوضها كل الشعب ، ويقرر اتجاهها ، بالضرورة ، اللقاء المشترك لكل مصالح مكوناته الاجتماعية . ولكن أن تكون معركة فاصلة وقاضية ، فعلا ، على التبعية (بنية علاقات الانتاج الراسمالية المشوهة) فان تحقيق ذلك يرتهن بقيادة الطبقة العاملة لعملية القضاء . والا فان هذه الثورة الوطنية الديمقراطية التي يراد لها أن تكون بقيادة كل الشعب ، ملغية الدور القيادي للبروليتاريا ، لن تكون حلا حقيقيا وجذريا للعلاقات الراسمالية التبعية ، وانما ستكون شكلا محددا من التعايش مع هذه العلاقات ما يلبث ان يأخذ طريقه ، تدريجيا ، نحو الاندماج في شبكة التبعية من جديد (مصر مثلا) .

ـ 5 ـ

5 ـ I ـ في هدف الوصول الى انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية ، تنطرح مهام التحضير لشروطها الموضوعية والذاتية . وفي عمق هذه العملية التحضيرية ينبغي أن تكسب الجماهير وأن تستفيد عبر نضال ديمقراطي شامل وعلى كل المستويات . أين يقع ـ اذن ـ هذا النضال الديمقراطي من الثورة الوطنية الديمقراطية ؟ وما وجه الاختلاف بينه وبين « النضال الديمقراطي الراديكالي » ؟

ان الموقع الذي ياخذه نضال الجماهير الديمقراطي يستمد أهميته من طبيعة الظروف التاريخية السياسية التي تمر منها الحكرة الجماهيرية ، ومن الضرورة الموضوعية لتهييء بناء أدوات نضالها (أساسا الطبقة العاملة) . بهدف التقدم في انجاز بعض من مهام التحضير للثورة الوطنية الديمقراطية . بحيث يتحدد النضال الديمقراطي المرحلي ـ في نهاية المطاف ـ بتحدد هذه المهام الاستراتيجية . أي انه يستمد شرعيته من قدرته على أن يضمن اتجاه مكاسب حركة الجماهير نحو هذه الاهداف .

وأهم ميزة لهذا النضال انه كلي يرى الى مكاسب الجماهير في شموليتها وترابطها ، فهو لا يرى ، مثلا ، في حرية الصحافة مكسبا الا بقدر ما تخدم هذه ، المطالب اليومية للجماهير : القوت اليومي ، المطالب النقابية ... الخ ، فهو ، على خلاف غيره ، لا يقيس التراكمات والمكاسب ذاتيا منطلقا في هذا القياس من اعتبار ما في مصلحته مصلحة للجماهير . ان هذه الرؤية المثالية الذاتية تختزل كل الجماهير في نفسها ، او قل انها الجماهير نفسها ما دامت الجماهير الحقيقية عندها هي التي تمتلك « وعيها الوطني » وتقطع مع الوعي المتاخر الذي ينتج « التاخر » . وليس غريبا أن يقود هذا التحليل ـ أصحابه ـ الى نزعة احتقار بغيض الجماهير .

ـ من مميزات هذا النضال ايضا ربط المطالب اليومية للجماهير بالمطالب السياسية : حق التنقيب والانتماء والتنظيم والتظاهر الخ ... وهو نضال تخوضه يوميا ، الا ان التحكم القيادي البورجوازي الصغير في ادواتها النقابية والسياسية يعطيه طابعا نقابيا مطلبيا صرفا مما يطرح ضرورة حصار هذا النزوع في صرف نضال الجماهير عن مجراه الحقيقي وذلك بشن صراع مكثف في المستوى الايديولوجي ضد هذه النزعات التي لا تخدم في شيء المصالح الحقيقية للجماهير .

ـ ما يميز هذا النضال الديمقراطي عن ذلك المسمى « راديكالي » هو انه ليس تساوميا . أي لا ينظر الى « الفائدة » و « الربح » على انها عملية تجارية فيها تنازل واجتهاد واخذ وعطاء ، تتحكم فيها كل العناصر المكونة للعملية التجارية ، وانما هو نضال يرى الى قدرة هذا الشكل أو ذاك من اشكال النضال على اكساب حركة الجماهير تقدما وانتصارا او عجزه عن ذلك في مرحلة محددة من مراحل هذا النضال . فبين الضرورة الموضوعية والاختيار العلمي الثوري الواعي المنسجم معها من جهة والاختيار الاصلاحي الذاتي الوهمي من جهة ثانية مسافة كبيرة .

ـ ثم ان هذا النضال لا ينطلق من وهم امكان تحقيق الليبرالية في الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة . نظرا لانعدام هذه الامكانية تاريخيا . انه لا يفترض مقدمات خاطئة يبني عليها كل مشروعه السياسي ، ومن هنا فهو نضال حقيقي (والحقيقة وحدها التي تنسجم مع منطق التاريخ) .

ـ هذا النضال ، كذلك ، مبني على اساس تحليل علمي صحيح للواقع المجتمعي الشامل ، ولازمة التغيير ، الموضوعية والذاتية ، وانه يطرح نفسه مرحليا كنقطة مركزية وحلقة اساسية في تطور حل معضلة التغيير الاجتماعي التي لن تكتمل سيرورته الموضوعية التاريخية الا بالثورة الوطنية الديمقراطية التي هي : في حال قيادة الطبقة العاملة ، الحلقة الاولى التحضيرية للمجتمع الاشتراكي وليست مرحلة منفصلة ، مستقلة ، قائمة بذاتها . واذن فهو (اي هذا النضال) حلقة نوعية من حلقات الحل التاريخي لازمة البنى القائمة .

ـ تحدد الثقافة المطلوبة بتحديد شكل النضال ومضمونه وطابعه العام في هذه المرحلة . فاذن هي ثقافة تفضح الاستغلال والقهر الطبقيين ، وتفكك وتدحض الثقافة السائدة . انها نفس ثقافة المشروع النضالي الذي يبدأ انجازه مع هذه المطالب الديمقراطية الشاملة : الثقافة الوطنية الديمقراطية في صيغتها الاولية والمهيئة لمضمونها التاريخي اللاحق .

في كل عملية النضال الديمقراطي ، الذي ندعو اليه ، ينبغي الانطلاق من حقيقة أن أي حديث عن مكسب في خندق الجماهير يستتبع ، ضرورة الحديث

عن خسارة / تراجع في خندق اعدائها : وذلك حتى لا نقيس ، في النضال ، أشياءنا قياسا ذاتيا ووهميا أو أحادي الجانب . فاذن يصبح الاسهام في استغلال تناقضات هذا الخندق والدفع بها في اتجاه مزيد من التفجير احدى المهمات النضالية المطروحة في جدول مهام هذا النضال الديمقراطي .

5 ـ 2 ـ حينما ننطلق في قراءتنا وتقييمنا لعلاقة كل من النضال الديمقراطي الذي ندعو اليه ، و « النضال الديمقراطي الراديكالي » عبر معرفة الموقع الذي يأخذه كل منهما في سيرورة التطور الثوري بالبلاد تصل الى أن هذا النضال الديمقراطي الذي نطرحه والذي يستمد شرعيته من طبيعة التحولات الحاصلة في حركة الجماهير هو تاكتيك تفضي اليه قراءة للتطرف السياسي بالبلاد ، والاساليب المرحلية التي ينبغي اعمالها في التعاطى مع مجموع القضايا السياسية والاجتماعية والفكرية الراهنة بهدف كسب المعركة لصالح حركة الجماهير وضمنها حركة الطبقة العاملة .

وهذا التاكيد ليس قائما بذاته، او في استقلال عن الاهداف الاستراتيجية. فهو لا يقوم ، أصلا ، الا لخدمة هذه الاهداف وليس العكس . فنحن نحدد ، هنا ، التاكتيك في مستويين : 1) في ضوء الاستراتيجية ، لانه الطريق العملية المؤدية لهذه الإستراتيجية . 2) في ضوء الواقع العيني المشخص الذي تجيب عنه تلك الاستراتيجية من خلال هذا التاكتيك (الملائم للواقع) .

الوعي الديمقراطي « الراديكالي » يقلب العلاقة بين الاستراتيجية والتاكتيك ويضعها بشكل عكسي . يرى أن العلاقة بينهما هي علاقة الخاص بالعام . وما دام ، في منطق هذا الفكر ، العام موجود ، بالضرورة ، في الخاص فكذلك لا وجود للاستراتيجية الا في التاكتيك » (16) . ومن هنا فان « التاكتيك هو قمة التكثيف الاستراتيجي » (17) .

قلنا ان هذا « الوعي » يقلب وضع المشكلة نظريا ، ومن ثم سياسيا . فليس صحيحا من وجهة نظر المادية التاريخية أن العام موجود ، سلفا ، في الخاص . فهذه رؤية هيجلية تقود الى رؤية الواقع الحاضر في ماضيه . وهي نفسها الرؤية التي تسلح بها دعاة هذا النضال في فهمهم لطبيعة البنى السائدة بالوطن العربي ، وضمنه المغرب . ان الاخذ بهذه ، يعني أن نفهم التاريخ بوصفه عملية تطور مستمرة ليس للفترات النوعية موضع فيها . بينما المسألة هذه في الماركسية ، التي لم تطأها اقدام « المجتهدين » معكوسة : الخاص موجود في العام لان هذا العام (القانون) تمثل الخاص وتجاوز له في ذات الوقت (18) .

اذا اتضح لنا الطابع التضليلي والتمويهي والتحريفي في طرح المشكلة على المستوى النظري ، سيتضح مقابله ومعادله على المستوى السياسي في طرح العلاقة بين التاكتيك والاستراتيجية . فالقول بأن الاستراتيجية موجودة

في التاكتيك (أو لا وجو دلها الا فيه) يقود الى انتهازية يمينية تقوم على تعطيل الاهداف الاستراتيجية و « تجسيد عضويتها » في النضال من أجل كسب الآني والمرحلي . بل ان الامر أكثر في ضوء هذا المنطق : ليس هناك من أهداف بعيدة المدى ما لم تخدم هذا النضال المرحلي ، حتى ولو كان « مظهره الظرفي اصلاحيا مساوما » (19) . وهذا هو المعنى العملي – السياسي للقول بأن التاكتيك يقرر الاستراتيجية كما يقرر النضال « الديمقراطي الراديكالي » الثورة الوطنية الديمقراطية !!! .

ان التقدميين والثوريين ، يتعاطون مع الواقع باعتباره يمثل مرحلة تاريخية كاملة من التطور الاقتصادي والسياسي محددة ببنية علاقات الانتاج السائدة وبشكل السلطة السياسية والطبقة أو الطبقات التي تمتلكها والمنسجمة ، تاريخيا ، مع هذه العلاقات . وفي ضوء فهمهم لهذا الواقع وتفكيكه ، يحددون استراتيجية التغيير التي بدونها سيكون أي تعامل / تعاطي معه في أفق تغييره من قبيل الاصطدام الاعمى به ، أو ، في احسن الاحوال ، على قاعدة ممارسة تجريبية قاتلة لا افق لها في انتظار الذي يأتي ولا يأتي . وبناء على هذه الاستراتيجية يتحدد التاكتيك المرحلي . والمبرر الموضوعي التاريخي لوجود أي تاكتيك هو أن عملية انتاج واعادة انتاج علاقات الانتاج السائدة ضمن نفس النمط البنيوي تنتج مجموعة من التغيرات (غير النوعية) التي لا يمكن، في جميع الاحوال ، حلها بالاستراتيجية، وانما بعملية تقرأ هذا التغيير / المعطى ضمن اطاره العام (النمط البنيوي القائم) حتى لا تختلط الحدود بين الخاص والعام . هذه العملية نسميها التاكتيك .

والتاكتيك – كما يعرفه التقدميون الحقيقيون – لا يتغير الا في الحدود التي ترسمها له الاستراتيجية أي بهدف أن تكون أكثر قدرة على التقدم نحو الاهداف الاساسية المتوسطة والبعيدة المدى وليس ضدا عليها . وهذا هو الحد الفاصل بين نضال ديمقراطي يقع من الثورة الوطنية الديمقراطية موقع الجسر اليها ، وبين نضال ديمقراطي براجع ، من حيث المبدأ ، الثورة الوطنية الديمقراطية جذريا وذلك بوقوعه ضمن حلقات « الديمقراطية » السائدة ، والتنظير المكثف البصيص « الليبرالي » الذي تشعه على اعين الذين يلتهفون ويتهافتون على فضلاتها .

(انتهى)

احمد العلمي : مراكش : مارس 1981

هـوامـــش :

❋ اعتمدت في المقال كمرجع مجموعة من المقالات المنشورة بجريدة انوال ، وبالخصوص مقالي : « الوعي الديمقراطي والوعي المتاخر » لـ : ط. س. العدد 2 ، والمداخلة التي شارك بها عبد اللطيف عواد في « منتدى الفكر والحوار » والمنشورة بالعدد 12 من جريدة انــوال تحت عنوان : « حول خط النضال الديمقراطي الراديكالي » .

(1) قد لا يكون الاخفاق هو السمة الابرز في هذا المشروع ، ومع ذلك فالعناصر السلبية فيه قد تفضي الى مثل هذه الظواهر .

(2) عبر عبد اللطيف عواد عن هذه القضية بوضوح بالغ في حديثه مع صديقه العربي ـ الشرقي الذي نشر بالعدد الاول من جريدة انوال : « لا يمكن خلق المجتمع الجديد ، الاشتراكي والديمقراطي ، بدون التقدم في خلق المواطن الذي يبدأ عملية التغيير من نفسه » ص. 8 .

(3) « فمن بين كل الاختيارات المطروحة في الساحة الوطنية ، سيظل الاختيار الديمقراطي الراديكالي هو الاختيار التاريخي الصحيح » . « الوعي الديمقراطي والوعــي المتاخــر » ط. س. ص. 8 .

(4) نفس المقال السابق ... (العمود الثاني) .

(5) أنظر مداخلة ع. عـواد .

(6) نفس المصـدر السابـق .

❋❋ لا نقصد بالليبرالية المعنى الاخلاقي في السلوك المتداول في الكتابات السياسية وانما معناها الاقتصادي ـ الاجتماعي ، بالتالي النظري .

(7) انظر : في نمط الانتاج الكولونيالي ، الجزء الثاني من « مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني » مهدي عامل . دار الفارابي .

(8) يمكن الرجوع في هذا الصدد الى البحث القيم الذي قام به مهدي عامل في صدد العلاقة بيـن الفكر والواقع وضمنها علاقة الاستقلال هذه في الفصل الاول من كتابــه « في التنــاقض » الجزء الاول من « مقدمات نظرية ... » دار الفارابي .

(9) « الوعي الديمقراطي والوعي المتاخر » .

(10) نفس المصدر السابق .

(11) حتى الفترة الديغولية في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية .

(12) اصحابنا يتحدثون عن هذه الديمقراطية الغربية اليوم بوصفها ناتج نضال البروليتاريـا الغربية والشعوب المضطهدة والمستعمرة بعد ما تخلت البورجوازية عن ديمقراطيتها . انظر : « الوعي الديمقراطي والوعي المتاخر » ص. 3 .

(13) سيحتج أصحابنا من جديد متسائلين : وكيف حال البرلمانات (البورجوازية الاولى) التي كانت حكرة على من يدفع الضرائب من البورجوازية . هل نسميها تقدميــة بينمـا البرلمانات التي تقوم فيها تمثيلية الطبقة العاملة بنسبة كبيرة اليوم تنفي عنها هذه الصفة ؟ ... نجيب بان الطبقة التي كان على البورجوازية ان تتصدى لها في ذلك العهد من سلطتها هي الاقطاع . وقد اقتضت مؤسساتها الجديدة ومقتضيات بناء سلطتها ذلك الشكل من التمثيلية (وان لم تستفد منه كل البورجوازية) . بينما الآن تتصدى هذه للطبقة العاملة قصد اجتثاث واستئصال أسباب كفاحيتها ونضالها من اجل الابقاء على وضع السيطرة الطبقية . ولا ترى البورجوازية في ذلك حرجا أو خوفا من تمثيلية الطبقة العاملة في المؤسسات « الديمقراطية » لما لهذه التمثيلية من دور هام في تثبيت هـذه المؤسسات وعبرها سيطرة البورجوازية الطبقية وشرعية سلطتها .

❋❋ « راديكاليونا » يقسمون الانظمة العربية تقسيما « ديمقراطيا » ، اذن غيـر طبقوي » وذلك حسب قرب أو بعد نماذج حكمها و « ديمقراطيتها » السائدة من « الديمقراطيــة الليبرالية » . انظر في هذا الصدد مداخلة ع. عواد . انوال . العدد 12 .

(14) « الوعي الديمقراطي والوعي المتاخر » ط. س.

(15) كالقول مثلا بأنه نتاج العصور الوسطى .

(16) « الوعي الديمقراطي والوعي المتأخر » [illegible]

(17) [illegible]

(18) [illegible] ولا نتعرف على الرأسمال من خلال [illegible] بأن نعلم تشريح [illegible] الأعلى يفسر الأدنى وليس العكس .

(19) [illegible] والوعي المتأخر [illegible]

[illegible]

محـاور ... ملفـات :
الاتحـاد السـوفيـاتـي

لمـاذا هـذ الملـف ؟

قد يعتقد البعض أن مناقشة مسألة الطبيعة الطبقية للنظام السوفياتي من باب الترف المثقفي البعيد عن قضايا الساعة وعن مشاكـل مجتمعنـا ، فضلا عن كونها اقحام عسفي لقضية نظرية غير مطروحة أصلا ولا أساس لها في واقعنا المعاش .. انها من قبيل « الفكر المستورد » ومحاكاة مثقفـي الغرب الاوروبي ليس الا . وبالاضافة الى هـذا وذاك : ان التشكيـك فـي الطبيعة الاشتراكية للاتحاد السوفياتي يصب الماء في طاحونة الرجعية !

غير أننا نعتبر أن توضيح الطبيعة الطبقية للنظام السوفياتي ، ودول المعسكر الشرقي عموما ، من المهام الاساسية المطروحة على جبهة النضال الايديولوجي ببلادنا . وتكتسي مناقشتها أهمية بالغة نظـرا للاعتبـارات التـاليـة :

* ضرورة نبذ الكليشيهات والاحكام الجاهزة التي لا تستنـد الـى أساس علمي في تصنيف النظام السوفياتي ، واعتماد البحث العلمي في طبيعة القوى الطبقية والعلاقات الاجتماعية السائدة في الاتحاد السوفياتي مقياسا لبلورة موقف موضوعي من هذا النظام .

* ضرورة دحض الدعاوي الرجعية التي تعتبر الاتحاد السوفياتي بلدا شيوعيا وتقدم ممارسات ومواقف هذا البلد على أنهـا من صميـم الفكـر والسياسة الشيوعية ، والغرض من وراء كل هذا هو تشويـه الشيوعيـة وحمل الجماهير الشعبية على معاداتها .

* ان مسألة طبيعة النظام السوفياتي وثيقة الصلة بمسألة الاشتراكية العلمية ، سيما أن البعض يدعي أن الدولة السوفياتية تجسيد ملموس للنظرية الاشتراكية العلميـة .

* كون بعض القوى السياسية ببلادنا تعتبر ، اما صراحة أو بشكل ملتوي ، أن الاتحاد السوفياتي نموذج للبناء الاشتراكي .. ولم لا لمجتمـع الغـد بـبـلادنـا !

* اجماع كل القوى التقدمية العربية ، اعتبارا للدور الـذي يلعبـه الاتحاد السوفياتي في مساندة المقاومة الفلسطينية والدول العربية في نضالها ضد العدو الصهيوني ؛ على اعتبار الاتحاد السوفياتي بلدا اشتراكيا وحليفا استراتيجيا للشعب الفلسطيني وكل الشعوب العربية .

* قلة الكتابات العربية أو المعربة التي تطرح الطبيعة الاشتراكيـة للاتحاد السوفياتي محل تساؤل :

وان تقديم هذا الملف الذي لا يتضمن ـ وعن قصد ـ وجهة نظر واحدة ؛ لا يعني ان الاتحاد السوفياتي هو العدو الرئيسي لكل الشعوب على امتداد المرحلة التاريخية الراهنة .

ان تحديد العدو الامبريالي الرئيسي لا بد وان ينطلق من التحليل الملموس لواقع كل بلد . وهكذا ، يشكل الاتحاد السوفياتي طرفا أساسيا في العدو الرئيسي الذي يواجهه الشعب الارتيري في حين تشكل الامبريالية اليانكية جزءا لا يتجزأ من العدو الرئيسي الذي يقاومه شعب السلفادور .

وان هذا الملف مجرد بداية ومساهمة اولية في دراسة الطبيعة الطبقية للنظام السوفياتي وستتبعها دراسات أخرى وترجمات حول المجتمع السوفياتي وحول علاقات الدولة السوفياتية ببلدان الكوميكون وبلدان العالم الثالث ، الخ ...

« الجسور »

« الخطة الخماسية العاشرة والمؤشرات الملموسة »

تيخونوف

تعريب : لحسن والحاج

« أيها الرفاق ،

ان توجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد خلال الخطة الخماسية العاشرة كان مطابقا تماما لسياسة المؤتمرين الرابع والعشرين والخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي . وقد أدى تطبيق هذا التوجيه الى توسع ديناميكي لكل ميادين ومظاهر الحياة في المجتمع السوفياتي .

وقد زاد الشعب رفاهية وتنامت الطاقة الانتاجية والعلمية والتقنية للبلاد ، كما تدعمت الوحدة الاجتماعية والسياسية والفكرية للشعب وشاهد التحالف القائم بين الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين مزيدا من الالتحام وكذا بالنسبة للصداقة المتينة التي تجمع بين كل الامم والاجناس كما تجذرت الديموقراطية الاشتراكية .

وجاء الدستور الجديد للاتحاد السوفياتي ليؤكد الانجازات العظيمة التي حققها مجتمع الاشتراكية المتطورة .

ان التعاون القائم بين الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الشقيقة قد عرف انتعاشا وتوسعا ، كما أن السلطة الدولية للدولة السوفياتية وتأثيرها على تطور العالم قد بلغا حجما استثنائيا .

ويمكن أن نقول بارتياح عميق ان الخطة الخمسية العاشرة كانت خطة انجازات هائلة لحزبنا وشعبنا ! لقد خطونا خطوة جديدة نحو بناء الشيوعية ! ومن حقنا أن نفتخر بهذا أيها الرفاق !

أما عن المؤشرات الملموسة التي تميز تنمية البلاد فيجب قبل كل شيء أن نسجل أن كل أبعاد اقتصادنا قد ارتفعت بشكل ملموس خلال الخطة الخمسية الفارطة وأننا قد حصلنا على نسب للنمو المطلق للانتاج جد مرتفعة. فقد تزايد الدخل القومي بـ 400 مليارا روبلا بالنسبة للخطة الخمسية التاسعة وارتفع الانتاج الصناعي بـ 717 مليارا .

(...) وكل انجازاتنا هي نتيجة للعمل العظيم الذي ينجزه شعبنا وللجهود التي يبذلها بتفان عمال كل الجمهوريات الموحدة ، هؤلاء العمال الذين بانجازهم اليومي لأعمال حقا تاريخية ، يفتحون أمام بلادهم آفاقا جديدة للتقدم !

ونحن الشيوعيين جد فخورين بطبقتنا العاملة البطلة وبفلاحينا الكلخوزيين المظفرين وبمثقفينا المقتدرين . اننا فخورون لكون انجاز حزب

لينين. [illegible]
سر قوتنا وعظمتنا ! وهكذا يشق الشعب السوفياتي طريقه بكل شجاعة تحت قيادة حزب لينين نحو بناء الشيوعيـة !

(...) أما في الخطة الخمسية المقبلة ، فان حزبنا يؤكد ان الهدف الرئيسي يتجلى في رفع المستوى المعيشي للسوفياتيين على أساس تنمية منتظمة للاقتصاد وتقدم علمي وتقني سريع وتكثيف للاقتصاد ، واستعمال بعقلانية أكبر للطاقة الإنتاجية للبلاد وكذا على أساس الحفاظ على كل أنواع الثروات وتحسين ظروف الشغل » .

فقرات مختارة من التقرير الذي قدمه تيخونوف، رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي امام أنظار المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي يوم 27 فبراير 1981 . نشرة نفوستي بالفرنسية) .

« السوفياتية » :

جاك أطالي

تعريب : لحسن والحاج

ان نظرية الانتاج (I) صالحة كذلك لدراسة الامم التي تعرف اليوم بأنها اشتراكية . ولو كانت فيها ملكية حاجات الانتاج تعود للدولة ، فان هذه الاخيرة منفصلة عن العمال كما أن الجزب منفصل عن أولائك الذين يدعي تمثيلهم . هناك اذن طبقة رأسمالية ، ويعيد عمال هذه البلدان تحليل اقتصادياتهم كاقتصاديات رأسمالية ، بمعنى أنها مسيرة من قبل فريق مغلق يعين نفسه بنفسه وقد يكون محيطه أقل غموضا من محيط الطبقة الرأسمالية في أوروبا أو الولايات المتحدة . وان لم يكن المميز للرأسمالية هو وجود السوق ولكن مراقبة القيمة المنتوجة ، (مراقبتها) ، من لدن من لم ينتجها ، فان قوانين الرأسمالية تجد تطبيقا لها هنا وان الامر يتعلق اذن برأسمالية : ذلك ما سأسميه بـ**السوفياتية** .

ان ملكية وسائل الانتاج ، في السوفياتية ، ملكية دولوية أو تكنوبروقراطية : وكلا التعبيرين يدل على ذات العلاقة للانتاج : يراقب أو يملك التكنوبروقراطيون التنظيم البروقراطي للدولة بينما تملك هذه الاخيرة وسائل الانتاج . هذا ما جعل البعض يتكلم عن نمط دولوي للانتاج ، الا أن هذا الاسم مضلل في الواقع لان التنظيم البروقراطي ، والدولة خاصة ، قد تم غزوه من لدن التقنوبروقراطيين وأدوات الانتاج التي يراقبونها . ان السوفياتية رأسمالية اذن ولكن اذ يستحوذ الرأسماليون الخواص على فائض الانتاج الاقتصادي بواسطة فائض القيمة المحقق في تبادل القيم **بالسوق** ، يستحوذ التقنوبروقراطيون في السوفياتية **اداريا** على فائض القيمة وذلك بتجديد رواتبهم **والاستثمارات** .

ولا يتنافى الشكلان ، السوفياتية والراسمالية ، احدهما مع الآخر ، بحيث أن كل البلدان الرأسمالية تكتسب سمات سوفياتية (نسبة الى السوفياتية) ، وكل مكان يشهد تكاثر التنظيمات البروقراطية ، كما أن الطبقة التقنوبروقراطية قد حصلت على سلطة كبيرة ومتنامية ، مشتركة لذلك مع الراسماليين في تسيير واستهلاك فائض الانتاج . ان القيام بتحليل للسوفياتية هو اذن ، جزئيا ، تحليل لانفسنا .

في السوفياتية تكتسي علاقات الانتاج الرأسمالية طابعا خاصا بحيث أن أهمية سلطة كل التقنوبروقراطيات التي توجد على رأس وحدات الانتاج متوقفة على الرفع الى أقصى درجة بالكمية المنتوجة وحجم الراسمال المراقب وليس بفائض الانتاج كما هو الشأن بالنسبة للرأسمالية الخاصة وان كان

هدف القادة السوفيات كما هو الحال في هذه الاخيرة ، أي ارادة السلطة ، ان هدف القادة في الاتحاد السوفياتي هو بالتدقيق ، انجاز الاهداف الكمية السنوية للخطة من جهة ، ومن جهة أخرى الزيادة في حجم رأسمالهم لان هذا الاخير يحدد رواتبهم ومواقعهم الاجتماعية . ومقدار الربح الذي يعاد استثماره ذاته متوقف على الكميات المنتوجة والتجهيزات المستعملة ، وهذا ما يشجع المقاولات على الاستمرار في استخدام تجهيزات قديمة .

ان المزاحمة بين رؤوس الاموال قائمة . انها قائمة بين الوزارات ومجموعات الضغط المختلفة : كل يحاول الاستفادة من أسبقيات عند توزيع الاموال للاستحواذ بعد ذلك على أكبر دخل ممكن . وكما هو الحال في الرأسمالية الخاصة ، رغم أختلاف مقياس السلطان ، يؤدي هذا المسلسل ، باختصار، الى التراكم الاكبر للرأسمال. ان التخطيط يعكس بالفعل مستلزمات استثمار الرأسمال على الصعيد الاجتماعي . وعلى كل فأهداف الخطة التي يتم تحديدها قيمة أو حجما بعد ذهاب واياب بين المقاولات والوزارات و « الكوسبلان » جد اجمالية بحيث ان المقاولات تحتفظ ، في اطار هذه الاهداف ، باستقلال ذاتي كبير . ان الخطة اذن تابعة للمنطق الرأسمالي الباحث عن التراكم الاقصى .

بيد أن التقويم في السوفياتية أصعب جدا مما هو عليه في الرأسمالية الخاصة . ففي هذه الاخيرة يلعب السعر دورا مركزيا بينما يوقف تحديد الاسعار على المدى القريب في الاولى تنقل الرأسمال من قطاع الى آخر ، كما أنه يوقف كل اهمال للرأسمال واستواء النظام في مجموعه . ويتم التقويم هنا بواسطة ظهور واختفاء دوريين لنقص كمي في العرض بسوق الحاجات : فصفوف الانتظار هي الشكل السوفياتي للتضخم كما أن الانتاجية الضعيفة هي شكل البطالة هناك .

ان الازمة الراهنة لنظام الاتحاد السوفياتي تقبل الشرح اذن بواسطة قوانين الرأسمالية مع مراعاة أشكال أخرى من الاستواء فضلا عن كون الاتحاد السوفياتي ما يزال متأخرا فيما يتعلق بتنظيم الشغل ، بحيث أن الازمة الحالية تنظم الانتقال من نمط انتاج « متفرق » الى نمط انتاج « كثيف » ، انتقال تم باوروبا والولايات المتحدة خلال أزمة الثلاثينات . ما يزال مسلسل الانتاج هناك اذن متفرقا بمعنى أن نمو الانتاج يتم أساسا عن طريق استخدام الفلاحين في القطاع الصناعي . وتحقق الاسعار تحويل جزء من فائض القيمة من الصناعة الى الفلاحة ، بحيث أن تزايد انتاجية العمل في الفلاحة اقل بكثير بصفة عامة من تصاعدها في الصناعة في حين أنه يجب ضمان مستوى مستقر لدخل الفلاحين وذلك لاسباب سياسية جلية .

ان بطء انتشار التقدم التقني والتبذير والآجال التي يتطلبها انجاز

المشاريع ، ان كل هذا يخفض فاعلية (مردود) رؤوس الاموال كما أنه بالاضافة الى الاستراتيجية التراكمية للقادة يزيد في الحاجة الى رؤوس الاموال . وان كان تراكم الرأسمال مركزا على قطاع حاجات التجهيز ففي كل وحدة منتوجة في قطاع حاجات الاستهلاك ترتفع كمية الرأسمال باستمرار .

هناك في قطاع حاجات الانتاج اذن وفي ذات الوقت تزايد الاستثمار وارتفاع انتاجية العمل في حين أن قطاع حاجات الاستهلاك لا يعرف لا هذا ولا ذاك . تلك هي الازمة .

ويمكن أن نتأكد من ذلك بواسطة بعض الارقام . أولا ، أن مفعول التراكم على جهاز الانتاج جد سريع : فقد ارتفع التركيب العضوي للرأسمال من 1,30 في 1958 الى 1,36 في 1976 ، وفي الصناعة وحدها من 1,55 الى 1,94 . وقد استقر الوضع في الفترة 1965 ـ 1970 التي شهدت تطبيق اصلاحات في ميدان الاسعار ، بيد أن الفترة التي سبقتها والتي تلتها عرفتا نموا سريعا . ويرافق ارتفاع التركيب العضوي للرأسمال تقلص للقيمة المنتوجة . كما أدت اللافاعلية المتصاعدة في الفلاحة وفي قطاعات حاجات الاستهلاك الى تقلص اجمالي لفاعلية الرأسمال منذ 1960 ، غير أن هذا التقلص قد توقف في الفترة الممتدة بين 1965 و 1970 .

ان مسلسل الازمة يشبه الى حد كبير مسلسل السنوات الثلاثين في الغرب : فتراكم الآلات يتم على حساب نمو حاجات الاستهلاك كما يتم توجيه الرأسمال واليد العاملة نحو الصناعة الثقيلة أكثر فأكثر رغم ما قد يترتب عن ذلك من هبوط الانتاج في الصناعات الاخرى . وللحفاظ على مستواه دون أدنى تغيير في التكنولوجية يرفع حجم اليد العاملة المستخدمة في قطاع حاجات الاستهلاك ، وهذا يؤدي الى ارتفاع في قيمة تلك الحاجات التي تتطلبها اعادة انتاج قوة العمل بمعنى أن القدرة الشرائية تعرف تقلصا . وكي لا يحدث هذا وجب خفض فائض القيمة وهذا يعني بدوره تقهقر معدل الربح .

وكما هو الشأن بالنسبة للرأسمالية الخاصة يصبح اذن « خفض قيمة » رؤوس الاموال ضروريا كي يستعيد الانتاج فاعليته وهذا يحدث لا عن طريق تقهقر الاسعار ولا بتعدد الافلاسات ولكن بالدرجة الاولى بواسطة تقهقر قيمة العملة الوطنية ، تقهقر لا تظهر آثاره الا بعد مدة من الزمان . بيد أن هذا لا يكفي ليستعيد الاقتصاد فاعليته . وهنا يبدأ التقويم بواسطة النقص : وتتوقف مقاولات وأوراش كما يظهر في عدة مقاولات فائض في اليد العاملة .

ذلك هو حال أزمة السوفياتية اليوم والخروج منها يفرض الاختيار بين استراتيجيتين : اما العودة الى نمط انتاج متفرق واما تطوير نمط الانتاج الكثيف .

فالعودة الى مسلسل متفرق تفترض انخفاض الاجور والنفقات غير

المنتجة ، كما تفترض اعادة النظر في بعض الضمانات الاجتماعية . وهذا من شأنه أن يسفر على مواجهة بين الطبقة العاملة والبرجوازية السوفياتية وعلى أضطرابات سياسية . وفي اطار هذه الاستراتيجية ، من المحتمل القيام بمغامرة عسكرية نحو الجنوب الشيء الذي سيعطي نفسا جديدا للاجماع الوطني دون تحقيق نمو اقتصادي كما أنه سيمكن الاتحاد السوفياتي من مراقبة مصادر الخامات الضرورية لمتابعة نمط الانتاج المتفرق أ

أما الاستراتيجية الاخرى فانها تفترض « المزيد من تكثيف استغلال قوة العمل واصلاحات اقتصادية تمسح برفع انتاجية العمل ؛ وهذا التوجيه سيشترط ، من جهة ، نهج سياسة انفراجية وتقليص نفقات التسلح اذن لتوفير وسائل انتاج حاجات الاستهلاك ، ومن جهة أخرى ، توسيع نطاق السوق كي تتاح فرصة انعاش بعض المقولات الاقتصادية الخاصة بالرأسمالية الغربية » . كما أن هذه الاستراتيجية ستترافق استيعاب أوروبا الغربية وذلك لمراقبة تكنولوجياتها وأسواقها .

تبين دراسة السوفياتية اذن أن بداخل عالم الانتاج مجموعة متجانسة من المجتمعات لا يميز بعضها عن البعض الآخر الا الشكل الذي تتخذه شرعية اقتسام فائض الانتاج ، ولا يجدي في شيء اعتبار احدى الكيفيات التي يتم بها الاقتسام أكثر شرعية من الاخرى لان الاقلية هي التي تشرف عليه باسم الشعب في جميع الحالات . غير أن موقع السوفياتية داخل الرأسمالية وتأخرها في المسلسل العام لا يمكن تفسيرهما بعمل قوانين الانتاج وحده . بل يجب القيام بتحليل للعلاقات السلطوية داخل المجتمع السوفياتي ، علاقات لا يمكن اختزال أسسها في قيمة العمل الخفية والمجردة وحدها .

مقتطف من كتاب جاك اطالي ، العوالم الثلاثة (من أجل نظرية ما بعد الازمة) ، منشورات فايادر ، 1981 ، من ص 121 الى ص 125 .

حول مفهوم رأسمالية الدولة الاحتكارية

بقلم : باولو كويماني

1 ــ البضاعة ورأسماليــة الدولة

كثيرا ما تعتبر بعض الافكار الخاطئة تماما ، والتي لا تعكس الا ظواهر الاشياء ، عين الحقيقة ، ويصبح من العسير استئصال جذورها فيما بعد . وذلك هو الشأن بالنسبة للآراء المعبر عنها عموما حول مسألة الانتــاج السلعــي في الاتحــاد السوفياتي ، وبصدد هذه المسألة يبدو ان الخلافات بيــن بين الاقتصاديين البورجوازيين والبــورجــوازييــن الصغــار والبروليتاريين (أو الذين يعتبرون انفسهم كذلك) تتمحي .

والرأي السائد حول هذه القضية هو أن انتاج السلــع في الاتحاد السوفياتي منعدم أو أنه بالاحرى يقتصر على انتاج القيم الاستعمالية التي تدخل ضمن الاستهلاك الفردي .

وحسب وجهة النظر هذه ، فان وسائل الانتاج (الرأسمال الثابت وجزء من الرأسمال المتحرك) لا تكتسي شكل بضائع في الاتحاد السوفياتي ما دامت البضائع لا تنتج من اجل البيع لكيان مجرد (السوق) ؛ ولكنها تنتج لتوزع ، من طرف اجهزة التخطيط ، على كل الوحدات الانتاجية . وهــذا التوزيع يتــم حسب مقاييس سياسية الى حد ما .

لنأخذ تطور قطاعي الانتاج (وسائل الانتاج ووسائــل الاستهلاك) في الاتحاد السوفياتي .

الــجــدول (1) :

الاوزان المتتالية لوسائل الانتاج ووسائل الاستهلاك في الحجم الكلي الانتــاج الصناعــي (بالنسبة المئوية)

السنوات	الانتاج الصناعي الكلي	وسائل الانتاج	وسائل الاستهلاك
1917	100	38ر1	81ر9
1922	100	32ر0	68
1928	100	39ر5	60ر5
1945	100	74ر9	25ر1
1950	100	68ر8	31ر2
1960	100	72ر5	27ر5
1964	100	74ر0	26ر0
1968	100	73ر8	26ر2
1971	100	73ر4	26ر6

واذا اقتصرنا على وجهة النظر الرائجة ، فان انتاج البضائع في الاتحاد السوفياتي قد تقهقر الى مستوى منخفض ، (من 9ر61 ٪ من المجموع ، أو على الاصح ، اذا أخذت سنة 1928 كمنطلق ، من 5ر60 ٪ الى 6ر26 ٪ من المجموع خلال 43 سنة) ، ليفسح المجال أمام الانتاج الغير السلعي (قيم استعمالية بسيطة ، وسائل الانتاج) الذي تصاعد خلال 43 سنة من 5ر39 ٪ الى 4ر74 ٪ من الانتاج الكلي .

ويستنتج من هذا ، اذن ، أن أسس انبعاث الرأسمالية (الانتاج السلعي) قد تم القضاء عليها تدريجيا ، وانه بقدر ما نتقدم في الزمن تتضاءل السمات الرأسمالية للاتحاد السوفياتي .

ان هذه الفكرة تستند الى المفهوم المغلوط « للسوق » . وفي وجيز الاقتصاد السياسي ، المتداول في الجامعات والمعاهد التقنية ، يعرف كلوديو نابوليوني السوق على انها « مكان مجرد تتم فيه مجمل عمليات البيع والشراء » ، وذلك هو المفهوم النموذجي للاقتصاد المبتذل والذي تأخذ به كل الكتب البرجوازية تقريبا .

ان « الاماكن المجردة » لا وجود لها في الاقتصاد السياسي ، وان افتراض وجودها يعني اعتبار للشكل الاجتماعي المميز للمنتوجات في فترة معينة على انه مظهرها الخارجي . ان المفهوم المبتذل للسوق يعبر عن المجموع الخيالي للاماكن الواقعية حيث تباع الاشياء . واذا انعدم المكان حيث يكون الشيء شيئا انعدم السوق . وبهذا المعنى ان السوق يقدم جوابا للمنتجين من حيث حجم مبيعاتهم . واذا أصبح هذا المجهول معلوما (حجم المبيعات) أي اذا حددت الدولة حجم المبيعات والمشتريات سقطت كل التصورات المعتادة .

ان كل النظريات الماركسية المزعومة حول نمط الانتاج الموجود بالاتحاد السوفياتي تتجاهل كلية مضمون مقولة البضاعة عند ماركس « يمكن للشيء ان يكون نافعا ونتاج عمل انساني دون أن يكون بضاعة . وكل من يسد حاجياته الخاصة بمنتوجه لا ينتج الا قيمة استعمالية شخصية ؛ ولانتاج بضائع عليه ليس فقط أن ينتج قيما استعمالية وانما قيما استعمالية للآخرين، قيما استعمالية اجتماعية (وليس فقط لشخص بعينه . ففي القرون الوسطى كان الفلاح ينتج ويقدم الاتاوة للسيد الاقطاعي قمحا والعشور قمحا للكاهن كذلك . لكن لا القمح فائدة ولا العشور فائدة يتحولات الى بضائع لكونهما انتاجا للآخرين ، وليصبح المنتوج بضاعة ، يجب أن ينتقل الى الآخر ليستهلكه عن طريق التبادل) » .

ان المشكل بالنسبة للاتحاد السوفياتي يكمن في تطبيق ما قاله ماركس هنا على انتاج وتبادل وسائل الانتاج وبالتالي على العلاقات بين الوحدات الانتاجية .

ان التوزيع القسري لوسائل الانتاج هو نقيض التبادل ، او بالاحرى ليكون قسريا يجب أن يكون نقيضا للتبادل . لكن ، اذا اعتبرنا أن التبادل يعبر عن التناقض الاساسي بين وجود الاعمال المنجزة كل على حدة وبين كونها - الاعمال - مرتبطة بعضها مع البعض ، أدركنا أن نفي التبادل لا يمكن أن يكون نتيجة تدخل قسري للدولة ، وانما نتيجة عمل يقضي على أسس هذا التناقض نفسه .

ففي الاتحاد السوفياتي تباع وسائل الاستهلاك في المتاجر والاسواق الكبرى الخ ... كما هو الشأن عندنا تماما بيد أن هذا ليس هو المشكل . ان المشكل الحقيقي يبرز عندما نكتشف أن التصميم هو الذي يحدد وسائل الانتاج التي يجب شراؤها وحجمها . إن المعامل تتمتع ، بدون شك ، باستقلال ذاتي ، غير ان المراقبة التي يمارسها الكوس بانك (بنك الدولة) صارمة الى حد أنه يستحيل القيام بعملية شراء هامة لوسائل الانتاج دون موافقة هذا البنك .

يجب ، اذن ، غض الطرف عن الاستقلال الذاتي لصناعات معينة للتركيز على النشاط القسري المزعوم للدولة .

ان نشاط الدولة يقتصر على تنظيم المبادلات بين الوحدات الانتاجية ؛ ان ما تعينه الدولة ليس الا حصة من انتاج شركة ما يتم تحويلها (الحصة) الى شركات أخرى . وهذا الانتاج يحسب على المعمل الذي يحصل عليه ، ويحسب لحساب المعمل الذي ينقل منه . ان الكوس بنك وفروعه تلعب دورا مركزيا بضبطها لحسابات الشركات اذ تسجل مالها وما عليها . ان الرأسمال الثابت الممنوح لشركة ما يجب أن يستهلك خلال فترة محددة ، وهذا يعني أنه يجب اعادته الى بنك الدولة التي كانت قد قدمت الرأسمال النقدي الضروري ، أن المنتوجات (وسائل الانتاج) التي تدخل في المبادلات المحددة من طرف الكوس بنك (البنك الذي يحدد كل العلاقات التي تربط الشركات فيما بينها) يتم تحويلها مقابل أثمانها ، المحددة قبل دخولها في مسلسل التداول . ان أي وجود للنقد غير ضروري كما هو الشأن في الرأسمالية الاحتكارية ، حيث تتم معظم المعاملات بواسطة تسجيلات بنكية بسيطة . ومن وجهة النظر هذه ، لا وجود لاختلافات أساسية بين اي بلد رأسمالي متقدم والاتحاد السوفياتي : يسود النقد الائتماني في المبادلات التي تتم فى اطار دائرة الاستهلاك الفردي الغير المنتج بينما يسيطر النقد البنكي في مبادلات دائرتي الاستهلاك المنتج والاستهلاك الغير المنتج والغير الفردي .

من كل هذا يمكن استنتاج ان العمل القسري للدولة لا يقوم الا بتدعيم انتاج أساسه وجود أعمال منجزة كل بشكل مستقل عن الآخر ما دام البنك يشكل محور كل النظام . وفي الحقيقة أن الدولة (جهاز التصميم) لا تقوم الا باتقان نشاط البنك :

وان المبادلات التي تتم بين الشركات تقدر نقديا بواسطة الروبل ، وذلك ناتج عن كونها مستقلة بعضها عن البعض . اذن ، لا تتم اعادة النقود من صناديق الشركات الى صناديق الكوس بنك .

ولتكون (المبادلات) متناقضة حقا مع الشكل السلعي للانتاج ، يجب على عمل تخطيطي أن يقاوم استغلال أعمال تشكل العمل العام للمجتمع ، وأن يقاوم اذن التعبير النقدي عن المنتوج . ويتعلق الامر هنا بظاهرتين مرتبطتين. فبقدر ما انجز كل عمل بشكل منفصل بقدر ما يتحول منتوجه الى بضاعـة وبقدر ما تفرض الرابطة الاجتماعية ، أي النقود ، التي توجد هـذه الاعمـال نفسها . ويتميز الاتحاد السوفياتي بالنسبة لبلداننا ، في هذا الميدان ، يكون الوجود القانوني لملكية الدولة لكل الوحدات الانتاجية الصناعية يمكن من وضع تخطيط اقتصادي قسري . وهذا التصميم يحدد وسائل الانتاج (الآلة الصناعة للادوات مواد البناء والمواد الخام الخ ...) وبيعها وشراءها قبل أن تتم هذه العمليات في الواقع . وهذا لا يغير في شيء الشكل السلعي الذي تكتسيه وسائل الانتاج (القيمة الاستعمالية الاجتماعية المنقولة الى أناس آخرين عن طريق التبادل) .

وببساطة يؤدي هذا الى تصفية وسائل الانتاج ـ البضائع تستبق بيعها الفعلي ، ويعني ذلك البحث ازاحة الحاجز الذي يشكله تحول البضاعة الى نقـود .

اذن ، يستهدف التخطيط ذو الطابع القسري الى محو التناقض بيـن البضاعة والنقد ، أي بين القيمة والقيمة في شكلها الاجتماعي وذلك بافتراض أن تصفية البضائع تتم قبليا .

وعلى الصعيد التجريبي ، فان الفرق بين بلداننـا وبيـن الاتحـاد السوفياتي ، يكمن في اصل المبادرة على الصعيد الاقتصادي . ففي بلداننا ، ان الرأسماليين الفرادى (الاحتكاريين أو غيرهم) هم الذين يطبعون الحركة من « الاسفل » ، هذه الحركة التي ينظمها البنك . ونحن هنا أمام وضعية ينظم فيها فرع معين (الرأسمال النقدي) الحركة المنطلقة من الشركات .

ومن وجهة نظر عامة ، ان كل محاولة للقضاء على التناقض بين البضاعة والنقد لا يمكن أن تفرض على مجتمع الا من جانب النقـد ، أي الرأسمـال النقدي . وان سيطرة هذا الاخير هي الشرط الاولي لكل محاولة من هذا النوع.

وعلاوة على ذلك ، يجب غض الطرف هنا عن كون التصميم لا يتـم انجازه وأن اهدافه تغير باستمرار .

ومن المعلوم أن تغييرات أهداف التخطيط تتصاعد كل سنة بشكل كبير كما هو الشأن بالنسبة للتغييرات المتعلقـة بالمنتوجـات (نوعا وكمـا) ومشتريات المقاولات (وسائل الانتاج وكلفة التداول) . وان الارقام المتعلقة

بمنجزات التخطيط تبين أكثر فأكثر ان هذا الاخير لم يغد سوى وهم قانوني، الا أن البحث عن المستوى الذي لا يعتبر فيه التخطيط تخطيطا يشكل بحثا ميتافيزيقيا . يجب أولا غض الطرف عن ذلك واعتبار الامور وكأن التخطيط يسير بشكل عادي والكشف في هذا السير نفسه عن أصل التناقض الاكثر فأكثر وضوحا بين الخطة والواقع .

وفي الاطار المحدود للبضاعة يجب ادراك أن نقيض الانتاج السلعي (أي ما يلغي التداول السلعي) هو الانتاج الغير السلعي ، أي الانتاج القائم على العمل المباشر لمجموع المجتمع . ان العمل الاجتماعي ، في الانتاج السلعي ، يوجد بالفعل في تناقض تام مع مختلف الاعمال الخاصة المنجزة بشكل مستقل بعضها عن البعض . وهذا التناقض قائم في الواقع وينعكس في الدائرة القانونية . وعلى العكس من ذلك ، ففي الانتاج السلعي أن الاعمال الخاصة يجب الغاؤها كأعمال خاصة . وهذا يعني أن كل عمل معين لا يشكل نقيضا للاعمال الاخرى بل انه جزء عضوي من نفس الكل .

ويمكن للمثال الما قبل ـ رأسمالي أن ينيرنا في هذه الحالة ، انه مثال الانتاج الاجتماعي للجماعات الما قبل ـ عبودية القديمة حيث يشكل العمل النشاط المشترك للجسد الوحيد الذي يكونه المجتمع .

وما دامت ضرورة مخطط اقتصادي شامل ذي طابع قسري تحترم ، فان ذلك يعني أن الطابع المستقل للاعمال هو الذي ما زال يفرض نفسه وأن العمل الاجتماعي لا يوجد بل على العكس من ذاك لا يزال مجزأ . قد يبدو ذلك مفارقة غير أن التفكير قليلا يكفي لادراك صحة ذلك .

وفيما يخص الانتاج السلعي ، ان وجود خطة لا يمكن أن تكون له في حد ذاته أهداف أخرى غير هدف « تغيير » شروط تحقيق المنتوج بالشكل الذي يتم فيه هذا التحقيق في الاقتصاد الرأسمالي وفي الاقتصاد المفترض لصغار المنتجين المستقلين . وان التبادل بين الوحدات الانتاجية ينظم على أساس ميزان القوى . غير أن القوة لا يمكنها أن تمحو كون كل شركة تحول الى الاخرى جزءا من القيمة التي انتجتها هي وأنها تتسلم حصة أخرى في شكل نافع مغاير .

ان ما يضبب هذه الظاهرة في اطار التخطيط القسري وما يسبب الوهم هو بالضبط الدور القسري للدولة ، الا أنه من الضروري غض الطرف عن ذلك أثناء تحليل نمط الانتاج وعلاقات الانتاج . وبالفعل ، ان الدور القسري للدولة لا يمكنه أن يلغي العلاقات الاقتصادية ، بل كل ما يمكن أن يفعله هو امداد هذه العلاقات بأشكال جديدة .

ذلك هو دور التخطيط في الاتحاد السوفياتي حيث يمكن التخطيط من وجود محاسبة اجتماعية لمجمل الانتاج مع افتراض أن هذه المحاسبة دوما

دقيقة وان خدماتها تتصف بالكمال . ومن هذه الزاوية ليس هناك فرق مع الرأسمالية الغربية (التي لا تعرف التخطيط القسري) حيث المحاسبة الاجتماعية تفتقر الى الانعكاس القانوني الرياضي على صعيد الدولة .

ان الخطة في الاتحاد السوفياتي ترتكز على وجود الانتاج السلعي وضرورياته وعلى وجود الانتاج من أجل التبادل ، كما ترتكز على طابع التبادل كشكل لحل التناقض بين العمل الخاص والعمل الاجتماعي . اذن ، ان الخطة انعكاس لهذه الشروط الاساسية التي تتحكم فيها في حين أن الخطة لا تسيطر عليها . وان الخطة لا تحاول استبدال التبادل بالتعاون المباشر وانما تحاول ضمان تحقيق التبادل في جميع الحالات . وفي البلدان الرأسمالية حيث لا وجود للتخطيط القسري فلا أحد (باستثناء بعض الاقتصاديين الذين لا شغل لهم) يهتم الى هذا الحد بمصير البضاعة وتحولها الى نقد .

ان قانون القيمة لا يمكنه أن ينقرض لمجرد أنه يتخذ شكلا ضمنيا (فتيشيا) في الخطة ، وذلك كما هو الشأن على صعيد آخر حيث لا يؤدي تأليه وعبادة القوى الطبيعية الى زوالها . ومن المفروض أنه ليس من الضروري التأكيد على أن التناقضات قائمة في الواقع (بل أكثر من ذلك ان الواقع متناقض) ، والطريقة الوحيدة لازالة هذه التناقضات هي الغاؤها فعليا في الواقع وليس الاكتفاء باعطائها تعبيرا آخرا وتقنينها .

وبما أن الخطة اجراء يمكن اتخاذه شريطة التوفر على الارادة والقوة لاتخاذه ، فلا يمكنه ، في حد ذاته ، تغيير او الغاء علاقات او اشكال انتاج محددة . ولذلك ، فان الشروط التي يتم فيها السياق الاجتماعي للتبادل ليست البتة هي تلك الشروط التي تتوهم الخطة خلقها . وهذه الشروط تقتضي ، كما سبق أن اوضحنا ، الغاء التناقض بضاعة ـ نقد أي حذف مشكل تحول القيمة الى القيمة في شكلها الاجتماعي المباشر ، أي القابلة للتبادل .

وفي الاتحاد السوفياتي ، وكما هو الشأن في اي بلد رأسمالي آخر ، يجب على البضاعة أن تتحول الى نقد (وان كان الورق النقدي في شكله المادي لا يتدخل) . ويتعلق الامر هنا بالحاجز الاساسي المطروح تجاوزه .

ان وجود دور النقد ، أي وجود القيمة الت اكتسبت استقلالا ذاتيا تاما ، تابع للبضاعة التي تشكل مصدر وجود النقد . ان النقد بدون بضاعة لا معنى له كما هو الشأن بالنسبة للقيمة بدون القيمة التبادلية : فلا ضرورة منطقية لوجود النقد الا كشكل للقيمة ...

ان تحقيق البضائع المنتوجة مسالة عملية ، بالخصوص ما دامت الخطة قادرة على انجاز هذا ، فان التناقض يطرح ويحل باستمرار . وعندما تصبح الخطة عاجزة على ضمان ذلك ، ينفجر التناقض بين النقد والبضاعة بكل حدة .

ويؤدي وجود التخطيط الى بروز وهم حقيقي حول التحقيق المسبق ( ) ، بالفعل فان تحقيق البضاعة المنتوجة مسألة ملموسة . ويجب أن تتم في الواقع ولا يكفي تخيلها او التخطيط لها في الزمن . ان استحالة القيام الدائم بتنبؤ واقعي حول مستوي معين للانتاج لا تتغير سواء وجد التخطيط أم لا .

ويبقى من الضروري تفسير سبب هذا الوهم المتعلق بالتحقيق المنجز من خلال الخطة .

كيف يمكن تصور التحويل القبلي (مع اقتصارنا دائما على البضائع ذات القيمة الاستعمالية كوسائل للانتاج) ؟ بكل بساطة ، بالاقرار « نظريا » ان المقولة القانونية لمالك البضائع لا وجود لها .

« ولاقامة علاقة بين هذه الاشياء ، بوصفها بضائع ، على مالكيها أن يقيموا علاقة فيما بينهم كأشخاص تكمن ارادتهم في تلك الاشياء ذاتها . بحيث تصبح ارادة أحدهم هي ارادة الآخر ، وكل واحد يتملك بضاعة الغير بتخليه عن بضاعته من خلال فعل ارادي مشترك . عليهم اذن أن يعترفوا ببعضهم البعض كملاكين خاصين . ان هذه العلاقة القانونية التي تتخذ شكل عقدة ، متطورة أم لا ، ليست الا علاقة الارادات التي تنعكس فيها العلاقة الاقتصادية. وتستمد مضمونها من العلاقة الاقتصادية نفسها . وان الاشخاص لا يدخلون في علاقة فيما بينهم الا بقدر ما يقيمون علاقة بين بعض الاشياء بصفتها بضائع ، وهؤلاء الاشخاص لا وجود لبعضهم بالنسبة للآخرين الا كممثلين للبضائع التي يملكونها » .

من الذي يعتبر مالكا للبضائع في الاتحاد السوفياتي ؟

ان العمال عند ما يدخلون متجرا ما لاقتناء كمية من الخبز أو اللحم ، فانهم يعتبرون عمليا التاجر (سواء كان مالكا صغيرا أو مديرا لاحد متاجر الدولة) يعتبرونه مالكا للبضائع التي يريدون تحويل نقودهم اليها ؛ وعلى العكس ففي المبادلات بين الشركات تبدو هذه الوظيفة منعدمة . لنغض الطرف عن الحالة التي تتعاقد فيها الشركات مباشرة ، هذه الحالة التي ستعمم وتصبح سائدة عما قريب . ولنركز اهتمامنا على حالة المبادلات المنظمة من طرف الدولة .

ان المسألة بسيطة للغاية : ان « جزءا » من الدولة يعترف بجزء آخر كمالك للبضائع (والعكس بالعكس) ، الا ان الامر لا يتعلق لحد الآن الا بالالفاظ . والحالة التي نحن بصدد معالجتها هي بالضبط تلك التي يقول ماركس عن أشكالها انها ليست « متطورة قانونيا » . وبالفعل ان العلاقة السلعية لا تتطور رسميا في رأسمالية الدولة . ان الدولة تعترف بوجود المبادلات « بداخلها » وتنظمها . غير أن الدولة تعترف ، على هذا المنوال ،

عن ذاتها . ولهذا تعترف الدولة بالجانب الوهمي للقضية .

اذن ، الأمر يجب أن يتعلق نظريا بمبادلات بين أقسام أو اجزاء الدولة ، أي أن الدولة تتبادل مع نفسها البضائع ـ وسائل الانتاج ، الا أننا نجد أنفسنا أمام تناقض غير قابل للحل : أن كان التبادل ضروريا فان ذلك راجع الى كون المتبادلين ينجزون ، في مرحلة اولى ، أعمالهم دون أن تقوم اية علاقة فيما بينهم . واذا كانت المبادلات تتم بانتظام بين مختلف أجزاء الدولة ، فان ذلك يعني أن هذه الاجزاء مستقلة ليس فحسب فيما بينها وانما كذلك تجاه الدولة . ولئن كانت الدولة حقا المالك الوحيد لكل المصانع فان التبادل كرابطة اجتماعية ضرورية سيعرف اضمحلالا . لكن الملاحظ ، على العكس من ذلك ، هو اضمحلال مراقبة الدولة للانتاج والتبادل ، هذه المراقبة التي تعني هنا عكس ونقيض التبادل السلعي . بيد أن هذه الفرضية تجعل زوال التبادل في شكله الرسمي الصرف ممكنا : يجب أن تصور نهاية التناقض القائم بين النقد والبضائع من خلال تخطيط عمليات بيع وشراء البضائع ـ وسائل الانتاج يصبح بدوره ممكنا ، سيما أن الدولة تملك جزءا كبيرا من النقود الموجودة ، بل كل النقود اسميا .

وتعتبر الماركسية أن الافكار القائلة بأن الازمة راجعة الى قلة النقود او الى فائض من البضائع المطروح تداولها ، هي بكل بساطة ، افكار مثيرة للسخرية . لكل بضاعة ثمن وقيمة قبل أن تلج دائرة التداول (وبدون ذلك لن تتداول) ؛ وان كمية وسائل الاداء تحددها قيمة (وأثمان) البضائع . ومن هذه الزاوية ، ان الخطة ليست الا تعبيرا ايديولوجيا شبه علمي لهذا القانون الاولي ، وانها لا تلغيه فضلا عن كونها لا تغيره . وكل ما يمكن ان تقوم به هو ، على أكبر تقدير ، التنظيم المسبق لحصص القيمة التي يجب انتاجها بالنسبة لكل قيمة استعمالية . لكن ، لا يجب اغفال أن هذه الوظيفة تضطلع بها الاثمان في الراسمالية « الكلاسيكية » .

ان الخطة تقتصر على اعطاء قوة قسرية مباشرة للقانون الاقتصادي دون أن تعوضه بأي شكل من الاشكال . وعلى كل حال ، سنرى أسفله ما هي شبه الاسس النظرية المبتذلة ، والقائلة بأن الاستثمارات وكل المسائل الهامة في الاتحاد السوفياتي تحدد طبقا لمقتضيات « سياسية » ، تلك « النظرية » المرتكزة على عدم التوافق بين مقولتي « الخطة والسوق » و « الخطة والثمن » .

وفي نمط الانتاج الراسمالي الذي يسير بشكل مثالي تطابق تغييرات الاثمان تغييرات القيم ، وتحدد الأولى اعادة الانتاج والتوزيع للعمل الاجتماعي. ويمكن لأثمان السوق أن تبتعد كثيرا عن الاثمان البسيطة (التعبير النقدي المباشر للقيمة) ، وتبدو حينذاك وكأنها اعتباطية . وهذه التغييرات

ضرورية للغاية حتى من وجهة نظر القيمة نفسها (مجموع الاثمان = مجموع القيم) . لكن الاثمان التي تحددها الخطة تبدو « اصطناعية » بينما يمكنها وبامكانها دائما أن تكون ، في اطار الانتاج السلعي ، اعتباطية كتلك الاثمان التي يحددها السوق تلقائيا .

ويبدو تحديد الاثمان في الرأسمالية المخططة ، لأعين الملاحظ السطحي، وكأنه عمل اعتباطي للسلطة . لكن ، على أية أسس تحدد السلطة ثمنا معينا « س » مثلا أو « ص » ؟ ونحن هنا بصدد مجموع الاثمان ولسنا بصدد ثمن بضاعة واحدة منفردة . فعلى أي أسس تحدد السلطة هذا المجموع بمقدار معين ملايين الروبلات ؟ هل هذا مرسوم قانوني عشوائي ؟ لقد أصدرت حكومة نابليون ، في مدينة ميلانو مرسوما تعلن فيه أن الشمس لن تعرف الكسوف قط ، وذلك حفاظا على هيبتها لدى الشعب بعد ما كذبت حسابات منجمي الدولة في تحديد يوم حدوثه . غير أنه لا شك أن اصدار مرسوم يوقف الكسوف أسهل بكثير من ذاك الذي يحدد مستوى الاسعار . وفي الاتحاد السوفياتي ، تروج أغرب الأفكار حول الانتاج السلعي ، وباستثناء بعض المنظرين الماركسيين ، يتفق الجميع عموما على فكرة أن وسائل الانتاج والمواد الاولية لا تشكل ، في الاتحاد السوفياتي ، سلعا . وبالتالي ، لا يحتل الانتاج السلعي هناك سوى ثلث الانتاج العام . ومن أبرز المدافعين عن هذه الأطروحة ، نجد آلافا من المنظرين البرجوازيين للاقتصاد السوفياتي الذين يختزلون حرية الرأسمال في حرية الافراد . ومن جهة أخرى ، نجد منظري التروتسكية أو « نصف التروتسكية » الذين يدافعون عن أطروحة وجود نمط انتاج جديد في الاتحاد السوفياتي هو نمط الانتاج الجماعي – البيروقراطي

وفي هذا الجزء الاول من دراستنا سنكتفي بمعالجة معضلة الانتاج السلعي دون التطرق لشكل نمط الانتاج الجماعي – البيروقراطي الا من زاوية الخلاصات التي يؤدي اليها في مجال السلعة .

يكتب أنطونيو كارلو مثلا ما يلي :

« ان التحدث عن السلعة ، حين ينعدم تفاعل بين الوحدات المنتجة المستقلة ذاتيا بعضها عن البعض (رؤوس أموال أو انتاج صغير) ، هو بمثابة اعطاء نفس التسمية لواقعين مختلفين ، وبالتالي السقوط في خطأ « حزب الخصوصيات » . اذن ، علينا أن نتفق منذ البداية ، وبشكل دقيق، على مضمون التصنيفات التي بلورها ماركس في دراساته الاقتصادية . فماذا تعني عبارة « تفاعل الوحدات المنتجة المستقلة » ؟ ان التبادل لا يشكل تفاعلا بمعنى أنه لا يحدث بعد الانتاج ، وانما هو عنصر يحدد الانتاج منذ اللحظة الأولى باعتبار أن هذا الاخير هو بالضبط انتاج لقيم استعمالية تهم الآخرين ، أي انتاج من أجل التبادل . ويتعلق الامر برابطة اجتماعية توحد

ا مختلف المنتجين ، حتى اولئك لا يوجهون انتاجهم لسوق مـا . أمـا
سر كون الوحدات المنتجة مستقلة أم لا ، فلا يمكن لمسه من خلال القرارات
ارية ولكن انطلاقا من البحث في وجود أو عدم وجود تبادل فيما بينهـا .
ن كارلو ، مثله في ذلك مثل كل اولئك الذين «يصيغون التصريحات الرسمية»
ينطلق من التبادل وانما من المخططات (   ) ، فهو يقول « اذا
من الصحيح حقا أن الشركات تمتعت دوما باستقلالية معينة ، فانـه من
صحيح أيضا أن هذه الاستقلالية ظلت ملحقة وتابعة للمخططات بشكـل
زم (ولم تغير اصلاحات سنة 1965 من هذا الواقع الا جزئيا) » .

ومنذ الآن ، يمكننا أن نلاحظ على كارلو بأن معلوماته خاطئة فيما يتعلق
تحاد السوفياتي . ولنطلع على فقرة تكذب كارلو بشكل واضح ، اذ هـي
د كبار البيروقراطيين وهو أ. كومين الذي يقول : « لقد أصبـح عمليـا
تحيلا ، اليوم ، بلورة مخطط خمسي ، ذلك أن المنهجية العصرية لبلورة
خططات تبدو عاجزة من مسايرة تقلب الاسعار » .

ان الشرط الاولي لكل ادعاء نظري هو الاطلاع على الحقائق ، لكن كارلو
هل كل شيء حول مسألتين جوهريتين بالنسبة للاتحاد السوفياتي وهما :

1 ـ تتغير أهداف المخططات تحت ضغط الشركات (فيما يتعلق بكمية
رعية القيم الاستعمالية) ، ويحدد هذا تناقضا أساسيا بين الواقع والمخطط
ر تناقض ما فتا يتفاقم باستمرار .

2 ـ منذ عدة سنوات ، تعطى للشركات في الاتحاد السوفياتي حريـة
ار عقود مباشرة فيما بينها دون تدخل الدولة كوسيط ، وهذا يعني أنـه
كان هذه الشركات بيع السلع من نوع الوسائل الانتاجية دون أن تتعرض
نوع من الضغط . وعلى هذه القاعدة تطورت السوق السوداء (وهنـاك
رنة تجاهها) ، كما تطور بيع الآلات بشكل غير قانوني من طرف مـدراء
ركات ، الـخ ...

وان الارتباط المزعوم بين التبادل والمخطط يجب أن يحلل بشكل أدق ،
انـنا لن نتطرق له هنا . ماذا يقول كارلو عن هذا الجزم : « كل الشركات
نفردة ترتبط ، في واقع الاقتصاد ، المعاصر ، ارتباطا تاما بقوانين الانتاج
أسمالي » . أليس من المنطقي بالنسبة اليه أن يستخلص بأنه لا وجود
تاج سلعي في الرأسمالية ما دامت الشركات غير « حرة » ولا « مستقلة »
الواقع ! .

ان المنهج الماركسي في التحليل العلمي لهذه المشاكل يقوم على تمحيص
لاقة بين المخططات وبين الواقع ، ودراسة ما اذا كان المخطط أم لا شكلا
ظهر من خلاله قوانين نمط الانتاج الرأسمالي . هذا بدل الحديث كل مرة
المخطط دون تفسير أي شيء وتكريس الوهم بأن المخطط هو بذاته يشكل

علاقة انتاج . فهذا منهج غريب عن الماركسية .

ويتجلى تأليه المخطط ، من طرف كارلو وكل التيار التروتسكي في المقتطف التالي : « عند ما ترتبط شركة بالمركز فيما يتعلق بالتمويل والاجور وعدد العاملين والانتاج ومنافذه ، والاسعار الخ ... وحينما يخضع تطبيق الأوامر لمراقبات صارمة (وعبر الابناك كما سنرى فيما بعد) ، فانه ليس بامكاننا الكلام عن وحدات اقتصادية مستقلة . ان العنصر السائد (والمحدد والمكيف للعلاقة) يكمن في كون الشركة تخضع للمخطط . وفي البلدان الغربية ايضا تتمتع الشركات باستقلالية نسبية تجاه الادارة التي هي عاجزة عن تحديد المسائل في كل تفاصيلها الجزئية . ولكن ، لا يمكن لأحد أن يجزم بوجود علاقة سلعية ما بين الفروع في الشركة والادارة المركزية او ما بين الفروع نفسها واعتمادا فقط على العامل الوحيد للتبعية والاندماج القائم » .

انه نموذج رائع للاستخفاف النظري المدعوم بالغموض النظري ، فمسألة تبعية شركة « للمركز » (وما هو هذا المركز يا ترى ؟) لا تفيد في شيء ، ما دمنا لا نعرف قاعدة قيام هذه التبعية . ففي فرنسا أو ايطاليا تملك الدولة حق فرض أسعار معينة وضغوطات أخرى على الشركات ، وان فعلت ذلك فلن تكون قد غيرت شيئا من القوانين الموضوعية للرأسمالية . ومن البديهي أنه بين شركة فورد الموجودة في دترويت بالولايات المتحدة وبين فروعها في الخارج لا توجد مبادلات سلعية ولكن المثال أخرق . ويكفينا أخذ حالة أخرى لنتبين ذلك . فالتجمع الامريكي دوو كيميكال يمد فرعه الايطالي بالمواد الاولية التي يستعملها هذا الاخير في صنع الادوية ، وبين الاثنين تجري حركة تقييد حسابات مستمرة (وتحويل للنقد) وتوجد بين الشركتين علاقة سلعية ولو أنها مستترة . ان قسمة العمل فيما بينهما تختلف عن تلك التي تجري بين مختلف ورشات نفس سياق العمل ( ) وان كون دووكيميكال تملك الفرع الايطالي لا يغير شيئا من جوهر العلاقة الا أنه يغير شكل تمظهرها . وفي هذا المجال يجب البحث عن المعالم الخصوصية للراسمالية في الاتحاد السوفياتي .

واذا افترضنا وجود تبادل مخطط كلية في الاتحاد السوفياتي ، فان التناقض الكامن في القيمة بين شكل القيمة النسبية وبين معادلها يبلغ الذروة ، رغم أنه يبدو معدوما وغير قائم .

ان النقد ينتج بالضرورة عن تطور السلعة ، ولا مجال لتلافي هذا المسار . والقضاء على التناقض بين السلعة والنقد مع الحفاظ على القطبين المتصارعين يشكل مهمة الدولة المالك الكوني لوسائل الانتاج . لكن هل يمثل شكل القيمة النسبية شيئا منفصلا عن جوهر القيمة ؟ كلا ، هذا غير صحيح وبالتالي فان محاولة القضاء على التناقض بين أشكال القيمة مع الحفاظ على هذه الاشكال

يؤدي حتما الى الاعتراف بأنها ليست سوى تعابير خارجية للقيمة كجوهر .

ومن مظنور تجريبي ، لا يمكن للتخطيط المحقق في اطار رأسمالية الدولة الاحتكارية أن يذهب أبعد من تحقيق مسبق لتوزيع كمـي ملائـم للعمـل الاجتماعي بين مختلف فروع الانتاج . وهذا التوزيع ناتج دوما وفي جميـع الاحوال عن قانون القيمة في الرأسمالية. وعلى كل فان الامر لا يعدو كونه خطابة مجردة ما دام لا يمكننا من بحث جذور ونواة الفوضى والازمات الرأسمالية من خلال الانتاج السلعي البسيط .

ولا يمكننا الجزم هنا الا بفكرة واحدة ، وهـي أن أطروحـة تخطيـط المبادلات وانتاج قيم استعمالية اجتماعيا من أجل التبادل (الـذي تتخـذ قوانينه شكل قوة قهرية مباشرة) لا تعمل الا على تأكيد وجود تناقض مـن اللازم بحثه على أرض الواقع . وفي الوضعية الحالية للاتحاد السوفياتي ، فان نصف المنتوجات الموجودة تقريبا قد أدخلت على اثر تغييرات تعرضت لها المخططات بناء على تطلعات الشركات . والتخطيطات في الاتحاد السوفياتي ليست سوى تحايل قانوني (فالنتائج لا يتم التوصل اليها قط) والسلع في شكل وسائل الانتاج تباع بحرية متزايدة . وان الجدول التالي يعطينا فكرة أولى عن العلاقات بين المخططات والواقع :

الجدول (2) ، نتائج المخطط الخماسي الشامل لسنوات 1965 ـ 1970

الانتــاج	احتمالات المخطط 1970	الاحتمالات المصححة 1970	الواقع 1970	o/o
الكهرباء (بملايين الكيلواط في الساعـة)	850 ـ 830	807	740	12
البترول (بملايين الاطنان)	355 ـ 350	ـ	353	ـ
الغاز الطبيعي (بملايين الامتار المكعبـة)	240 ـ 225	215	200	13
الفحم الحجري (بملايين الاطنان)	675 ـ 665	ـ	624	5ر4
الصلب (بملايين الاطنان)	129 ـ 124	124	116	1ر8
السماد (بملايين الاطنان)	65 ـ 62	62	4ر55	5ر12
السيليلـوز	8800 ـ 6500	ـ	5110	5ر40
المواد البلاستيكية	2400 ـ 2000	ـ	1672	24
الالياف الاصطناعية	830 ـ 780	707	623	1ر22
النسيج (بآلاف الامتار المربعة)	8ر9 ـ 5ر9	ـ	6ر8	4ر10
السيارات (بالالاف)	1510 ـ 1360	1360	916	32
الالات الزراعية (بملايين الروبـل)	5ر2	ـ	1ر2	16
المساكن (بآلاف الامتـار المكعبة)	590	ـ	8ر5	3ر12
الاحذية (بآلاف الزوجات)	620	676	830	9 +
الاثاث المنزلي (بملايير الـروبـل)	7ر2	ـ	8ر4	8ر3 +
الثلاجات (بالالاف)	4ر5	ـ	4ر4	19
السكر (بآلاف الاطنان	9ر9	ـ	2ر10	1ر2 +

وفيما يتعلق بالبيع « الحر » لوسائل الانتاج ، فاذا وافقنا على الارقام التي يعطيها أحد الاقتصاديين الروس بوداكرين ، نكتشف أن سوق وسائل الانتاج قد بلغت تقريبا ثلثي مبيعات الجملة في الاتحاد السوفياتي في سنة 1970 .

وفي مثل هذا الواقع لن يكون من الاسفاف فقط أن نثق في الخطاب الرسمي للمخطط ـ كما يفعل التروتسكيون وأكارلو ـ غير أن ما يفوق الاسفاف فعلا هو عدم البحث في مفهوم تخطيط التبادل ما دام هو أصل الظاهرة التي نتعرض لها .

ان وضع التخطيط على أساس الاعمال المستقلة ليس سوى التخطيط للاستقلالية المتبادلة ، أي التخطيط الاجتماعي :

« ان قيمة العمل تحول منتوجه الى سلعة تتطلب من خلال ذلك تحولها الى نقد ، وتجعل في نفس الوقت نجاح هذا التحول عرضيا » .

وباعتبار أن الاعمال المستقلة تعطي من خلال ذلك طبيعة الصدفة للتبادل وتحقيق القيمة . وطالما تنجح الدولة في فرض نفسها بقوة كافية ، يمكن الاخفاء الظرفي لهذا العنصر الصدفي غير أن ذلك لا يحدث الا لفترة محدودة . وطال الزمن أو قصر ، فان تطور تحول السلعة الى نقد يكشف طبيعته الخاصة العرضية . ولا يكفي الاطلاع على الظواهر التي تصفها لنا الارقام أعلاه لاستخلاص وجرد انتاج سلعي ، ولقد سقط في ذلك الكاتب الماركسي اللينيني مارتن نيكولوس في عمله الذي يحمل عنوان « انبعاث الرأسمالية في الاتحاد السوفياتي » . فمن الجانب النظري المفاهيمي ليس ثمة أية صعوبة في تصور الانتاج السلعي في اطار مخطط متكامل ، لكن هذا المخطط يتحول ، ويصبح مبدأ التنظيم الواعي لانتاج كل المنتجين مجرد تعبير عن التنظيم الغير الواعي القديم . وان وضعية المخطط الرأسمالي المتكامل انتقالية دوما كما يكشف عن ذلك نموذج جميع البلدان المسيطر عليها من طرف رأسمالية الدولة : فقد تخلت يوغوسلافيا عن المخططات وستتبعها هنغاريا والمانيا الشرقية أما الاتحاد السوفياتي فلقد رأينا الارقام في هذا الموضوع .

وفي رأسمالية الدولة « لا يعمل التخطيط الا على التطابق مع علاقات السوق والتزاوج مع هذا الاخير ايديولوجيا » .

ومن المدهش أن نرى كيف تبرز من جديد بعض المواقف التروتسكية القديمة في نظريات بعض « الماركسيين اللينينيين » المعاصرين . ويدعي أوكورينسينيو ، (من الرابطة الشيوعية الماركسية اللينينية الايطالية) في مقاله بمجلة « نوفو امبينيو » ، « أن شكل السلعة في الاتحاد السوفياتي يقتصر على وسائل الاستهلاك » و « بالنسبة للمنتوجات الوسطية

ليست هناك سوق حقيقية، ما دام الانتاج وبالتالي شراء المواد الاولية والآلات

« الصانعة للآلات » ومبيعات المنتوج النهائي للشركات الاخرى تخضع للتخطيط وتحدد عناصرها الاساسية مسبقا » . ان القول بهذا الرأي يعني ببساطة أن لدينا الثقة الكاملة في الكتب التي ينشرها الاقتصاديون السوفيات أو بعض الاقتصاديين البرجوازيين الذين يجهلون كل شيء عن مفهوم الرأسمالية .

لكن ، على أية قاعدة يقوم التخطيط ؟ ان ريسبنيو يجد نفسه أمام تناقض فيتدارك بقوله : « .. غير أن هذه المنتوجات الوسطية هي الآن أيضا متبادلة مقابل النقد .. » . ويستحيل أن يوجد تبادل بالنقد دون أن توجد السوق ، كما أنه لا يمكن أن توجد سلعة دون سوق . وان وجود هذ الاخير لا يرتبط بوجود مكان مادي وانما بوجود السلعة نفسها .

2 ـ النقد ورأسمالية الدولة

يعتقد الكثير من الناس ، أن النقد في الاتحاد السوفياتي يلعب دورا أقل أهمية من الدور الذي يلعبه عندنا ، وذلك على اعتبار أن كل شيء في الاقتصاد المخطط يسير حسب ارادة الدولة التي تملك حسب هذا الرأي سلطة غامضة تعود للنقد اذ يكون بيدها ، من خلاله ، الحل والعقد في جميع الامور . ومن طلائع هذا الرأي نجد التروتسكيين والتروتسكيين الجدد . أما أ. كارلو ، فهو يفوقهم جميعا ، ولذلك فاننا سنتعرض له في هذا الجزء من دراستنا . يقول أ. كارلو « لا يمكن للنقد ، في الاتحاد السوفياتي ، أن يطور وظيفته كوسيلة للتبادل (بيع ، شراء) نظرا لوجود مالك واحد . ولهذا تنحصر وظائف النقد العيني في اعتباره وسيلة للمحاسبة وقياسا للقيمة (لكي يتم حساب التوزيع انطلاقا من توجيهات المخطط ») . وهذا غير صحيح ، ذلك أن النقد هو الذي يضطلع بوظيفة مقياس للقيمة في حين للنقد العيني وظائف أخرى . وذلك ما يشرحه ماركس في الرأسمال ، الكتاب الاول ، عند ما يؤكد : « تجد النقود العينية أصلها في الوظيفة التي يؤديها النقد كأداة للتناول

وان موازين الذهب مثلا ، التي يتم التعبير عنها ، حسب المعيار الرسمي ، في الأسعار والاسماء النقدية للسلع التي تقابلها في السوق كنقود ذهبية تحمل نفس الاسم أو كنقد عيني » .

واذا لمسنا ضرورة مقياس للقيمة فذلك يعني ان لهذه الاخيرة وجود كوني وبالتالي بأن للسلعة وجود كوني . اما وجهة نظر كارلو فلا تمثل الا الرأي المبتذل الذي يعتقد أن النقد هو ما يجعل من المنتوجات (أي السلع) أشياء مشتركة القياس وبأن الشكل الاجتماعي للمنتوج لا يدخل في التقابل مع وسيلة القياس .

والواقع أن النقد ليس سوى القيمة التي أصبحت مستقلة الذات ، وعلى هذا الأساس يمكنها أن تصبح مقياسا للقيم . وعلى كل ، ففي رأسمالية

الدولة يكون الوهم النقدي أكبر مما هو عليه في الرأسمالية « الكلاسيكية » . ويعود ذلك الى كون وظائف النقد تتطور حتى تبلغ درجة الكمال التام في رأسمالية الدولة ، وان الحد الامثل الذي تطمح اليه رأسمالية الدولة – خلال مسلسل تطورها – هو القضاء على النقد كوسيلة للتداول ، حيث يصبح شكل وسيلة الاداء والنقد – القرض شكلا كونيا .

ان هذه التحليلات الموضوعية للرأسمالية قد تم تحليلها في عمقها من طرف ماركس ، في فصول الكتاب الثالث من الرأسمال المخصصة لدراسة القرض . والارقام المتعلقة بارتفاع الانتاج وكتلة وسائل التداول تشير الى ان هذه الاخيرة تزداد بسرعة أكبر من الانتاج مما يؤدي الى السيطرة المتصاعدة للرأسمال النقدي . وكلما ساد الرأسمال النقدي على الرأسمال المنتج كلما أصبح الاستعمال المادي لوسائل التداول أقل ضرورة . اذ تجري كل الاشياء من خلال الكتابات الحسابية في سجلات الأبناك . ومن الناحية النظرية ، فان اداء ثمن قوة العمل هو وحده الذي يبقي الوظيفة المادية لوسائل التداول ضرورية .

أما وظيفة قياس القيم ، فمن البلاهة التساؤل هل النقد هو الذي يقوم بهذه الوظيفة . ويكفي أن نرى بماذا يتعامل الناس هناك . هل يستعملون الروبلات أو وسائل أخرى في اداءاتهم ؟ وهل تستعمل الشركات الروبلات في مبادلاتها أم ماذا ؟ وعندما يصفي الكوس بانك الحسابات التي يقوم بها فهل يستعمل الروبلات في ذلك أم أنه يقوم بحساب القيم الاستعمالية مباشرة ؟

ان كل هذا يكتسي طابعا غريبا وفريدا في الاتحاد السوفياتي الا ، ان الدولة هي المالك الوحيد ، وتكتفي بـ « حساب » ممتلكاتها الخاصة (ليس هناك ملاك آخرون) ! غير ان الروبل هو الاسم الروسي للنقد كما أن الدولار والليرة والفرنك أسماء أخرى . وليس الروبل رقما يشير لساعات العمل التي يتطلبها انتاج هذا الشيء أو ذاك . واذا اقتصرنا على دور الروبل – نقد « كوسيلة للمحاسبة » ، فان هذا الدور يصبح غامضا ، ويكتسي الاسم ، بشكل آلي ، صبغة صوفية وغير عقلانية تقريبا .

لقد شرح ماركس ،في الفصل الاول من « أسس نقد الاقتصاد السياسي»، لماذا يترجم في الرأسمالية العمل الاجتماعي الضروري من خلال الاثمان بالضرورة ، بيد أن هذا التحليل يتم تجاهله في أغلب الاحيان . ولماذا يترجم العمل الاجتماعي ، في الاتحاد السوفياتي ، الى أسعار مجردة ؟ لسبب بسيط جدا ، يكمن في كون العمل الاجتماعي ما هو الا العمل الاجتماعي الضروري (القيمة) الذي يحتاج للتجلي ماديا في سلعة معينة للبروز كعمل اجتماعي ضروري لدى الرأسمالية أينما وجدت ، بالرغم من كون المسألة تتخذ لباسا خاصا ، في الاتحاد السوفياتي ،

لا يعدو كونه وسيلة لتدويخ المغفلين . ان الدولة تقدم نفسها للمجتمع كمالك وحيد وبالتالي يبدو التبادل « منعدما » أو كأنه شبه « تبادل » . وتحتاج السلع الى وجود النقد لأن كل سلعة متميزة ولها قيمة استعمالية تميزها عن السلع الاخرى . لكن الدولة « تقضي » على هذا الواقع ما دامت تذوب كل القيم الاستعمالية في قيمة واحدة هي « التملك الجماعي » . أما ازدواجية السلعة في سلعة ونقد فتبدو وكأنها تطابق الممارسة الحرة والعليا للدولة التي تطلق ذلك الاسم على ممتلكاتها الخاصة . ولكن الغريب هو أن هذه الممتلكات « الجماعية » لا توزع على المجتمع وانما تدخل في اطار التبادل وتحمل اسما (السعر) يبدو لا عقلانيا عندئذ .

ان نظرية هيلفردينغ حول تداول النقد تشكل عرضا معبرا عن هذا الرأي حيث أنها تتضمن خلق النقد من العدم ، من طرف الدولة ، متطور جدا في حين أن دور الذهب جد محدود ، وبشكل يبدو كل شيء فيه مرتبطا بالارادة الوحيدة للدولة . ان نظرية هيلفردينغ تتقدم نفسها كتصحيح لنظرية ماركس، ويتطرق هيلفردينغ للنقود التي تضربها الدولة ؛ ويقول :

« .. يظهر النقد كمقياس للقيمة » . غير أن قيمة هذا « المقياس للقيمة » لا تتحدد من خلال قيمة السلعة التي خلقته ، أي قيمة الفضة أو الذهب أو الورق ، وانما بالقيمة الكلية للسلع المتداولة (بسرعة دوران متعادلة) . ان المقياس الحقيقي للقيمة ليس هو النقد ، ولكن « سعر » ( ) النقد تحدده ما سأسميه قيمة التداول الضرورية اجتماعيا ، والتي نحصل عليها كما يلي :

المجموع العام للسلع
سرعة تداول النقد

والتي تأخذ بعين الاعتبار الوظيفة التداولية للنقد ، يضاف الى ذلك القاسم مجموع الاداءات التي تتوازن مع بعضها البعض كما يطرح منه عدد الحركات التي توظف فيه نفس الورقة النقدية باعتبارها وسيلة للتداول تارة ووسيلة للاداء تارة أخرى » ٤

تلك هي النظرية التد يدافع عنها هيلفردينغ ، والتي تشكل في الواقع تحصيل حاصل فارغ المضمون : فالقيمة التي تحملها الورقة المطبوعة من طرف الدولة تساوي قيمة السلع . غير أنه ما دامت قيمة السلع تحدد انطلاقا مما هو مكتوب على الورق فانه ينتج عن ذلك منطقيا أن قيمة الاوراق تساوي قيمة الاوراق ؛ وهكذا فان ألف روبل تساوي منطقيا ألف روبل ! وان قبلنا المعادلة . ويمكننا أن نلاحظ أن لنين قد انتقد خطأ هيلفردينغ في مسألة تداول النقد ، وذلك بموازاة تسجيله لايجابيات عمل هذا الاخير حول الامبريالية .

ان العملة القابلة للصرف لا تشكل النقد وانما هي شكل خصوصي من

أشكاله ، يحدد رمز القيمة أي رمز الذهب ويمكن بالتالي توجيهه في كل وظائفه باستثناء تلك التي لا يمثل فيها النقد علاقة لذاته . وهكذا ، يمكن لاوراق الدولة أن تعوض النقد غير أنه ليس بامكانها أن تفعل ذلك في ما يتعلق بالوظيفة القياسية للقيمة . ولقد وجد رمز الذهب بالضبط لكي يستعمل كوسيلة للتداول والاداء

وفي البلدان التي لا تعتبر الدولة نفسها فيها سيدة الاسياد فان الوهم القائم على اعتبار قيمة النقد نتاجا لقرار عشوائي للدولة وهم يحمل العديد من النقائص . فالدولة هناك تقدم نفسها ككيان يخلق طاقته الشرائية الخاصة

الجدول الثالث :

	حجم التبادل النقدي في تشيكوسلوفاكيا .
1954	6٫4 مليار من الكورون
1964	10٫7 » » »
1970	17٫8 » » »

	حجم التبادل النقدي في الاتحاد السوفياتي
1960	20168 مليون روبل
1965	19495 » »
1970	48481 » »
1971	53788 » »

بنفسه (أي ما يماثل عنكبوتا يضع خيوطه بنفسه ، ثم يستهلكها بوصفه مشتريا) ، هذا حتى ولو اعتبرناها المشتري الكوني وحتى ولو كان لها الاحتكار المطلق . أما في الاتحاد السوفياتي فعلى العكس من ذلك تبدو الدولة في آن واحد : المنتج الكوني والمالك الكوني والمصدر الكوني لرموز الذهب . ومن السهل في هذه الشروط أن يجازف الفرد بالطرح المثالي لكل هذه الوظائف في ظل عملية انتاج واعية يقودها الفرد الاقتصادي الوحيد الموجود والذي هو في نفس الوقت المشتري الوحيد الخ ...

وكما ان روبنسون كروز يحدد حسب هواه قيمة منتوجاته ويتعاطى لهذا النشاط أو ذاك حسب مشيئته ؛ فان الدولة التي تصدر الرموز يبدو وكأنها خالقة الثروات ومحددة القيمة مما يجعل الانتاج طقوسا غامضة . وفي رأسمالية الدولة تظهر حتمية النقد كنتاج مباشر للقوة (الدولة) ، وذلك ما يؤدي الى مستوى عال من تأليه النقد .

وان منظري رأسمالية الدولة السوفياتية يرجعون كل القضايا الى النقد

الذي هو في نظرهم قياس للقيم ووسيلة للتداول وكذلك وسيلة للتوفير والتراكم . واعتمادا على هذا التصور يكون من البلادة اعتبار انقراض النقد واردا ، بل على العكس من ذلك فان النقد يتزايد كميا في كل لحظة (انظر الجدول الثالث) .

فيما بين سنة 1960 وسنة 1971 تصاعد الانتاج الاجتماعي الاجمالي ، في الاتحاد السوفياتي ، بما يقارب 275 ٪ وتصاعدت كمية وسائل التداول بنسبة 266 ٪ ؛ وفي الفترة ما بين 65 ـ 70 كانت النسب المئوية للزيادة هي بالتتالي 151،7 ٪ و 187 ٪ . وهكذا نرى أنه حتى بعد الاصلاحات الاقتصادية التي طبقت سنة 1965 ، ورغم التصاعد المستمر لدور الكوس بانك فان تصاعد الكتلة النقدية المتداولة ظل ضرورة حيوية للاقتصاد . وهذا لا يرتبط كما يمكننا أن نتصور ذلك لاول وهلة ، بتطور علاقات السوق . وانما هو ناتج عن التمويل المتصاعد للدولة عبر « رموز القيمة » وهي الوظيفة التي تجري من خلال نظام القرض ، ويشكل ذلك سمة مميزة لنضج الرأسمالية الاحتكارية . وعلى العموم ، فان هذه الوظيفة الجوهرية ، يمكن أن تظهر منذ البداية ، رأسمالية الدولة ، في مظهر غامض بسبب شكل السلعة الذي يتراءى وكأنه في طريق الانقراض ، وأن يبدو كذلك ، وفي ذات الوقت ، مفصولا عن مفعوله العادي والضروري الذي يكمن في التضخم .

وطالما وقفت الدولة عند حد ملئها وظيفة صاحب الريع من جهة ، ووظيفة المستهلك من جهة أخرى فانها لا تعمل الا على الاستهلاك وبشكل غير منتج لجزء من فائض القيمة المنتزعة بالقوة ، غير أن الامور لا تمر بهذا الشكل في ظروف رأسمالية الدولة . فالدولة هي المالكة الكونية اسميا مما يجعل منها كائنا شديد الغموض (ان القدرة الشرائية المضمونة من طرف رمز الذهب تبدو وكأنها منعدمة الجذور الا في ذاتها وهذا حتى ولو لم يوجد رمز قيمة أخرى قبلها) . وهذه المظاهر تهتز تحت تاثير التضخم ، غير أنها ليست مظاهر خاصة برأسمالية الدولة وحدها بل توجد أيضا الرأسمالية الاحتكارية . هذه الرأسمالية الاحتكارية التي تعمل بدون تخطيط قسري وبدون دولة مالكة كونية ؛ بل نجد هذه المظاهر في الرأسمالية الماقبل احتكارية ابتداء من الفترة التي تدخل فيها وظائف رموز القيمة .

ويمكننا أن نلاحظ أن رأسمالية الدولة الاحتكارية ، اعتمادا على التصاعد الضخم للتداول النقدي فيها ، تحتوي على كل التناقضات الخاصة بالرأسمالية كرأسمالية وتضم أيضا تناقضات أخرى تعطيها طبيعة خاصة.

وبشكل عام ، يمكن لتزايد كتلة وسائل التبادل أن يصبح غير نافع ، وذلك بسبب تطور القرض والنقد البنكي . ولقد رأينا فيما سبق أن استعمال النقد البنكي لا يسمح فقط بتنظيم المضاربات بين الشركات ولكنه ، بالاضافة

الى ذلك ، نمطا للتنظيم له ضرورته في راسمالية الدولة ، التي تمثل الاطار الذي يسعى نمط الانتاج الراسمالي من خلاله الى تجاوز تناقضاته الخاصة (مثلا التناقض بين السلعة والنقد) .

لقد كان التخطيط يستهدف القضاء على العنصر الاحتمالي وذلك اعتمادا على القسر . غير أن تزايد الكتلة النقدية يبين أن العكس هو الذي يحدث ، أي أن الطبيعة الصدفية تؤدي الى جعل العنصر القسري بدوره صدفيا .

3 ـ التخطيط

ان النظرية البرجوازية المبتذلة تفضل الاعتقاد بأنها قد حللت الظواهر الواقعية بمجرد تمكنها من اطلاق اسم عليها . وقد ارتأى اجماع أصحاب هذه النظرية اعطاء الاتحاد السوفياتي اسم « الاقتصاد المخطط » للتمييز بينه وبين الاقتصاديات الغربية . ويلتحق بهذا الركب أصحابنا التروتسكيون والتروتسكيون الجدد بالاضافة الى التحريفيين التقليديين . ويقفون جميعا عند المظاهر الخارجية للتخطيط السوفياتي دون التساؤل عن مضمونه الموضوعي كما ان هناك ألف شكل لتجسيد التخطيط على أرض الواقع

ان المعالم الاساسية الدالة التي بلورها « الكوس بلان » *

والتي يفرضها على الشركات السوفياتية هي على التوالي : 1) دليل الانتاج المباع (والذي عرض منذ سنة 1965 بالانتاج المنتوج) . 2) دليل المردودية (القاسم بين الربح المحقق ومصاريف الانتاج) . 3) دليل رصيد الاجر الموزع . 4) دليل مقدار المساهمات المفروضة على الشركة في ميزانية الدولة. 5) دليل مجموع الاستثمارات المزمع القيام بها اعتمادا على رؤوس الاموال الاموال الممركزة من طرف الدولة . 7) دليل التمويلات بوسائل الانتاج (المواد الاولية + التجهيزات) . فما هي ملاحظاتنا على هذه الدلائل ؟ بمجرد تحديد الدليل ـ الثاني وجعله عنصرا ضروريا من طرف التخطيط فان باقي الدلائل تصبح بدورها محددة نظرا لارتباطها الوثيق به . فبالنسبة للدليل السادس مثلا يتعلق الامر بالتموينات من أجل الانتاج ذي المردودية الذي يقرر في الدليل الثاني .. الخ .

« ان الشركة محكومة بسلوك اقتصادي ملائم من طرف الادارة عبر البحث عن الربح الذي يشكل محرك نشاط الشركة »** ان التصريحات الرسمية والنظريات المتعددة التي تدافع عن ضرورة اعطاء الاولية للربح في الاقتصاد السوفياتي كثيرة ولا تحصى ، لكننا لن نوردها هنا ، لان الامر يتعلق بتصفية منهج خاطىء في التحليل يقلب المسار الحقيقي والواقعي للأشياء . ان الاعتراف بهيمنة عنصر الربح أو عدم الاعتراف به ليست له أهمية كبرى من الناحية العلمية ، ذلك أن المشكل الحقيقي هو البحث عن الشكل الذي يتخذه فائض المنتوج الاجتماعي وبالتالي الاجابة عما اذا كان

نمط الانتاج في الاتحاد السوفياتي يعتمد على انتاج فائض القيمة أم على أي شيء آخر .

ومن هذه الزاوية فان تحليل التخطيط في حد ذاته مستحيل تماما بل يجب التعامل معه كانعكاس للقوانين الموضوعية لنمط الانتاج : ان التخطيط السوفياتي يبرر نفسه من خلال الاعتماد على مبدا نظري يدعي وجود قانون موضوعي يحمل اسم اعادة الانتاج الاشتراكي الذي عرضه لنين ، حسب زعم هؤلاء المنظرين ، في تصاميم اعادة الانتاج الموسع وخلال مجادلاته مع الشعبويين . ويتعلق الامر في هذه النصوص بالقانون الشهير للزيادة في التكوين العضوي للراسمال الذي يعمل على زيادة موقع وسائل الانتاج بسرعة أكبر من السلع التي تدخل في خانة الاستهلاك الغير المنتج . ولقد نظرت ماري لافينيي ، التي تعتبر احدى الاختصاصيين التحريفيين في هذه القضايا ، اطروحة الزيادة كما يلي : « في شروط الانتاج السلعي العصري ، فان نمو القسم الاول 1 (وسائل الانتاج) بشكل أسرع من نمو القسم 2 ضرورة . وهذا القانون الموضوعي المستقل عن ارادة البشر يفعل في الاشتراكية نفس فعله في الراسمالية (...) ، غير أن هذا القانون يرتطم في الرأسمالية بتناقض يكمن في تجاوز القدرة الانتاجية لامكانيات الاستهلاك » .

وفي نظر هؤلاء ، هذه بعض المعطيات التي تجسد هذا « القانون » :

الجدول 5

استثمارات رؤوس الاموال ، الزيادة بالنسبة المئوية مقارنة مع 1940

السنة	النسبة	السنة	النسبة
1940	100	1965	878
1950	197	1970	1264
1960	647	1971	1356

الجدول 6 تطور انتاج وسائل الانتاج

قاعدة 100 = سنة 1913

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1940	1300	1965	14.200
1950	2700	1970	29400
1960	890	1971	23000

الجدول 7 تطور انتاج وسائل الاستهلاك

قاعدة 100 = سنة 1913

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1940	460	1965	2000
1950	570	1970	3000
1960	1500	1971	3300

ـ الجدول 8 توزيع الدخل الوطني بين الاستثمار والاستهلاك .

البلـدان	الاستثمـار 1950	الاستثمـار 1970	الاستثمـار %	الاستهـلاك 1950	الاستهـلاك 1970	الاستهـلاك %
بلغـاريـا	20ر0	29ر2	46ر0	80ر0	70ر8	11ر5
هنغاريا	23ر0	27ر2	18ر2	77ر0	72ر8	5ر45
بولونيـا	21ر0	28ر2	34ر3	79ر0	71ر8	9ر11
المانيا الشرقية	9ر6	23ر1	140ر6	93ر4	76ر9	18ر73
رومـانيـا	11ر6	30ر8	175ر0	88ر8	69ر2	22ر07
تشيكوسلوفاكيا	16ر9	27ر0	59ر8	83ر1	73ر0	12ر15
الاتحاد السوفياتي	23ر9	29ر5	23ر4	76ر1	70ر5	7,36

الجدول 9 : القيمة السنوية لتكوين رأس المال الثابت في و. م. أ.

1869 ـ 1888	3ر5 مليار من الدولارات
1920 ـ 1935	19ر0 مليار من الدولارات
1946 ـ 1956	30ر0 مليار من الدولارات

الجدول 10 الرأسمال المتوسط بالنسبة للفرد المستخدم في الولايات المتحدة الامريكية ، 120 شركة كبرى .

1949	12.000 دولارات
1958	20.000 »
1962	24.000 »
1965	40.000 »

الجدول 11 ارتفاع كثافة الرأسمال في المانيا الغربية

1950 ـ 55	1ر8 + %
1955 ـ 60	21ر9 + %
1960 ـ 65	36ر8 + %
1965 ـ 70	27ر1 + %

الجدول 12 : المقارنة بين ارتفاع الاستثمارات وارتفاع العمل في الاتحاد السوفياتي 1950 ـ 1971 (أرقام بالاستدلال) قاعدة 100 سنة 1945

	الاستثمارات	العمل
1950	207	108 (37 مليون شخص)
1960	698	167
1965	924	203
1970	1374	270
1971	1452	279 (92,703 مليون شخص)

وكما يمكننا أن نتبين من خلال هذه الجداول ، فان التطـور في الانتاج هو الذي يفتح سوقا لبيع المنتجات . واذا اعتمدنا على الدراسات التي أنجزت، يمكننا أن نلاحظ بأن التخطيط لم يتمكن من التنبؤ بالترابط بيـن تكويـن الرأسمال الثابت وبين الاستهلاك غير المنتج الا في حالات محدودة ، علـى الرغم من افتقارنا الى معطيات شاملة .

اذا حدد المجتمع الهدف الارادي والواعي الرامي الى تحويـل المعمـل الى قلعة انسانية يقضي فيها على قسمة العمل . فمن البديهي أنه يجب ، في هذه الحالة ، التوفر على وسائل انتاج تكون أكثر انتاجية وبالتالي تطويـر هذا القسم من الانتاج الاجتماعي بشكل أولوي . غير أن النمو السريع لهذا القسم (وسائل الانتاج) لا يستهدف نهائيا ، في اطار الرأسمالية ، تحويل العمل أو تحرير قوة العمل ؛ بقدر ما يسعى الى الزيادة في الجزء الغير مؤدى عنه من يوم العمل على حساب الجزء الآخر المؤدى عنه ؛ كما يسعى الى الزيادة في كتلة فائض القيمة المنتوج والرأسمال العام الذي يتم استغلالــه . واذا انطلقنا من الفرضية المثلى لمجتمع تعمل فيه كافة وسائل الانتاج بشكـل أتوماتيكي نكون قد وصلنا الى الموافقة على أن الرأسمالية بلغت حدها النهائي وأن قوة العمل قد انقرضت ، ومن أجل الزيادة في رأسمالهـم ، يجـب علـى الرأسماليين أنفسهم أن يغدوا مجتمعا لا يوجد فيه عمل . وهذا الحد السلبي للرأسمالية الذي لن يتم بلوغه قط ان ارادت الرأسمالية الاستمرار كنمط للانتاج

ان العلاقة بين الرأسمال وفائض القيمة هي علاقة قيمة وليست علاقة قيمة استعمال . وهذا ما يعطي وحده معنى للحديث عـن ارتفـاع التكويـن العضوي للرأسمال وانخفاض معدل الربح . وما يتزايد في الاتحاد السوفياتي هو ليس فقط القاسم التقني (محسوبا بالقيمة الاستعماليـة) بين وسائل الانتاج وقوة العمل وانما ايضا القاسم بين الرأسمال الثـابت والرأسمـال

المتغير ؛ وهذه الظاهرة لا تختلف عما نجده عادة في أي اقتصاد رأسمالي وذلك شيء طبيعي ما دام الامر يتعلق ، في نهاية التحليل ، بنفس نمط الانتاج .

ولكي تجعل ماري لافينيي من قانون نمو التكوين العضوي قانونا طبيعيا عليها أن تتجاهل القيمة ، غير أنها تضطر الى الاعتراف ، في النهاية ، بأن الامر يتعلق بقانون القيمة ما دامت تقدمه من خلال النقد الذي يشكل في بلد « اشتراكي » مقياس القيمة .

وكما بين ذلك ماركس ، ان ارتفاع التكوين العضوي للرأس مال هو أصل الازمات الرأسمالية ، وان احد الحاذقين في التنظير التحريفي لرأسمالية الدولة مضطر بدوره الى بلوغ هذه النتيجة ليدخل في حلقة الاقتصاديين الذين يعتبرون ان مرد الازمات هو قلة الاستهلاك (سويتزي ، ايما نويل ، جوان روبنسون) و « تناسبي » ، لضرورة الحال ، لبعض الفصول الواضحة في الكتاب الثالث من الرأسمال .

من الممكن ، في شروط رأسمالية الدولة ، اعطاء قانون ارتفاع التكوين العضوي للرأسمال مظهر قانون طبيعي محض . ويعتمد في ذلك على تصاميم لنين حول اعادة الانتاج الموسع التي كانت تستهدف التدليل على امكانية تطور الرأسمالية في بلد متأخر والتي لم تكن لها أية علاقة بمسألة الاشتراكية . ونورد هنا ملاحظة للنين ، من شأنها أن تنيرنا في هذا المجال ، وهي مقتطفة من نقده لكتاب بوخارين : « الاقتصاد في مرحلة الانتقال » . لقد كان هذا الاخير يعتقد بأن الاقتصاد السياسي يسير نحو الانقراض في ظل الرأسمالية ، ويرد لنين على هذه الفكرة قائلا : « ان ذلك غير صحيح . فهل تغيب ، في الشيوعية علاقة التناسبية بين رأس المال المتغير وفائض القيمة وبين رأس المال الثابت؟ وهل ينقرض التراكم ؟ » . وعند ما تنمحي الطبقات تماما في المرحلة الشيوعية ، يكون المبدأ القائد للاقتصاد هو الاستعمال الاجتماعي المحدد من طرف المجتمع مباشرة . غير ان ذلك لا يلغي ضرورة المحافظة على بعض العلاقات التناسبية في الانتاج كضرورة فيزيولوجية مشتركة مهما كان نمط الانتاج . وذلك هو معنى ملاحظة لنين على بوخارين ، أي أن هذه العلاقة التناسبية تحدد بعنصر القيمة في الرأسمالية بينما لا تحدد في الشيوعية الا بعنصر القيمة الاستعمالية . ان التخطيط القسري يسمح بالتعامل في الانتاج وكأن العلاقات التناسبية بين مختلف أقسام الرأسمال معطيات قبلية ، وهذه هي نقطة الانطلاق عند الاقتصاديين الرياضيين السوفييات في ادارة التخطيط « كوس بلان » . والتصميم العام يتم وضعه انطلاقا من الموازين بين القطاعات . أما الاصل البعيد لهذ التنظير فهو الجداول الاقتصادية لكيسني ، ويتعلق الامر بقالب رياضي يضمن في جهة جميع الوسائل التي تدخل في الانتاج وفي جهة أخرى كل ما يخرج من ذلك كنتاج للعملية الانتاجية وكل عنصر من

عناصر القالب (س ، أ، ج) يمثل صناعة محدد ، أي قيمة استعمالية محددة . والحروف تعبر عن الاستهلاكات (مثلا الصلب المستهلك من طرف صناعة الصلب نفسها ، والصلب المستهلك في صناعات البناء الخ ..) والنتيجة هي أن كل منتوج هو في ذات الوقت منتوج ومستهلك ، وهذا يعني انعدام أي فائض أو نقص في الانتاج أو الاستهلاك أيضا . والى جانب القالب الرئيسي للانتاج هناك قوالب أخرى تتعلق بالتوزيع بين الاستهلاك والاستثمار ، وبين

(* رأس المال الثابت + فائض القيمة + رأس المال المتغيير)

المداخيل والفائض . وان الموازين المستعملة في الاتحاد السوفياتي لا تختلف عن البنى الرياضية المستعملة عادة في الحياة الاقتصادية لكل البلدان الرأسمالية . وان النقطة الجوهرية تكمن هنا في العلاقة بين القوالب والموازين والصيغ العامة التي تحدد المخطط . وهذه الصيغ ترتكز على فرضية تنامي الدخل الوطني (رأس المال المتغير + فائض القيمة) ، أي على فائض القيمة المنتوج والمنتزع من العمال .

ويتم حساب معدل الزيادة في الدخل الوطني على الشكل التالي :

$$د = \frac{\triangle \text{ ي و } + I}{\text{ي ز}}$$

حيث يمثل « ي ز » الدخل الوطني خلال فترة زمنية معينة ز (الاستثمار الصافي + الاستهلاك العمومي والخاص) ، ونعرف أن ي ز = ي (د + I) المرفوع الى أ س ز . ونستخلص من ذلك أن معدل زيادة الدخل الوطني يشكل القبلية الحقيقية للتخطيط .

ان الدخل الوطني هو القيمة التي انتجت خلال يوم من العمل والتي يعتبرها المخطط سلفا محولة من جديد الى سلعة (ق : القيمة المحولة الى سلع مستهلكة من طرف العامل و ف. ق : فائض القيمة المحول الى رأسمال). وفي نهاية هذه العملية الحسابية نتوصل الى (ل + أ) حيث يمثل « ل » معدل زيادة قوة العمل و « أ » معدل زيادة الانتاجية .

وان فائض زيادة كتلة فائض القيمة تاتي ، كما نعلم ، من الازدياد في فائض القيمة النسبي أو من تزايد عدد العمال المستغلين (أو من التركيب المزدوج لهذين العنصرين) . والخلاصة العامة هي أن التقنيات بين الاقسام ترتبط بمعدل الزيادة في القيمة المنتجة ، أي في فائض القيمة . أما بالنسبة لنوعية التقنيات في التخطيط ، فهذا الجانب غير مشرق في بلدان رأسمالية الدولة الاحتكارية . حيث أن تزايد انتاج وسائل الانتاج بالاتحاد السوفياتي وبولونيا مثلا هو على التوالي I5 ٪ و 8 ٪ فوق احتمالات مخططات هذين البلدين ، هذا في الوقت الذي يوجد فيه انتاج وسائل الاستهلاك دون احتمالات المخططات بنسبة 2ر8 ٪ و 8ر13 ٪ ويتعلق الامر بالفترة ما بين 1960 ــ 65 .

نظريا ، ان التخطيط هو الضمانة لتطور منسجم تنعدم فيه الفوضى ، غير اننا نجد أنفسنا مضطرين الى استنتاج عكس هذه المقولة ، ذلك أن الفوضى ابعد ما تكون عن الانتفاء . والمهم في نظرنا هو أن التخطيط في هذه البلدان يتعامل مع فائض القيمة ككيان مؤقت يجب تحويله بشكل طبيعي الى رأسمال. واذا أعطيت للشركات (كما هو الحال في العديد من الدول) حرية اعادة الاستثمار وتكوين الرأسمال الجديد ، فان دور الموازين بين الاقسام يصبح تافها . وبحكم أن الدولة هي ، اسميا ، المالك الكوني ، يتم حل التناقض بين تكوين فائض القيمة وتكوين الرأسمال على أساس المردودية ، وذلك ما يعرض الرأسمالية للخطر المزدوج : امتلاك ما يتجاوز الحاجة من الرأس مال المنتج وما يقل عنها في شكل فائض القيمة . أما اذا اعتبرنا أن فائض القيمة يتحول اتوماتيكيا الى رأس مال منتج ، فان التناقض يبدو وكأنه قد انمحى وهذا ما يعتمده منظور التخطيط حيث يعتقد أن الموافقة بين القيمة والقيمة الاستعمالية كافية للوصول الى انتاج ذي مردودية وذي تطور منسجم .

ويمكننا افتراض أن المردودية « س » ، باعتبارها هدف المخطط ، هي المعدل المنطقي المعقول وبالمقابل فان الوحدات من الرأسمال التي لا تتمكن من بلوغ هذا المستوى من المردودية تنخفض قيمتها . وبشكل عام ، أن سبب هذه النتيجة ، في الرأسمالية ، هو الطبيعة اللاعقلانية للاستثمارات الجديدة ؛ أما في رأسمالية الدولة فان هذا الطابع اللاعقلاني يتم تأليهه بالسياسة الاقتصادية للاستثمارات التي تبدو وكأنها قرارات مستقلة للدولة . ووحدات الرأسمال لا تتحكم في فائض القيمة المنتوج اذ ليس بامكان الوحدات تحويل فائض القيمة الى رأسمال جديد مباشرة . بل لا يمكنها الا نقل فائض القيمة الى الدولة التي تمركزه وتكون بنفسها الرأسمال الجديد . وبالنسبة للوحدات التي تتميز بخصوصية فان الرابط بين تكوين فائض القيمة وتكوين الرأسمال الاضافي ينحل كما ينحل أيضا الرابط بين الانتاج واعادة الانتاج الموسع . ان الدولة تسعى ، بشكل طبيعي الى تشجيع المؤسسات ذات المردودية المرتفعة ، غير انها ليست الا نتاجا لمبدا استقلال الربح واعادة التحويل الموسع لفائض القيمة الى رأسمال .

ان مبدأ الاستقلال على مستوى الشركة يتحول الى نقيضه على المستوى الاجتماعي لان هناك فعلا تبعية مطلقة بين حركتي تمركز فائض القيمة وبناء الرأسمال المنتج الجديد . وهذه التبعية هي المسؤولة عن جزء كبير من الأوهام التي يخلقها التخطيط ، اذ لا يمكن التصديق بأن كتلة فائض القيمة لا يمكنه أن يتم إذا لم يرتفع فائض القيمة النسبي بسرعة تعوض انخفاض العلاقة بين فائض القيمة ومجموع الرأس مال . ان نظاما كهذا مهدد بالازمة التي لا يمكن تفاديها كما لا يمكن تفادي أية ظاهرة طبيعية . ونحن لا نتوفر

على معطيات تسمح لنا بالتأكيد أن الازمات قد اختفت من الاتحاد السوفياتي؛ لكن لدينا الكثير من المعلومات التي تدفعنا الى الاعتقاد أن الظواهر الكلاسيكية للازمات ستبرز عما قريب . فالمعدلات السنوية للنمو لا تفتأ تنخفض (14ر8 ٪ سنة 51 ؛ 10ر5 ٪ سنة 55 ، 7ر8 ٪ سنة 59 ، 6 في المائة سنة 64 8ر6 في المائة في 66 و 5ر5 ٪ في 71) وذلك بالنسبة لمجموع دول الكوميكون .

أما معدلات تكوين الرأسمال منذ سنة 50 فلقد انخفضت من 300 ٪ ما بين 1950 و 1960 الى 210 ٪ ما بين 1960 و 1970 بالنسبة للاتحاد السوفياتي.

وان المشكل ، في نظرنا ، يكمن في قدرة الدولة ، المالك الكوني ، على اخفاء المظاهر الخارجية للازمة ، وما هي حدود هذه الامكانية ؟ ويعلم الجميع أن المخرج الرأسمالي الوحيد من الازمات هو تخفيض قيمة الرأسمال مما يؤدي الى اعادة تكوين عضوي للرأسمال في حدود معقولة ، الامر الذي يسمح باعادة نشاط التراكم . ويشكل ذلك العنصر الجوهري الذي لا مناص منه لاستمرار الرأسمالية وحمايتها من الانهيار . وفي حدود أن هذا التخفيض يعمل كموزع اجتماعي للاستثمار وكمنظم للانتاج ، فان الدولة تتوفر على الوسائل لفرضه حتى ولو أدى ذلك الى افلاس الرأسمالي الفردي ؛ ويتوقف البنك عن اعطاء قروض جديدة . بل يمكن أن يصبح البنك مالك الرأسمال الذي انخفضت قيمته . والدولة في الاتحاد السوفياتي تقرر ، مباشرة ، اختفاء وحدة انتاجية أو تطويرها ، ويمكنها أن تفرض استمرارية تراكم الرأسمال ، حتى ولو كان الربح المحصل عليه معادلا أو اقل من ذاك الذي يحققه الرأسمال الاولي . وتلك احدى خصائص رأسمالية الدولة . لكن ذلك لا ينفي ضرورة تخفيض القيمة والخطر في ذلك هو بلوغ النقطة التي تساوي فيه كتلة الربح الصفر حيث يكون معدل الربح منعدما (= 0) .

ان انخفاض القيمة (الازمة) ـ كسبب وكنتيجة ـ ضروري للتراكم . وما يمكن أن تقوم به الدولة ، مالكة وسائل الانتاج ، هو أن تفرض لمدة محددة ، وفي ذات الوقت ، تراكما محققا في شروط انخفاض معدل الربح وتكوينا للرأسمال الجديد باستقلال عن انتاج فائض القيمة على صعيد الشركات المنفردة . ولكن ما لا يمكن للدولة أن تقوم به بتاتا هو التخلص من الازمة العامة ، الشيء الذي يعني على مستوى الرأسمال الاجتماعي انتاج فائض قيمة جديد من العدم وتوفير الشروط المطلوبة لاستمرار التراكم الرأسمالي .

ولانهاء هذا الجزء حول التخطيط لا يمكننا أن نتجاهل الاطروحات التروتسكية والتروتسكية الجديدة (أو النصف ـ تروتسكية) .

ففي موضوع التراكم واعادة الانتاج والتخطيط ، يعبر كارلو عن الرأي التالي : « في بلدان الدول الشرقية ، لا يهدف بيع مواد الاستهلاك الى تحقيق دخل مرتفع أو ربح (...) وانما اعطاء المستهلكين ما هم في حاجة اليه ،

حسب المخطط ، من أجل تلبية حاجياتهم . والقيمة الاستعمالية هي الهدف من التبادل . أما في البلدان الرأسمالية فتجري الامور بشكل آخر » .

ويعتقد البعض ، على أساس هذا السبب ، أن اعادة الانتاج في الاتحاد السوفياتي لا تشكل عملية لاعادة انتاج القيمة وانما لانتاج القيمة الاستعمالية. وكارلو من بين هؤلاء بالرغم من كونه عاجزا عن الادلاء بأي برهان يبين أن قيمة الاستعمال تسود العلاقات الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي . وبالفعل ، فان هذه الفكرة صحيحة من جانب واحد ـ جانب واحد فقط ـ ذلك أنه لم يكتشف بعد ، في البشرية ، نمط للانتاج ـ مهما كان نوعه ـ لا ينتج قيما استعمالية . كما انه لم يتم بعد اختراع اعادة موسعة للانتاج لا تتضمن اعادة موسعة لانتاج القيم الاستعمالية . والرأسمالية الكلاسيكية نفسها ، دون أن تكون الدولة فيها مالكا كونيا « تهدف » أيضا اعادة الانتاج الموسع للقيم الاستعمالية. وعلينا أن نطرح على أنفسنا هذا السؤال : ما هي الاسس التي يعتمد عليها التراكم في الاتحاد السوفياتي ؟ وما الذي يشكل محرك نمو الاقتصاد السوفياتي ؟ ولن يتمكن كارلو من التدليل على أن التراكم يظل ممكنا بدون تمايز في الشكل النقدي بين النقد المستثمر والنقد الذي يتم سحبه من التداول . واذا افترضنا أن الانتاج يتم على شكل سلع ، لكن بدون أي فائض قيمة وبدون أن يلعب أي روبل دور الربح ، فان التراكم سيتوقف مباشرة ! وما دامت الدولة محافظة على توجيهاتها كمالك وحيد للشركات ، فبالامكان القيام بتوزيع عشوائي لفائض القيمة واثراء بعض القطاعات على حساب الاخرى . وحين تفتقد الدولة لهذه السلطة فان صراعا أشد ضراوة من السابق يقوم بين الشركات والصناعات ، وتستقل رؤوس الاموال المنفردة عن الرأسمال الاجتماعي .

ولنأخذ مثال الرأسمالية ، اذا افترضنا بأن الدولة فرد يحول فائض القيمة بشكل مطلق الى رأسمال ، سيكون تصورنا أخرق وسنتعرض لذلك لاحقا ، لكننا نسجل الآن بأن جزءا من الاستثمار تتزايد أهميته أصبح يترك لتقرر فيه المؤسسات . ويجب أن يكون ماثلا أمام أعيننا ان حصة الاستثمار المتروك للشركات قد ازدادت بعد سنة 1971 ، وأن هذا الاتجاه سيستمر اذا ما صدقنا تأكيدات المسؤولين السوفياتيين الرسميين .

واذا قارنا الجدول 13 مع الجدول المتعلق بميزانية الدولة يمكننا أن نستخلص أن المؤسسات تقوم بثلثي الاستثمارات المنتجة الجديدة تقريبا .

الجدول 13 ـ توزيع أرباح الشركات في الاتحاد السوفياتي ، بالنسبة المئـويـة .

	1965	1968	1970	1971
الارباح المحصـل عليهـا	100	100	100	100
الارباح المدفوعة للدولة ، والمتضمنة :	71	67	62	62
1 ـ اداء الفوائد	71	66	61	61
2 ـ المستحقات على الاموال	13	17	17	17
3 ـ الـربـح	ـ	5	5	5
4 ـ الربح الخالص	20	29	35	35
5 ـ اقتطـاعـات	34	19	4	4
الأرباح الموضوعة تحت تصرف الشركات	29	27	31	33
1 ـ الاستثمـارات	9	10	14	13
2 ـ الحـوافـز	6	12	14	14
3 ـ الانشطة الاجتماعية والثقافيـة المتنـوعـة	14	10	11	10

4 ـ الرأسمال ورأسمالية الـدولـة :

ان الغموض السائد حول تعريف الرأسماليـة شيء لا يصدق . فلنأخذ مثلا كارلو الذي يقول : « ان الاركان الثلاثة للرأسمالية هي ، فائض القيمة ، السلعة والسوق . والبلدان التي تسود فيها هذه العناصر الثلاثة هي وحدها التي تعتبر رأسمالية » .

واذا اعتبرنا السلعة ركنا من أركان الرأسمالية فلا مجال حينئذ لاضافة السوق لان وجـود الاولـى يفترض الثـانـي بالضرورة . ومن سمات الرسمالية انتـاج فائض القيمـة أي الاستهلاك المنتج للسلعة / قوة العمل . والسلعة مرتبطة كل الارتباط بهذه السمة يعني انها لا تشكل الا الوسيلـة لانتـاج فائـض القيمـة .

« اذا كان التبادل بين الرأسمال والعمل الذي تنتج عنه الاجرة مجرد تبادل بالنسبة للعامل فهو بالضرورة غير تبادلي بالنسبة للرأسمالي ... فالتبادل من جانب الرأسمال ليس الا ظاهريا أي انه يتخذ شكلا اقتصاديا مختلفا ولولا ذلك لاستحال وجوده ، ولما استطاع العمل أن يكون مقابلا له ، اذ لن يكون هناك حينئذ الا تبادل لقيم متساوية تحت أنماط وجود مختلفة. ان ما يبادله العامل مقابل الرأسمال هو عمله نفسه ، فهذا الاخير يستلبه ، والثمن الذي يحصل عليه هو قيمة هذا الاستلاب ، والحال أنه يبادل عمله المؤسس للقيمة مقابل قيمة محددة مسبقا بدون أن يؤخذ بعين الاعتبار نتيجة نشاطه » .

والآن ما يتوجب علينا أن نفعله هو التساؤل عما اذا كانت هذه هي طبيعة التبادل الذي يتم في الاتحاد السوفياتي بين العمال وأولائك الذين يراقبون وسائل الانتاج . ولن نزج بأنفسنا في نقاش من اجل معرفة ما ذاذا كان في امكان العمال أن يعبروا أم لا عن رأي حول التحكم في الانتاج : فلا حق لهم في الاضراب ؛ وليس علينا أيضا ابحث في دلائل حول طبيعة التبادل بين قوة العمل والرأسمال في الاتحاد السوفياتي . فعلى التروتسكيين ربما تقع مهمة تبيان ان الامر لا يتعلق بتبادل بين العمل والرأسمال وحججهم هي التالية : « الدولة المالك الاحتكاري لقوة العمل (...) العامل يتوصل فعلا بأجره المحدد في الخطة خارج القوانين الجوهرية للسوق (...) العامل الروسي لا يمكنه أن يعمل الا عند رب عمل واحد هو الدولة وتحت الشروط التي يفرضها هذا المالك (...) حتى بعد 1956 ظل العامل مرتبطا بنفس رب العمل وكذلك ظلت المؤسسات في ملك الدولة وحرية الاختيار بين عدد من الرأسماليين المتنافسين مسألة لا يعرفها العامل السوفياتي » ومن الغريب ان نلاحظ بأن كل ما تعتبره الماركسية غير ذي أهمية هو ذو اهمية جوهرية بالنسبة للتيار التروتسكي والعكس صحيح أيضا . فالعنصر الجوهري لا يكمن في أن العامل مرتبط أم لا برب عمل واحد ، ولكن بكونه يبادل قوة عمله مع الرأسمال اي ان الرأسمال يقام كرأسمال متحرك . العنصر الجوهري لا يكمن في السوق ككيان ميتافيزيقي ينظم التأجير لقوة العمل ولكن في كون قيمة قوة العمل تقل عن القيمة التي خلقتها ، اذ يمكن للدولة البرجوازية أن تخضع العمال مؤقتا ولمدة طويلة لكي يظلوا في ربقة رب عمل واحد . وفي ظل هذه التحليلات من الواضح ان ما يهم ليست هي العلاقة بين الرأسمال الواحد والعامل الواحد ، ولكن العلاقة التي تنسج بين الرأسمال عموما (الطبقة الرأسمالية) والعامل الجماعي . فلا وجود لرأسمال يملك وحده بشكل خصوصي قوة العمل التي يستخدمها ، بمعنى المالك الازلي لقوة العمل الجماعية للعمال الذين يعملون في

حوزته . فالنازيون فرضوا على العمال منع انتقالهم من عند أرباب العمل وبدون أن تنهار من أجل ذلك الرأسمالية وهذا ما يحدث ، بالتقريب ، حاليا في الاتحاد السوفياتي .

ففي الواقع رغم انه أصبح في امكان العمال السوفيات آن ينتقلوا من المعامل اليوم يمكننا أن نفترض العكس . ولكن حتى في هذه الحالة فان القانون الذي يحدد الاجرة لا يفسر بالسوق ولا بأي اجراء مهما كان قانونيا أم عنيفا ، فالاجرة الحقيقية بالاتحاد السوفياتي تزداد كما هو الحال في أي بلد رأسمالي آخر . وهذا نتاج لا مناص منه لارتفاع انتاجية العمل الاجتماعية . والقيم الاستعمالية المستهلكة تزداد في الكم ، ولكن قيمتها تنخفض وبالتالي يرتفع فائض القيمة النسبي .

الجدول رقم 14

الزيادة في الأجور الحقيقية والانتاجية بالنسب المئوية في الفترة ما بين 50 ـ 65 ٪.

البلدان	الاجور الحقيقية	الانتاجية
بلغاريا	60	195
تشيكوسلوفاكيا	45	115
هنغاريا	65	104
بولونيا	50	130
رومانيا	125	200
الاتحاد السوفياتي	88	175
المانيا الشرقية	268	195

ان الانتاجية تزداد أكثر نسبة الى الاجور الحقيقية ، وهذا قانون خاص بنمط الانتاج الرأسمالي والا لما ازداد فائض القيمة النسبي . واذا كان ازدياد جيش الصناعة الاحتياطي أقل من ارتفاع الانتاجية فالنزوع نحو انخفاض قوة العمل يقاوم بنزوع عكسي يدفعه الى مستوى أكثر انخفاضا من السابق ولكنه يعمل أيضا على أن تكون زيادة الانتاجية تعني بالضرورة نقص في قوة العمل . وهناك سبب آخر يؤدي الى ان زيادة محددة في الاجر الفعلي (قيمة الاستعمال المستهلكة) تصبح ضرورية وهذا يؤدي الى تطور سريع أكثر من اللازم ، للتراكم والتكوين العضوي . وكنتيجة ممكنة قد تبرز أزمات جد حادة وكوارث خطيرة ، وهذا هو نفس الدور ، تقريبا الذي تلعبه مصاريف الدولة . فليس هناك عمل معنوي يمكن أن يضرب القوانين التي تتحكم في قيمة قوة العمل . وما يسميه كارلو بقوى السوق لا علاقة له بنمط الانتاج

مالامر يتعلق بالظروف السياسية التي لا يمكنها أن تقضي على قوانين الواقع المادي ، واذا كانت الدولة تملك السلطة لاتخاذ أي اجراء كان كما يعتقد ذلك كارلو فكيف يمكننا أن نفسر بأن الاجور الفعلية تزداد (قليلا أم كثيرا) ، هذا لا أهمية له ؟ الدولة يمكنها أن تحافظ عليها في انخفاض اذا . ولماذا لا تقوم بذلك ؟ من الواضح اننا لن نستطيع تحليل الاعمال الضيقة للدولة الا بعد توضيح مسالة العلاقات الاجتماعية الاساسية ومن بين الاسباب التي تقف في وجه الاتجاه نحوانخفاض معدل الربح يسجل ماركس انخفاض ثمن قوة العمل ، الى ما تحت قيمته ويكتب بهذا الصدد :

« نحن لا نتعرض هنا لانخفاض الاجور الا من جانب تجريبي نظرا لعدم ارتباطها بالتحليل العام للرأسمال بينما يدخل هذا في اطار البحث في التنافس وهو ما لن نتعرض له في هذا الكتاب » فانطونيو كارلو لا يتعرض اذا الا للقضايا التي لا علاقة لها بالراسمال كرأسمال .

ان ما يتخذ أهمية فعلية في تحليل راسمالية الدولة الاحتكارية هو دراسة الشكل الذي تتقدم فيه العلاقة بين الرأسمال وقوة العمل والعمل المأجور في ذاته يغطي الاستغلال حين يقدمه على شكل تعاون بين العمل والعمال . اما اذا كان المجتمع مسودا بالاضافة الى هذا من طرف الرأسمال من أجل ضرب الملكية الفردية القانونية لوسائل الانتاج فحينذاك يترك وهم علاقة التعاون بين رب العمل والمأجورين المجال لوهم تعاون أكثر عمقا أي تعاونا اجتماعيا عاما يستهدف انتاج القيم الاستعمالية .

وفي البلدان التي يستمر فيها الشكل القانوني للملكية الفردية لوسائل الانتاج يبدو التبادل بين قوة العمل والرأسمال شيئا فرديا يتعلق برأسمالي واحد معين وعامل معين واحد . واذا انمحى هذا الشكل القانوني فان هذا الحد ينمحي بالضرورة ويصبح التبادل بين الرأسمال والعمل علاقة اجتماعية عامة . ان المظهر شيء والواقع شيء آخر ولا يمكننا الخلط بينهما . واذا اتخذ التبادل المظهر المباشر فهذا لا يعني أن الطبيعة المتناقضة للرأسمالية تصبح معترفا بها في الوعي الكوني بل على العكس ، فان هذا التبادل يبدو وكأنه قد انتهى بمجرد اختفاء الملكية الفردية ويصبح منتهيا أيضا المظهر المبتذل لفائض القيمة كشيء يتملكه الاشخاص من أجل الاستهلاك ويعرض هذا التصور بآخر يعتبر فائض القيمة مكونا من تجميع فائض لقيم الاستعمال التي يستهلكها المجتمع التعاوني ، ولا أحد ، بالطبع في نظرنا ، يمكن أن يقبل باعتبار النقطة المركزية للتناقض بين الطبيعة الاجتماعية للانتاج والطبيعة الخاصة للملكية تكمن في الاستهلاك الذي يقوم به الرأسماليون ، أي في صرف فائض القيمة كدخل وليس كرأسمال . والحقيقة ان التناقض لا يبرز اساسا في كون العمال ينتجون فائضا للقيمة محققا يحسم

استهلاكه في مواد الترف من طرف الرأسماليين ولا يمكن أن يتجلى التطور العام للرأسمالية الا تحت شكل اعادة انتاج موسع للعلاقة الرأسمالية .

والمركز في التناقض موجود أساسا في استغلال الرأسمال أي في اعادة التحويل لفائض القيمة الى رأسمال من أجل استثمار مستمر لهذا الاخير . واذا تمكنا من تغطية مسألة استهلاك فائض القيمة بوسيلة ما تظل اعادة التحويل الى الرأسمال قائمة في كل حجمها . وهذه العملية تسود عموم التطور الاجتماعي ، فاذا لم تكن مردودية استثمار الرأسمال مرتفعة بشكل كاف يتوجب على العملية أن تتوقف .

والفكرة الرائجة حول توفر الاتحاد السوفياتي على اقتصاد أكثر عقلانية من الغرب يقل فيه التبذير ... هي فكرة خاطئة وهذا رأي نجده عند ريسكينيو الذي يعتبر رأسمالية الدولة أرقى من اية رأسمالية خاصة ، فهي اكثر مركزية واكثر اجتماعية واكثر انسجاما وديناميكية كذلك واقل طفيلية اذ تبذر قوى الانتاج بشكل أقل من الرأسمالية الخاصة (...) والرقابة على الاقتصاد فيها أرقى ولا مجال لمقارنتها مع ما يمكن أن يقوم في الرأسمالية الخاصة مما يسمح بتلافي الكثير من المجازفات الخطيرة والتلوث والرعاية الطبية التي تخضع لتسيير طفيلي من طرف الاطباء والصناعات الصيدلية والمستشفيات ... الخ ، وكذلك الاستهلاك الرفيع الذي لا يعرف الحدود .

ولنفرض ان ما يقوله ريسكينيو صحيح ـ وهذا غير قائم أصلا ـ فعلينا التساؤل عن الدور الذي يلعبه الاستهلاك الرفيع في الرأسمالية : ان الدور الوحيد الذي يمكن أن يلعبه هذا الاستهلاك هو تخفيض سرعة التراكم وسحب جزء من القيمة الاجتماعية للرأسمال وهو دور دقيق وهام كلما كان الانتاج الرأسمالي أكثر تطورا . وكل أزمة عامة تنتج عن ارتفاع مبالغ التكوين العضوي للرأسمال . والزيادة في المصاريف غير المنتجة تعرقل التزايد السريع للتكوين العضوي ، اذ يخصص لهذه المصاريف جزء من فائض القيمة الذي كان سيساهم في تضخيم الرأسمال المنتج وبالتالي فان هذه المصاريف لا يمكنها الا أن تلعب على المدى الطويل دورا مساعدا لتفاقم الازمة . واذا سقطنا في الخطا الذي ارتكبه ريسكينيو والذي يكمن في المطابقة بين مصاريف البذخ والمصاريف الغير المنتجة ، واذا وافقنا على ان هذه المصاريف قد أصبحت شبه منعدمة في الاتحاد السوفياتي ، فهذا يعني منطقيا ان الاتجاه نحو التازم قد أصبح مباشرا .

وحتى لو لم نكن نلمس بعد مظاهره من جانب التحليل فلن يكون هناك أي شك في حقيقته . وان كون الازمة لا تظهر كمسألة ملموسة اعتراض لا مضمون له ! وكل بليد يمكنه أن يصرخ بالازمة حين تكون قائمة اما الماركسي فيبحث في تشخيص الاتجاهات المختفية تحت مظاهر الامور . ففي الاتحاد

السوفياتي كما في البلدان الاخرى حيث تسود رأسمالية الدولة (المصاريف الخاصة للبذخ هي وحدها التي يمكن القضاء عليها) ولكي تكون اكثر دقة في قولنا هذا ان هذه المصاريف تختفي في الوعي الخاطئ المبتذل كحافز محدد للانتاج من أجل الربح . أما المصاريف غير المنتجة أي ببساطة استهلاك فائض القيمة فهي لا تختفي على الاطلاق . وبالارقام المطلقة تزايدت هذه المصاريف بشكل هائل ففي سنة 1950 كانت تبلغ قيمة 29 مليارا من الروبلات وفي سنة 1971 أصبحت تتجاوز 107 مليار روبل أي بزيادة 400 ٪ . يتعلق الأمر هنا بمصاريف ميزانية الدولة . وتبين انه منذ خلال 20 سنة لم يقع الا تغيير طفيف .

جدول رقم 15

مصاريف الدولة : القاسم المئوي بين المصاريف الغير المنتجة والمصاريف المنتجة . (تكوين الراسمال) .

السنوات	المصاريف المنتجة	المصاريف الغير منتجة
1950	29ر1 ٪	70ر9 ٪
1960	33ر5 ٪	66ر5 ٪
1971	33ر8 ٪	66ر2 ٪

ان المصاريف الغير المنتجة من الدخل شكلت دائما الجزء الاهم حتى حين كان استهلاك البذخ جد محدود ، وعلينا أن لا ننسى أن لدينا هنا الاحصائيات الرسمية السوفياتية التي لا شك أن لديها مصلحة في تغيير النسب الفعلية لصالح المصاريف المنتجة من أجل تبيان الطبيعة العقلانية للاقتصاد السوفياتي وحتى أرقام القاسم بين الاستثمارات المنتجة والاستثمارات العامة يمكنها أن تعطي فكرة حول أهمية المصاريف غير المنتجة والتي لم تعرف الانخفاض .

جدول رقم 16

القاسم المئوي للاستثمارات المنتجة على مجموع الاستثمارات

	1955 – 50	1960 – 56	1965 – 61	1970
بلغاريا	80ر1	84ر0	86ر0	76ر0
هنغاريا	68ر5	64ر9	70ر5	70ر9
بولونيا	34ر3	70ر5	72ر8	76ر4
رومانيا	86ر0	79ر4	82ر2	84ر2
الاتحاد السوفياتي	76ر3	71ر4	75ر5	69ر3

ففي أغلب هذه البلدان المذكورة انخفضت نسبة الاستثمارات المنتجة وفي كل واحد من هذه البلدان قائم التغييرات حول هذا القاسم لم تكن منتظمة . وفي الرأسمالية فعلا فان عدم الانتظام هو النتيجة المباشرة لدائرة التراكم وللطبيعة الكامنة للازمة .

والطبيعة الخاصة لكل هذه المسالة هي كون المصاريف الغير المنتجة تتخذ احيانا مظهر المصاريف العامة ذات الصيغة الاجتماعية وهذا في واقع الامر شيء غريب وذلك لان تحول فائض لقيمة الى يخت أو الى دبابة هجومية هما سيان من منظور التراكم : ففي الحالتين يتعلق الامر بمصاريف دخل وليس بمصاريف رأسمال منتج . وتتخذ المسالة بالعكس أهمية خاصة في الرأسمالية التي « تخضع » للدولة كمالك وحيد لوسائل الانتاج وبغياب الرأسماليين الافراد فان فائض القيمة الذي كانوا يحصدونه لم يعد يحصل عليه أي أحد ، بل يبدو وكأن المجتمع هو الذي يحصل على هذا الفائض . والمستهلك الفردي لفائض القيمة يبدو وكأنه اندثر والملكية القانونية للرأسمالية لم تعد قائمة بالنسبة للاشخاص الماديين كما بالنسبة للمؤسسات المجهولة الاسم . والدخل من ملكية الرأسمال يبدو وكأنه قد اندثر . كل ما يصرف كدخل يأخذ شكل مصاريف من طرف المجتمع ومن أجله ، وكل مصروف أو استهلاك يتخذ طابعا محددا من طرف نمط الانتاج الذي تجري فيه هذه العملية . فاستهلاك الدخل الناتج عن العمل الزائد الذي كان ينجزه الاقنان في القرون الوسطى كان خاصية السيد الاقطاعي ، والاستهلاك الفردي من طرف رأسمالي لدخل ناتج عن فائض القيمة التي يضعها عمل العامل المأجور ليست خاصية الرأسمالي وهذا الاستهلاك يعتبر غير جوهري اذن . ولكن كون استهلاك البذخ لا يعتبر جوهريا لا يؤدي الى اعتبار الاستهلاك المنتج هو الاهم بل يمكن أن يعني هذا عكس المسالة . ومصروف الدخل يجب أن يعتبر دوما الاكثر ضرورة للرأسمالية وبالتالي يمكن الموافقة على أنه يصبح دوما اكثر صعوبة بالنسبة للرأسمالي كشخص ضمان تحقيق هذه المصاريف . فبسبب أهميتها المتصاعدة فان هذه المصاريف غير المنتجة عليها ان تصرف في كيان يسمح باستجلاب فائض القيمة من جميع أركان المجتمع الرأسمالي وهذا الكيان لا يمكن ان يكون غير الدولة . وبهذا الشكل تفقد وظيفة الصرف الغير المنتج ، نوعا ما ، طبيعتها العرضية والطارئة والعشوائية وتتخذ في المقابل تنظيما اكثر من الناحية الاجتماعية . وهذا لا يلغي طبعا ولا يمكنه أن يلغي الاستهلاك الفردي لفائض القيمة .

كل اولائك الذين لا ينتجون في الاتحاد السوفياتي (وليسو بقلائل) يستهلكون جزءا من فائض القيمة كدخل والسباق نحو الاستهلاك الفردي هو شيء هائل يؤدي الى الكلام عن مصاريف غير منتجة اجتماعية باعتبارها

الشكل الوحيد لمصاريف الدخل . ان الامتيازات المادية للفئة الفاشية التي تسير الاتحاد السوفياتي معروفة لدى الجميع وتحمل لنا كل يوم اخبارا جديدة عن مصاريف بذخ قادة الحزب والدولة والاقتصاد .

والعلاقة المزدوجة بين الرأسمال والعمل من جهة وبين المصاريف الاجتماعية والاستهلاك الفردي لفائض القيمة من جهة أخرى تبدو وكأنها علاقة مباشرة اجتماعية في اطار راسمالية الدولة . ويبدو ان قوة العمل تبادل مقابل جزء من دخل المجتمع وليس لقاء رأسمال للمجتمع من خلالها . والامر لا يتعلق في الحقيقة الا بمظاهر ولكن هذه المظاهر تتجلى وكأنها الواقع الموضوعي ، ويستعملها التحريفيون من أجل الحفاظ على هيمنتهم على ضمائر البروليتاريين. وفي رأسمالية الدولة يظهر الواقع في شكل اكثر ميتافيزيقية من الراسمالية التقليديـة .

والسيادة الظاهرية للمجتمع على كل الاشياء تجعل العمل والراسمال يبدوان وكأنهما قد اندثرا كقيمة تبادلية من نفس الحجم ولا ضرورة لها الا في شكل مادي مغاير .

ويمكننا اعتبار أن تلك ميزة مشتركة بين راسمالية الدولة والراسمالية التي تقتصر فيها الدولة على وظائف أكثر تواضعا ، لكن شريطة القدرة على تبيان ان جنوح الدولة الى الهيمنة المتزايدة ، كاتجاه ، عنصر مشترك فيها .

5 ـ الاحتكار واحتكار الدولة :

من منظار الاقتصاد السياسي التجريبي يشكل التنافس جوهر الرأسمالية . وهذا الرأي يسير بالموازاة مع رأي آخر يعتقد ان وجود الاحتكارات يناقض التنافس والعكس صحيح . ولكن الواقع هو ان التنافس لا يدخل في اطار القوانين الموضوعية للانتاج الرأسمالي ومهمته الوحيدة هي اعطاء هذه القوانين ما يسمح لها ماديا بفرض نفسها . ان « التنافس يفرض القوانين المحددة للانتاج الرأسمالي كقوانين قسرية خارجية بالنسبة لكل رأسمالي فردي » .

و « التحليل العلمي للتنافس غير ممكن الا بعد فهمنا للطبيعة الخاصة للرأسمال تماما كما هو الحال بالنسبة للحركة الظاهرية للأجرام السماوية التي لا يمكن رصدها الا بعد معرفة الحركة الواقعية التي تضبطها الحواس » (الرأسمال : الكتاب الاول)

وبدون التعايش بين عدد من رؤوس الاموال لا يمكن أن يوجد التنافس كما لا يمكن لقوانين الرأسمال أن تفرض نفسها بشكل خارجي . والرأسمال الفردي يخضع في جميع الاشياء لطبيعته الداخلية : « يعبر التنافس الحر عن التطور الفعلي للرأسمال ، ومن خلال هذا التنافس يفرض على الرأسمالي الفردي كضرورة خارجية ما يتماشى مع طبيعتها نفسها وما يتماشى ايضا

مع نمط الانتاج الذي يرتكز عليه وان الضغط الذي تمارسه رؤوس الاموال على بعضها البعض ... الخ (...) يعبز عن التطور الحر والفعلي للثروة الرأسمالية » والتنافس لا يمكنه أن يخلق القوانين التي يفرضها على رؤوس الاموال فهي موجودة قبليا ، ومن بين هذه القبلية مثلا التطوير الكمي لفائض القيمة النسبي باستقلال عن رؤوس الاموال الاخرى .

ولكن لماذا كان الامر كذلك بالنسبة للطبيعة العميقة للرأسمال ؟

يقول ماركس : « لا يمكن لنشاط الرأسمال أن يكون له هدف آخر غير الاثراء فقدر معين من المال (...) يمكنه أن يكون كافيا تماما للحصول على منتوج استهلاكي ولكنه ليس كافيا للتعبير العام عن الثروة (...) ونظرا لكون النقد عبارة عن مجموع كمي محدد ولا محدود في آن واحد فهو لا يعدو أن يكون ممثلا محدودا للثروة العامة وكذلك ممثلا لثروة محدودة فقدره يطابق قيمته التبادلية ويقاس حسبها وهكذا ليس للنقد القدرة التي يدعيها تعريفه النظري اي شراء كل السلع وكل المتع ومجموع مواد الثروة والنقد لا يشكل موجودا لجميع الاشياء ، لكنه يسعى دوما الى تجاوز حدوده الكمية في صيرورة لا نهائية وهنا تكمن قوته الحيوية فهو لا يحافظ على نفسه الا بالتميز عن قيمته الاستعمالية وبالتكاثر المتواصل ، والنقد يقاس حسب كميته ، ولكن هذا القياس هو في تعارض مع تعريفه بمعنى انه يسعى بالضرورة الى ما لا نهاية . وكل ما نقوله هنا عن النقد يصبح أيضا بالنسبة للراسمال الذي يجد النقد فيه تطوره النهائي واكتماله التام » .

ولكي يتخذ الرأسمال حركته انطلاقا من طبيعته يجب أن يجدها في مواجهته حتى كسلطة خارجية وكضرورة . والشيء الوحيد الذي يمكن للراسمال أن يجده في مواجهته هو الرأسمال . الشيء الذي ينتج عنه انقسام داخلي دائم للرأسمال العام والقضاء على هذا الانقسام يؤدي بالرأسمال الى الجمود . وهكذا لا يمكننا اعتبار الاحتكار نهاية للتنافس نفسه . علينا أن لا ننسى بأن التنافس هو عنصر كوني في الرأسمالية فهو لا يوجد فقط بين رؤوس الاموال التي تنتج نفس النوع من السلعة (مثلا السيارات) ولكن بين كافة رؤوس الاموال . وفي البداية تبرز المنافسة كحدث محدود في سلع متشابهة ، والتقدم في التراكم يؤدي الى مركزة الرأسمال . ومن الطبيعي جدا أن يبرز احتكار حيث رؤوس الاموال تنتج نفس الاشياء . وفي الواقع نرى المؤسسات المتمايزة تتحول الى فروع خاصة لمؤسسة أكبر حتى تصبح متضمنة لقطاع انتاجي باكمله . وابتداء من هذا الوقت يكون الرأسمالي قد بلغ مستوى يرى فيه ان قد قضى على المنافسة ويتصرف كاحتكار ولكنه لم يتجاوز في الواقع الا مستوى من سلم المنافسة بافتراض ان اي قطاع هو ليس باحتكاري . فان الاحتكار سيكون بوسعه حينذاك ان يجلب حصة من الربح الاجتماعي أعلى من

الربح المتوسط ذلك أن للمنافسة كمفعول مساواة مختلف الارباح في نسبة متوسطة للربح متميز عن ذلك الذي كانت ستؤدي اليه مختلف التكوينات العضوية للرأسمال . وما يتجلى من جانب باعتباره ربحا زائدا سيتجلى في جانب آخر بالضرورة ، دون مستوى الربح ولكن بقدر ما يتقدم الاحتكار على مجموع الاقتصاد فان قانون نسبة الربح المتوسط تنزع للتوازن . فقد لاحظ هيلفردينغ وكثيرون آخرون بعده ، انه في الرأسمالية الاحتكارية يتخذ حجم رؤوس الاموال بعدا هائلا يستحيل معه تحويلها من قطاع لآخر . وهذا يعني تعايش نسب للربح مختلفة . واذا كان ما يقوله هيلفردينغ صحيحا واذا انتشر هذا على مستوى كوني فان وضعية شبيهة بوضعية ما قبل الاحتكار تكون ساعية للتواجد من جديد . وفي هذه الحالة لا يمكن لاي رأسمال أن يعيد تحويل نفسه وان ينفذ لقطاع آخر من الانتاج وبالتالي أن يجازي أكثر من اللازم من طرف المجتمع كما كان ذلك في امكانه لو كان هو الرأسمال الوحيد الممكن تحويله ومنع أي رأسمال آخر من النفاذ الى قطاعه الخاص به . وان الاحتكار على حساب اللاحتكار هو ايضا محدود بحدود يفرضها التنافس . فليس بالامكان الحصول على ربح زائد يعرض التراكم على المستوى الشامل للخطر. وفي النهاية ، فان التنافس بين الاحتكار يعمل بالاضافة الى ملئه للمهمات العادية لاي تنافس بين رؤوس أموال متعددة على ابراز ان أي صراع بين رؤوس أموال متنافسة يشكل خطوة الى الامام نحو نهاية الرأسمالية نفسها . فالاحتكار لا يضم فقط في احشائه تصفية الرأسمال باعتباره يسعى لمحو كل منابع فائض القيمة ، ولكنه يكون أيضا الدليل الفعلي لامكانية محو انتاج الرأسمال . ان المركزة الرأسمالية تشكل التعبير الاكثر دلالة عن هذا الوضع .

ولقد عرفت لمركزة في السنين الثلاثين الاخيرة اتساعا هائلا بفضل الطاقات المتزايدة للقرض وحجم الشركات الضخم الذي قاد العديد من المنظرين الى الاعتقاد بأن الفترة المحللة من لدن لينين ، أي فترة الرأسمال المالي قد انتهت اذ تبدى لهم فعلا بأن الامكانيات الهائلة للتمويل الذاتي قد جعلت هذه الشركات في غنى عن الابناك ولكن لم يتم تسجيل عدد من النقط منها :

I) في الوقت الذي تتمكن فيه بعض المؤسسات من تمويل نفسها ذاتيا فان عدد الشركات الاخرى التي تسقط تحت هيمنة الابناك يتزايد باستمرار .

I) ان الشركات الضخمة هي بدورها تكون شكلا جديدا من اندماج الرأسمال النقدي بالرأسمال الصناعي . ومن بين الخصائص الاكثر وضوحا في السنوات الاخيرة الارتفاع الصاروخي للديون تجاه الابناك .

الجـدول رقـم 17

السلف القصير المدى الى الشركات الكبرى بالولايات المتحدة الامريكية بمليـار الـدولار .

السنوات	السلف البنكي	سلف من انواع أخرى
1955	25ر6	1ر4
1960	37ر7	3ر0
1965	67ر0	6ر8
1970	102ر5	8ر8
1974	183ر6	37ر6
تمويل الشركات	(3) ، (1)	(3) ، (2)
151ر7	12ر1	0ر9
216ر3	11ر8	1ر4
273ر1	13ر8	2ر5
377ر6	16ر1	2ر3
727ر9	25ر2	5ر2

الجدول رقم 18

قروض وايداعات الابناك التجارية بالولايات المتحـدة الامريكيـة : بمليـار الـدولارات

السنوات	السلف	المودعات	السلف نسبة مائوية من الودائع
1950	31ر6	87ر7	36ر0
1955	38ر4	105ر3	46ر0
1960	71ر6	127ر2	56ر3
1965	120ر3	181ر8	66ر2
1970	188ر8	266ر8	70ر8
1974	319ر3	389ر4	82ر0

الجدول رقم 19

الاستثمارات البعيدة المدى للمؤسسات بالاسهم في الولايات المتحدة الامريكية (بمليار الدولارات)

السنوات	عبر قروض بعيدة المدى (1)	مباشرة (2)	(1) ـ (2)
1940	49	89	55ر1
1950	66	94	70ر2
1955	98	113	86ر7
1960	154	140	110ر0
1965	210	161	130ر4
1970	363	201	180ر6

ـ ان الارقام الواردة أعلاه أرقام واضحة ودالة نسبيا اذ تبين بشكل تجريبي هيمنة الرأسمال البنكي الملازمة نظريا مع الرأسمالية وهذا النزوع تطور بشكل مثير منذ نشر كتاب لينين حول الامبريالية ويساعد ذلك في تعميق تبعية كل رأسمال للرأسمال الاجتماعي بشكل واضح وان الاقتصاديين البرجوازيين البارزين يعترفون تحت غطاء اسماء أكثر غموضا ، بالنزوع نحو انخفاض نسبة الربح ، أو على الاقل انهم يعترفون بانه كلما تم استغلال رأسمال ما ، أصبح اكثر صعوبة تجديد استغلاله وسواء كانت نسبة الفائدة مرتفعة أم لا . فهذا لا أهمية له اذا ان العامل الحاسم يقع خارج هذا الاطار . فكلما تقدم تراكم الرأسمال ، وجب ايجاد الكتل الضخمة من فائض القيمة لاجل الاستثمار . ويصبح الحصول على هذه الكتل من فائض القيمة معضلة كبيرة بالنسبة لكل رأسمال فردي . والاحتكار لا يشكل حلا حقيقيا ما دام تعميمه يعرقل بالنسبة للرأسماليين الإفراد ، الذين يتضخمون أكثر فأكثر حصولهم على الاجزاء الاخرى من فائض القيمة . وفي النهاية فان المخرج من هذه الوضعية سيكون هو الامكانية بالنسبة لاي رأسمال في التصرف في مجموع فائض القيمة الاجتماعي وذلك مناف للعقل طبعا ، وعلى كل حال فان هذا التناقض يجد حلا مؤقتا وخارجا في شكل القرض . والرأسمال البنكي هو نتاج الحدود المفروضة على كل رأسمال فردي من طرف تراكمه المحصور . « وفي النهاية يسمح القرض للرأسمالي الفردي بالتصرف بشكل مطلق داخل حدود معينة في الرأسمال وفي الملكية التي تعود للآخرين وبالتصرف في الرأسمال الاجتماعي الذي لا يملكه . ويصبح في امكان الرأسمال الفردي التصرف في العمل الاجتماعي . والرأسمال الذي نملكه فعلا أو ذاك الذي يتوجب علينا امتلاكه في نظر الناس ، يصبح في النهاية قاعدة لتنظيم القرض » فالاقتصاديات الرأسمالية الامريكية والفرنسية والايطالية ... الخ قد وصلت اليوم الى عتبة تحول كيفي جد هام . اذ انها مهدت فعلا للسقوط بشكل تام ومطلق في أيدي الرأسمال البنكي . وحين يعمل رأسمال ما في جزئه الاكبر بفضل القرض ، وحين يتنامى هذا بسرعة أكبر من التراكم ينمحي الوجود الظاهري المستقل للرأسمال المنتج . واذا لاحظنا الامور بدقة فعلا تظهر لنا هيمنة القرض كهيمنة شكل اجتماعي ، واجتماعي مباشر ، للرأسمال كل رأسمال هو موحد مع الآخرين باعتبار انه يتوصل عبر القرض بجزء من فائض القيمة الآتية من مختلف مواقع المجتمع . وطالما ظل القرض يلعب دورا محدودا ، وطالما ظل الشكل الوحيد لاعادة توزيع الربح الزائد فان التغييرات في اعادة توزيع فائض القيمة المنتوجة تظل محدودة . ولكن حينما يتطور شكل القرض الى مستوى يؤدي الى كون بعض رؤوس الاموال تبدو وكأنها قد تجاوزت حدودها الذاتية ، فان التنافس يتحول حينذاك بالضرورة . إذ انه تحت تأثير هذا التنافس كانت تجري عملية معادلة نسبة الربح .

وفي نهاية الامر لا يختفي التنافس نهائيا ، ولكنه يتعرض لتحول مزدوج في البداية ، حين يأخذ الاحتكار جباية من اللا احتكار يجد التنافس نفسه محولا اذ انه في هذا الواقع لا تتمثل قوانين الرأسمال كقوانين قسرية خارجية بالنسبة للرأسمال الاحتكاري في علاقته مع الرأسمال غير لاحتكاري (وخاصة بالنسبة لهذه العلاقة) وهذا صحيح بالنسبة للعلاقة العكسية أي لغير الاحتكار مع الاحتكار .

ومن جهة أخر يتحول التنافس من طرف القرض اذ ان هذا الاخير يصل الى وضع فائض القيمة في حوزة التراكم ، باستقلال ـ في حدود معينة ـ عن كتلة فائض القيمة المشكلة ، فالقرض بالتالي في معنى ما يجعل التطور بالنسبة لقوى الانتاج مستقلا عن التنافس « اذا بدا نظام القرض كرافعة رئيسية لفائض الانتاج وفائض المضاربة التجارية ، فذلك بسبب عملية اعادة الانتاج المرنة بطبيعتها والتي تصل هنا الى حدها الاقصى اعتبارا لكون جزء كبير من الرأسمال الاجتماعي يوضع في الحركة من طرف غير مالكيه وهؤلاء هم أكثر حماسا من المالك النشيط الذي يعد مرتعشا حدود رأسماله الخاص . ويستخلص شيء واحد من هذا : وهو ان استغلال الرأسمال على قاعدة الطبيعة المتناقضة للرأسمالية لا يسمح الا في حدود معينة ، بتطور فعلي حر للانتاج ، ويشكل بالتالي حاجزا ملازما يتراجع باستمرار امام نظام القرض ، مما يسرع القرض بابراز المظاهر العنيفة لهذا التناقض ، أي الازمات وبالتالي يعجل بابراز عناصر تصفية نمط الانتاج القديم » .

ويمكننا أن نتساءل عن العلاقة الموجودة بين كل هذا وبين الاتحاد السوفياتي ورأسمالية الدولة . وهي قائمة فعلا . ان تطور الهيمنة البنكية المدفوعة الى اقصاها هو تطوير للهيمنة النقدية . ومن وجهة نظر مجردة فان الهيمنة العامة والمطلقة للرأسمال النقدي لا تماثل القضاء على الرأسمال المنتج ـ فهذا مستحيل ـ ولكنها تماثل تحول كل وظائف التسيير الصناعي نحو الرأسمال النقدي . وابتداء من هذا الوقت فان تسيير الانتاج ، لا يعود للكائن الرأسمالي الذي كان يروج الرأسمال ، حتى ولو لم يكن ملكه ، ولكن التسيير يعود للكائن / الرأسمال النقدي العام . واذا درسنا هذه المسألة بعناية فسنلاحظ بان ذلك يعيد انتاج وبكيفية موسعة شكل الرأسمالية ما قبل قبل الاحتكارية وما قبل المالية ، بحكم انه في هذه الفترة يكون الرأسمال أولا نقديا ثم منتجا ... فهو لا يفعل في البداية الا ان يحول للرأسمال ، القيمة الخاصة به لكي ينتج بعد ذلك فقط ، فائض القيمة .

ان البعد الكبير ياتي من كون كل رأسمال نقدي يملك تسيير العديد من رؤوس الاموال المنتجة التي ترتبط به ، والذي يشكل هو تركيبها في شكل من الاشكال .

وان الحد الوحيد للرأسمال هو الرأسمال الاجتماعي وبالتالي فان مرحلة الرأسمال البنكي (والمطابقة لمفهومه) وانطلاقا من طبيعته هي وجود رأسمال بنكي وطني وحيد يسير مختلف رؤوس الاموال الفردية .

ونورد هنا فقرة لماركس تكتسي أهمية جوهرية من أجل فهم طبيعة رأسمالية الدولة وهي تقول : « القرض الذي يوضع من خلاله رأسمال كل الطبقة الرأسمالية في متناول كل مصروف وليس بتناسب مع ملكية الرأسمال من طرف الرأسماليين ، ولكن بتناسب مع حاجياتهم في الانتاج ، هو في آن واحد النتيجة والشرط للانتاج الرأسمالي اننا بصدد انتقال واضح من التنافس بين رؤوس الاموال الى الرأسمال كقرض » .

ويتلو هذه الفقرة ما هو أهم اذ يقول ماركس : « من جهة أخرى فان القرض هو الشكل الذي يبحث من خلاله الرأسمال عن تقديم نفسه عموما ، وذلك خلافا لرؤوس الاموال الخاصة المتعددة . وكذلك فان الرأسمال الخاص يتخذ هذا الشكل لكي يحاول فرض نفسه كرأسمال عام بغض النظر عن حدوده الكمية » .

« وينقسم الرأسمال الى أربعة قطاعات :

أ ـ الرأسمال بشكل عام (...)

ب ـ التنافس والتفاعل المتبادل لعدد من رؤوس الاموال .

ج ـ القرض أو الرأسمال كعنصر عام في مواجهة رؤوس الاموال الفردية المنعزلة .

د ـ الرأسمال بالاسهم كشكل أكثر كمالا (لا يؤدي الى الشيوعية) مع كل تناقضاته في آن واحد » .

واذا افترضنا السيادة المطلقة للقرض ، أي الرأسمال النقدي ، فان التمييز بين الرأسمال الاجتماعي وبين رؤوس الاموال يصبح مطلقا . وهو كذلك فعلا بحيث ان رؤوس الاموال الفردية لن تظهر كرؤوس أموال وانما ككيانات منتجة عامة .

ان المظهر « رأسمال » يصبح محولا بكامله الى الرأسمال النقدي . وتختفي ضرورة الرأسمال كسلف ، وكذلك تختفي الفائدة كشكل لفائض القيمة ، فالسيادة المطلقة للرأسامل النقدي تلغي فعلا سلف رؤوس الاموال . فالرأسمال المنقول يحول ببساطة الى رأسمال منتج . ومنذ البداية حتى النهاية في هذه العملية يكون كل شيء ملكا للرأسمال النقدي . وبما ان ما يهم ليس هو الاسم وانما التحويل الفعلي للرأسمال النقدي الى رأسمال منتج ، فبعد هذا التحول ، يعود لتنافس من جديد حلا يمكن الرأسمال من تفادي النشاط كرأسمال فردي . والاسم هو بالضبط ما يدوخ التروتسكيين والتروتسكيين الجدد الذين لا يتمكنون من رؤية وجود رأسمال فردي في الاتحاد السوفياتي . فكارلو مثلا يتساءل : « اذا لم يكن هناك مالك واحد فأين هي يا ترى رؤوس

الاموال الفردية التي لا يمكن للرأسمالية أن توجد بدونها ؟ » وهذا التساؤل بدون معنى لان الرأسمال الخاص ليس الا علاقة خاصة بين الرأسمال وقـوة العمل ، ويدخل هذا الرأسمال في علاقة مع كل الرساميل الاخرى . وان مركزة الرساميل التي تتطور على نطاق واسع في ظل رأسمالية الدولة الاحتكاريـة والتي توجد عدة رساميل في ملكية وحيدة ، لا يمكنها أن تقضي على صـراع رؤوس الاموال فيما بينها .

وعلى العكس فان المركزة لا تتجاوز حدود اضافة فروع جديدة للتقسيم التقني للعمل . فاذا بحثنا الآن عن الاسس المادية للملكية القانونية الكونية للدولة سيبدو أن هذه الاسس لا يمكنها أن تكون الا السيادة المطلقة للرأسمال النقـدي .

والرأسمال النقدي يأتي من المجتمع بكامله ، ويبـدو اذن ان مالكه بالرسم القانوني هو المجتمع وبما أنه يهيمن على الرأسمال المنتج يظهـر المجتمع وكأنه يهيمن على الرأسمال ولكن هذا لا يتطابق في الواقع الا مـع ملكية الدولة .

ان استمرارية الملكية الفردية متناقضة مع مفهوم سيـادة الرأسمـال النقدي وان مسألة معرفة من هو المالك الاسمي تصبح بدون أهمية : فتكوين الراسمال يتم بتحويل فائض القيمة نحو المكان الاكثر ملاءمة لـه ، وهـذا التحويل يتحقق من طرف الدولة لانه لا يمكن لاي كيان غير كوني أن يقـوم بذلك اذا ما ارتبطنا بالمفهوم المجرد الصرف للرأسمال النقدي . وكون رؤوس الاموال بنسبة متصاعدة دوما وموضوعية تحت تصرف الشركات لا يعنـي بأي حال من الاحوال بأن نهاية ملكية الدولة القانونية لا مفر منها ولا حتى انها ممكنــة .

وبمجرد ما يتم بلوغ مرحلة الرأسمال النقدي فان دور هذا الاخير يصبح ضروريا في اطار الرأسمالية من أجل تطور قوى الانتاج . والوسائل التي يتم خلقها لتفضيل الشركات الكبيرة يمكن ان تتفاوت ولكنها تظل دومـا تحت يفرض نفسه كقوة سائدة ومنافسة لكل رؤوس الاموال الاخرى .
الاشكال التي تتطور فيها المنافسة مع الرأسمال النقدي بصفته كذلك والذي

ففي الاتحاد السوفياتي يلعب الكوسبانك دور الحكم في اعطاء التمويلات وذلك بنسبة متصاعدة دوما : والاستقلالية المتزايدة للمؤسسات يجـب أن ينظر اليها في اطار استعمال متزايد للرأسمال البنكي .

الجـدول رقـم 20

الارتفاع في سلفات الكوسبانك وفروعها للصناعة

1950	19,3	مليار من الروبلات
1970	116,0	مليار من الروبلات
1975	150,0	مليار من الروبلات

ولا نتوفر على احصاءات حول ارتفاع الاستثمارات الضرورية من أجل انتاج دخل معين في الاتحاد السوفياتي ، ولكن المعطيات التاليـة المتعلقـة بتشيكوسلوفاكيا اذا قارنباها مع الجدول 20 يمكن أن تعطينا فكرة تقريبية.

الجـدول رقـم 21

مبلغ الاستثمارات لكل كورون من الدخل الاضافي

1950	1ر33
1960	2ر41
1961	3ر14
1962	13ر9
1963	18ر22

الجـدول رقـم 22

بولونيا : مصدر رؤوس الاموال المستثمرة بالنسبة المئوية

السنـوات :	1963	1968	1969	1971
مباشرة من الدولة :	48	28	24	24
من القروض البنكية :	8	20	30	40
من الشـركـات :	44	52	46	36

ان الشركات بامكانها التقرير في التصرف بشكل أكثر أستقلالية فـي رؤوس الاموال ، ولكن ملكيتها لها تتناقض باستمرار . ويتعلق الامر باتجاه مماثل لما تعرفه الرأسمالية الاحتكارية . ولكنه يتم هنا تحت السيادة الفعلية للرأسمال النقـدي .

وكما رأينا ذلك من الناحية النظرية تفقد هنا نسبة الفائدة الكثير من الاسباب التي وجد من أجلها لكن المنافسة تحافظ عليها حية وكلمـا صارت الشركات متنقلة أصبحت نسبة الفائدة مستعملة وكان الامر يتعلق بسلفات تمت كمـا يجب .

وللشكل الخصوصي للمنافسة في رأسمالية الدولة الاحتكارية نتائـج هائلة على التراكم وعلى اعادة الانتاج . ان القوانين الموضوعة للرأسماليـة لا تتقدم في وجه رؤوس الاموال الفردية الا بعد أن تخضع لتحول بفعل رأسمال كـونـي .

وفي هذه الشروط يبدو البحث عن فائض القيمة النسبي أقل الحاحا ، ليس لان ذلك غير ذي أهمية وانما لان التغيير الذي يكتسبه هذا القانون أقل مباشرة . ففي مرحلة سيطرة القرض ، يصل الرأسمال الى الحدود المميزة للرأسمالية كنمط للانتاج وتعترضه حواجز لا يمكن تجاوزها لتطوير قـوى الانتاج التي ليس تطويرها غير محدود الا نظريا . ويكون تحويـل فـائض القيمة الى رأسمال على العكس غير محدود . وان ما يبدو منتفيا هو الاستهلاك

الفردي الغير المنتج لفائض القيمة ، ولكن الحاجز يظل قائما ويعبر عن نفسه في اعادة انتاج أكثر توسعا وأقل كثافة باستمرار .

ان الجزء المحول من فائض القيمة الى راسمال جزء ضخم . ولكن لا ينتج عنه الا تزايد بطيء للتكوين التقني للرأسمال . وهذا يطابق تماما مفهوم رأسمالية الدولة الاحتكارية ، اي مفهوم الرأسمال بصفته رأسمالا في اتجاهه نحو التميز عن رؤوس الاموال المنتجة وتقليصها الى مستوى امتدادات متفرعة عنه . والارقام تبرز بوضوح أو على الاصح في حدود الوضوح الممكن من طرف احصاءات بورجوازية . يقول أ. بركسوف في « نحو نموذج جديد للتخلف في الشرق » : « ان الطلب المفرط الذي يؤخذ من الانتاج لتلبية حاجيات الاستثمارات الجارية ، ليس سوى النتيجة لخاصية جوهرية في التطور الاقتصادي السوفياتي (...) أي المدخر من الرأسمال لم يزدد فحسب ، ولكنه ازداد بسرعة أكثر من الانتاج (...) وفي أي اقتصاد لا يمكن ضمان زيادة بهذه السرعة في مدخر الرأسمال الا بمنح جزء ، دائما أكبر من الانتاج للاستثمارات الجارية » .

الجدول 23

معدل الزيادة في النسبة المئوية : المعدل السنوي

السنوات	58 – 50	67 – 59	70 – 68	73 – 70
الدخل الوطني *	10ر9	7ر2	7ر3	6ر7
الانتاج الوطني الخام	6ر4	5ر3	3ر4	–
الاستثمارات لرؤوس الاموال *	12ر9	7ر6	7ر5	6ر7
الاستثمارات لرؤوس الاموال الثابتة الخام	12ر2	6ر1	–	–
مدخرات الرأسمال الثابت*	8ر3	8ر3	7ر5	–
مدخرات الرأسمال الثابت الخام	10ر0	9ر4	–	–
مدخر الرأسمال الخام	9ر0	9ر0	–	–
الشغل	1ر8	1ر7	1ر7	–
الانتاجية الهامشية للعناصر	1ر7	0ر7	–	–

(* : هذه العلامة تشير الى أن الامر يتعلق بمعطيات رسمية سوفياتية. اما المعطيات الاخرى ، فلقد تم حسابها من طرف اقتصاديين غربيين) .

تدل الارقام الرسمية السوفياتية على تزايد متعددة للانتاجية . ولكن يجب أخذ المسألة بحذر . فالظروف الخاصة للمنافسة في شروط رأسمالية

الدولة الاحتكارية ، تضعف من اتجاه رؤوس الاموال الفردية نحو التصاعد اللامحدود لفائض القيمة النسبي . وتولد في الواقع ارتفاعا أكثر بطئا للانتاجية الاجتماعية للعمل . وحسب ماركس تتشكل الانتاجية القاسم بين العمل المجسد والعمل الحسي . وكلما تطلب الامر عملا حيا من نفس الكثافة لكي توضع في الحركة كمية معينة من العمل المجسد ، كلما كان العمل الاجتماعي منتجا .

والاتحاد السوفياتي الذي يوجد كبلد في الطليعة بالنسبة للعديد من المجالات العلمية ، هو أيضا بلد متخلف بشكل كبير في ميدان القيمة الاستعمالية لوسائل الانتاج . والامر ، هو أنه حين تخلق المنافسة بنفسها عراقيل لنفسها ، فان ضرورة التطوير اللامحدود للانتاجية باستعمال الآلات الاكثر انتاجا تصبح معبرة عن نفسها بشكل غير مباشر . والوهم بامكانية تعويضها باعادة الانتاج الموسع وهم سائد في الاتحاد السوفياتي ، والمعدل لمدة استعمال العقول الالكترونية ضعيف بشكل هائل بالمقارنة مع الولايات المتحدة أو اوروبا الغربية ولا أحد يمكن أن يدعي بأن هذا الفارق التقني يمكن تجاوزه في مدة قصيرة . فالمسألة ليست تقنية أو علمية ولكنها مشكل مرتبط بالطبيعة الخاصة لاعادة الانتاج الرأسمالي في الاتحاد السوفياتي . ولكن هذا لا يعني بأي حال ان التطور الاكثر بطئا في التكوين التقني يقلص من أخطار الازمات الكامنة فالارقام التالية تبين بوضوح نسبي هذا الخطر .

الجدول 24

القاسم بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الاستثمارات المنتجة.

السنوات	50 – 1955	56 – 1960	61 – 1965	66 – 1969
بلغاريا	0ر62	0ر61	0ر29	0ر24
تشيكوسلوفاكيا	0054	0ر44	0ر10	0ر30
بولونيا	0ر48	0ر38	0ر29	0ر24
المانيا الشرقية	0ر78	0ر37	0ر17	0ر24
هنغاريا	0ر51	0ر45	0ر22	0ر22
الاتحاد السوفياتي	0ر83	0ر62	0ر41	0ر31

واذا وافقنا على الارقام المعطاة من طرف السوفياتيين فبامكانها على الاكثر أن تدلنا على الزيادة الكبيرة لكثافة العمل ، أي الانتاج الاكبر للقيمة في فترة محددة من الوقت أو الاستهلاك الكبير لقوة العمل . ان الارقام الرسمية المقدمة من طرف السوفيات تدل على ارتفاع الانتاجية من اي بلد آخر . ولكن علينا أن نلاحظ ان حسابات الاقتصاديين الامريكيين تعطي ارتفاعا اقل بكثير (بنسبة تقارب النصف أو اكثر من ذلك الذي يقدم رسميا) . ومن جهة أخرى من المفيد أن نلاحظ أن الانتاجية الهامشية للعناصر تنخفض في الاتحاد

السوفياتي كما في أي بلد رأسمالي آخر (وهذا طبعا لا علاقة له بالانتاجية الحقيقية بالمعنى الذي يعطيه اياها ماركس والتي يجب أن ترتفع بالضرورة).
واذا قاربنا المعطيات الثلاثة التالية : ارتفاع الانتاجية الخاصة للعامل ، ولقاسم بين الارتفاع والزيادة في الاستثمار ، وانخفاض الانتاجية الهامشية فبامكاننا أن نكون فكرة أكثر دقة (بشكل تجريبي) على بعض خصوصيات رأسمالية الدولة الاحتكارية في الاتحاد السوفياتي :

1) نسبة ازدياد الانتاجية بالنسب المئوية

السنوات	الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة	فرنسا	المانيا الغربية
1950	100	100	100	100
1955	119	149	—	—
1960	136	204	—	—
1968	187	302	237	229
1963	156	256	177	172
1966	178	269	210	197
1970	192	338	273	253
1971	200	360	286	262

2) القاسم بين ازدياد الانتاجية والاستثمارات في الاتحاد السوفياتي .

1960 — 50	0٫93
1965 — 60	0٫74
1970 — 65	0٫72
1971 — 70	0٫75

3) نسبة الانتاجية الهامشية في الاتحاد السوفياتي

1950	1٫71
1955	1٫50
1960	1٫34
1965	1٫28
1968	1٫25
1970	1٫23
1972	1٫21

ورغم ان تطور القرض يظهر كرافعة من أجل التطور الاقصى للقوى المنتجة ، فان هاته الاخير تلاقا حدا معينا عندما تصل سيادة الرأسمال النقدي الى القمة المطلقة . وحينذاك يفرض التنافس نفسه بقوة ويتطور هذا في الاتحاد السوفياتي بموازاة مع التمركز الصناعي الذي بلغ اكبر نسبة في

للعالم أجمع ، وكل مؤسسة كبرى تتوصل بمجموعة من القروض تتزايد كلما عبرت هذه المؤسسة عن قدرتها على مواجهة التنافس والتغلب عليه . ويمكن لهذا أن يؤدي الى خلق أبناك مستقلة نسبيا عن الكوسبانك . وفي تنافس متبادل . ولكن يجب أن نسجل بأن الرأسمال النقدي السائد بشكل مطلق لا يجب أن يخلط مع الكيان المادي للبنك . ان النقد في ميزانية الدولة هو التمثيل الاكثر تجريدا لسيادة الرأسمال كرأسمال . وبالفعل يشكل هذا النقد تعميقا للطبيعة الخاصة للرأسمال بالاسهم . واذا كان صحيحا ان الخاصية المميزة للرأسمال بالاسهم هو ان مالك الاسهم لا يمكنه قط أن يسحب رأسماله (الرأسمال الثابت + الرأسمال المتحرك) ولكنه يستطيع فقط تحويل الاسهم فمن الغير منطقي أن نستمر في إعتباره مالكا فرديا . ان الرسم يوجد بشكل نهائي في يد المجتمع وهذا يطابق الطبيعة الاكثر عمقا للرأسمال . هذا الانتقال موجود أصلا في وظيفة جابي الوبيع التي تقوم بها الدولة والدولة تقتطع ضريبة من فائض القيمة من المجتمع باسم المجتمع نفسه وتكمل انفصالها عنه بنفسها .

يجب أن يكون من الواضح هنا أن تحول الرأسمالية الاحتكارية الى رأسمالية دولة احتكارية لا يعني بأي حال بأن الدولة بصفتها دولة وعلاقات الانتاج تندمجان وتتطابقان ... الخ ، فالدولة يمكنها فقط أن تكون موجها لهذا الانتقال وذلك فقط لان مفهومها مجرد يطابق سيطرة الرأسمال في شكله الاكثر تجريدا . ويتم هذا التحول بواسطة السلطة الممركزة في الدولة . وقبل هذا وبعد أيضا تظل هذه الاخيرة بصفتها دولة على ما كانت عليه . أي فصيلا خاصا من الناس المساحين في الطبقة السائدة . ولا يمكنها أن تصبح مالكة فعلية للمجتمع المقسم الى طبقات والسياسة لا يمكن أن تتطابق مع الاقتصاد بقدر ما لا يمكن المطابقة بين ارتفاع قاعدة المثلث . كل ما يمكن أن يقال هو انه في رأسمالية الدولة الاحتكارية يمكن للطبقة الثورية ، نظريا أن تنتبه بشكل مباشر أكثر بانه قبل كل شيء يجب تحطيم الدولة البورجوازية .

ولكن الدولة طالما تعتبر كتولة تظل خارج نمط الانتاج ولا تشكل جزءا منه بل ترتبط به فقط والا لكان وجوده غير ضروري .

وفي الخلاصة : لنذكر ان رأسمالية الدولة الاحتكارية يمكن أن تعتبر كتقارب بين الرأسمالية ومفهومها المجرد ، وكتطور لمرحلة الرأسمالية المالية المدروسة من طرف لينين . فالرأسمال عندما يتقارب من مفهومه بتكييف واقعه العيني مع واقعه الجوهري يتقهقر لا محالة . ومن الناحية النظرية يمكن لذلك أن يتضمن كما في حالة المانيا النازية اتجاها فعليا للرأسمال نحو التدمير الكوني . واذا اعتبرنا المانيا النازية كشكل نموذجي لتحليل الرأسمالية ينتج عنه محاولة تدمير كل رأسمال آخر ، فعلينا أن نعترف بأن هذه المعالم

موجودة في الاتحاد السوفياتي على مستوى أرقى . ولكن هذا لا يمكنها ن يحل المشاكل الاستراتيجية وتكتيكات النضال الطبقي وطنيا وعالميا .

والمسألة الاخيرة التي نود اضافتها هو اننا نعتبر هذا العمل مجرد بداية أولى لتحليل رأسمالية الدولة الاحتكارية ، أي تطبيقا للمبدا المعروض من طرف انجلز في كتابه ضد دوهرينك : « في التروستات يتحول التنافس الحر الى احتكار والانتاج بدون تخطيط في المجتمع الرأسمالي يستسلم أمام الانتاج المخطط للمجتمع الاشتراكي الذي يقترب . وحقا يكون في البداية لمصلحة الرأسماليين ولكن الاستغلال يصبح هنا ملموسا بدرجة يجب أن ينهار بعدها .

(...) ومهما كان الامر ، بالتروستات أو بدونها ، يجب في نهاية الامر أن تضطلع الدولة باعتبارها الممثل الرسمي للمجتمع الرأسمالي بمهمة قيادته . ان ضرورة التحويل الى ملكية للدولة تتجلى أولا في الوسائل الكبرى للمواصلات ، البريد ، التلغراف ، السكة الحديدية ...

واذا ما أبرزت الازمات عدم قدرة البرجوازية على الاستمرار في تسيير القوى المنتجة العصرية فان تحول الوحدات الكبيرة للانتاج والمواصلات الى شركات بالاسهم وملكية للدولة يبين الى اي حد يمكن الاستغناء عن البورجوازية لهذه الغاية .

ان كل الوظائف الاجتماعية للرأسمالي هي الآن مضمونة من طرف مستخدمين يتم استئجارهم والرأسمالي له أي نشاط اجتماعي خارج توصله بالمداخل ، وسحب قسائم الدفع والمضاربة في البورصة حيث مختلف الرأسماليين ينهبون رؤوس أموال بعضهم البعض . ان نمط الانتاج الرأسمالي الذي بدأ يطرد العمال يستغني الآن عن الرأسماليين ، وتماما كما فعل بالعمال فانه يضع الراسماليين في مصف السكان الزائدين ، (...) لا التحول الى شركات بالاسهم أو التحول الى ملكية للدولة تقضيان على الطبيعة الرأسمالية للقوى امنتجة ، فبالنسبة للشركات بالاسهم هذا واضح ، والدولة العصرية ليست بدورها سوى التنظيم الذي يعطيه المجتمع البورجوازي لنفسه لكي يحافظ على الشروط الخارجية العامة لنمط الانتاج الرأسمالي ضد تهجمات العمال أو الرأسماليين الافراد . والدولة العصرية مهما كان شكلها آلة رأسمالية في جوهرها ، اي دولة الراسماليين او الرأسمالي الجماعي على صعيد الافكار وكلما حصل على قوى منتجة في حوزته زاد استغلاله للمواطنين . ويبقى العمال مأجورين وبروليتاريين . وان العلاقة الرأسمالية لا يتم القضاء عليها ، بل على العكس من ذلك تدفع الى مداها الاقصى . ولكن بوصولها الى هذا المدى فانها تنقلب . فملكية الدولة لقوى الانتاج لا تشكل حلا للصراع ، غير انها تتضمن الوسيلة الشكلية ، أي كيفية التوصل للحل » .

كومونيسم ع. 27 ــ 28

بنـــاء الاشتـــراكيـــة في هـــذه البلـــدان ، هل كان ضرورة تاريخية أم تحريفيـــة ؟

الأزهـــر عـــلال

مقـــــدمـــــة

ن المنهج الذي ظل سائدا لفترة طويلة ـ وما زال قائما لدى البعض ـ في نقد وتقييم التجارب الاشتراكية ينطلق ـ في رأيي ـ من منطلق مثالي وليس ماديا ، وذلك لكونه يحاكم هذه التجارب بمنطق ما كان ينبغي أن يكون (لا للبرهنة على استحالته ماديا ، بل ربط هذه الاستحالة بانحراف في الوعي) ، وهو منطق يجد تفسيره في كون هذه التجارب كانت قد قامت منذ البـدء على أساس ثورة بقيادة حزب شيوعي يتبنى الفكر الماركسي ، ومن هنـا جـاء « الانطباع » بأن كل الاخطاء ، أو على الاصح كل التطور الذي نجـم عن البناء الاشتراكي فيما بعد مرده الى انحراف في الوعي بالدرجة الاولى ، وليس الى أسباب أخرى ربما خارجية عن نطاق الوعي ، واذا كان هذا التفسير ينهض كمبرر بالنسبة للمراحل الاولى من الثورة ، فان انقضاء مرحلة تاريخية طويلة نسبيا ، تصل الى أكثر من نصف قرن بالنسبة لبعض التجارب والي ما يقرب من النصف بالنسبة للبعض الآخر ، يجعل ذلك التفسير يتداعى أمام ضرورة القيام بتقييم موضوعي ويجعل من الواجب مراجعة ذلك المنهـج راسا علـى عقب وذلك لاعتبارين : الاعتبار الاول : وهو ضرورة اعادة الاعتبار للمنهـج الماركسي نفسه ، والذي وان كان يعطي للوعي اهمية قصوى في تغيير الاوضاع المادية القائمة في الواقع فانه يرى ذلك في اطار مادي محدد واضح ، أي وعي اتجاه الواقع المادي موضوعيا ولذلك فانه لم يكن ينظر الى الوعي كعنصـر معلق في السماء ومجرد عن واقعه المادي ، أي أن الفكر الماركسي كان **يشرط** الوعي بالمادة ، **ويشرط** تغيير المادة عن طريق الوعي **بوعي المادة** نفسها ، وليس عن طريق **خلق** المادة بواسطة الوعي، وهو ما تطور اليه الفكر الماركسي في السنين الاخيرة ، فاستحال الى ترسيمات باهتة وبئيسة ، تقرن الوعـي بالارادة في كل شيء (بغض النظر عن الشروط المادية التي تحيط بهما) وتجعل منهما الركيزة الاساسية التي يقوم عليها أي تحليل ينسب نفسه للماركسية .

أما الاعتبار الثاني : فينطلق من كون انقضاء مرحلة تاريخية طويلـة نسبيا أصبح يسمح بالقيام بدراسة موضوعية « حيادية » (بالفهم السابق للمنهج الماركسي : الاعتبار I) اي دراسة هذه التجارب انطلاقا مما حققـه التاريخ فعلا والبحث عن القوانين الموضوعية التي تحكمت في تطور هـذه التجارب الاشتراكية ، خصوصا وان هذا التطور في اتجاه معين لم يقتصر على بلد واحد كما كان في السابق (الاتحاد السوفياتي) بل شمل عددا كبيرا من

البلدان ، تلتقي في نفس السمات العامة ـ والجوهرية ـ التي طبعت مرحلة الانتقال الى الاشتراكية كما تحققت (أما الخلاف فهو من الخصائص الوطنية كما سيأتي) ، وأصبحت هذه البلدان تواجه نفس المشاكل والصعوبات الشيء الذي أصبح يستدعي اعادة النظر في المنهج السابق الذي تحاكم على ضوئه أخطاء هذه البلدان في اطار التطور العام الذي عرفته ، ويجعل من الواحدة مثالا نموذجيا لتقييم تجربة أخرى (الصين بالنسبة للاتحاد السوفياتي مثلا) .

ان ما نحن في حاجة اليه اليوم من اجل التقدم في فهم طبيعة البلدان الاشتراكية الحالية هو القيام بدراسة شبيهة بتلك التي قام بها ماركس لدراسة نمط الانتاج الرأسمالي ومعرفة القوانين الموضوعية التي كانت تتحكم في تطوره وسيره ، والتي لا تعود بمجملها الى وعي الطبقة البرجوازية .

بالنسبة لي ـ طبعا ـ لا أدعي أنه في مقدري القيام بذلك ، ففي هذا الرأي سوف أحاول عقد مقارنة بين التصور الذي كان لدى ماركس عن بناء الاشتراكية (وهنا سوف أعمد الى نقل استشهادات طويلة نسبيا) أسسه المادية والتاريخية بوجه عام ، وبين الشروط المادية (الاقتصادية والاجتماعية) التي كانت قائمة في هذه البلدان الاشتراكية عشية استيلاء البروليتاريا على السلطة (أو على الاصح حزب البروليتاريا) وهكذا فسوف اقسم هذا الجزء (المستوى) الاول الى ثلاث نقاط رئيسية : 1 ـ تصور الماركسية عن بناء الاشتراكية . 2 ـ مقارنة هذا التصور مع واقع البلدان التي تحققت فيها الثورة الاشتراكية . 3 ـ خلاصات .

1 ـ تصور الماركسية عن بناء الاشتراكية أو الشروط المادية لبناء الاشتراكية

لم يخصص ماركس لموضوع بناء الاشتراكية كتابا مستقلا يفصل فيه رأيه حول طبيعة المجتمع المقبل ، وذلك لكون اقدامه على هذا العمل يتنافى وروح منهجه المادي القائم على دراسة الواقع والمستند الى العلم الوحيد وهو علم التاريخ . فماركس هو القائل في « نقد برنامج غوتا » بصدد الحديث عن طبيعة الدولة في المجتمع الشيوعي : « ... ثم يوضع السؤال التالي : أي تحول يطرأ على الدولة في المجتمع الشيوعي ؟ أو بتعبير آخر أية وظائف اجتماعية مماثلة للوظائف الحالية للدولة تظل قائمة في المجتمع الشيوعي ؟ **العلم وحده يستطيع الجواب على هذا السؤال** (التشديد مني) ولن ندفع القضية الى الامام قيد شعرة ولو قرنا بألف طريقة كلمة « الشعب » بكلمة « الدولة » ... » .

ان جواب ماركس السابق يبين بوضوح منهجه المادي في التعامل مع مجتمع المستقبل ولكنه رغم ذلك لم يقيد يديه تماما ـ وانسجاما مع منهجه أيضا ـ أمام ضرورة توضيح الصيرورة أو السياق العام الذي سيقود اليه

الواقع المادي القائم ، انطلاقا من دراسة عميقة لنمط الانتاج الرأسمالي ، ولذلك فلدينا بالنسبة لماركس دراسة عميقة لمقدمات المجتمع الاشتراكي الموضوعية ، والمتمثلة في أسس القاعدة المادية الضرورية لبناء الاشتراكية، وبصدد المجتمع الاشتراكي نفسه لدينا خطوط عامة متفرقة كاشارات متناثرة هنا وهناك في كتابه « رأس المال » ، وكذلك في « نقد برنامج غوتا » . أما كتابه « الحرب الاهلية في فرنسا » على الخصوص ، فيناقش تجربة كمونة باريس كأول سلطة بروليتارية . وعلى هذا الاساس فاننا سوف نحاول تحديد الشروط المادية الضرورية كمقدمات لبناء الاشتراكية . ثم نتطرق فيما بعد الى شكل « الدولة » البروليتارية .

ان القانون العام الذي استندت اليه الماركسية لتفسير تطور المجتمع البشري هو مقولة قوى الانتاج اذا تعلق الامر بمعرفة العامل المادي الاساسي الذي يقود الى التحول من نمط انتاج الى آخر .. ومقولة الصراع الطبقي اذا تعلق الامر بالمحرك الذي يقود الى هذا التحول طيلة المرحلة التي يستمر فيها وجود الطبقات ، كعامل ذاتي أو كنشاط انساني ، وهذان العاملان مترابطان ، ولكنه دونما انطباق أي أن الاول لا يفترض الثاني بالضرورة (والثاني هنا الاستيلاء على السلطة ، باعتبار أن الصراع الطبقي موجود دائما) والعكس صحيح . وهذا ما أثبتته التجربة التاريخية . غير أن الماركسية في تصورها الكلاسيكي ، واستنادا الى شروط المرحلة التاريخية التي حللتها ، كانت تفترض بل تشترط تلازم هذين العاملين ، أي نضج الشروط المادية والمتمثلة هنا في تطور قوى الانتاج الرأسمالية الى مستوى تصبح فيه قابلة للانقلاب الاشتراكي ، والعامل الثاني تطور الصراع الطبقي بحيث يسمح للطبقة العاملة أن تتقدم وعيا وتنظيما لتصبح قادرة على ممارسة السلطة البروليتارية وتنظيم المجتمع الاشتراكي وبعبارة أخرى ، اذا كان تطور قوى الانتاج الرأسمالية سيمنح البناء الاشتراكي قاعدة مادية صلبة لتطوير الانتاج وتنظيمه على صعيد المجتمع ككل ، فان الصراع الطبقي سيمكن البروليتاريا من اكتساب خبرة وتجربة خصبة في النضال الديمقراطي أولا ثم الاشتراكي ثانيا ستستفيد منهما في بناء المجتمع الجديد ، وقبل الاستشهاد براي ماركس في هذا الصدد أي ممارسة السلطة البروليتارية من خلال كتابه « الحرب الاهلية في فرنسا » ، سوف أحاول تسجيل الخطوط العامة لموقف الماركسية من الشروط المادية اللازمة كمقدمات لبناء الاشتراكية .

ان القانون العام السابق الذكر يعني أن كل انتقال من نمط انتاج الى آخر لا يتم دفعة واحدة وبشكل مستقل عن نمط الانتاج السابق عليه ، بل ان العكس هو الصحيح ، أي نمط الانتاج القديم يحمل دائما في داخله عناصر النظام القديم (الاسبق) وعناصر نمط الانتاج الناشىء ، وذلك موضوعي

ومستقل عن ارادة البشر . فنمط الانتاج الرأسمالي قد نشأ في قلب نمط الانتاج الناشيء ، وذلك شكل موضوعي ومستقل عن ارادة البشر . فنمط الانتــاج الرأسماملي قد نشأ في قلب نمط الانتاج الاقطاعي ، ونفس القانون ينطبق على علاقة نمط الانتاج الرأسمالي بالاشتراكي ، أي أن الاشتراكية تستمد ضرورتها الموضوعية من المقدمات المادية التي تنشأ في قلب نمط الانتاج الرأسمالي في تطوره المستقل عن ارادة الرأسماليين أنفسهم ، ومن هنــا استخلصــت الماركسية أن التناقض الاساسي في الرأسمالية المتطورة هو بين طابع قوى الانتاج الاجتماعية ، وطابع علاقات الانتاج الفردية ، وحل هذا التناقض بين تطور القاعدة المادية التي تصبح « اشتراكية » اكثر كلما تطورت الرأسمالية، وبين طابع الملكية الخاصة القائم على هدف الربح والهيمنة الطبقية والذي يقود الى فوضى في الانتاج ، لن يتأتى الا اذا تغيرت علاقات الانتاج وفــق التطور الموضوعي الذي يؤدي اليه موضوعيا اتجاه قوى الانتاج أي النضال من أجل ارساء لعلاقات انتاج اشتراكية .

ان الاشتراكية باعتبارها تسعى الى اشباع حاجات الجماهير المادية لا يمكنها أن تقوم على أساس اقتصاد متخلف ما زال يرتبط بالضرورة بطبقات متخلفة ، فسيادة نمط الانتاج الرأسمالي في المجتمع واكتساحه لباقي أنماط الانتاج الماقبل رأسمالية في الصناعة والزراعة والتجارة والمواصلات هو الذي سيضمن نتاجية اكبر من جهة ، وطبقة عاملة سائدة على صعيد المجتمع ككل من جهة أخرى ، باعتبارها هي الطبقة الاجتماعية المرشحة للقيام بمهمة بناء الاشتراكية . هذه القاعدة المادية هي التي ناقشها ماركس بتفصيل من خلال كتابه « رأس المال » الذي حلل فيه نمط الانتاج الرأسمالي (كنمــط صاف تجريدي) ولكن هذه القاعدة المادية كانت تتجسد في الواقع ـ الى حد ما ـ في ذلك الوقت في التشكيلة الانجليزية (انجلترا) باعتبارها كــانت تمثــل الرأسمالية المتطورة بالمقارنة مع مجمل البلدان الرأسمالية الاخرى .

ان الخلاصة الاولى التي ينبغي التشديد عليها هنا هي أن الماركسية تشترط لبناء الاشتراكية وجود قاعدة مادية متطورة ، وبعد ذلك يمكن الحديث عن دور الوعي في تنظيم هذه القاعدة ، وفق الشروط الملموسة القائمة آنذاك لبناء علاقات انتاج اشتراكية ، كما أن هذا الوعي سوف يتجسد في قيادة حزب البروليتاريا بالمفهوم الذي كان لدى ماركس عنه ، أي حزب يدمج « التراث » الديمقراطي في ممارسة السلطة السياسية ولا يلغيه ، أي الحرص على ممارسة الديمقراطية المباشرة مع الجماهير ليتحقق مبدأ تحرر البروليتاريا بواسطة البروليتاريا ، أما الخلاصة الثانية ـ وهي ترتبط بالاولى ارتباطا وثيقا ـ وهي أن مفهوم التحريفية يكون ذا معنى مطابقا للوصف الذي ينبغي أن ينعت به خط الحزب العام عندما يتعلق الامر بالانحراف عن التصور العام الــذي

رسمته الماركسية لبناء الاشتراكية كمرحلة انتقالية للمجتمع الشيوعي ثم تهييء الشروط لتلاشي الدولة ... وسيعبر هذا الانحراف عن نفسه من خلال الاشكال التي سيتبناها الحزب لممارسة السلطة بهدف تنظيم المجتمع الاشتراكي .

وسوف نرى الآن كيف كان ماركس يرى تنظيم هذه السلطة .

ان ماركس في كتابه « الحرب الاهلية في فرنسا » قد عمم ونظر تجربة الجماهير عبر كمونة باريس باعتبارها الشكل الامثل لتطبيق « ديكتاتورية البروليتاريا » ويصف ماركس أسس هذه السلطة كالتالي : « لقد تشكلت الكمونة من أعضاء المجالس البلدية الذين اختيروا **بالاقتراع الشامل** (التشديد مني) في مختلف دوائر باريس ، كانوا مسؤولين ، **وكان يمكن الغاء التفويض الممنوح لهم في أي وقت كان** (التشديد مني) ، وكانت أكثريتهم بطبيعة الحال من العمال أو من ممثلي الطبقة العاملة المعترف بهم ، وكان يراد بالكمونة لا أن تكون هيأة برلمانية ، بل هيأة عاملة تتمتع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية في الوقت نفسه ، والشرطة التي كانت قبل ذلك الحين اداة في يد الكمونة المركزية جردت في الحال من جميع وظائفها السياسية وحولت الى هيأة للكمونة مسؤولة ويمكن تبديلها في أى وقت ، وعلى هذا النحو كان موظفوا سائر فروع الادارة بأسرها ، ومن فوق الى أسفل ابتداء من أعضاء الكمونة ، كان يتعين أداء الخدمة العامة لقاء **أجرة تساوي اجرة العامل** (التشديد في الاصل) وقد اختفت جميع الامتيازات والعلاوات التي كان يتقاضاها كبار موظفي الدولة مع اختفاء هؤلاء الموظفين ، وكفت الوظائف العامة عن أن تكون ملكا خاصا للموظفين الذين تعينهم الحكومة المركزية ، وانتقلت الى أيدي الكمونة لا الادارة البلدية فحسب بل أيضا كل المبادرة التي كانت تمارسها الدولة حتى ذلك الحين » ثم يضيف بعد ذلك : « وكان لكمونة باريس أن تغدو بدون شك نموذجا لجميع المراكز الصناعية الكبرى في فرنسا ولو استقر نظام الكمونة في باريس والمراكز الثانوية لتنازلت الحكومة المتمركزة عن التنظيم القومي الذي لم يتوفر للكمونة الوقت لوضعه بتفصيل أكبر ، ان الكمونة يجب أن تصير الشكل السياسي حتى لاصغر قرية وأن الجيش الدائم يجب الاستعاضة عنه في الدوائر الريفية أيضا بمليشيا شعبية تكون مدة الخدمة فيها قصيرة للغاية ، وكان على جمعية المفوضين المجتمعين في حاضرة الدائرة أن تدير الشؤون العامة لجميع الكمونات الريفية في كل دائرة ، وكان على جميع الدوائر هذه أن ترسل بدورها مفوضيها الى الجمعية الوطنية التي تنعقد في باريس ، وكان على المفوضين أن يتقيدوا بدقة ب (التفويض الالتزامي) من طرف منتخبيهم وأن يكون عرضة للخلع في أي وقت ...) « ... وبدلا من البث مرة كل ثلاث

سنوات أو ست أي عضو من الطبقة الحاكمة يجب أن يمثل ويقمع الشعب في البرلمان **كان يجب على حق الانتخاب العام بدلا من ذلك ان يخدم الشعب المنظم في الكومونات** (التشديد مني) قصد البحث لمؤسسته عن عمال ومراقبين ومحاسبين ، كما يخدم حق الانتخاب الفردي لهذا الغرض ايا كان من أرباب العمل ، فمعروف أن المؤسسات شأنها شأن الافراد تماما ، تعرف عادة كيف تضم ، في نشاطها العملي الشخص المناسب في المكان المناسب ، واذا ارتكب خطأ مرة من المرات فهي تعرف كيف تصلح خطأها توا ، ومن ناحية أخرى كانت الكومونة ، بلا شك في جوهرها ذاته ، مناوئة للاستعاضة عن الاقتراع الشامل بالتعيين المراتبي ... » (68 ـ 69 ـ 70) (« الحرب الاهلية في فرنسا » : دار التقدم . موسكو) .

ان أهم الاسس التي تقوم عليها هذه السلطة البروليتاريا هي : موظفوها أغلبهم من العمال ويتقاضون أجرة عامل ـ ينتخبون بالاقتراع العام وهو الشكل السائد في تفويض أي مسؤولية لاي كان ـ وهؤلاء المفوضون قابلون للاعفاء في كل وقت ـ الغاء البوليس والجيش والاستعاضة عنهما بميليشيا مدة الخدمة فيها قصيرة (أو تسليح الشعب بعبارة لينين فيما بعد)

ونريد التأكيد منذ البداية على ملاحظة هامة ، وهي أن هذه السلطة التي شكلتها البروليتاريا (او ممثلوها) في خضم صراعها البطولي ضد البرجوازية، جاءت في ظروف موضوعية وذاتية غير مواتية لاستلام السلطة من طرف البروليتاريا حسب تقييم ماركس نفسه . ومعنى ذلك أن هذه الاسس التي أقامتها الكومونة كانت ستكون اكثر عمقا ونضجا لو كانت الشروط الموضوعية والذاتية مواتية وناضجة أكثر مما كانت عليه .

لنحاول الآن مناقشة هذه الاسس التي وضعتها الكومونة كمبادىء لممارسة السلطة السياسية من طرف البروليتاريا مشيرين في النهاية الى المرحلة التاريخية التي ظهرت فيها ، ان من قبيل التكرار القول بأن تطبيق هذه الاسس وفق المبادىء التي حددتها الكومونة يتطلب توفر شروط أهمها قاعدة متطورة رأسماليا ، وتأثير كبير على الصعيد العالمي أو على صعيد الدول المتقدمة رأسماليا) ، وذلك لكون هذين الشرطين هما اللذان يوفران المقدمات الضرورية لتطبيق الاسس التي أقامتها الكومونة في ممارسة السلطة السياسية من طرف البروليتاريا مباشرة ، وخصوصا عندما يتعلق الامر بالاسس التالية : تطبيق الاقتراع العام كأساس لممارسة مهام المصلحة العامة ـ تطبيق حق الالغاء والعزل في أي وقت ، الاستعاضة عن الجيش الدائم بميليشيا (أو تسليح الشعب) فتطبيق حق الاقتراع العام يفترض من جهة أن الاغلبية الساحقة في المجتمع هي البروليتاريا ومن جهة ثانية بروليتاريا تمرست على العمل السياسي طيلة مرحلة طويلة مرحلة النضال ضد

البرجوازية . لهذا السبب فمن المستحيل تصور امكانية الاعتماد على الاقتراع العام في مجتمع ما زالت البروليتاريا تشكل فيه نسبة ضئيلة جدا (الحديث دائما هنا عن السلطة البروليتارية بهدف بناء الاشتراكية وليس عن الاقتراع بوجه عام) ، لان الاتجاه العام في هذه الحالة سيكون هو الاختلاف حول كفاءة الافراد لا حول الاختلاف الطبقي . وبالاضافة الى ذلك فان حق الاقتراع العام وبالشكل الدوري أي تفويض المسؤولية لمدة محددة يتيح الفرصة لجميع الافراد من الطبقة العاملة بالمقابل الحق في تقرير مصيرهم عن طريق الادلاء باصواتهم في كل مرة وبشكل دوري يتم فيه انتخاب موظف ، اما بالنسبة لحق الالغاء والعزل ، وهو مبدأ ديمقراطي بروليتاري ، فالتفويض كما أنه يعطي ينبغي أن ينزع في حالة ما اذا أخل المفوض اليه بقواعد المصلحة العامة التي انتخب على أساس التفاني في الالتزام بها . وليس هناك أي مبرر لاستمراره في مزاولة مهامه ما دامت هناك ضرورة لعزله ، هذا المبدأ هو الآخر يفترض من جهة أن الحسم في نهاية المطاف للطبقة العاملة (الاقتراع الشامل) عن طريق الانتخاب وبالتالي لها الحق في العزل وسحب التفويض ، ومن جهة ثانية أن تطبيقه يقتضي وجودا مسبقا لاغلبية بروليتارية على صعيد « الامة » ككل ومتمرسة بالنضال السياسي سواء في مرحلة النضال الديمقراطي أو الاشتراكي (بمعناهما السلبيين) ، وأخيرا فان الغاء الجيش الدائم (المحترف) والاستعاضة عنه بميليشيا (أو تسليح الشعب) هو أيضا ضرورة تحتمها مهمة سحق أعداء الثورة وحمايتها . ولكن هذا الاجراء (الغاء الجيش المحترف) لا يفترض وجود دول أخرى قوية تطوف البلد الذي قامت فيه الثورة البروليتارية ، ، وتملك جيوشا محترفة وتتوفر على أحدث التقنيات ، وقادرة على اكتساح مجتمع مثالي أو فوضوي كهذا في مدة قصيرة . ان تطبيق مبدأ تسليح الشعب وخصوصا الاستغناء عن الجيش المحترف بكل ما يحمل ذلك من معنى ، لا يمكن تحقيقه في أحسن الاحوال الا في البلد الراسمالي الاكثر تطورا (أو في البلدان الراسمالية الاكثر تطورا) القادر على التاثير في العالم كله .

قلنا ان هذه الاسس التي ارستها الكمونة في ممارسة السلطة السياسية لا يمكن تصور تحقيقها الا في مجتمع راسمالي متطور على الصعيد العالمي ، وكان البلد الذي يمثل هذا المجتمع في ذلك الوقت هو انجلترا ، فقد كانت تعتبر البلد الوحيد في أوربا الذي نمت فيه قوى الانتاج (بالنسبة لتطورها في العالم في ذلك الوقت) لتصبح قابلة لامكانية الانقلاب الاشتراكي « فوراً » ، ورغم ذلك فان البروليتاريا في ذلك المجتمع لم تكن تمثل الاغلبية لكنها كانت تشكل نسبة مهمة ، ويتطور جناحها الزراعي بشكل ملحوظ . لذلك فان الاسس التي جاءت بها الكمونة كانت أقرب الى التحقيق في انجلترا أكثر منها في أي بلد

آخر في العالم في ذلك الوقت ، فاذا ما حاولنا اختبار مدى انطباق الشرطين السابقين على انجلترا في حالة قيام ثورة اشتراكية فيها ، فسنجد أن تحقيق الاشتراكية في انجلترا في تلك المرحلة التاريخية هو بمعنى ما تحقيق للاشتراكية على الصعيد العالمي ، وذلك لانها كانت تملك تأثيرا كبيرا سواء على صعيد البلدان الرأسمالية المتقدمة نفسها أو على صعيد المستعمرات الشاسعة التي كانت تسيطر عليها ، وفي هذا الاطار يمكن الحديث أيضا عن **امكانية** الغاء الجيش الدائم المحترف ، وتسليح الشعب كاجراء ممكن التحقيق عقب **الاستيلاء** على السلطة من طرف البروليتاريا في انجلترا لانها لم تكن مهددة **من طرف** قوى امبريالية اقوى منها بكثير (اقتصاديا وسياسيا ثم **عسكريا**) ، وبالتالي مضطرة لبناء قوة عسكرية دائمة (محترفة) ، وبالنتيجة مرتبطة بجهاز دولة متضخم باستمرار ودواويني ، الشيء الذي يتناقض ، ويعيق تهييء الشروط الموضوعية والذاتية لتلاشي جهاز الدولة بمعناه البروليتاري .

في « نقد برنامج غوتا » يرسم ماركس من خلال نقده لصيغ البرنامج الخاطئة حدود الاتجاه العام لبناء المجتمع الاشتراكي وبالتحديد المرحلة الانتقالية (لكل حسب عمله) وفي مناقشته لمعنى « دخل الغير المنقوص » نعثر على اشارة ذات دلالة بالغة في هذا الموضوع الذي نحن بصدده ولاسيما فيما يخص علاقة الدولة بتوزيع الانتاج . فلنقرأ ماركس من جديد : « فاذا أخذنا أولا كلمة « دخل » بمعنى الشيء الذي يخلقه العمل فان ذلك العمل الجماعي يعني حينئذ **النتاج الاجتماعي الاجمالي** .

والآن ينبغي أن نقتطع منه أولا ما نستعيض به عن وسائل الانتاج المستهلكة . **ثانيا** قسما اضافيا لتوسيع الانتاج . **ثالثا** أموالا للاحتياط ، وللتأمين ضد الطوارئ أي الكوارث الطبيعية الخ ... ان هذه الاقتطاعات من « دخل للعمل غير المنقوص » تحتمها ضرورة اقتصادية ، وتتحدد مقاديرها وفقا للوسائل المتوافرة ، وجزئيا بموجب حساب الانفاق ، ولكنها في معظم الاحوال لا يمكن تحديدها على أساس العدالة .

يبقى القسم الآخر من النتاج الاجمالي ، وهو القسم المعد للاستهلاك ، ولكن قبل الشروع بتوزيعه على الافراد ، يقتطع منه أيضا : **أولا النفقات الادارية العامة التي لا علاقة مباشرة لها بالانتاج** (التشديد من ماركس) ، ان هذا الجزء سيهبط فورا هبوطا ملحوظا بالقياس الى قدرة في المجتمع الحالي ، **وسيقل بقدر ما يتطور المجتمع الجديد** (التشديد مني) **ثانيا** : **ما هو معد لتلبية حاجات المجتمع المشتركة من مدارس ومؤسسات صحية** .. الخ (التشديد من ماركس) **ان هذا الجزء سيزداد فورا زيادة كبيرة بالقياس الى قدره في المجتمع الحالي وسينمو بقدر ما يتطور المجتمع الجديد** ... الخ (التشديد مني) ثالثا ... » (ص 17 ـ 18 ـ نقد برنامج غوتا ط. دار التقدم)

ان المسألة التي تعنينا في هذا التحديد الذي أعطاه ماركس لمعنى « دخل العمل المنقوص » (أو على الاصح الجزء منه) في المجتمع الانتقالي هي الاشارة الاخيرة في الاستشهاد الوارد أعلاه المتعلقة بالتحول الذي سيطرأ على الجزأين من الانتاج المخصصين للمصالح العامة (الادارة ، المصالح الاجتماعية) فلنتذكر بأن ماركس يقول ان الجزء الذي يذهب الى جهاز الدولة بالمعنى الضيق : أي الادارة سينخفض فورا سيتقلص بمقدار ما يتطور المجتمع الجديد، وعلى العكس تماما بالنسبة للجزء المخصص للمصالح الاجتماعية ان هذا التصور هو الآخر يقوم على أساس فرضية المجتمع الرأسمالي المتقدم . والذي كان ممكن التحقيق الى حد ما في بلد كانجلترا في ذلك الظرف ، فالمجتمع الذي سينبثق عن ثورة اشتراكية ظافرة في انجلترا واستنادا الى الشرطين السابقين الذين تمت الاشارة اليهما ، سوف يكون في غنى عن « جهاز دولة » قوي سواء لتنظيم الانتاج (في حالة المجتمعات الاشتراكية الحالية : لبناء قاعدة مادية أولا كأساس لبناء الاشتراكية في المستقبل) أو لمركزة السلطة وبناء جيش ضخم محترف للدفاع عن النفس تجاه دول امبريالية أقوى بكثير ـ ان مجتمعا كذاك يمكن أن يأخذ اشارة ماركس تلك بعين الاعتبار ، فتتضاءل نفقات الجهاز البيروقراطي لتسير تدريجيا نحو التلاشي بينما تتعاظم النفقات الاجتماعية لتسير نحو الاشباع التام ، باعتبار أن هدف الاشتراكية هو اشباع حاجات الجماهير المادية والمعنوية .

لنحاول اعادة تركيب الصورة من جديد لبناء الخلاصات الاساسية ، أن التصور الكلاسيكي الماركسي عن الشروط الضرورية لبناء الاشتراكية يفترض مسبقا وجود قوى انتاج رأسمالية متطورة تكون قد وصلت الى مستوى تدخل فيه في تناقض مزمن مع طابع علاقات الانتاج « يتعذر » حله (أي التناقض) في ظل النظام الرأسمالي ، فيصبح الحل « الممكن » موضوعيا هو بناء علاقات انتاج اشتراكية تطابق قوى الانتاج التي باتت ذات نزوع « اشتراكي » في ظل النظام الرأسمالي المتقدم نفسه ، هذه القاعدة هي التي ستضمن منذ البداية للسلطة البروليتارية الشروع فورا في بناء الاشتراكية كمرحلة انتقالية ، يناسبها على الصعيد السياسي شكل ديكتاتورية البروليتاريا القائمة على أساس المبادىء التي وضعتها الكمونة (كمونة باريس) ولنؤكد هنا على خلاصة هامة ، ألح عليها ماركس في حديثه عن الكمونة (الاستشهاد الاسبق) وهي أن ممارسة ديكتاتورية البروليتاريا هي صياغة تجسد مفهوم السلطة الطبقية قبل المجتمع الشيوعي ، أي أنها نفي الديكتاتورية البرجوازية ولكنها ـ وهذا هو الاساس ـ لا تعني بتاتا نفي الاساليب الديمقراطية التي انتجتها المرحلة البرجوازية نفسها والتي كانت تستخدمها لاهدافها وفي ظل نظامها السياسي . فكما أن بناء علاقات انتاج اشتراكية بعد الثورة لا ينفي (بل العكس تماما) قوى الانتاج التي خلقتها البرجوازية فان الديكتاتورية

البروليتارية لا تنفي أيضا الاساليب الديمقراطية التي استخدمتها البرجوازية . ومن هذه الاساليب هو تبني مبدأ الاقتراع العام كأسلوب وحيد لمنح التفويض ... الخ وتلك مسالة هامة جدا في نظري تحتم اعادة قراءة ماركس من جديد وخصوصا فيما يتعلق بالاهمية البالغة التي يوليها للاقتراع العام كاسلوب ديمقراطي في اطار النظام البروليتاري نفسه ، باعتباره يعبر عن حاصل ارادة الاغلبية ، الشيء الذي يجعل مبدأ تحرر البروليتاريا بواسطة البروليتاريا ممكن التحقيق . ومن جهة ثانية فان هذا الطابع الديمقراطي المباشر الذي ينهض فوقه كل بناء السلطة البروليتارية حسب رأي ماركس والمتمثل في كمونة باريس : الاقتراع العام ، حق العزل والالغاء ، التفويض الدوري ... الخ أي جميع الاشكال التي تعمق ممارسة السلطة لدى البروليتاريا **كطبقة** في التقرير والتنفيذ ، هي التي تضمن الانتقال على صعيد « الدولة » البروليتارية ، من المجتمع الاشتراكي الى المجتمع الشيوعي ، باعتباره هدف البروليتاريا (والبشرية بشكل عام) المستقبلي ، ومعنى ذلك توفير شروط موضوعية لتلاشي ، أو حسب كلمة أنجلز التي يفضلها لينين « لخبو » الدولة ، لان تطبيق تلك الاسس الديمقراطية وتعميقها في الممارسة على صعيد السلطة السياسية بشكل دوري من طرف الطبقة ككل التي أضبحت سائدة في المجتمع ، سيضرب منذ البداية امكانية أي تيبس بيروقراطي .

ونعود من جديد لنؤكد على أن مفهوم التحريفية لا يكون واردا في رأي الا اذا توفر شرط القاعدة المادية كمعطى موجود مسبقا لبناء الاشتراكية ، فالتحريفية بالمفهوم الكلاسيكي كانت تقوم على أساس التنظير لمقولة التحول السلمي التدريجي للرأسمالية نحو الاشتراكية انطلاقا من تعميم ظاهرة القدرة على التكيف (برنشتاين) ، ومن جهة أخرى وهذا ما أردت اثباته هنا ، نظريا على الاقل ، لان التجربة التاريخية لم تحققه في الواقع ـ فان مفهوم التحريفية صحيح اذا ما كان المقصود بالانحراف طبيعة البناء الاشتراكي الذي تم فيها ، أما اذا كان المقصود ـ وهو الذي كان سائدا طيلة المرحلة السابقة ـ بالانحراف الموقف من الثورات في العالم الثالث ، وأسلوب الاستيلاء على السلطة ، فهي مسالة أخرى لا تعنينا هنا بشكل مباشر ، أما بالنسبة للمفهوم الاول للتحريفية وهو الذي ينطبق على مرحلة بناء الاشتراكية لا تصدق بالاساس الا على احتمال بنائها في بلدان متقدمة رأسماليا ، ونحن نؤكد على ذلك لأن مسالة التحريفية لا تتعلق بمجرد الوقوع في بعض الاخطاء التي تعتبر من الوجهة العلمية طبيعية ويمكن تجاوزها بل تتعلق بالانحراف عن المبادىء الماركسية .

وحتى في الحالات الاستثنائية التي تعرضت لها الماركسية كامكانية لبناء الاشتراكية كانت تلح باستمرار على ضرورة توفر الشروط المادية المسبقة ، فانجلز عند حديثه عن روسيا يعتبر أن تحقيق الاشتراكية في البلدان

الماقبل رأسمالية دون المرور بمآسي التطور الرأسمالي ممكن ولكن سيستلزم بالضرورة انتصار الاشتراكية في بلدان غرب أوربا كشرط مسبق لانتصارها في تلك البلدان الماقبل رأسمالية .

ظل موقف لينين يصب في نفس الاتجاه السابق فيما يتعلق بالاقرار بضرورة توفر الشروط المادية اللازمة من أجل بناء الاشتراكية ، ولكنه في خضم الصراع ضد التحريفية (بالمعنى البرنشتايني) على الصعيد الايديولوجي والسياسي ، أو بالتحديد على صعيد الاعداد الثوري البروليتاري للاستيلاء على السلطة تجاوز وطور بعض المفاهيم الكلاسيكية . فمنذ 1905 اعتبر أن الثورة الروسية المقبلة (أو الراهنة بالمعنى التاريخي) هي ثورة برجوازية ديمقراطية من حيث مضمونها الاقتصادي والاجتماعي ، ولكنها كانت بروليتارية من حيث وسائلها الكفاحية . وهذا التصور الذي تشكل لدى لينين من خلال التحامه بالثورة الروسية نفسها بوصفها حركة اجتماعية ، كان بمثابة اعادة تركيب جديد بين انجاز الثورة الديمقراطية البرجوازية وقيادة البروليتارية في مجتمع كروسيا ، ولذلك فسوف يكون تصور لينين هذا بعد 1905 بداية انفصال ذلك التطابق (التلازم) الذي كان قائما الى ذلك الحين بين ضرورة توفر الشروط المادية لبناء الاشتراكية : أي نضج قوى الانتاج الرأسمالية وبين الاعداد الثوري للبروليتاريا بهدف الاستيلاء على السلطة ، لنترك هذه المسألة الآن ولنعد الى تصور لينين عن الشروط المادية اللازمة لبناء الاشتراكية بعد قيام الثورة الروسية نفسها في 1917 بالرغم من دفاعه المستميت عن ضرورة الاعداد الثوري للاستيلاء على السلطة .

ففي 1921 يقول لينين : « ... كلمتان حول الاهمية النظرية لهذه المسألة أو حول طريقة بحثها من الوجهة النظرية ، لا سبيل الى الشك في أنه لا يمكن تحقيق الثورة الاشتراكية في بلد تتكون فيه أغلبية السكان الساحقة من منتجين زراعيين صغار الا بجملة كاملة من التدابير الانتقالية الخاصة التي لا حاجة اليها اطلاقا في البلدان الرأسمالية المتطورة حيث العمال الاجراء في الصناعة والزراعة يشكلون الاغلبية الكبرى ، ففي البلدان الرأسمالية المتطورة طبقة من الاجراء الزراعيين تشكلت خلال عشرات السنين ، فقط مثل هذه الطبقة من شأنها أن تكون سندا اجتماعيا واقتصاديا لدى الانتقال المباشر الى الاشتراكية، وفقط في البلدان التي بلغت فيها هذه الطبقة درجة كافية من التطور يمكن الانتقال مباشرة من الرأسمالية الى الاشتراكية ، دونما اتخاذ تدابير انتقالية خاصة على صعيد الدولة . وقد أشرنا في جملة كاملة من مؤلفاتنا وفي جميع خطاباتنا وأحاديثنا ، وفي عموم الصحافة الى أن الحالة تختلف في روسيا حيث عمال الصناعة ، أقلية وحيث صغار المزارعين أغلبية هائلة . ففي بلد كهذا لا يمكن للثورة الاشتراكية أن تنجح نهائيا الا بشرطين : الشرط الاول أن تدعمها في

الوقت المناسب **للثورة الاشتراكية في بلد أو عدة بلدان متقدمة** . وتعلمون اننا بذلنا من الجهود أكثر بكثير مما مضى من أجل تحقيق هذا الشرط ولكننا لم نبذل الجهود الكافية لكي يغدو هذا الشرط أمرا واقعا .

اما الشرط الثاني فهو الاتفاق بين البروليتاريا التي تمارس ديكتاتوريتها والتي تسلمت زمام سلطة الدولة وبين أغلبية السكان : الفلاحين ... » (المختارات في ثلاث مجلدات . م 3 . ج 2 . ص 199 ـ 200)

هذا الموقف كان في 1921 عند ما كان لينين ما زال يحتمل امكانية قيام ثورة في غرب أوروبا وخصوصا في المانيا ، ـ حيث كانت الشروط تبشر بذلك ـ تقوم بمساندة الثورة الروسية للانتقال الى الثورة الاشتراكية . ولكن التطور التاريخي في أوروبا (المانيا على الخصوص) سار في اتجاه آخر معاكس لما كان يتوقعه لينين ، فيعود ليطرح المسألة من جديد في أواخر حياته وفي مقاله المشهور : « **من الافضل أقل شرط أن يكون أحسن** » . وعنوان المقالات نفسه يحمل دلالات ذات معنى فيما نحن بصدده هنا ، يقول لينين في هذا المقال : ولذا نواجه الآن السؤال التالي أترانا نستطيع الصمود بانتاجنا الفلاحي الصغير والصغير جدا وبما نحن فيه من تلف وخراب حتى تستكمل البلدان الرأسمالية في اوروبا الغربية تطورها نحو الاشتراكية ؟ ولكنها تستكمل تطورها هذا على غير ما توقعناه فيما مضى . انها لا تستكملـه عن طريق « نضوج » الاشتراكية فيها بانتظام بل عن طريق استثمار بعض الدول بعضها الآخر عن طريق استثمار الدولة الاولى المغلوبة في الحرب الامبريالية بالاضافة الى استثمار الشرق كله من جهة أخرى ، ومن جراء هذه الحرب الامبريالية الاولى على وجه الدقة دخل الشرق نهائيا في الحركة الثورية ، واجتذب نهائيا الى مجمل الحركة الثورية العالمية . فأي تكتيك يفرضه هذا الواقع علينا ؟ بكل تأكيد التأكتيك التالي : ينبغي لنا أن نبدي أقصى الحذر والاحتراس لكي نحافظ على سلطتنا العمالية ، لكي نبقى تحت نفوذها وقيادتها الفلاحين الصغار والصغار جدا في بلادنا ، واننا نتمتع بأفضلية ان العالم بأسره ينتقل الآن الى حركة لا بد أن تؤدي الى الثورة الاشتراكية العالمية ... » (نفس المصدر) .

ان لينين لم يحسم نهائيا القول بامكانية بناء الاشتراكية في روسيا عن طريق قواها الذاتية ، وحتى في مقاله الاخير ذاك ، ورغم التناقض البارز فيه بين الفقرة الاولى والثانية فانه ربط المسألة في الاخير بمفهوم عام ـ كان يتردد دائما في أقوال لينين بصدد هذه المسألة بالذات ـ هو الثورة الاشتراكية العالمية المنتظرة ، فقد ظل لينين دائما يرى في الثورة الاشتراكية المقبلة (سواء في اوروبا أو في العالم) المنقذ لتجاوز الصعوبات الموضوعية التي تعترض هذا البناء في روسيا . وقد اتضح من خلال كلام لينين نفسه جوهر هذه الصعوبات وهو غياب قاعدة مادية متطورة في روسيا كشرط ضروري لبناء الاشتراكية .

وبايجاز فان هذا هو الموقف الماركسي من مسالة الشروط الضروري توفرها كشرط مسبق لبناء الاشتراكية ، وعلى هذا الاساس ينهض التصور الماركسي بكامله على مفهوم السلطة البروليتارية أو ما نسميه بديكتاتورية البروليتاريا وتنظيم المجتمع الاشتراكي . لكن التاريخ - وهو العلم الوحيد كما يقول ماركس - لم يحقق الثورة الاشتراكية في البلدان المتطورة راسماليا ، بل قامت هذه الثورات بقيادة طليعة البروليتاريا (الحزب) في بلدان متخلفة من حيث قوى الانتاج الرأسمالية .

2 - مقارنة التصور الماركسي مع البلدان التي تحققت فيها الثورات الاشتراكية :

لسنا هنا بصدد الحديث عن الاسباب التاريخية التي اعاقت تحقيق لاشتراكية في البلدان الرأسمالية المتطورة وقيامها في بلدان تتميز بضعف البنى من حيث تطور قوى الانتاج الرأسمالية ، ولكن نكتفي هنا بالاشارة العابرة التالية : وهي أن التحولات التي طرأت على طبيعة التناقض الاساسي الذي كشفت عنه الماركسية في صلب نمط الانتاج الرأسمالي ، هذا التناقض المتمثل في نمو الطابع الاجتماعي لقوى الانتاج الرأسمالية نفسها من جهة ، واستمرار علاقات الانتاج الرأسمالية الخاصة من جهة ثانية ، وما ينجم عن هذا التناقض من مضاعفات مدمرة على مصير الانتاج الراسمالي نفسه . كالازمات الدورية

أقول ان هذه التحولات كان من نتائجها التخفيف من حدة هذا التناقض ، بحيث تطورت علاقات الرأسمالية في اطار التكيف الرأسمالي لتجاوز الازمات الخانقة (وفي غياب الحل الاشتراكي) التي كادت أن تعصف به كنظام من علاقات انتاج رأسمالية ذات طابع فردي تنافسي ، الى علاقات انتاج ذات طابع « جماعي » احتكاري . ان هذا التحول يكتسي أهمية خاصة في تاريخ نمط الانتاج الرأسمالي يسجل كثيرا من جوانبها لينين في حينها . وقد رافق هذا التحول تشديد وتيرة الاستغلال والاستنزاف الذي كانت تتعرض لها حياة الشعوب المضطهدة من طرف للرأسمالية الاحتكارية الصاعدة ، الامر الذي سيمكن هذه الاخيرة من ارشاء الطبقة العاملة الاوروبية بالرفع من اجورها وذلك ما سيجعل لينين يفسر ظاهرة التحريفية في الحركة الاشتراكية الديموقراطية الاوروبية بهذا التحول الذي طرا على اوضاع الطبقة العاملة وخاصة فئاتها العليا ، وتحسين مستوى معيشة الطبقة العاملة الاوروبية يعتبر نتيجة معاكسة للاتجاه العام الذي كانت تتوقعه الماركسية سابقا من تفاقم لشروط حياة الطبقة العاملة ولانخفاض اجورها مع تطور نمط الانتاج الرأسمالي .

لكل هذه الاسباب السابقة فان مركز المواجهة المباشرة سينتقل من البلدان الاوروبية الى البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة أو التي ما زالت

الرأسمالية تشكل فيها حلقة ضعيفة . وهكذا تحقق ت الثورة الاشتراكية في روسيا القيصرية المتخلفة من حيث قوى الانتاج كما تحققت في فيتنام الشمالية ثم الصين ... الخ . وهي بلدان كانت مستعمرة أو شبه مستعمرة وسنكتفي في هذه المقارنة التي نعقدها هنا بين التصور الماركسي والتجارب الاشتراكية على تجربتين اثنتين لكونهما يقدمان النموذج الاساسي لبناء الاشتراكية بالمقارنة مع كل البلدان التي تحققت فيها الى حد الآن . ونظرا لكون هذين البلدين يتوفران على امكانيات مادية (خام) وبشرية وجغرافية تسمح لهما أكثر بكثير من سائر البلدان الاشتراكية على أعطاء المثال في هذا البناء الاشتراكي. وهذان البلدان هما : الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية.

1 ـ الاتحاد السوفياتي :

يتفق الجميع على أن طابع الثورة التي قامت السلطة البروليتارية السوفياتية بمهمة انجازها كانت **ثورة برجوازية ديموقراطية** ، بمعنى أن حزب البروليتاريا بعد استيلائه على السلطة مباشرة ، وجد نفسه يضطلع بمهمة ارساء القاعدة المادية أولا المفترض وجودها مسبقا لبناء الاشتراكية ، وبذلك تحقق ذلك الانفصال الذي تحدثنا عنه سابقا أي التطابق الذي تصورته الماركسية بين ضرورة نضج الشروط المادية واستيلاء البروليتاريا على السلطة ، هذا التطابق اتضح بالمضمون الذي أعطاه لينين لطابع الثورة البرجوازية الديموقراطية الروسية : برجوازية من حيث مهامها الاقتصادية والاجتماعية ، وبروليتارية من حيث وسائلها الكفاحية . ومن هنا فوجود البروليتاريا أو على الاصح حزب البروليتاريا في السلطة لا يعني بالضرورة القدرة على دمج وتطبيق المبادىء التي وضعتها الماركسية كاتجاه عام لبناء الاشتراكية ، وخصوصا ما يتعلق منها بجهاز الدولة أي وضع الاسس التي قامت عليها الكمونة موضع تطبيق ، ولا يعني تحقيق الخط العام الذي تحدث عنه ماركس في « نقد برنامج غوتا » ، ضمن الاشارة السابقة الذكر ، بل يعني ذلك فقط ان حزب البروليتاريا (أي البلاشفة) قد استولى على السلطة في مجتمع لم يترسمل بعد ، ويتهدده داخليا خط القوى الرجعية المناهضة للثورة والتي تراهن على أغلبية السكان أى الفلاحين . وخارجيا يتهدد تكالب القوى الامبريالية ، وتحينها الفرصة للانقضاض على أول ثورة بروليتارية .

أن اجراء مقارنة بين المبادىء العامة التي وضعتها الكمونة لتنظيم سلطة البروليتاريا وبين دولة الاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت قد تبدو مقارنة غير جدية وخرقاء ، وبالرغم من أن لينين نفسه في أواخر حياته عقد مقارنة بين ما كتبه في « الدولة والثورة » وبين الدولة السوفياتية ، فوجد ان هناك فرقا شاسعا وصفه بأنه يمثل الفرق بين الواقع والمثال ، واذلك فان التساؤل التالي يظل يفرض نفسه بالحاح : هل كان بامكان السلطة البروليتارية

السوفياتية تطبيق مبدأ الاقتراع العام مثلا لانتخاب الموظفين أو مبدأ العزل في أي وقت ، وتسليح الشعب والاستغناء عن الجيش المعترف ؟ . ان ضرورة هذه المقارنة تنبع من كون الذين يحاكمون التجربة الروسية ينطلقون بالاساس من المبادىء الماركسية سواء في بناء الاشتراكية أو في تنظيم السلطة البروليتارية أي تقييم العلاقة بين « الحاكمين » و « المحكومين » : هل هذه العلاقة تقوم على أساس الاضطهاد وخارجة عن ارادة الجماهير ام انها تجسيد لحكم الجماهير نفسها بنفسها ؟ .

فما هي الاسباب التي حالت دون تطبيق تلك المبادىء التي جاءت بها الكمونة والتي حررها ماركس في نقد « برنامج غوتا » من قبل الثورة الروسية؟

ان ذلك يعود في رأينا الى أسباب موضوعية أكثر منها ذاتية او بالاصح الى أسباب تاريخية (موضوعية وذاتية) أكثر مما يعود الى اسباب مقتصرة على عامل الوعي أو عامل التحريف الذي طرأ على توجيه الحزب الذي ساد كاعتقاد خاطىء فترة كاملة من تقييم التجربة السوفياتية مثلا ، وفي أحسن الاحوال كان ينطلق هذا التقييم من اعتبار التجربة الصينية تجربة نموذجية في بناء الاشتراكية وتقييم مسار التجربة الروسية على ضوئه بينما الواقع يبين أن التجربتين تحكمهما شروط موضوعية مشتركة من حيث الجوهر . ويمكن أن نجمل الاسباب التي عاقت الثورة الروسية من ادماج التراث الكموني فيما يلي :

كانت روسيا عشية الثورة ما زالت مجتمعا متخلفا يتعايش فيه نمط الانتاج الرأسمالي (الذي كان في بداية تطوره) مع أنماط ما قبل رأسمالية (المشاعي مثلا) ، ولهذا السبب فان البرجوازية الروسية لم تتمكن طيلة الفترة السابقة على 1917 من انجاز ثورتها الديمقراطية الوطنية ، وبسبب ضعف هذه البرجواية ونظرا للفعالية النضالية للطبقة العاملة الروسية ومستواها في الوعي والتنظيم والقدرة الكفاحية العالية ، لم تستطع البرجوازية الروسية أن تستمر في السلطة الا شهورا قليلة فانهارت أمام ضربات الانتفاضة البروليتارية الظافرة في أكتوبر 1917 .

ويعني ذلك أيضا ان روسيا عشية الثورة البروليتارية (اكتوبر 1917) لم تكن تتوفر ولو على عنصر واحد من عناصر الشروط المادية التي تسمح بالشروع في بناء الاشتراكية كما حددتها الماركسية كاتجاه عام سواء على صعيد القاعدة المادية (تنظيم الانتاج) أو على صعيد السلطة السياسية (تنظيم « جهاز الدولة ») ، فعلى صعيد واقع روسيا المادي ، واعتمادا على بعض المعطيات العامة جدا ، لكن المعبرة بما فيه الكفاية في هذا المجال :

فقد أشار لينين « انه في عام 1913 ـ واصفا تخلف روسيا القيصرية ـ الى ان اقتصادها هو أسوأ بأربع مرات من حيث تجهيزه بوسائل الانتاج

العصرية ، مما في انجلترا ، وبخمس مرات مما في المانيا ، وبعشر مـرات مما في امريكا » (في الجبهة الوطنية المتحدة : ديمتروف ص 187 ـ دار الطليعة ط. 1978) . وفي نفس السنة أيضا كانت البروليتاريا الروسية تشكل 14 ٪ من مجموع السكان ، بينما الفلاحون كانوا يشكلون 66٫7 ٪ . وقد استمر هذا الواقع الاقتصادي الاجتماعي بشكل عام الى وقت استيلاء البروليتاريا على السلطة ، بل أكثر من ذلك فان الحرب قد زادت مـن تعميق هـذا التخلـف الاقتصادي ، بما الحقت به من خراب وتدمير ، كما ان الحرب الاهليـة قـد عمقت تلك الجوانب السلبية أكثر ، فخلال هذه المرحلة بالذات كان الفلاحون يشكلون أكثر من 70 ٪ من مجموع السكان ، بينما البروليتاريا (وفي حدود قوتها النسبية النوعية الضعيفة) أو على الاصح الفصائل الطليعية المكافحة منها ، قد تعرضت لعملية تدمير وتشتيت خلال مواجهتهـا لهمـوم الثـورة المضادة طيلة مرحلة الحرب الاهلية ، فاذا تكلمنا بالارقام المطلقة عن عملية التصفية هذه التي تعرضت لها طلائع البروليتاريا الروسية ، وجدنا أنه في عام 1922 كانت تقدر بـ 4٫6 مليون مقابل 11 مليونا عام 1913 وهذا الرقم كان في بلد يناهز عدد سكانه ما يقرب من 136 مليون ، وقد سيطـر فيه حـزب البروليتاريا على السلطة .

اما على صعيد النفوذ والتأثير السياسيين ، فاذا كان البلاشفة قـد استغلوا الشروط الموضوعية التي خلقتها مضاعفات الحرب العالمية الاولى الى أقصى الحدود (والتي حملت البرجوازية الى السلطة في البداية ، بيراير 1917) بحيث تعاظم نفوذهم داخل السوفييتات على الخصوص خلال المرحلة بين الثورتين (بيراير واكتوبر) وبفضل شعار الارض للفلاحين ، وضرورة عقد اتفاقية للسلام ، فان واقعهم على هذا المستوى كان صارخا ، وقد بدا ذلك واضحا في هشاشة التأثير السياسي الفعلي على أغلبية الفلاحين كنفوذ سياسي وايديولوجي متميز ، والواقع التالي يكتسي دلالة هامـة في هـذا المجال : فانتخاب الجمعية التأسيسية (التي كان الاعداد لهـا قبل ثـورة اكتوبر 1917 ولم تجر الانتخابات الا بعد الثورة بقليل والتي حلت في جلستها الاولى 5 ـ 6 يناير 1918) تعطي التوزيع التالـي للمقاعـد : لـم يحصـل البلاشفة سوى على 175 مقعدا مقابل 410 للاشتراكيين الثوريين و 17 للكاديت و 16 للمناشفة و 86 لمختلف التيارات الاخرى ، فرغم التقدم الذي أحرز عليه البلاشفة داخل السوفييتات قبيل الثورة فان ذلك ما كان ليغير دفعة واحدة من واقع علاقتهم الحقيقية والمستقلة بالفلاحين هؤلاء الذين كانوا وما زالوا يرتبطون بوشائج متينة « لحزبهم » الكلاسيكي الاشتراكيين الثوريين ، ان هذا الواقع يوضح أيضا لماذا اضطر البلاشفة بعد الثورة الى التراجع عـن موقف تأميم الارض الذي كان يتضمنه برنامجهم الزراعي ، فالفلاحون كانـوا

يتشبثون بشعار توزيع الارض وكسبهم الى صفوف الثورة يقتضي هذا الشعار من أجل ضرب الاعداء الرئيسيين وترسيخ جذور السلطة البروليتارية في صفوف الفلاحين الذين يشكلون أغلبية سكان روسيا في ذلك الوقت .

ففي ظل أوضاع كهذه ما زالت السمة العامة التي تطبعها هي هيمنة الانتاج الصغير (كما كان يردد لينين باستمرار) والطبقات المرتبطة به ، ما هو **الاختيار الممكن** الذي يفرض نفسه على السلطة البروليتارية ؟ هل تطبيق الاتجاه العام الذي كانت قد وضعت أسسه الكمونة سواء فيما يتعلق بالاقتراع العام (وقد ظهرت احدى نتائجه : الجمعية التأسيسية) كمبدأ او حق العزل والالغاء بالنسبة للموظفين ... الخ ، لقد سجلت روزا لوكسمبورغ نفس الملاحظة في ذلك الوقت بالذات 1918 وبطريقة موضوعية ، ففي نفس الوقت الذي كانت تقدر فيه الظروف الخاصة التي تميز بها استيلاء البلاشفة على السلطة ، وضرورة مركزتها من اجل مواجهة والقضاء على الثورة المضادة ومن هنا فالاقتراع العام كاسلوب لممارسة السلطة كان صعب التحقيق في ظروف كتلك ، الا ان روزا سجلت خطأ البلاشفة في تبني بعض المبررات للاستغناء عن الجمعية التأسيسية والاقتراع العام ... بوجه عام اي رفضه من حيث المبدأ ، بدل اعتبار هذا الرفض خاضعا لظروف وقتية ، او تكتيكية حسب روزا ، وفي نفس السياق يندرج نقدها لموقف توزيع الارض بدل تاميمها. (باصلاح اجتماعي أم ثورة ؟ مقال الثورة الروسية : ص 44 ــ 297 . دار الطليعة ط. 1971) .

فكيف يمكن الحديث عن التسيير المباشر لمختلف مرافق الانتاج الوطني من طرف البروليتاريا . وهذا الاقتصاد بالمعنى القابل للانقلاب الاشتراكي غير موجود سلفا ، فاذا ما انتفى هذا الشرط ، فان النقد الموجه للطابع الذي اكتسبته السلطة البروليتارية عقب الاستيلاء على السلطة ينهار من تلقاء ذاته . ففي مجتمع لم يسد بعد فيه نمط الانتاج الرأسمالي وبالنتيجة البروليتاريا كطبقة يصبح الحديث عن انتخاب الموظفين بواسطة الاقتراع العام (ونتائج انتخابات الجمعية التأسيسية 1918 واضحة في هذا المجال) معناه عمليا تسليم السلطة للاشتراكيين الثوريين والبرجوازية بوجه عام .

في ظل هذه الشروط الموضوعية التي يتعذر فيها تطبيق الاسس التي جاءت بها الكمونة لممارسة السلطة السياسية من طرف البروليتاريا يتوطد مفهوم التعبير عن مصالح البروليتاريا الراهنة والبعيدة بواسطة طليعة متمثلة في الحزب باعتبار هذا المفهوم هو شكل السلطة الممكن في هذه الشروط الجديدة التي لم تتوقعها الماركسية من قبل ، شروط تستولي فيها البروليتاريا على السلطة ، ليس قبل الاوان وحسب ، بل قبل أوان كمونة باريس نفسها . ولذلك فان تطبيق المبادىء التي قامت عليها السلطة الديموقراطية المباشرة

كما وضعتها كمونة باريس يبدو ضربا من الخيال . فجميع المبادىء التي استندت اليها الكمونة تفترض مسبقا وجود أغلبية السكان من الطبقة العاملة ، وتجربة طويلة من النضال الاشتراكي تبلورت في أشكال متقدمة من الوعي والتنظيم ليصبح ممكنا بعد ذلك دمج مبادىء فشل الاقتراع العام لتعيين الموظفين ، والعزل والغاء الجيش المحترف ، وهذا المبدأ الاخير يستحيل تحقيقه في روسيا ١٩١٧ . وبعد هذا التاريخ بكثير وذلك لانها كانت مهددة باستمرار من طرف دول امبريالية قوية ومسلحة حتى الاسنان وتملك جيوشا محترفة ومجهزة بأحدث التقنيات .

هذه السلطة البروليتارية المشروطة بتمثيل مصالح البروليتاريا أساسا عن طريق طليعة حزبية وليس عن طريق التقدير من طرف البروليتاريا نفسها في هذه المصالح وبشكل مباشر سيقود الى واقع جديد مخالف ـ طبعا ـ للتصور الذي كان لدى الماركسية عن السلطة البروليتارية في المجتمع الاشتراكي ، فهذه الطليعة (الحزب) التي تنوب عن الجماهير بشكل عام في مجتمع متخلف من حيث قوى الانتاج ، في ممارسة السلطة السياسية لا تقوم بهذه النيابة كمهمة عابرة وعامة تتناوب عليها كل الجماهير البروليتارية ذات الكفاءة ، بل كتقسيم جديد للعمل على صعيد المجتمع ككل حيث تصبح هذه الطليعة ـ ومع تطور المجتمع الجديد ـ ذات وظيفة مستقلة عن باقي الشغيلة تحتكرها بشكل دائم ، هذه الوظيفة هي العمل في اطار جهاز الدولة (جهاز التوجيه والتخطيط من خلال الحزب) ، وبالتالي فان هذه الفئة الجديدة التي تنبثق عن التقسيم الاجتماعي الجديد ، لا تستمد أصولها من حيث الجوهر ـ من بقايا البروقراطية القيصرية ، ولا من العناصر البرجوازية التي استغلت غياب الاطر البروليتارية بعد الحرب الاهلية وتسربت الى الحزب ، ولكنها نبتت في أرضية جهاز الدولة كما تنبت الطحالب في الاماكن الرطبة . أي ان تقسيم العمل الجديد على صعيد المجتمع ككل هو الذي يفرزها .

فالثورة الاشتراكية في هذه البلدان عقب الثورة تواجه مهاما برجوازية وتكون اداتها في انجاز هذه المهام هو جهاز الدولة وفي اطار مركزية تكون في بعض الاحيان أكثر تشددا ولكن بعد القضاء على الطبقات البرجوازية القديمة والتي كانت تمنح الشرعية والسند الموضوعي لمركز جهاز الدولة بتطور المجتمع نحو فرز جديد هو التقسيم الاجتماعي الذي أشرنا اليه سابقا .

ا نهناك من بعيد تشكل هذه الفئة داخل جهاز الدولة المؤدية الى الاخطاء التي ارتكبهاستالين . وهو تفسير خاطىء وقاصر من وجهة نظرنا ، لانه يخلط بين الدور الاساسي الذي تلعبه الشروط الموضوعية (هنا القاعدة المادية) في التاثير في الاتجاه العام الذي ياخذه المجتمع وبين التاثير المحدود (والمحكوم هو نفسه في نهاية المطاف بهذه القاعدة) الذي يمارسه الفرد في هذه الشروط

الموضوعية ، وبكلمة أخرى ان استمرار لينين مثلا بدل ستالين فهو وان كان سيتخذ مواقف أكثر عقلانية وأكثر ديموقراطية (اي اكثر صحة) ، ما كان يملك القدرة على تغيير الاتجاه العام الذي عرفه تطور المجتمع الروسي ، ورأي لينين واضح في هذا المجال (انظر الاستشهادات السابقة) .

ان الاتحاد السوفياتي ما كان بمقدوره ان يسير في اتجاه مخالف لهذا الاتجاه ـ من حيث الجوهر ـ حتى لو تجاوز ستالين أخطاءه المعروفة . ان المجتمع الجديد يستمد أصوله بالاساس من الشروط المادية التي كانت سائدة قبل الثورة البروليتارية والتي فرضت حتما نيابة ـ طليعة وبشكل دائم عن كل الطبقة البروليتارية التي كانت هي نفسها ضعيفة العدد على صعيد المجتمع ككل . ولكي تتضح هذه المسألة أكثر نشير الى الواقع التالي وهو أن الثورة الصينية قد تجاوزت كثيرا من الاخطاء التي سقط فيها ستالين، الى هذا الحد أو ذاك ، ولكن ذلك لن يحول بينها وبين السير في نفس الاتجاه العام الذي تطور اليه المجتمع الروسي نفسه من حيث الجوهر . اما اخطاء ستالين فهي تعود جزئيا الى وعي ستالين نفسه وأساسا الى طبيعة الثورة الروسية كثورة اعتمدت على النضال السري في المدينة والانتفاضة كأسلوب للاستيلاء على السلطة ، هذا الطابع الذي اتخذته الثورة الروسية والمستمد من الخصائص الوطنية الروسية لم يتح للحزب موضوعيا اكتساب خبرة جماعية في العلاقة مع الجماهير في سياق الثورة نفسها وخصوصا مع الفلاحين، ولذلك فان ستالين عندما عمد الى تشريك الفلاحين بالعنف وممارسة الديكتاتورية ـ والتصفية الجسدية أيضا ـ داخل الحزب كان ينطلق من مفهوم التعبير عن مصالح البروليتاريا .

وينبغي الاشارة في الاخير الى أن المجتمع الانتقالي (الاشتراكية) كما تحدده الماركسية لا يلغي كلمة **البروقراطية** بمعنى ما (ولكنه معنى مخالف جوهريا لما هو سائد في هذه المجتمعات حاليا) اي ان المجتمع في المرحلة الانتقالية يكون « مقسما » بالضرورة الى **شغيلة** و **موظفين** ولكن هذا التقسيم من وجهة نظر الماركسية شكلي (ومؤقت أيضا) لانه يقوم على اساس المبادىء التي وضعتها الكمونة ، وبالتالي يكف عن كونه امتيازا او حكرا على فئة او بعض الافراد دون باقي افراد الطبقة العاملة اي ان هذا التقسيم يكون كضرورة انتقالية واعية يندرج ضمن مفهوم خاص بجهاز الدولة في هذه المرحلة وليس كتقسيم جديد على صعيد المجتمع ككل فرضته ظروف خارجة عن ارادة الجماهير نفسها . ولذلك فان هذا الجهاز بدل ان **يتكورن** اكثر ، فانه في حالة الاتحاد السوفياتي يتضخم وتتشعب مهامه ويقع تحت الهيمنة المطلقة لفئة محددة تختص بالسهر على اعادة انتاج المجتمع السوفياتي من جديد للحفاظ على مصالح هذه الفئة في قسمة العمل الاجتماعية .

فالاشارة التي استشهدنا بها سابقا من « نقد برنامج غوتا » لماركس والتي يتحدث فيها عن التغيير الذي سيطرأ على الجزأين الخاصين بالمصالح العامة بعد قيام المجتمع الجديد فمقارنة ذلك مع الاتحاد السوفياتي تبين ان الجزأين يتزايدان معا ، بل ان الجزء الذي يذهب الى الادارة أو جهاز الدولة بالمعنى الضيف (في حالة الاتحاد السوفياتي : الادارة ، الجيش ، المخابرات ...) والمفروض انه سينخفض ازداد بصورة كبيرة جدا ، ولم يكن هذا الازدياد والمناقض للاتجاه الذي حدده ماركس نتيجة خطأ بل حتمته ظروف الاتحاد السوفياتي الموضوعية .

بعد كل هذا هل يمكن القول بأن التطور الذي عرفه الاتحاد السوفياتي كان نتيجة لانحراف اي ظهور تحريفية داخل الحزب الشيوعي تنكرت للمبادىء الماركسية في بناء الاشتراكية بمعنى ان الشروط المادية القابلة للانقلاب الاشتراكي لم تكن متوفرة والتي تبرر حسب السياق السابق وصف الحزب بالتحريفية لانه عبر صيرورة البناء الاشتراكي حاد عن الاتجاه الماركسي وتغلبت فيه العناصر البرجوازية على البروليتاريا . ولكن هنا يطرح الاعتراض التالي اذا كانت الطليعة البروليتارية هي التي استولت على السلطة والتي تتبنى الماركسية بل ان المفروض نظريا على الاقل هو استمرار هذه الطليعة في استلهام الفكر الماركسي في « التعبير » عن مصالح البروليتاريا وانه بمجرد ما تنضج الشروط المادية تعمل على تطبيق التصور الماركسي عن بناء الاشتراكية في السلطة أي بمعنى آخر أن يظل الحزب واعيا بخطر التحول الى مجرد بيروقراطية تحتكر السلطة في اطار جهاز الدولة ، ان هذا الاعتراض هو مجرد امكانية نظرية ، وامكانية تستمد « شرعية » تحقيقها من استمرارية الوعي وليس لها أي سند مادي في الواقع الذي يتجدد باستمرار في هذا المجتمع، ويصبح الوعي في هذه الحالة ذا مضمون مثالي .

ان اعتبار ما حدث في الاتحاد السوفياتي كان نتيجة تحريفية هو مجرد اكذوبة ايديولوجية في مستوى الاكذوبة الايديولوجية المقابلة في الطرف الآخر والتي تدعي أحيانا بامكانية الانتقال الى المجتمع الشيوعي في الاتحاد السوفياتي .

اننا اقتصرنا في مناقشة مفهوم التحريفية على علاقته بالتطور الذي عرفه الاتحاد السوفياتي داخليا وليس على علاقته بالمفهوم الذي كان شائعا والمرتبط بموقف الاتحاد السوفياتي من التعايش السلمي ونظريته حول استراتيجية التحول السلمي لبناء الاشتراكية وذلك لكون هذه المسألة كانت مواقف ظرفية ومصلحية ترتبط بميزان القوى على الصعيد العالمي أكثر منها مواقف مبدئية بالمعنى الحرفي للكلمة . فاعتمادا على المنطق الذي يربط التحريفية بالسياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي يمكن سحب التحريفية

عنه في هذه المرحلة الحالية بغض النظر عن انتقاد بعض الاشكال التي لا تنسجم مع ذلك المنطق السالف الذكر .

هناك من يقول بأن المجتمع الذي تم بناؤه في الاتاد السوفياتي ليس اشتراكيا حتى بالمعنى المتخلف او على الاصح الممكن بناؤه في مجتمع ما يشترك مع روسيا في نفس السمات العامة التي كانت سائدة فيها قبل الثورة، ويعتبره مجتمعا رأسماليا تطور حاليا ليصبح امبريالية ، وامبريالية أشرس وان الذي تولى قيادة قاطرة البروليتاريا في هذه المرحلة هي الصين الشعبية فالى أي حد يمكن الجزم بصحة هذا الادعاء والى أي حد يختلف المجتمع الصيني الجديد من حيث السمات الجوهرية عن المجتمع السوفياتي ؟ .

2 ـ الصين الشعبية :

ان السمة الاساسية المشتركة بين الاتحاد السوفياتي والصين هي تخلف مستوى قوى الانتاج بالرغم من وجود اختلاف في الدرجة لصالح الاتحاد السوفياتي ، اما الفرق بين البلدين فيكمن في التجربة التاريخية الملموسة ، تجربة النضال الثوري من أجل الاستيلاء على السلطة في كل بلد على حدة ، هذا الصراع الذي يخضع للشروط والخصائص الوطنية المحلية والتي جعلته يأخذ شكل الصراع السياسي والايديولوجي كطابع غالب في اطار التحضير الثوري في المدينة ليصل في النهاية الى الانتفاضة في روسيا ، بينما اتخذ هذا الصراع شكل حرب تحرير شعبية طويلة الامد في الصين حيث كان الطابع العسكري هو الطابع الغالب والرئيسي في حرب يخوضها الفلاحون بقيادة بروليتارية .

ان هذا الاختلاف الذي اتخذه شكل النضال الثوري في كل من البلدين قد جعل البعض يعتقد بأ نهناك خلافا جوهريا في طبيعة المجتمع ـ كاتجاه عام ـ الذي تم بناؤه في كل منهما ، ولان هذا الاختلاف سمح للصين بأن تتجاوز كثيرا من الاخطاء التي سقطت فيها التجربة الروسية باعتبارها أول تجربة بروليتارية في العالم .

فما هو الطابع الذي اتخذه شكل الثورة في الصين ، ومكنها من تجاوز تلك الاخطاء بل وخلق اشكالا جديدة سمحت للجماهير بأن تساهم في التعبير عن آرائها والتقرير في مصيرها ؟ . وما هو الاتجاه العام الذي اتخذه المجتمع الصيني بعد الاستيلاء على السلطة .

كان الحزب الشيوعي الصيني في بداية نشأته يعتبر ان الاسلوب الوحيد للاستيلاء على السلطة هو الانتفاضة ـ باعتباره كان الشكل المعروف حتى ذلك الوقت ـ وفي هذا الاطار تندرج انتفاضة وشانغهاي (1927 ولكن فشل هذه الانتفاضات ـ بالرغم من الكفاح البطولي الذي خاضته البروليتاريا ـ والانتفاضات الفلاحية التي شهدتها مناطق واسعة من الصين،

وتعرضت للغزو الامبريالي الياباني وخيانة الكومبرادور والامراء للقضية الوطنية بتحالفهم مع الامبريالية وتذبذب البرجوازية الصينية ... كلها عوامل ستجعل من أي قوة سياسية في البلاد لا تملك القوة العسكرية لا حق لها في الحياة كأداة دائمة وأساسية لخوض الصراع السياسي . ان كل العوامل السابقة الذكر ستقود الحزب الشيوعي الصيني تدريجيا الى اكتشاف القوانين الخاصة التي تحكم صيرورة الثورة الصينية كثورة تعتمد على أسلوب حرب التحرير الشعبية الطويلة الامد ، ويشكل فيها الفلاحون القوة الاساسية باعتبارها حربا تحررية تدور رحاها في البادية . ان هذه الحرب العسكرية المكشوفة تفرض بالضرورة وجود مناطق محررة قد تضيق وتتسع حسب شروط ميزان القوى ، ولكن وجودها ضروري كخلفية ومركز للانطلاق . في هذه القواعد الحمراء تتشكل نواة السلطة البروليتارية المقبلة ولكن في شروط خاصة تتميز ببقاء السلطة السياسية « الرسمية » بالبلاد في يدي البرجوازية وشبه الاقطاع في اطار خصوصية الصين : **اللامركزية** . أي ان الصراع ما زال شديدا وطويلا بين القوى الثورية والقوى الرجعية ، في هذه المناطق المحررة يضطر الحزب الشيوعي الصيني الى ممارسة السلطة السياسية ، واختبار مدى قدرتها على تجسيد المبادىء التي يناضل من أجل تطبيقها في المستقبل عند الاستلام النهائي للسلطة على كامل التراب الوطني ، والمسألة الاولى والملحة هي العلاقة مع الفلاحين في اطار الاصلاح الزراعي أو حل مسألة الارض ، ولم يكن الحل الممكن ايجاده في ذلك الوقت يخرج عن اطار الشروط العامة التي كانت تحيط بالثورة خلال مسيرتها ، فالطليعة البروليتارية لم تستول على السلطة بعد بحيث تستطيع أن تتبنى خطة شاملة لتطبيق ثورة زراعية بناء على الامكانات المتوفرة على الصعيد الوطني ولاسيما التكنولوجيا منها . بل كان الحزب ما زال في حاجة ملحة الى حشد الطاقات الثورية وتنمية القدرة الكفاحية للجماهير لكسب الانتصار المقبل ، ولذلك فسيكون الخط العام الذي سينهجه الحزب طيلة هذه المرحلة « **السلبية** » من الثورة هو الاعتماد على **التعبئة السياسية أساسا** كأسلوب رئيسي لتوطيد العلاقة مع الجماهير والرفع من حماسها للعمل الثوري . هذا الخط العام هو الذي ساد أيضا في وضع البرنامج الزراعي للثورة في مناطقها المحررة موضع تطبيق ، حيث كانت التعبئة السياسية هي الوسيلة الرئيسية لاقناع الفلاحين والاستعاضة بها (بالضرورة) عن التطوير التقني كأساس لاي اصلاح زراعي ، هذا بالاضافة الى ان هذه التعبئة السياسية هي الوسيلة الفعالة أيضا لبسط نفوذ الحزب السياسي ـ وهو الهدف الاساسي ـ تحسبا لاي تحول قد يطرأ على وجود الثورة في هذه المناطق المحررة بالذات .

خلال هذه المسيرة الطويلة التي طالت بطول أمد حزب التحرير الشعبية، اكتسب الحزب الشيوعي الصيني خبرة واسعة في العلاقة مع الجماهير (وليس صدفة ان الخط العام الذي طبع تجربة الثورة الصينية الى حدود السنين الاخيرة هو **خط الجماهير**) ، هذه الخبرة جعلت الحزب يكتشف الاهمية البالغة التي تكتسيها التعبئة السياسية كحل لتشريك الجماهير الفلاحية في كمونات جماعية بدل فرض التشريك بالعنف كما حدث في الاتحاد السوفياتي ، ان مبدأ التعبئة السياسية واقناع الجماهير سيصبح هو الاسلوب الوحيد لحل جميع المشاكل التي ستعترض الثورة لا خلال المرحلة « السلبية » بل بعد إنتصار الثورة في 1949 .

بعد انتصار الثورة الصينية أصبحت تلك الخصوصيات الوطنية التي تميزت بها خلال مسيرتها الثورية قد أصبحت خطاً سائداً في ممارستها السياسية والايديولوجية . ولذلك فإنها لم تنهج طريق التطور الاقتصادي الذي نهجه الاتحاد السوفياتي بعد الثورة : أي تطوير الصناعة الثقيلة أولا ثم الفلاحة ثانيا ، بل حاولت خلق نوع من التكامل بين الصناعة والزراعة منذ استلامها للسلطة ، على اعتبار أن التقنية لا تحل كل شيء ، وأن التعبئة السياسية هي الاداة للرفع من الانتاج وخلق الانسان الاشتراكي الواعي الخ ...

اذا كانت خصائص الثورة الصينية المتميزة هي التي هيئات لها الشروط الموضوعية لتجاوز الاخطاء التي سقط فيها ستالين ، فهل تجاوز تلك الاخطاء يعني تجاوز الاتجاه العام الذي سار فيه المجتمع السوفياتي موضوعيا كمجتمع ينقسم الى قطبين رئيسيين في المجتمع ؟

من البديهي ان استيلاء الطليعة البروليتارية في الصين على السلطة تم في وقت لم تنضج فيه بعد الشروط المادية لبناء الاشتراكية ، فقد كان ماوتسي تونغ في تحليله لطبقات المجتمع الصيني لا يتحدث ولو عن نشوء جنيني لعلاقات رأسمالية في البادية (طبقة عاملة زراعية) كما هو الشأن في روسيا ولو في اطار التشكيل والنشوء البدائي - وهذا بالاضافة الى كل ما يعنيه ضعف مستوى قوى الانتاج الرأسمالية على باقي الاصعدة الاخرى في بلد شاسع الاطراف ... ليس له معطيات (حاليا) ولو عامة عن الواقع الاقتصادي والسياسي للصين قبل الثورة ، ولكن ليس هناك خلاف حول تخلف الصين من حيث قوى الانتاج وبدرجة اكثر من روسيا قبل الثورة .

ولهذه الاسباب فان نفس المهام من حيث الجوهر التي كانت قد وضعت على كاهل البروليتاريا الروسية عشية الثورة ، هي التي القيت على عاتق البروليتاريا الصينية . أي مهام ثورة ديموقراطية جديدة كما كان يسميها ماوتسي تونغ ، ومن حيث المضمون ما كان يعبر عنه لينين بانها ثورة برجوازية من حيث مهامها الاقتصادية والاجتماعية وبروليتارية من حيث

وسائلها الكفاحية . ولكن الجديد في الثورة الصينية انها حاولت أن تتصدى للقيام بهذه المهام بطريقة اكثر جذرية من حيث طبيعتها البروليتارية ولو انها ـ مثل الثورة الروسية تماما ـ لم تكن قادرة على بناء المجتمع الاشتراكي في الصين وفق التصور الذي كان لدى الماركسية عن البناء الاشتراكي سواء فيما يتعلق بتنظيم الانتاج (على المدى البعيد) وتنظيم السلطة السياسية فانها حاولت ان تحد الجماهير باشكال واساليب للتعبير عن ارادتها والمشاركة المباشرة في حق التقرير والتوجيه ، ولكن هذه كانت مجرد مرحلة لم يكتب لها الاستمرار .

وقد تجسدت هذه المحاولات في العلاقة بين الخطة المركزية والتقرير الجماهيري . ثم في الكمونات . وقد كانت حركة الثورة الثقافية قمة هذه المحاولات ـ فقد لمست القيادة الصينية هذا التحول الموضوعي الذي يفرزه باستمرار تطور مجتمع تسيطر فيه طليعة البروليتاريا قبل نضج الشروط المادية القابلة للتحول الاشتراكي ، تحول يسير نحو انقسام المجتمع الى فئة تحتكر جهاز الدولة وطبقة عاملة ، ولذلك فقد عمدت الى تفجير الثورة الثقافية كأسلوب للاطاحة باي ميل للتطور السير البيروقراطي ، وقد أخضعت القيادة الصينية كل مرافق المجتمع الاقتصادية ومجمل انشطته السياسية والايديولوجية لهدف البروليتاريا محاولة بذلك ضرب هذا التقسيم الذي يتولد موضوعيا . ولذلك فقد ربطت بين التعليم والانتاج وحطمت مفهومه الاكاديمي ومنحت البروليتاريا حق التقرير « المباشر » في القضايا التي تهم الانتاج ...

ولكن الثورة الثقافية لم تكن قادرة على أن تلعب دور الاستعاضة عن الشروط المادية التي كانت غائبة منذ بداية الثورة ، فبعد فترة طويلة من المحاولة والخطأ لضرب الواقع السوفياتي الذي يعيد نفسه باستمرار في المجتمع الصيني من جديد ، يأخذ المجتمع الصيني اتجاهه الطبيعي كمجتمع ينقسم هو الآخر الى فئته تحتكر العمل داخل جهاز الدولة كوظيفة مستقلة عن عمل باقي الشغيلة ، ومن هنا تتجدد الاهمية التي يكتسيها وجود جهاز الدولة لطابعه الخاص في هذه الدول (فحتى المحاولات التي كانت تقوم بها الثورة الصينية لاعطاء الجماهير حق التقرير والتوجيه ... كانت ممركزة ويقوم بها الحزب باعتباره يمثل الطليعة البروليتارية) . هذه الدول التي يتم فيها استيلاء البروليتاريا على السلطة وهي ما زالت متخلفة من حيث قوى الانتاج ، جهاز دولة ليس من النمط الذي تكلم عنه ماركس بمناسبة قيام كمونة باريس، والذي لا يمكن الحديث عن اقامته في مجتمعات متخلفة اقتصاديا واجتماعيا ومهددة خارجيا بقوة عسكرية امبريالية متفوقة جدا ، وفي هذا الاطار تكون الثورة الثقافية الصينية قد جاءت لتلعب الدور الذي لعبته كمونة باريس ، اعطت شكلا متقدما للسلطة ولكن في غياب الشروط الموضوعية التي كانت

ستتضمن لها الرسوخ والاستمرار ، مع فارق واحد هو أن الثورة الثقافية الصينية كانت بقرار من حزب البروليتارية من أجل الاستيلاء على السلطة السياسية .

ان المجتمع الصيني في السنين الاخيرة ـ وتاكيدا لما نريد اثباته من وجهة نظرنا هذه ـ قد بدأ يسير على ضوء التنظيم الذي عرفه الاقتصاد السوفياتي بعد الثلاثينات ، بحيث بدأ يراجع كل الاسس الايديولوجية والسياسية التي كان يقوم عليها التطور الاقتصادي مثل الحوافز التي كانت ايديولوجية وأصبحت مادية لمضاعفة الانتاج ، وتصفية الاحلام الثورية التي راودت الثورة الثقافية ، اما من الناحية السياسية فقد تم التراجع عن الاشكال التي كانت تسمح للجماهير بالتقرير الى حد ما في السياسة الاقتصادية ... كما تمت تصفية المكسب الديموقراطي الذي كان آخر ما تبقى من خط الجماهير المعروف عن الثورة الصينية وهو الجرائد الحائطية التي كانت منبرا ديموقراطيا لمختلف الآراء .

هل هذا التحول الذي وقع في الصين يعتبر انحرافا ؟ أي نتيجة لاتجاه تحريفي سيطر على قيادة الحزب الشيوعي الصيني ؟ اننا ننفي ذلك كلية ولا نريد اعادة ما قلناه عن التجربة السوفياتية بهذا الصدد .

3 ـ خلاصات :

ـ 1 ـ

ان هدف هذا الراي هو تبيان الاهمية القصوى التي تسندها الماركسية للشروط المادية كأساس مسبق لبناء الاشتراكية ، ويتعلق الامر هنا بوجود مستوى متطور على صعيد قوى الانتاج التي توصل اليها المجتمع البشري، ورغم بعض الايضاحات الواردة بشكل ملخص في الراي السابق عن علاقة هذه الشروط المادية بالاستيلاء على السلطة من طرف البروليتاريا ، فانني أرى ضرورة الرد على الاعتراض الشائع الذي يوجه لدحض هذا التفسير ومحاولة تفنيده ، والقائل بان الاعتماد على مستوى قوى الانتاج كتفسير للاتجاه الذي عرفته كل البلدان الاشتركية ، هو مجرد زعم خاطىء لا أساس له من الصحة والدليل على ذلك هو أن البلدان المتطورة من حيث قوى الانتاج ـ والذي كان من المفروض أن تحقق فيها الاشتراكية حسب هذا الزعم ـ لم تتحقق فيها الثورة الاشتراكية ، بينما توالى قيام الثورات الاشتركية في بلدان متخلفة من حيث مستوى قوى الانتاج . ان الرد على هذا الاعتراض يقوم على توضيح مسألتين :

الاولى : لماذا تتقلص الاهتمام بالدور الحاسم ـ في نهاية المطاف لقوى الانتاج الى درجة الاختزال ؟

الثانية : ما هي الشروط الموضوعية التي أدت الى فشل الثورة الاشتركية في البلدان المتطورة رأسماليا ونجاحها في البلدان المتخلفة؟ .

أ – ان العوامل التي أدت الى سيادة الزعم القائل بأن الماركسية لا تستند في تحليلها لمقولة قوى الانتاج هي :

1 – الدور المتقلص الذي أصبحت تملكه قوى الانتاج في التأثير في الصراع الطبقي بشكل مباشر وخصوصا بعد الانتقال الى الرأسمالية الاحتكارية حيث أصبحت تتحكم بشكل جماعي (احتكاري) في لجم قوى الإنتاج وفق مصالحها الاحتكارية .

2 – ان البلدان التي تحققت فيها الثورات الاشتركية أو على الاصح استيلاء البروليتاريا على السلطة تتميز بتخلف قوى الانتاج الامر الذي ترك الانطباع بأن عامل قوى الانتاج لا أهمية له في تطور المجتمع البشري عموما .

ان بلدان العالم الثالث التي لم تنجز ثورتها بعد لعبت فيها قوى الانتاج كعامل لتثوير المجتمع دورا ثانويا بحيث خضع هذا التطور لقوى الانتاج للرأسمالية الاحتكارية أو في أحسن الاحوال بمساعدتها . بينما كان لعوامل النزعة الوطنية تأثير أكبر . هذا بالاضافة الى البناء الذي كانت قد شرعت الصين في اقامته للاشتراكية ، والذي يعتمد على العامل الايديولوجي والسياسي والذي حظي باعجاب كل الماركسيين المشهورين .

ب – أن طرح المسألة على طريقة الاعتراض السابق خاطئة ومبسطة ، ويقع فيها الخلط بين مستويين متميزين في هذه القضية ، والخلط بين الشروط المادية (قوى الانتاج) كأساس لبناء الاشتراكية وفق التصور الماركسي من جهة ، وبين الشروط السياسية (شروط الصراع الطبقي) الضرورية لاستيلاء البروليتاريا على السلطة ، هذان المستويان ليست بينهما علاقة السبب بالنتيجة ، فاذا طرحنا المسألة من الناحية النظرية المحضة فان لينين أول من نظر لهذا الانفصال بين المستويين بحيث أصبح بالامكان اعداد البروليتاريا تنظيميا وسياسيا للاستيلاء على السلطة من أجل انجاز مهام برجوازية ديموقراطية عجزت البرجوازية الضعيفة عن انجازها ، أي انه من الممكن استيلاء البروليتاريا على السلطة رغم تخلف مستوى قوى الانتاج الرأسمالية. أما من الناحية التاريخية فان الرأسمالية في البلدان المتطورة من حيث قوى لانتاج نجحت في تجاوز أزماتها باستمرار في أوقات اشرفت فيها على الانهيار منذ تحولها الكبير من رأسمالية تنافسية الى رأسمالية احتكارية . وقد رافق هذا التحول اكتساحها لكل شعوب العالم الثالث واستنزاف خيراتها الامر الذي سمح لها بأن تقتطع أرباحا هائلة من جراء الاستغلال المضاعف لهذه الشعوب ، وقد مكنها ذلك من التنفيس عن ازماتها وارشاء طبقتها العاملة (في أوروبا) . هذا بالاضافة الى ضعف الطبقة العاملة الذاتي ، فطيلة هذه المرحلة كانت الاشتراكية ـ الديموقراطية هي التي تملك نفوذا واسعا في أوساط الطبقة العاملة ، ان هذا التحول سيحول مركز الصراع « الطبقي » العالمي من أوروبا

كما كان الحال منذ النصف الاول من ق. 19 الى بلدان العالم الثالث المستعمرة وشبه المستعمرة ، ومن هنا فان نتائج هذا التحول على صعيد الصراع السياسي ستكون حاسمة وسيتطور في الغرب لغير صالح استيلاء البروليتاريا على السلطة ، بينما سيهيىء شروطا موضوعية مواتية للطليعة البروليتارية في البلدان الواقعة تحت الهيمنة الامبريالية أو التي تشكل حلقة ضعيفة في السلسلة الرأسمالية لاستيلائها على السلطة اذا ما كانت على استعداد ذاتي لذلك ، ولكن رغم استلام السلطة من طرف البروليتاريا في بعض هذه البلدان، فان ذلك لا يعني البتة ان الشروط المادية (قوى الانتاج) لا تملك تأثيرا حاسما فيما يخص الاشتراكية بل ان مجمل الافكار الواردة في هذا الرأي كان هدفها هو توضيح هذه المسألة ولو في عموميتها ، اما الآن وبعد هذا التطور التاريخي ، فان استمرار انتصار الطلائع البروليتارية وحركات التحرر الوطني في المناطق الواقعة تحت وطأة الهيمنة الامبريالية يشكل شرطا ضروريا لتطويق الرأسمالية الاحتكارية ، واستعادة فوائض القيمة التي تنهبها من اقتصاديات العالم الثالث وتساعدها على التنفيس عن أزماتها وذلك بهدف تهييء الشروط الموضوعية والذاتية في البلدان الامبريالية للقيام بالثورة الاشتراكية أي نقل مركز الصراع من جديد من بلدان العالم الثالث (بعد انجاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية) الى البلدان الامبريالية نفسها .

ـ 2 ـ

ان اعتراضنا على الاستقلالية الوهمية التي يدافع عنها البعض تجد تفسيرها في كون البلدان التي تشكل مركز المواجهة المباشرة في الصراع الحالي مع الامبريالية (بلدان العالم الثالث) لا تستطيع أن تحقق استقلالا حقيقيا عن أطراف الصراع الدائر على الصعيد العالمي ، وذلك لكون أي استقلالية حقيقية لن تتأتى الا اذا كانت تستند الى القدرة على تحقيق نظام اجتماعي متقدم على النظامين الاجتماعيين القائمين حاليا في العالم ولو كاحتمال لتطوره في المستقبل ، ان الواقع خلاف ذلك ، بمعنى أن أي نظام اجتماعي في الظرف الراهن (بالرغم من بعض الاشكال الانتقالية العابرة التي يكتسيها) لا يمكن ان يخرج عن اثنتين اما انه يندرج في اطار النظام الرأسمالي (بشقيه المركزي والتبعي) والاشتراكي في هذه المرحلة التاريخية المحدودة وان أي نظام يرغب في الاستقلال عن هذين النظامين القائمين في الواقع العالمي حاليا ، لا بد له أن يملك القدرة على تجاوزهما معا ، أي تحقيق نظام اقتصادي اجتماعي اكثر تقدما منهما ، الامر الذي يبدو متعذرا بالنسبة للثورات البروليتارية في بلدان العالم الثالث والآفاق التي يمكن أن تصل اليها ، فاذا كانت قادرة على نفي النظام الرأسمالي التبعي فانها عاجزة موضوعيا عن تجاوز الاتجاه العام **الممكن** بناؤه في العالم الثالث لذلك نقول بان أي استقلالية

هي مجرد وهم ولا تملك أي سند مادي في واقع النظام الاجتماعي القائم حاليا على الصعيد العالمي وان النظام الذي يمكن أن يحقق الاستقلال عن النظامين معا هو الذي سيكون نتيجة انقلاب اشتراكي في بلد رأسمالي متقدم .

اننا ركزنا على مقولة النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي باعتبارها هي المقياس الجوهري والاساسي في المقارنة بين الانظمة المختلفة ، ولكن الاعتماد على هذه المقولة ، لا يعني استنتاج ان كل الانظمة المتشابهة تصطف من جهة واحدة مقابل الانظمة الاجتماعية الاخرى ، ان الواقع الملموس أكثر تعقيدا من ذلك ، ولهذا السبب فان هناك أنظمة اجتماعية اشتراكية (بالمعنى المتخلف) تتحالف مع الامبريالية (الصين ، يوغوسلافيا) . في المستوى الثاني من هذا الرأي سوف نتعرض لاسباب هذا الواقع .

ـ 3 ـ

اذا كان الهدف من طرح هذا الرأي هو تبيان عدم صحة الوصف الذي كنا نطلقه على بعض البلدان الاشتراكية (الاتحاد السوفياتي مثلا) : أي التحريفية باعتبارها هي السبب فيما آلت اليه بالمقارنة مع التصور الماركسي لبناء الاشتراكية ، فهل معنى ذلك ، أن هناك حتمية قدرية تجعل من النظام الاجتماعي الذي سينبثق من هذه البلدان المتخلفة من حيث قوى الانتاج عقب استيلاء البروليتاريا على السلطة مكتوب سلفا على « جبين » قواها المنتجة، ان الماركسية علم ، ولذلك فهي وضعت القوانين الاساسية لتطور الرأسمالية وقيام الاشتركية معتمدة في ذلك بالاساس على القوانين التي تحكم تطور المجتمع البشري ، ومقولة قوى الانتاج أساسية في هذا المجال اذا تعلق الامر ببناء الاشتراكية وليس بالاستيلاء على السلطة من طرف البروليتاريا (الطليعة) . ولكن هذا الاتجاه العام « (أو القدر المكتوب ») لا يلغي بعض الحالات الاستثنائية والتي تكون هي نفسها **مشروطة** في نهاية المطاف ، فالقانون العام يسري على كل البلدان ذات قوى الانتاج المتخلفة عن التقدم الذي حصل في قوى الانتاج البشرية ، ما دامت نفس الشروط قائمة على صعيد ميزان القوى العالمي، ولكن بمجرد ما يحدث تطور في بلد رأسمالي متقدم لصالح تحول اشتراكي فان هذا التحول سيكون له تأثير كبير على صعيد ميزان القوى على الصعيد العالمي ، وكذلك على مستوى بناء الاشتراكية أيضا وسيكون بمثابة سند مادي وسياسي للبلد ذي قوى الانتاج المتخلفة ، وتمكينه من تجاوز سقف البناء الاشتراكي الذي يمكن بناؤه في ظل الشروط العالمية القائمة ، وليس صدفة أن جميع التجارب الاشتراكية التي قامت الى حد الآن تتشابه ـ من حيث الجوهر ـ في طبيعة المجتمعات التي تشكلت فيها . ولكن هذه الحتمية التي تربط مباشرة بمقولة قوى الانتاج قد تستحيل الى مجرد تبرير لممارسة كل الاحزاب الشيوعية التي تسلمت ـ وستتسلم ـ السلطة في هذه البلدان .

فما هي الخلاصات التي يمكن الاستفادة منها في تجارب هذه البلدان ؟ .

— 4 —

كانت الماركسية تعتبر أن كل الثورات السابقة على الثورة الاشتراكية كانت تقوم بها اقلية (أو حتى « اغلبية) » لصالح الاقلية ، بينما الثورة الاشتراكية ستكون أول ثورة تقوم بها الاغلبية ، وكان هذا الرأي منسجما تمام الانسجام مع التطور الماركسي لبناء الاشتراكية . وفي أي شروط ينبغي أن يتم ذلك ، ولكن التطور التاريخي ـ كما سبقت الاشارة الى ذلك ـ جعل الثورة الاشتراكية تتحقق في بلدان غالبية سكانها من الفلاحين وتنوب فيها طليعة بروليتارية عن كل الجماهير باسمها ولمصلحتها ، ولكن هذه التمثيلية لمصالح الجماهير أصبحت تعطي الحزب شرعية القيام بكل المهام في غيبة عن الجماهير ، بل ان غياب الجماهير يتفاقم مع تطور المجتمع الجديد يتحول الى نوع من التهميش لمشاركة الجماهير الفعلية في التقرير وتصبح مجرد اداة منفذة لخطة تصل من فوق . فاذا كان الاتجاه العام للمجتمع الممكن بناؤه تفرضه شروط مادية موضوعية مستقلة عن ارادة هذه الاحزاب الشيوعية التي تتسلم السلطة في هذه البلدان ، فان العلاقة مع الجماهير مجرد تكريس لواقع مؤقت وعابر واقع توطيد السلطة نفسها فان هذه التمثيلية ليست مجردة بل تخضع لاستعداد الجماهير ومدى وعيها ومثال الموقف من الاصلاح الزراعي الذي اتخذه البلاشفة بعد استيلائهم على السلطة واضح في هذا المجال .

ان طرح مسألة الديموقراطية واعطاء الجماهير الحق في التعبير عن آرائها مسألة حاسمة لتجاوز سلبيات التجارب الاشتراكية التي قامت الى حد الآن ، وقد أصبحت ملحة في الوقت الراهن بالنسبة للاتحاد السوفياتي مثلا ، اما في الصين فان خط الجماهير قد فرض على الحزب الشيوعي الى وقت قريب ضرورة فتح المجال للجماهير للتعبير عن آرائها (الجرائد الحائطية . (هذا طبعا قبل التحولات الاخيرة في الصين) .

فبراير 1980

جدول باهم النضالات الجماهيرية خلال يناير ـ يونيو 1981 *

القطاع او النقابة	تاريخ الاضراب	مكانه	المطالب ... ملاحظات
عمال ايكوز للنسيج (ك. د. ش.)	23 ـ 1/24 ـ 81	قصبة تادلة	الزيادة في الاجور وتعويضات القفة . الرفع من قيمة التعويضات عن العمل الليلي التي نسبة 25 ٪ ومن تعويضات الانتاج والكراء والنقل
» » » »	30 ـ 1/31 ـ 81	وادي زم	» » » »
» » » »	5 ـ 2/6 ـ 81	وادي زم	» » » »
عمال مافاكو للنسيج	27 ـ 1 ـ 81	القنيطرة	احتجاجا على رفض ادارة مافاكو لحضور كاتب نقابة عمال مافاكو (ك. د. ش.) في اجتماع من اجل تدارس حق العمال في التامين التعاضدي .
عمال تيموطيكس للنسيج	17 ـ 3 ـ 81	الدار البيضاء	تضامنا مع عمال سيمبي . استمر اضراب المعلمين اكثر من 50 يوما : تطبيق الزيادة المعلن عنها من طرف الوزير الاول ووزير العدل . التعويض عن الساعات الاضافية وعن النقل والسكن ، ترسيم العمال ، الترقية الداخلية .
عمال ايكوما للنسيج (ا. م. ش.)	27 - 3 81	المحمدية	من اكبر الشركات الاستغلالية المنتجة والمصدرة للنسيج. تشغل 200، عاملا . تم اعتقال 11 عاملا بينهم كاتب النقابة
عمال شركة روبان للنسيج (ك. د. ش.)	3 ـ 6 ـ 81 (72 ساعة)	الدار البيضاء	بعدما فشلت المفاوضات مع ارباب الشركة
عمال انجيطكس للنسيج	2 ـ 6 ـ 81 (48 ساعة)	طنجة	زيادة 20 سنتيم في الساعة ، الرفع من تعويضات القفة ضمان الاستقرار في العمل، الترقية الداخلية ، اعانة على

» » »	4 ـ 6 ـ 81 (72 ساعة)	طنجة	تمدرس الاطفال ، مكافاة عن الوسخ ...
عمال معمل السكر بني ملال	9 ـ 3 ـ 81	بني ملال	احتجاجا على عمليات الاختلاس والتزوير التي قام بها مكتب ودادية المسيرة للمعمل .
عمال معمل شنوف للسكر	20 مارس 81	الدار البيضاء	احتجاجا على امتناع صاحب المعمل عن اداء الاجور، استمر الاضراب مدة اعتصم خلالها العمال يوميا بالمعمل طوال ساعات العمل ، يشغل المعمل 730 عاملا دون المستخدمين والاداريين .
عمال معمل قصب السكر	20 ـ 4 ـ 81 (ساعتان)	بلقصيري	المطالبة بتوفير ظروف العمل داخل المعمل .
عمال معمل السكر كوزيمار	29 ـ 4 ـ 81 (6 ساعات)		ضد توقيع الاتفاق القاضي بالاشتغال أيام الآحاد .
عمال معمل السكر باولاد عياد	7 ـ 5 ـ 81	اقليم بني ملال	الدفتر المطلبي
عمال الفوسفاط بمركز بن جرير (ك. د. ش.)	16 ـ 1 ـ 81 (94 ٪)	بن جرير	فتح الحوار ، احترام الحق النقابي ، تحقيق المطالب ، المركز يشغل 500 عامل ، توقيف وطرد وتنقيل مسؤولين نقابيين .
»	17 ـ 1 ـ 81	بن جرير	احتجاجا على توقيف عاملين ومسؤول نقابي .
عمال الفحم (ك. د. ش.)	4 ـ 4 ـ 81	جرادة	الملف المطلبي ، احتجاجا على عقوبة الصفر .
القرمابة بمنجم 10	5 ـ 5 ـ 81	خريبكة	التناوب بين الافواج في ساعات العمل الليلي ، الاعتراف بحوادث الشغل ...
عمال اسمنت المغرب الشرقي (ك. د. ش)	6 ـ 4 ـ 81	وجدة	
عمال اسمنت المغرب الشرقي (ك. د. ش)	22 ـ 4 ـ 81	وجدة	
عمال معمل مولوصير الآجر	11 ـ 5 ـ 81	الناظور	احتجاجا على طرد 16 عاملا
عمال مناجم تويسيت	19 ـ 3 ـ 81	وناحية وجدة	احتجاجا على معاملة الشركة
مستخدمو الشركة الفلاحية لاسكلم ك. د. ش.	9 ـ 2 ـ 81	مكناس	تماطل الادارة في تمتيع العمال بالاجازة السنوية والتعويض عنها، التماطل في اداء التعويضات عن الارباح .
عمال شركة اللكوس الصناعية (ك.د.ش)	10 ، 11 ، 12 ـ 2 ـ 81	العرائش	ارجاع 33 عاملا مطرودا .
عمال شركة لوسيور	من 2/13 الى 17 ـ 3 ـ 81	الدار البيضاء	احتجاجا على عدم تعميم الزيادة في الاجور ، التماطل في

عمال معامل فروما التابعة لمكتب التسويق والتصدير المعروفة بـ (سان سوس) ا. م. ش.	13 ـ 1 ـ 81 (قرابة شهر)	القنيطرة ـ البيضاء تارودانت	التوقيفات ، ارجاع عاملين ، اعتقل 7 عمال ، تشغل الشركة حوالي 4000 عامل . الزيادة في الاجور ، ترسيم المؤقتين ، الزيادة في تعويض القفة والنقل . تم طرد 99 عاملا ، تشغل المعامل 1000 عامل .
عمال الشركة الشريفة للمقاولات الكهربائية	10 ـ 6 ـ 81	الدار البيضاء	الدفتر المطلبي
عمال المؤسسات الميكانيكية والصناعات المعدنية (كوميم)	10 ـ 6 ـ 81 (24 ساعة)	المحمدية	ارجاع المطرودين ، تحسين ظروف العمل .
« « «	16 ـ 6 ـ 81 «	المحمدية	» » » » »
عمال معمل سيكوم	3 ـ 2 ـ 81 (24 ساعة)	المحمدية	تضامنا مع استشهاد عامل يوم 2 ـ 2 ـ 81 بسبب عدم توفر شروط العمل .
عمال الشركة المركزية لتجهيز الاراضي (ا. م. ش.)	19 ـ 3 ـ 81	سطات	فتح الحوار حول الملف المطلبي .
عمال شركة دار الكناش (ا. م. ش)	3 ـ 2 ـ 81	الدار البيضاء	احتجاجا على عدم التطبيق الكلي للاتفاقية الموقعة مع ادارة الشركة بعد اضراب دام 21 يوما اواخر 1980 .
عمال مقاولة عمر تيسير	يناير 1981	خريبكة	اداء الاجور الموقوفة منذ شهرين ، تحسين ظروف العمل واحترام الحقوق التي ينص عليها قانون الشغل . تقوم هذه المقاولة باستخراج الفوسفاط لحساب المكتب الشريف للفوسفاط وتشغل ما بين 360 و 400 عامل .
عمال شركة سطرافور	يونيو 81 (3 اسابيع)	المحمدية	احتجاجا على رفض الادارة الاعتراف بالتنظيم النقابي . نظم العمال مسيرة الى بلدية المدينة احتجاجا على خرق رب العمل لحق الاضراب بتشغيله لمياومين يعوضون العمال اثناء الاضراب . تشغل الشركة 500 عامل .
اصحاب مراكب الصيد البحري	فبراير 1981	الدار البيضاء	احتجاجا على ارتفاع اثمان الوقود .
بحارة الملاحة التجارية	من 6 ـ 3 الى 9 ـ 3 ـ 81	موانيء : البيضاء ، آسفي ، طنجة ، اكادير	احتجاجا على ظروف العمل ، اداء الرواتب شهريا بدل ثلاثة اشهر . حوالي 2000 عامل .

عمال معمل الاحذية شارع بئر انزران (ك. د. ش.)	24 ـ 2 ـ 81 25 ـ 2/26 ـ 81 تجديده لمدة 72 ساعة	الدار البيضاء (120 عاملا)	الزيادة في الاجور بنسبة 40٪ ، التعويض عن الكراء والنقل ، منحة الاوساخ ، مكافاة الانتاج التعويض عن الولادة .
حرفيو الجلد والدباغة : اللباطة والدباغة	1 ـ 3 ـ 81 (استمرار الاضراب حوالي شهر)	مراكش	احتجاجا على الزيادة 100 ٪ في رسوم الدخول للسوق . تجمعات الحرفيين كانت تتم في مقر تعاونية الدباغة واللباطة او في مقر الغرفة الصناعية . تم التراجع عن الزيادة .
عمال وموظفو المكتب الوطني للشاي عمال وموظفو المكتب الوطني للشاي عمال وموظفو المكتب الوطني للشاي	4 ـ 6 ـ 81 (ساعتان) 3 ـ 2 ـ 81 9 ـ 6/10 ـ 81	الدار البيضاء » »	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الرفع من قيمة الارقام الاستدلالية ، ترسيم المؤقتين بعد سنة ، الزيادة في الاجور (30٪) وفي تعويض النقل والكراء ...
عمال سوشيريس (ا. م. ش.) عمال سوشيريس (ا. م. ش.)	5 ـ 2 ـ 81 6 ـ 2 ـ 81		عوض العمال اثناء ساعات الاضراب بعناصر القوات المساعدة للقيام بعملية التوزيع .
مستخدموا وعمال البنك المغربي للتجارة والصناعة .	6 ـ 3 ـ 81 20 ـ 2 ـ 81	» الدار البيضاء	فتح حوار حول الملف المطلبي المجمد . » » » »
عمال ومستخدمو البريد (ك. د. ش)	5 ـ 1 ـ 81 (45 دقيقة)	سطات	الاسراع في اداء التعويضات ، الاحتجاج على تصرفات بعض المسؤولين بالادارة الاقليمية .
عمال البريد	9 ـ 1 ـ 81 (15 دقيقة)	فاس	احتجاجا على تصرفات الادارة وممارستها التعسفية ضد المستخدمين .
النقابة الوطنية للتعليم العالي	25 ـ 2 ـ 81 (ساعتان)	المدن الجامعية	احتجاجا على خرق حرمة عدد من المؤسسات / من اجل دمقرطة هياكل الجامعة .
اساتذة كلية الطب (جمعية الاساتذة)	8 ـ 4 ـ 81	البيضاء ـ مستشفى ابن رشد	احتجاجا على وضعية المستشفى . منعت السلطة لمحلية الندوة الصحفية المقررة من طرف جمعية الاساتذة .
اساتذة كلية العلوم	7 ـ 2 ـ 81	الرباط	احتجاجا على الهجوم العنيف للشرطة وخرق مبدا حرمة الجامعة .

ا. و. ط. م : اللجنة التنفيذية	22 ـ 23 ـ 1/44 ـ 81	المدن الجامعية	الملف المطلبي ، مساندة نضالات طلاب جامعة وجدة ، اقرار الحريات العامة واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المغتربين .
و. ط. م : اللجنة التنفيذية	12 ـ 2 ـ 81	المدن الجامعية	التضامن مع مطالب ونضالات طلاب المدارس العليا ، الاحتجاج على خرق حرمة المؤسسات .
لبة المعهد العالي للتجارة وادارة المقاولات (ا. و. ط. م)	15 ـ 1 ـ 85	الدار البيضاء	الاحتجاج على اوضاع الداخلية بالمعهد
طلبة المعهد العالي للتجارة وادارة المقاولات (ا. و. ط. م)	9 ـ 4 ـ 81	»	معادلة دبلوم المعهد بشهادة الاجازة في الحقوق ، الشرطة تقتحم المعهد ، والادارة تغلقه الى 13 ـ 4 ـ 81
طلبة المعهد العالي للدراسات البحرية	8 ـ 1 ـ 81	الدار البيضاء	القانون التنظيمي للدراسة والتخرج والسلم الاداري
طلبة المركز التربوي الجهوي	15 ـ 1 ـ 81	القنيطرة	احتجاجا على اوضاع الداخلية
طلبة المركز التربوي الجهوي	17 ـ 2 ـ 81	طنجة	احتجاجا على عدم تلبية المطالب
طلبة مركز تكوين المعلمين	7 ـ 8 ـ 1 ـ 81	الراشدية	اداء الاجور ، تحسين شروط الداخلية ، الاعتراف بالشواهد الطبية ، التخفيف من الامتحانات .
طلبة مدرسة المعلمين	26 ـ 1 ـ 81	طنجة	احتجاجا على التماطل في تلبية المطالب .
طلبة جامعة محمد الاول (ا. و. ط. م.)	1 ـ 1 ـ 81	وجدة	اعتقالات واسعة في صفوف الطلبة ، تم اعتقال عضو من المجلس الاداري (ا. و. ط. م.) وعضوين جهويين من مكتب عميد كلية الحقوق . عدة هيئات نقابية وسياسية اصدرت بلاغات تضامنا مع الطلاب وادانة لتدخل الشرطة .
تعاضدية كلية العلوم (ا. و. ط. م)	يناير 1981 استمرار الاضراب زهاء شهرين	الرباط	تدخلت الشرطة مرتين في الكلية خارقة حرمة الجامعة ومتعسفة بالطلاب .
طلبة المدرسة العليا للاساتذة (التقدم)	27 ـ 1 ـ 81 لا محدود	الرباط	احتجاجا على تقليص الصافي الشهري بالنسبة للسنة 3 ونزوله من 1400 درهما الى 1160 درهما .
طلبة المدرسة العليا للاساتذة (التقدم)	2 ـ 2 ـ 81 »	الدار البيضاء	» » »
طلبة المدرسة العليا للاساتذة (التقدم)	30 ـ 1 ـ 81 »	فاس	» » »

طلبة المدرسة العليا للاساتذة (التقدم)	30 ـ 1 ـ 81 «	مراكش	« « « وحق التنظيم النقابي في ا. و. ط. م. واعادة النظر في القانون الاساسي والداخلي .
تلامذة ثانوية ابن خلدون حي انزا	12 ـ 1 ـ 81	اكادير	وضع حد لتصرفات احد الحراس العامين ، توفير المرافق الضرورية ، ايجاد ملعب رياضي
تلامذة ثانوية جميلة 5	16 ـ 2/17 ـ 1981	البيضاء (جماعة بن مسيك)	تدخلت الشرطة واعتدت على التلاميذ بالضرب واعتقلت 14 تلميذا

* اعتمدنا في رصد هذه النضالات على :

1 ـ بلاغات وبيانات القطاعات والنقابات الواردة في الجدول .

2 ـ جرائد : المحرر ، البيان ، انوال ، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، لامان كارد بالفرنسية .

20 يونيو : التحـول والتحـول المعـاق

عبـد الحميـد عقـار

والمجلة ماثلة للطبع عاشت الطبقة العاملـة المغربيـة وباقي الطبقات الشعبية التي تتعرض للقهر والاستغلال حركة نضالية ، تعتبر بالقياس الى السياق الذي تفجرت فيه مؤشرا جديدا على المسار النوعي للصراع الطبقي بالمجتمع المغربي المعاصر سواء في اتجاه تعزيز الآفاق النضالية ذات الاتجـاه الجماهيري التقدمي الديموقراطي او في اتجاه تاكيد دور الطبقات الاجتماعية المرشحة أكثر لقيادة عمليـة التحـول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي او الاسهام في تعرية مجمل العوائـق الموضوعية والذاتية التي تحول دون أن تصل الحركة النضالية الى انجاز مهمتها التاريخية حتى عندما تقتـرن باهتـزازات اجتماعية قوية وصدامية ، وحتى عند ما تتجاوز أساليب العمل النقابي والسياسي التقليدي المحدود الآفـاق وذي الطـابـع الانتهازي الرسمي الواضح .

ان الحركة النضالية من خلال اضرابات 18 و 20 يونيو 81 (1) تجسد من حيث أسبابها المباشرة نوعا مـن **المبـادرة السريعة في الظرف الملائم** ، ضد الهجوم العنيف للسلطة على القدرة الشرائية للشعب المغربي بمختلـف طبقاتـه وخاصـة المستغلة (بفتح الغين) منها ، عن طريق اعلان زيادات 28 ماي هذه الزيادات اذا لم يكن لها تبرير اقتصادي واجتماعي وقانوني فبالامكان تبريرها سياسيا وطبقيا بالنظر الى طبيعة علاقات التبعية والاستغلال واللاديموقراطية المهيمنة في المجتمع . ان سرعة المبادرة تجسد في حد ذاتها ايقاعا جديدا في مسار العمل النقابي جوهره تمكين هذا العمل من الحضور النضالـي فـي الساحة الوطنية حضورا يطبع علاقة الجماهير بالعمل النقابي بالثقة والدعم ، ويطبع علاقة الجماهير بالسلطـة بديناميـة

تخرجها من الانتظار والجمود واللامسؤولية تجاه مواقف التحالف الطبقي السائد في ممارسة حقها ودورها في التعبير عن السخط والتذمر وبالتالي تنقلها من واقع الامتثال والقبول الى دينامية الرفض والاحتجاج كشكل من اشكال الصراع الضروري لانجاز عملية التحويل في المجتمع . ان غياب روح المبادرة السريعة في الظرف الملائم ، اذا كان لا يفسر بشكل حاسم اخفاق العديد من النضالات النقابية منذ الستينا ت، فانه على الاقل افقد تلك النضالات جديتها وفعاليتها كما جعلها تاتي متخلفة عن تطلعات الحركة الجماهيرية ولو في حسها السليم ووعيها التلقائي ، وهنا بالذات تكمن احدى المعاني العميقة لحركة 18 / 20 يونيو باعتبارها مبادرة سريعة وفي الظرف الضروري .

وتجسد اضرابات 18 / 20 يونيو كذلك اهمية تكييف أساليب العمل النقابي بحسب المهام النضالية المطروحة : ان الاضراب المحدود أو الطويل النفس أحيانا في قطاع ما محليا أو وطنيا كان هو الاسلوب المعهود في العمل النقابي . وإذا كانت سنوات 79 ـ 80 تميز تبشيء فهو اتساع حركة الاضرابات في المكان والزمان والقطاع ... واستمرارا لذلك النفس النضالي المتبدل نسبيا يأتي اضراب 18 / 20 يونيو اضرابا عاما بصيغة جديدة نقابية محضة في اليوم الاول ونقابية سياسية جماهيرية في اليوم الثاني . ان الدعوة الى الاضراب العام ليست مجرد دعوة مجانية الى النزول للشارع ، بل هي عملية تفجير للحماس النضالي لدى عموم الفئات الكادحة من الشعب المغربي والتي اكتوت باجراءات الزيادة في 28 ماي . وهي عملية تجعل من الكونفدرالية الديموقراطية للشغل (ك. د. ش.) نقابة لا ترهن وجودها ونضالها فقط بالطبقة العاملة ولكنها ترهن وجودها كذلك بحركة الجماهير عموما ، وتهييء الشروط الموضوعية لالتقاء النضال العمالي بنضال باقي الطبقات الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير . ثم ان الاضراب العام هو في جوهره عمل سياسي يستهدف تأطير وتنظيم الوعي التلقائي والعفوي لدى الجماهير وتحويله الى ممارسة نضالية من شانها ان تحدث عند توفر الشروط الاكثر ملاءمة تعديلا جوهريا في موازين القوى الطبقية والسياسية بالبلاد . ان الاضراب العام بالرغم من الاخطاء التنظيمية الممكنة او الواقعة يبقى مع ذلك مكسبا نضاليا هاما اضافته اضرابات 20 يونيو الى الرصيد النضالي للحركة الجماهيرية في صراعها ضد أطراف التحالف الطبقي السائد ، ومن شأن هذا الرصيد ان يجعل الجماهير اكثر ادراكا ووعيا لاهمية دورها في الحياة السياسية في البلاد وبالتالي أكثر تصلبا تجاه السلطة السائدة .

ولم يكن الاضراب العام وحده الذي ساهم في تفجير الحماس الشعبي بل لا بد من تسجيل اهمية **مضمون الاضراب والاسباب** التي تبرر الدعوة اليه **وكذا أساليب تقريره ثم انجازه** : فلاول مرة منذ سنوات عديدة تخرج النقابات المركزية عن اللوائح المطلبية العائمة والمجردة أحيانا وذات الطابع

النقابي الصرف ، الى طرح مطلب جوهري واحد محدد بدقة ووضوح وذي طابع سياسي : **الالغاء الكلي والفوري لكل الزيادات** التي عرفتها المواد الاستهلاكية الاساسية التي هي القوت اليومي لكل الشعب . ولاول مرة أيضا تلتزم النقابات المركزية (**ك. د. ش.**) و (**ا. م. ش.**) أمام الجماهير عمالية وغير عمالية وبشكل علني على القيام بنضال نقابي من اجل الغاء تلك الزيادات ، وتنجز التزاماتها في الشروط والآجال المحددة (2) . هذا الشكل في التعامل يؤسس تقاليد جديدة في العلاقة بين النقابة وبين الجماهير ، وهي تقاليد لا ينبغي أن تبقى مجرد سلوك ظرفي املاه واقع سياسي ما ، بل ينبغي أن تتحول الى قوانين لتلك العلاقة .

ان هذا الاسلوب في تقرير وانجاز الاضراب مضافا الى الشروط الموضوعية المبررة للاضراب والى الاجراءات القمعية التعسفية والتي استخدمت فيها السلطة العنف المسلح ضد اضراب 20 يونيو ، كل هذا فجر ذلك التعاطف الشعبي الواسع مع العمل النقابي والسياسي ومع ك. د. ش. والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أساسا. وتجلى ذلك في الاستجابة الواسعة لنداء الاضراب العام ، وفي القيام بالعديد من المظاهرات كانت الرباط والدار البيضاء بصفة خاصة مسرحا لها ، ثم في الاهتمام المتزايد بمتابعة محاكمات المعتقلين من النقابيين والسياسيين وغيرهم من المواطنين في مختلف المدن المغربية .

واضرابات 18 / 20 يونيو اذا كانت تؤكد الدور الهام الذي تضطلع به الطبقة العاملة المغربية في تعميق مسلسل النضالات النقابية باعتبار ذلك من مهامها الجوهرية في ظل علاقات التبعية والاستغلال المتحكمة ، فان هذه الاضرابات تؤكد بشكل أقوى الدور المتعاظم **من جهة لفئات واسعة من أشباه البروليتاريا** وبالخصوص تلك التي تنحدر من أصول قروية وانقطعت الصلة بينها وبين وسائل الانتاج حتى المتدنية منها . هذه الفئات بحكم واقعها تعيش « خارج المجتمع المحترم » وتضطر لممارسة كل أساليب العمل الخارجة عن « القانون » ما دامت هي ذاتها تعيش على هامش المجتمع ، وما دام القانون نفسه يستثنيها من حمايته (من : الشغل ، السكن ، التعليم ، الصحة ، الكرامة ...) وهذا يفسر جزئيا ظاهرة ارتفاع عدد أصحاب السوابق القضائية بين المعتقلين بسبب اضراب واحداث 20 يونيو وخاصة في الدار البيضاء .

ومن جهة ثانية **لفئات واسعة من البرجوازية الصغرى** بالمدن سواء في ذلك الموظفون والمستخدمون الصغار والمتوسطون والشبيبة المدرسية والجامعية من بينهم أطر ومناضلون نقابيون وسياسيون . ولعل ما يميز اضرابات 20 يونيو في هذا المستوى هو الدور النشيط **للتجار الصغار والمتوسطين** سواء في اطار النقابة الوطنية للتجار الصغار والمتوسطين أو في

اطار الوعي العفوي والتلقائي لابناء هذه الفئات كما هو الحال بالنسبة لعموم الشعب المغربي . ان مساهمة هذه الفئات جعلت الاضراب بالفعل يخترق المعمل والشارع والمؤسسة ليصل الى الاحياء والمنازل السكنية وهي مساهمة لا يمكن أن تكون بدون دلالة أو معنى ، خاصة اذا استحضرنا دور هذه الفئات في مناهضة المكوس خلال ق. 19 أو دورها في مناهضة الاستعمار أثناء فترة الحماية .

• ان هذه العناصر الأولية : سرعة المبادرة ، الاضراب العام ، التحديد الدقيق لموضوع الاضراب ، الالتزام أمام الجماهير بالنضال وانجاز ذلك الالتزام ، تفجير الحماس الشعبي ، تاكيد الدور المتعاظم للطبقة العاملة وأشباه البروليتاريا وفئات البرجوازية الصغيرة ... كل ذلك يشكل في ضوء سياق اضرابات وأحداث 20 يونيو علامات تحول نوعي في العمل النقابي ، وفي طبيعة العلاقة بين النقابي والسياسي ، غير ان التحول لحد الآن يمس بالدرجة الاولى أساليب العمل ومقتضياته الاجرائية وتكييفه السياسي بشكل محدود ، ويبقى بعد ذلك التساؤل عن طبيعة هذا التحول بخصوص الآثار والنتائج المتوقعة لهذا الاضراب سواء بالنسبة للاهداف التي أعلن من أجلها أو بالنسبة لطبيعة العمل النقابي في حد ذاته (آفاقه وشروطه) أو بالنسبة لمهام الحركة الجماهيرية ككل في ارتباطها بالعمل النقابي والسياسي ؟ في هذا المستوى لا يمكن التغافل عن عديد من العوائق الموضوعية والذاتية التي لا زالت تؤثر في حركة النضال النقابي والسياسي وتجعل من تحولاته في في مستوى أساليب العمل والعلاقة مع الجماهير ، ومع السلطة ، **تحولا معاقا** : والاشكال الرئيسي هنا يمكن ارجاعه الى محورين :

المحور **الاول** : ما هي الوسائل الكفيلة بتحويل امكانيات التفجير للموقف الى مكاسب نضالية فعلية ؟ بتعبير آخر كيف يمكن انجاز مهام نضالية بدون الوقوع في مآزق تؤدي الى عزلة العمل النقابي والسياسي عن الجماهير ؟ الاشكال جد دقيق ولا يخلو من صعوبة ، المسألة تتعلق في الجوهر بالتنظيم وبالتنظير معا . فعملية التفجير للموقف تعتمد في جانبها الاكبر على الوسائط الاعلامية ، وعلى تكيف وسائل النضال ساعة الاضراب ذاته مع الحماس والتعاطف الشعبي وليس العكس ، ثم ان التركيز في الاستعداد للعمل النضالي وفي انجازه يقع بدرجة كبيرة على ابراز الشروط الموضوعية التي تبرر وتكيف الحاجة الى النضال وفي الغالب على حساب التقدير الدقيق للامكانيات الذاتية ومدى تكافؤها مع الواقع الموضوعي ، وعلى حساب التقدم في حل اشكالية العلاقة بالجماهير باتجاه تركيز وتقوية العلاقات العضوية معها بدل المراهنة فقط على حماسها واستعدادتها التلقائية وسخطها العفوي... طبعا دون أن يعني هذا الوقوع في التبرير الانتهازي للموقف الانتظاري الذى ينهجه البعض ، هذا الموقف الذي يرى في « التنظيم » مسالة المسائل ويعتبره

حلقة مستقلة بذاتها يمكن انجازها قبل أو بمعزل عن العمل النضالي العام والمفتوح على الجماهير ... على العكس من هذا التصور ، التنظيم يكون وحدة جدلية مع النضالي ، كلاهما يدفع الآخر الى التصلب والاحكام ، وكلاهما يمكن العمل النقابي والسياسي من النفاذ الى الجماهير ، وجدلية التنظيم والنضال هذه تقترن بالحد الادنى الضروري من الاستيعاب النظري لمجمل القوانين التي تحكم الحركات النضالية في تواصلها سلبا وايجابا ، هذا الاستيعاب الذي لا يمكن فقط من امتلاك الرؤية العلمية لمكونات الواقع في شموليته وتعقيداته المختلفة بل يمكن كذلك من ادراك الحدود الضرورية التي يحتملها موقف نضالي ما ، انطلاقا من التحليل الملموس للظرف الملموس بعيدا عن السقوط في مقايسة مبسطة للاوضاع في المغرب باوضاع شبيهة عاشتها بلدان أخرى تحكمها كذلك علاقات التبعية والاستغلال واللاديموقراطية (ايران مثلا) ...

المحور **الثاني** : كيف يمكن انجاز مهام نضالية تاريخية دون أن تتمكن هذه النضالات ا سلطة السائدة من اكتساب مواقع جديدة ؟ وكيف يمكن انجاز مهام نضالية تاريخية دون أن تكون تلك النضالات أداة لتعزيز مواقع الاتجاه السائد وعلى حساب الفئات والاتجاهات الاكثر جذرية داخل التنظيمات النقابية والسياسية ؟ المسالة تتعلق الآن بطبيعة موازين القوى المؤثرة ، وبأشكال توظيف امكانيات تلك القوى ايجابيا .

بالنسبة للسلطة وأطراف التحالف الطبقي السائد الموقف واضح : التوظيف السريع والمنهجي لآليات القمع بما فيها العنف المسلح بهدف تطويق الاحداث وفك التعبئة من داخل صفوفها بمحاصرة مقرات ك. د. ش. والاعتقالات الجماعية للأطر والمسؤولين النقابيين والسياسيين ، مع حملة اعلامية للتضليل والتشهير واستعداء الشعب ضد المناضلين وضد العمل النقابي والسياسي ، كل ذلك من أجل تغطية وتبرير حملات اطلاق النار ، والاعتقالات ثم فتح عشرات المحاكمات جنحية وجنائية يتابع فيها المواطنون والمناضلون النقابيون والسياسيون ليس في اطار ظهير « كل ما من شأنه ... » فقط بل في اطار توظيف العديد من فصول القانون الجنائي المغربي . (3)

ان الهدف من توظيف آليات القمع واضح : الامساك بزمام المبادرة أمام الحركة الجماهيرية من أجل افشال الاضراب العام وابطال فعاليته نقابيا وسياسيا ومن ثم تيئيس الجماهير والحيلولة دون تجذر وتعمق الخط النضالي لديها ، وبالتالي فرض العزلة على النضال النقابي بارجاعه الى برص الشغل وفي مواجهة أرباب العمل فقط ، ومن ثم المرور سريعا لفتح باب التشاور والتواطؤ من جديد عن طريق التفاوض حول مخلفات الاضراب وآثاره ، وهكذا ...

ان حملة التصعيد من القمع وضرب ابسط حقوق الانسان خلال اضراب 20 يونيو هي الحالة القصوى في الظرف الراهن لحملة قمعية طويلة النفس تعرضت لها فئات عديدة من الشعب قبل اعلان الزيادة وبعدها ، وتعرض لها كذلك مناضلون ومتعاطفون في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (تيزنيت ، بني ملال مثلا) ومنظمات سياسية أخرى .

مع ذلك فقمع 20 يونيو محكوم بشروط الاضراب وطبيعته ، ومحكوم بالظرف السياسي العام ، وهو ظرف يتميز راهنا بعمل التحالف الطبقي السائد جاهدا من أجل ابقاء تناقضاته مجمدة ومحمية من الانفجار ، وفي نفس الوقت النفاذ الى تفكيك تماسك الحركة الجماهيرية عبر تعميق التناقض في صفوف المنظمات النقابية والسياسية وعبر توظيف تلك التناقضات في المزيد من العزل لتلك المنظمات عن الجماهير :

فواضح من خلال قوائم الاعتقالات انها تمس أعضاء من الكتابات الاقليمية ومن اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (ا. ش. ق. ش) ممن يمثلون في الغالب الاتجاهات الاكثر جذرية ، والاقل حماسا لاشكال وأساليب العمل المنتهجة من طرف أجهزة الحزب منذ تدشين ما يسمى « بالمسلسل الديموقراطي » في 76 ــ 1977 .

وواضح أيضا من خلال البيانات والمواقف المعبر عنها تجاه اضرابات 18 و 20 يونيو ان الاختلاف والتناقض بينها ليس بالامر الذي يسهل حله بمجرد الدعوة الى جبهة موحدة للقوات التقدمية أو بمجرد نداء من أجل وحدة النضال ، أو حتى ببعض أساليب التنسيق التي ظهرت بوادرها بعد زيادة 28 ماي بين ا. ش. ق. ش وبين حزب التقدم والاشتراكية (ت. ش.) خاصة على صعيد الفروع والكتابات الاقليمية والقطاع الطلابي أثناء انتخاب مندوبي المؤسسات الجامعية للمؤتمر الوطني 17 لـ (ا. و. ط. م) .

هناك ايضا الفشل الذي انتهت اليه مناظرة افران ، بعدما فشلت اللجنة الوطنية للتعليم المنبثقة عنها في تحقيق « اجماع سياسي ونقابي » حول ميثاق التعليم ، فبعدما جمدت القوى الوطنية التقدمية عملها داخل اللجنة ، اخذت في الانسحاب منها علنا وفي اطار تنظيمي مسؤول أي في شكل موقف سياسي ، وآخر المبادرات في هذا الاتجاه موقف الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، الذي تم الاعلان عنه في ظرف لا تخفى دقته أمام التلويح والتهديد بنزع الشرعية عنه ...

وهناك قرار الحزب بالانسحاب من البرلمان مع نهاية الدورة الحالية ، وهو قرار يفرض بالضرورة الدخول في سلسلة من الصدامات مع السلطة ، وفي سلسلة من النضالات من أجل اسقاط البرلمان اذا لم يقع التراجع عن تمديد عمره كاجراء ضمن سلسلة اجراءات أخرى بالامكان أن تمس جهاز الحكومة

بالتعديل واو شكليا ، استجابة للظروف والمعطيات المتولدة عن اضراب وأحداث 20 **يونيو** .

العلاقة بين النقابة والحزب لم تحسم بعد بشكل نضالي وموضوعي . والدعم الذي يقدمه أ. ش. ق. ش للكونفدرالية الديموقراطية للشغل قوي ولا شك في أهميته ، وهو اذا لم يكن يفوق دعم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والتقدم والاشتراكية للاتحاد المغربي للشغل فهو على الاقل يوازيه . وهذه مسالة شديدة الحساسية ولها انعكاسات على العمل « الجبهوي » المفقود بين هذه القوات ، وهي مسالة تؤكد أهمية الارتباط بين العمل النقابي والعمل السياسي . ولكن ما هو غير واضح ويؤثر سلبا هو بالذات الحدود بين الشكلين من العمل النقابي والسياسي : فمن يملك سلطة القرار والاختيار في الموقوت في الزمان والمكان والمجال من السلطة ، التناقض واهدار الطاقات

العلاقة بين الحزب والاجهزة الموازية وبين السلطة السائدة لا تحسمها في الغالب الاساليب النضالية ، انها علاقة تتحكم فيها **لعبة « توازن القوى »** ، وفي ضوء قوانين هذه اللعبة يصبح العمل النقابي والسياسي مقبولا فقط في الشروط التي « لا تخل » بهذا « التوازن » .

أليست العلاقة المتداخلة بين مختلف هذه المكونات : القمع العنفي الموقوت في الزمان والمكان وامجال من السلطة ، التناقض واهدار الطاقات النضالية في حل تناقضات هامشية في صفوف الحركة الجماهيرية ، النضال لكن مع مشاكل غير محسومة في المستوى التنظيمي والتنظيري، (ك. د. ش. مثالا) التنظيم الذي له قدر من المركزية ومن التماسك أو قل يتحكم فيه من يملك سلطة القرار وفرض الانضباط لكن في غيبة عن النضال الحقيقي الملموس ذي الطابع التاريخي، (ا. م. ش. مثالا) نقول أليست هذه العلاقات تركيبا معقدا يعوق الحركة الجماهيرية عن أن تتحول جذريا في عملها النقابي والسياسي دون الوقوع في مأزق ؟ .

ان الامر مع ذلك أو بسبب ذلك يدفعنا الى اعادة طرح بعض التساؤلات التي ترددت أصداؤها في الصحافة المغربية ، وكذا بعض التساؤلات الكلاسيكية التي توقظها الاحداث والمواقف التاريخية في حياة الشعوب :

من هو الموضوع الآن أمام الاختيار : « المسؤولون » (4) أم الحركة الجماهيرية ومنظماتها النقابية والسياسية ؟ يبدو ان « المسؤولين » اختاروا انطلاقا من موقعهم وقبل الآن بالطبع ، والاختيار معروف : التوظيف السريع والموقوت لآليات القمع ، ذلك بتواز مع سياسة اغراق الجماهير ومنظماتها النقابية والسياسية في التناور والتواطؤ باتجاه **تدعيم شرعية لعبة توازن القوى لمصلحة الطبقة أو التحالف الطبقي السائد** ، من خلال تقوية فعالية ما يسمى « بالمسلسل الديمقراطي » سواء في شكله التمثيلي (البرلمان ، الجماعات ، **الغرف المهنية** ...) أو في **شكله الاستشاري** (المناظرات

والندوات الوطنية ...) . وذلك أيضا يتواز مع ما يتطلبه زوج القمع / التناور من بعض التنازلات المحدودة . لهذا نتأكد من خلال الواقع الموضوعي ، ومن خلال تراكمات الاحداث أن الذي عليه أن يحسم الاختيار الآن هو الجماهير المغربية ومنظماتها النقابية والسياسية ، هذا الاختيار وحده هو الذي سيضع السلطة في موقع جديد .

هل توجد الجماهير المغربية الآن في ظل اضرابات 18 ـ 20 يونيو أمام اختيارين : اما أسلوب « العمل المنظم المسؤول والمنضبط » أو أسلوب « الشغب والمغامرت » ؟ (5) : أولا ان التاريخ لا يضع الشعوب أمام اختيارات متعددة تنتقي منها على مزاجها ، بل ان التاريخ في كل مرحلة من مراحل النضال يضع الشعوب أمام اختيار واحد محدد ، وهو اختيار لا تعينه الارادة الذاتية أو الشعارات والمبادىء ولكن يعينه « الحساب الموضوعي الدقيق للقوى الطبقية وللنسب فيما بينها » . وثانيا ان الحديث عن أسلوب « الشغب والمغامرات » يصب ـ مهما كانت درجة صدق النوايا ـ في طاحونة الخطاب السياسي الرسمي ، هذا الخطاب الذي يأتي عادة لتبرير أشكال القمع التي تستعملها السلطة لمواجهة نضالات الحركة الجماهيرية . ان « الشغب » الحقيقي في ظل موازين القوى الحالية هو اتجاه السلطة السائدة نحو خرق القوانين التي سنتها ، ونحو اقرار العنف والاعتقال والمحاكمة كشرئع لاقرار « لعبة التوازن » الضرورية للسيادة الطبقية .

ان اضراب 20 يونيو بما يثيره من تساؤلات واشكالات صعبة وبما يرسمه من آفاق ، يطرح دون شك جملة من المهام النقابية والسياسية للتحليل والمراجعة واعادة القراءة : دور الطبقة العاملة المغربية ؟ ، العلاقة بين المنظمات النقابية والسياسية ذات الاتجاه التقدمي الديموقراطي وبين السلطة السائدة ؟ اشكالية الاداة النقابية والسياسية القادرة على استيعاب نضالية الجماهير الكادحة بتواز مع استيعاب جوهر التناقض العدائي ، وتحويل ما هو موضوعي الى امكانية ذاتية فاعلة في التاريخ ؟ ... اذن نحن أمام ذلك السؤال الكلاسيكي الصعب والمحرج ولكن الضروري في نفس الوقت : **ما وكيف العمل ؟ .**

الرباط 1 ـ 7 ـ 81

هوامش :

(1) **18 ـ يونيو 81** : اضراب عام في الدار البيضاء والمحمدية شارك فيه عمال جميع نقابات الاتحاد المحلي (ا. م. ش.) : ميناني الدار البيضاء والمحمدية ، مختلف معامل ومصانع قطاع الحديد والكيماويات والنسيج والاحذية والمواد الغذائية ومحطات توزيع الوقود ومكاتب البريد والمستشفيات والبنوك والصيدليات ، والمؤسسات شبه العمومية كمكتب التسويق والتصدير وعمال ومستخدمو مكتب توزيع الماء والكهرباء وشركة الطاقة الكهربائية عمال ومستخدمو النقل الحضري (الحافلا ت) صندوق الضمان الاجتماعي . مكاتب بيع الدخان دكاكين للتجارة في القيسارية واسواق المواد الغذائية ، سوق القريعة ،

الحمامات والحلاقين . وأضراب عام على الصعيد الوطني شارك فيه عمال ومستخدمو السكك الحديدية ، شركة الخطوط الجوية الملكية ، شركة الخطوط الوطنية للنقل ، مكتب التسويق والتصدير .

هذا الاضراب دعا اليه **الاتحاد المغربي للشغل** وساندته الكونفدرالية الديموقراطية للشغل حيث أصدر المكتب التنفيذي يوم 17 ـ 6 ـ 81 بلاغا يدعو فيه الجماهير العمالية الى المشاركة في اضراب يوم 18 يونيو .

20 يونيو 81 : اضراب عام على الصعيد الوطني وفي جميع القطاعات عمالية وغير عمالية بدعوة من **الكونفدرالية الديموقراطية للشغل** وقد ساندت هذا الاضراب وشاركت فيه :

- النقابة الوطنية للتجار الصغار والمتوسطين .
- النقابة الوطنية للتعليم العالي .
- الاتحاد الوطني لطلبة المغرب .

(2) كان اضراب 20 يونيو مسبوقا بسلسلة من التحركات النقابية بقصد التعبئة : انعقد المجلس الوطني لـ (ك. د. ش.) يوم 7 ـ 6 ـ 81 وقرر الاضراب دون أن يحدد تاريخه تاركا صلاحية ذلك للمكتب التنفيذي . وتلا ذلك تنظيم تجمع جماهيري عام التزم فيه الكاتب العام لـ (ك. د. ش.) بالنضال اذا لم تستجب الحكومة للمطالبة بالغاء الزيادات خلال الظرف المحدد . بعث المكتب التنفيذي لـ (ك. د. ش.) يوم 11 ـ 6 ـ 81 برسالة للوزير الأول موضوعها المطالبة بالغاء الزيادة في الاسعار في أجل اسبوع من تاريخ الرسالة . اعلنت (ك. د. ش.) الدعوة الى الاضراب يوم انتهاء الاجل المحدد للحكومة اي يوم الخميس 18 ـ 6 81 .

بينما تم اعلان الاتحاد المغربي للشغل عن الدعوة الى الاضراب يوم 14 يونيو في مهرجان عمالي حضره آلاف العمال من القطاع الخاص والشبه عمومي ، وذلك بعد تصريح اللجنة التنفيذية لـ (ا. م. ش.) يوم 4 يونيو ثم بلاغ اللجنة الادارية للاتحاد المحلي لنقابات الدار البيضاء يوم 11 يونيو 81 .

(3) من بين المتابعات التي يحاكم بها العديد من مناضلي وأطر ك. د. ش. والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وغيرهم من المواطنين ما يلي :

أ ـ ملف جنائي عدد 197 / 81 . جلسة 18 ـ 7 ـ 81 يتابع فيه 82 معتقلا نقابيا وسياسيا بـ : اضرام النار عمدا . وضع حواجز بطريق عامة . التجمهر المسلح بالطريق العمومي ليلا . العصيان المسلح والتحريض عليه . النهب . احداث خسائر في ملك الدولة والغير . المساهمة في مظاهرات غير مصرح بها . العنف ضد موظفين أثناء مزاولتهم لمهامهم . المس بحرية العمل . الاخلال بالامن العام . الضرب والجرح العمد . (المحكمة الجنائية بالرباط) .

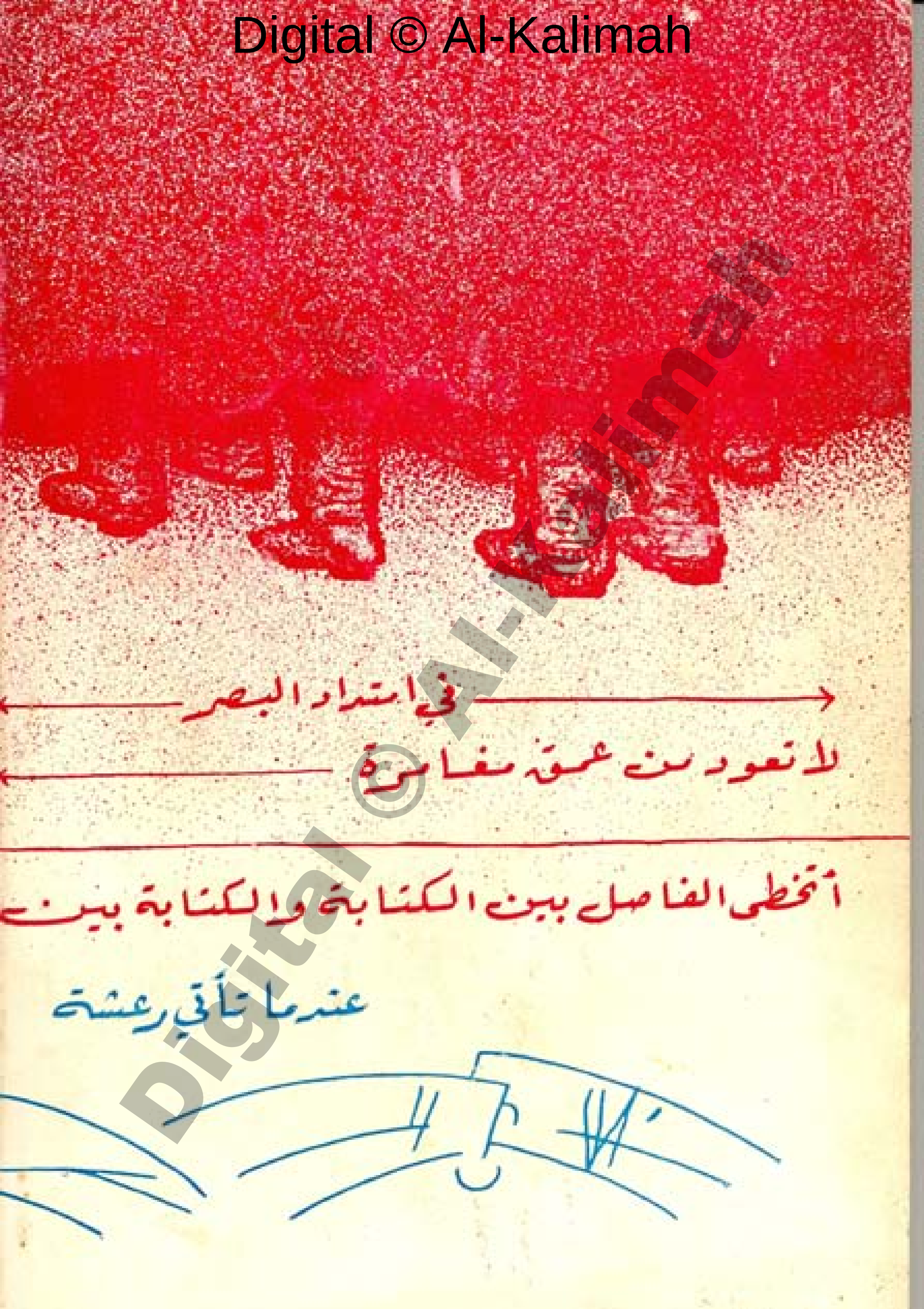
ب ـ ملف جنحي ، المحكمة الابتدائية ، سلا ، يتابع فيه 43 معتقلا نقابيا وسياسيا بـ : مخالفة ظهير 1 ـ 58 ـ 337 المؤرخ في 15 ـ 1 ـ 58 .

ظهير 29 ـ 6 ـ 1935 (كل ما من شانه ....) والفصل 286 ـ و 609 من القانون الجنائي ...

(4) « المنعطف : الاسباب والابعاد » فاوري حسن . انوال ع. 18 س 2 . ص 3 ـ 2 30/6/81 . تراجع بالخصوص الخلاصة التي انتهى اليها المقال وهو موضوع العدد .

(5) يراجع تصريح الامانة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية اثر الاضراب الذي نظمه ا. م. ش. يوم 18 يونيو . جريدة « الاتحاد الوطني » ع. 144 (السلسلة الجديدة) 25ـ 6ـ81 ص. 6

مطبعة الاندلس 499 شارع الفداء ـ الدار البيضاء


في امتداد البحر
لا تعود من عمق مغامرة
أتخطى الفاصل بين الكتابة والكتابة بين
عندما تأتي رعشة

8 دراهم